



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم صفرو
جماعة صفرو
= / =

محضر

مداولات المجلس الجماعي لمدينة صفرو
المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020
يوم الاثنين 05 أكتوبر 2020 " الاجتماع الأول "

عقد المجلس الجماعي لمدينة صفرو اجتماعه الأول يومه الاثنين 5 أكتوبر 2020 من أجل
عقد الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا
بقاعة الاجتماعات بالجماعة برئاسة السيد "جمال الفلالي" رئيس المجلس الجماعي.

- 35: - العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس
- 35: - عدد الأعضاء المزاولين مهامهم
- 10: - عدد الأعضاء الحاضرين في الاجتماع

وهم السادة :

- 1- جمال الفلالي
- 2- أمين أحمد كمال
- 3- أحمد أحمد الشريف
- 4- المصطفى علوي محمدي محرز
- 5- لمياء العيززي
- 6- محمد العمراني
- 7- عبد العزيز التقي العلوي
- 8- فوزية أحصاد
- 9- عبد الحق شاكرا العلوي
- 10- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الذين تخلفوا عن حضور الاجتماع، 25 وهم السادة/



1- عبد السلام بوهدون

- 2- محمد الداسي
- 3- نور الدين لمزايي
- 4- امحمد الحيوني
- 5- إلهام شريقي
- 6- فاطمة الواحي
- 7- كريمة اسماعيلي علوي
- 8- بدر أحمرى
- 9- عبد الحى ونزار
- 10- شفيق كريم
- 11- الولي العدلوني
- 12- عبد اللطيف بوشارب
- 13- سعاد لغمارى
- 14- ازلماض امحمد
- 15- حسان حىضر
- 16- القشايى عبد الناصر
- 17- زكرياء ونزار
- 18- عبد الكرىم البزوى
- 19- مينة مزاورو
- 20- رضوان الفرودى
- 21- معروز عبد اللطيف
- 22- محمد ليكاتى
- 23- عبد السلام اليمانى
- 24- فؤاد بوشامة
- 25- نبيل عبد العالى



بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في موعد الاجتماع الأول من أجل عقد الجلسة الأولى بتاريخ 5 أكتوبر 2020 من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020، وطبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات تم رفع هذا الاجتماع على أساس أن يتم توجيه استدعاء ثاني إلى السادة أعضاء المجلس الجماعي يشار به إلى موعد انعقاد الاجتماع الثاني من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020.





المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم صفرو
جماعة صفرو
= / =

محضر

مداولات المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 يوم الاثنين 19 أكتوبر 2020 " الاجتماع الثاني "

عقد المجلس الجماعي لمدينة صفرو اجتماعه الثاني في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 وذلك يوم الاثنين 19 أكتوبر 2020 من أجل عقد الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة برئاسة السيد " جمال الفلالي " رئيس المجلس الجماعي و بحضور السيد لكبير مركوش، قائد بالملحقة الإدارية حبونة، كما حضرها بصفة استشارية السيد، خالد كادي، مدير المصالح بالجماعة.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 35

- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 35

- عدد الأعضاء الحاضرين في الاجتماع : 7

وهم السادة :

1- جمال الفلالي

2- أمين أحمد كمال

3- أحمد احمد الشريف

4- عبد العزيز التقي العلوي

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- عبد الله كراكي



7- فوزية أحصاد

- عدد الأعضاء الذين تخلفوا عن حضور الاجتماع الثاني، 28 وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- نور الدين لمزابي

4- امحمد الحيوني

5- إلهام شريقي

6- فاطمة الواحي

7- كريمة اسماعيلي علوي

8- بدر أحمري

9- لمياء العزيزي

10- محمد العمراني

11- عبد الحي ونزار

12- شفيق كريم

13- الولي العدلوني

14- عبد الحق شاكر العلوي

15- عبد اللطيف بوشارب

16- سعاد لغماري

17- امحمد ازلماض

18- حسان حيضر

19- عبد الناصر القشابي

20- زكرياء ونزار

21- عبد الكريم البزيوي

22- مينة مزاورو

23- رضوان الفرودي

24- معزوز عبد اللطيف



25- محمد ليكاتي

26- اليماني عبد السلام

27- فؤاد بوشامة

28- نبيل عبد العالي

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر للاجتماع الثاني بتاريخ 19 أكتوبر 2020 من أجل عقد الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 وطبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، فقد تم رفع هذا الاجتماع الثاني على أن يجتمع المجلس بعد اليوم الثالث الموالي من أيام العمل وتكون مداولاته صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين (طبقا لما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة 42).





المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم صفرو
جماعة صفرو
= / =

محضر

مداولات المجلس الجماعي لمدينة صفرو
المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020
يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 " الجلسة الأولى "

عقد المجلس الجماعي لمدينة صفرو دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 وذلك يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة برئاسة السيد " جمال الفلالي " رئيس المجلس الجماعي والسيد عبد الرحيم سلهاجي باشا مدينة صفرو.

كما حضرها بصفة استشارية السادة:

- خالد كادي : مدير المصالح
- مليكة ناظري : رئيسة قسم الشؤون الإدارية و المالية و الاجتماعية و الثقافية.
- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 35 :
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 35 :
- عدد الأعضاء الحاضرين في الاجتماع وهم السادة :
1- جمال الفلالي



- 2- عبد السلام بوهدون
- 3- محمد الداسي
- 4- نور الدين لمزابي
- 5- امحمد الحيوني
- 6- أمين أحمد كمال
- 7- إلهام شريقي
- 8- فاطمة الواحي
- 9- أحمد احمد الشريف
- 10- كريمة اسماعيلي علوي
- 11- المصطفى علوي محمدي محرز
- 12- بدر أحمرى
- 13- لمياء العيزي
- 14- محمد العمراني
- 15- عبد العزيز التقي العلوي
- 16- فوزية أحصاد
- 17- عبد الحي ونزار
- 18- شفيق كريم
- 19- عبد الحق شاكر العلوي
- 20- عبد الله كراكي
- 21- عبد اللطيف بوشارب
- 22- سعاد لغماري
- 23- امحمد ازلماض
- 24- حسان حيضر
- 25- عبد الناصر القشابي
- 26- زكرياء ونزار
- 27- عبد الكريم البزيوي
- 28- مينة مزاورو
- 29- رضوان الفرودي



30- محمد ليكاتي

31- عبد السلام اليماني

32- فؤاد بوشامة

33- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر: لا أحد

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: 2، وهم السيدان:

1- الولي العدلوني

2- عبد اللطيف معزوز

افتتح السيد جمال الفلاحي، رئيس المجلس الجماعي لمدينة صفرو الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 المنعقدة يومه الجمعة 23 أكتوبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة طبقا لما تنص عليه مقتضيات المادة 42 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد ذلك أشار السيد الرئيس أن الدورة العادية لشهر أكتوبر لهذه السنة تنعقد في ظروف جائحة كورونا متمنيا من الله سبحانه وتعالى أن يرفع هذا الوباء، وبهذه المناسبة قدم الشكر إلى العمال والأطر القائمة على عملية التعقيم ومن بينها هذه القاعة التي خضعت بدورها لعملية التعقيم حيث تم تنظيمها بشكل يتلاءم مع مقتضيات الإجراءات الوقائية والاحترازية لمقاومة هذا الوباء .

وبعد ذلك أفاد أن جدول الأعمال طويل جدا أملتة مجموعة من الحثيات ثم ذكر أن مجموعة من الإخوان أعضاء المجلس الجماعي لمدينة صفرو الذين يفوق عددهم نصف أعضاء المجلس سبق لهم أن تقدموا بطلب عقد دورة استثنائية وقد ذيلوا طلبهم بأنه إذا ارتأت رئاسة المجلس برمجة النقط المقترحة الواردة في طلبهم خلال دورة أكتوبر فإنهم لا يرون مانعا في ذلك، ولذلك فقد تم إدراج النقط المقترحة خلال دورة أكتوبر التي نحن بصددتها باستثناء نقطة واحدة، حيث تمت إجابتهم بخصوصها والتي تعذر إدراجها بجدول الأعمال نظرا لتعرض السيد العامل على تلك النقطة في دورة سابقة. ولإزالة هذا التعرض قائما، وأضاف أن هناك نقطة اقترحها العمالة سواء عند إعداد جدول أعمال هذه الدورة أو تلك التي تم إرسالها سابقا، وقد

أشار أن النقطة 4 و5 أحيلتا على المجلس من طرف وزارة الداخلية قصد إدراجهما في أقرب دورة يعقدها المجلس، والنقطتين سالفتي الذكر تتعلقان بالمراقبة بالكاميرات بالفضاء العام، كما أن السيد العامل اقترح على المجلس إضافة نقطة إلى جدول الأعمال تتعلق بمشروع اتفاقية الشراكة خاصة من أجل تنظيم و تأطير دورات تكوينية لفائدة مجالس الجماعات الترابية، أما باقي النقط فهي نقط ظلت متراكمة عن الدورات السابقة، ثم أفاد أن جدول أعمال هذه الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 يتكون من 58 نقطة.

وبعد ذلك طلب السيد الرئيس من السيد كاتب المجلس تلاوة جدول الأعمال التالي:

الجلسة	التاريخ	الرقم	النقط المبرمجة
1	يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020	1	تقرير إخباري حول أعمال رئيس المجلس ما بين الدورتين العاديتين.
		2	الإخبار برفع دعاوى قضائية طبقا لمقتضيات المادة 264 من القانون التنظيمي للجماعات.
		3	عرض حول انخراط الجماعة في برنامج تحسين أداء الجماعات.
		4	الدراسة والتصويت على الانخراط في الميثاق الوطني لحكاما المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.
		5	الدراسة والتصويت على مشروع اتفاقية تتعلق بتمويل وإنجاز المشاريع المتعلقة بأنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.
		6	تحويل اعتمادات (لتغيير اسم مشروع مبرمج سابقا في الميزانية الجماعية).
		7	الدراسة والتصويت على مشروع تعديلي لميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2020
		8	الدراسة والتصويت على إلغاء اعتمادات مالية متبقية من مشاريع في الجزء الثاني من الميزانية.
		9	التداول في فسخ عقود كراء بقع أرضية تابعة لأحباس صفرو
		10	مراجعة السومة الكرائية للعقار الجبسي الكائن بزقة بني هلال ستي مسعودة صفرو، المحدث عليه سوق نموذجي لبيع الفواكه والخضر.
		11	الدراسة والتصويت على عقد اتفاقية الشراكة مع جمعية " جبر " تتعلق بمشروع اقتناء أليات الخياطة والطرز والنسيج
		12	مراجعة السومة الكرائية للعقار الجبسي الكائن بملتي شارع ابن سينا وشارع الإدريسي

الدراسة و التصويت على مشروع اتفاقية شراكة مع جهة فاس- مكناس تتعلق بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني.	13		
الدراسة و التصويت على عقد اتفاقية الشراكة بين جماعة صفرو وجمعية بائعي الخضرو الفواكه ستي مسعودة تتعلق بتسيير السوق النموذجي.	14		
تحيين ضابطة البناء وملاءمتها مع القوانين الجديدة	15		
الدراسة والتصويت على تميم وتعديل القرار الجبائي.	16		
الدراسة والتصويت على مشروع اتفاقية شراكة خاصة من اجل تنظيم وتاطير دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجلس	17		
الدراسة والتصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021.	18		
- تنمة النقطة 18: الدراسة والتصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021.			
عرض المدير الإقليمي للرياضة والشباب حول واقع الرياضة بصفرو.	19	يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020	2
مآل مشروع تعديل تصميم التهيئة.	20		
دراسة مقتضيات دفاتر التحملات المتعلقة بكراء مرافق جماعية على ضوء دورية السيد وزير الداخلية.	21		
مناقشة وضعية المشاريع المفتوحة في إطار التأهيل الحضري.	22		
مآل حصص مختلف الشركاء في اتفاقية التأهيل الحضري لمدينة صفرو.	23		
الدراسة والتصويت على تعديل مقرر المجلس بتاريخ 6 ماي 2008 المتعلق بتفويت قطعة بالتجزئة الصناعية "المسيرة".	24		
التداول في فسخ عقد شراكة لمشروع اقتناء آليات النجارة.	25		
عرض ومناقشة مشكل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.	26		
عرض ومناقشة طريقة تدبير المرفق العمومي لسوق الطرشة.	27	يوم الأربعاء 04 نونبر 2020	3
عرض ومناقشة وضعية المرفق العمومي للمقبرة الإسلامية.	28		
التداول في الوضعية الكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.	29		
التداول في إمكانية تعديل بعض بنود الدكان رقم 97 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.	30		
الدراسة والتصويت على تجديد عقود كراء.	31		
- تنمة النقطة 29: التداول في الوضعية الكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.			
- تنمة النقطة 30: التداول في إمكانية تعديل بعض بنود الدكان رقم 97 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.			
تقييم برنامج عمل الجماعة.	32		
التداول في كيفية تدبير الدورة المائة لمهرجان حب الملوك.	33		
الدراسة والتصويت على دفتر تحملات يتعلق باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة	34		

		الشباب بمدينة صفرو.
35	الدراسة والتصويت على لائحة توزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2020.	
36	تعديل القرار الجماعي المتعلق بالأنشطة التجارية والمهنية والخدماتية.	
37	الدراسة والتصويت على تحيين دفتر التحملات المتعلق بإيجار سوق المشية.	
38	الدراسة والتصويت على تحيين دفتر التحملات المتعلق بإيجار سوق الحبوب.	
39	الدراسة والتصويت على تحيين دفتر التحملات المتعلق باستغلال الملك العمومي لنصب اللوحات الإشهارية.	
40	الدراسة والتصويت على تحيين قرار بمثابة النظام الداخلي لسوق الخضروالفواكه.	
41	الدراسة والتصويت على تحيين دفتر التحملات المتعلق بكراء مقهى الشلال والمرافق التابعة له.	
42	الموافقة المبدئية على الاستغلال المؤقت لمساحة من الملك الجماعي من طرف شركة "أوزون"	
43	الدراسة والتصويت على تخصيص عقاري.	
44	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية مرضى القصور الكلوي والملاحق التابعة لها.	
45	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان.	
46	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية المعهد البلدي للموسيقي والملاحق التابعة لها.	
47	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية مؤسسة كرز لتثمين وصيانة مهرجان حب الملوك.	
48	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية الوداد الرياضي الصفريوي لكرة السلة والمتعلقة بتهيئة وتسيير ملعب كرة السلة المتواجد بالملاعب البلدي والملاحق التابعة لها.	
49	التداول في فسخ اتفاقيتي شراكة مع جمعية الأعمال الاجتماعية لعمال وموظفي جماعة صفرو.	
50	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية.	
51	التداول في فسخ اتفاقيات شراكة مع مؤسسات تعليمية.	
52	الدراسة والتصويت على مشروع دفتر التحملات المتعلق بكراء الملك الجماعي المخصص لنادي كرة المضرب	
53	عرض تقرير لجنة التقصي في مالية الجماعة.	
54	تشكيل لجنة للتقصي في مجال التعمير.	
55	التداول في شأن إلغاء المقرر عدد 115 بتاريخ 20 مارس 2017 المتعلق باقتناء سينما المغرب العربي.	
56	الدراسة والتصويت على تعديل مقرر المجلس المتعلق بالطريق SE 035	
57	الدراسة والتصويت على مشاريع قرارات تتعلق بالتخطيط والتخلي من أجل فتح طرق عمومية.	
58	الدراسة والتصويت على مبادلة عقارية.	



النقطة الأولى: تقرير

إخباري حول أعمال



رئيس المجلس الجماعي ما بين الدورتين العاديتين.

● النقطة الثانية: الإخبار برفع دعاوى قضائية طبقا لمقتضيات المادة 264 من القانون التنظيمي للجماعات:

- بداية أخير السيد الرئيس المجلس بأن الجماعة لديها دعوى قضائية واحدة تتعلق بشركة الصالحي والرواطي، مضيفا إلى أنه بناء على الملاحظة التي أثارها بعض أعضاء المجلس الجماعي لمدينة صفرو بشأن وجود شبهة غير سليمة في الملفات التقنية لشركة الصالحي والرواطي في إطار طلبات العروض المفتوحة ذات الأرقام: (2019-17) و (2019-19) و (2019-22) و (2019-23) قامت الجماعة بالإجراءات التالية: تمت إحالة هذه الملاحظات على لجنة فتح الأظرفة التي اجتمعت بتاريخ 16 مارس 2020، مشيرا في نفس الوقت إلى أنه بمجرد توصل الرئاسة بالرسالة فقد تمت إحالتها في نفس اليوم على اللجنة المسؤولة على هذا الموضوع لإعادة دراسة تلك الملفات حيث عقدت في هذا الإطار أكثر من ثلاثة اجتماعات وقد أحالت على الرئاسة تقريرها الذي

مفاده: أن إيداع الشواهد المرجعية تم بكيفية مطابقة للمقتضيات القانونية مادام القانون يسمح للمشاركين بتقديم نسخ مطابقة للأصل وبالتالي فأي تدليس أو تزوير في حالة وجوده تتحمل مسؤوليته الشركة المعنية وأوصت بمراسلة الجماعات الترابية الصادرة عنها هذه الشواهد من أجل الإفادة حول مدى صحة ما تتضمنه من معطيات، وبالفعل تم توجيه المراسلات بتاريخ 20-4-2020 تحت إشراف السلم الإداري إلى جماعة أولاد الشريف إقليم تازة و المجلس الإقليمي لمراكش وكذا المجلس الإقليمي لطنجة باعتبارها الجماعات الصادرة عنها الشواهد المرجعية المقدمة من طرف الشركة المذكورة، حيث توصلنا برسائل جوابية من هذه الجماعات تنفي فيها إنجاز الشركة لأي أشغال بترابها أو مشاركتها بأي صفقات، وقد أشار السيد الرئيس أنه تمت مراسلة الجماعات المعنية بالشواهد المرجعية تحت إشراف السلم الإداري وتم التواصل أيضا مع هذه الجماعات بواسطة الهاتف ووافيناها بالموقع الإلكتروني الخاص بالجماعة ورقم الفاكس حتى تتوصل الجماعة بالجواب في أقرب وقت ممكن، وبالفعل فأحدى الجماعات بعثت بجوابها عبر البريد الإلكتروني قبل التوصل برسالتها الجوابية الرسمية، ومباشرة بعد التوصل بها قمنا بالإجراءات الضرورية حيث تم توقيف الأشغال المتعلقة بالصفقات ذات الأرقام 17 و19 و22 طبقا لأوامر بخدمة لتوقف الأشغال تم تبليغها للشركة المذكورة بتاريخ 02-6-2020 وهو التاريخ الذي توصلت به الجماعة عبر البريد الإلكتروني بنص الجواب من إحدى الجماعات، وفي هذا الإطار تمت استشارة السيد رئيس لجنة الطلبات العمومية لدى الأمانة العامة للحكومة قصد تنوير الجماعة بالإجراءات القانونية الواجب اتخاذها في حق هذه الشركة، وفي هذا الشأن أشار السيد الرئيس أنه لحد الساعة لم تتوصل الجماعة بأي جواب حول مآل تلك الصفقات وهي تبقى لحدود هذه الساعة معلقة، مضيفا أنه بتاريخ 18-6-2020 تمت مراسلة محامي الجماعة قصد القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن، وبناء عليه تمت إحالة الملف إلى النيابة العامة من خلال تقديم شكاية في الموضوع قصد إنجاز بحث شامل واتخاذ الإجراءات اللازمة التي يفرضها القانون على ضوء ما ستسفر عنه نتائج البحث، وتجدر الإشارة إلى أنه تم حصر نسبة الأشغال التي قامت بها الشركة بتاريخ 2020-05-29 وذلك من أجل تصفية هذا الموضوع.

وبعد ذلك وطبقا لما تنص عليه المادة 264 من القانون التنظيمي للجماعات يكون المجلس قد أخبر بحيثيات الدعوى القضائية التي رفعها المجلس.

• النقطة الثالثة: عرض حول انخراط الجماعة في برنامج تحسين أداء الجماعات:

- في البداية أفاد السيد الرئيس أن هذا البرنامج قامت بإعداده وزارة الداخلية وهو يتعلق بتحسين أداء الجماعات والذي انخرطت فيه جماعة صفرو، حيث قدمت لها منحة كباقي الجماعات الأخرى التي توفرت فيها بعض الشروط، وبعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد خالد كادي، مدير المصالح لإعطاء تعريف حول برنامج تحسين أداء الجماعات. وبعد تناوله الكلمة أوضح هذا الأخير أن هذا البرنامج وضعت وزارة الداخلية في إطار شراكة مع مؤسسة التنمية الفرنسية والبنك الدولي، وهو برنامج عام يشمل جميع الجماعات الترابية

ولكنه عبارة عن مسابقة أو مباراة بين الجماعات الترابية فيما يتعلق بالحكامة، وهو ممول من طرف البنك الدولي حيث تم تنظيم مجموعة من اللقاءات والتكوينات من أجل التعريف بهذا البرنامج، وفي آخر المطاف تم توجيهه إلى جماعة صفرو على اعتبار أنها تتوفر فيها مجموعة من المعايير والشروط المصطلح عليها بالشروط الدنيا الإلزامية المتعلقة بنجاعة الأداء، كما أن هذا البرنامج تشارك فيه المفتشية العامة للإدارة الترابية التي لها دور المراقبة فيما يتعلق بالتصريحات التي تصرح بها الجماعة، حيث طلب من جماعة صفرو العمل على ملء مجموعة من الاستثمارات والجداول المتعلقة بنجاعة الأداء منها:

- وجود برنامج العمل داخل السنة الأولى من ولاية المجلس.
- نشر القوائم المالية والمحاسبية.
- وجود لجنة تكافؤ الفرص واجتماعها بكيفية منتظمة ودورية.
- ثم مسألة حق الوصول إلى المعلومة، وتعني نشر قرارات التفويض والقرارات التنظيمية الصادرة عن المجلس بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات عبارة عن خمسة شروط إلزامية و 24 مؤشراً أداء.

- ثم أشار إلى أن المرحلة الأولى من البرنامج اتسمت بنوع من التساهل مع الجماعات، حيث تم تغيير النظرة تجاه الجماعات، فعوض المراقبة الصارمة تم اعتماد آلية العمل على تحفيز الجماعات في اتجاه اعتماد الحكامة والنجاعة.

وقد أبرز أن العمل الذي اشتغلت الإدارة الجماعية على إعداده كفريق، أسفر عن تقديم منحة لفائدة جماعة صفرو بموجب رسالة رسمية تقدر قيمتها المالية ب 134 مليون سنتيم حيث طلب من الجماعة الإدلاء ببرنامج توظيف هذه المنحة، وبالفعل فقد تم اقتراح برنامج يصب في اتجاه خدمة أهداف نجاعة الأداء، كما أن المرحلة المقبلة للبرنامج ستكون أكثر صرامة وأكثر دقة وضبطاً للأمور، وشكراً.

- وبعد ذلك قام السيد الرئيس بتقديم وثيقة برنامج تحسين أداء الجماعات وهي كالتالي:



وبعد الانتهاء من تقديم وثيقة برنامج تحسين أداء الجماعات أشار السيد الرئيس إلى أنه لابد من تقديم الشكر للطايم الذي سهر وحرص على إعداد هذا البرنامج والتفاعل بإيجابية مع القائمين على هذا البرنامج، وبعد ذلك طلب من السيد خالد كادي، مدير المصالح بتقديم أسماء الموظفين التابعين للجماعة المكونين للجنة التي تفاعلت مع المسؤولين القائمين على هذا البرنامج بوزارة الداخلية، وبعد تناول هذا الأخير الكلمة ذكر بأسماء الموظفين أعضاء اللجنة والذين لهم علاقة بمحاور البرنامج السالف الذكر وهم السيدات والسادة:

- خالد كادي، مدير المصالح: مخاطب رئيسي للمفتشية العامة للإدارة الترابية والمديرية العامة للجماعات الترابية.
 - عبد الصمد صدقي: مكتب التخطيط.
 - مليكة ناضري: رئيسة قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والاجتماعية .
 - منية بوفلجة: رئيسة قسم التعمير وإعداد التراب والبيئة وتنظيم السير والجولان.
 - عبد الرحيم ريفي: رئيس مصلحة الأشغال والصيانة والآليات والممتلكات.
 - محمد بنشقرون: رئيس مصلحة المحاسبة والميزانية.
 - اسماعيل يوسف: خلية الرقمنة والتواصل.
 - أنس مجاب: خلية الرقمنة والتواصل.
- وبعد تقديم أعضاء اللجنة التي سهرت على إعداد وثيقة برنامج تحسين أداء الجماعات، أشاد السيد الرئيس بالموظفين الذين سهروا على إعداد هذه الوثيقة وأنهم يستحقون التنويه على الجهود التي بذلوها والعمل المنجز في هذا الإطار.

● النقطة الرابعة: الدراسة والتصويت على الانخراط في الميثاق الوطني لحكامة المراقبة
بالكاميرات بالفضاء العام:

- في البداية أفاد السيد الرئيس أن هذه النقطة وردت على الجماعة بواسطة رسالة صادرة عن وزارة الداخلية تطلب من خلالها إدراج هذه النقطة في أقرب دورة يعقدها المجلس الجماعي لمدينة صفرو .



- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكر العلوي في إطار نقطة نظام، حيث قال:

نحن في دولة الحق و القانون يحكمها دستور ويحكمها قانون و يحكمها قضاء نزيه، قضاء نحترم خلاصاته وقراراته، مسألة اللجان السيد الرئيس هي مسألة خلافية ولا زالت معروضة على القضاء وقد توصلتم مؤخرا بدعوى مجددة تتعلق باستئناف القرار الصادر عن المحكمة الإدارية في إطار حكمها الابتدائي، نحن نحترم قرار المؤسسة القضائية وأعتذر عن قول كلمة ينتحل بين قوسين وإذا أردتم أن أسحما يمكن لي فعل ذلك على أن يدعي أحد كيفما كان صفة رئيس لجنة، فإخواننا نحترمهم بصفتهم مستشارين وأعضاء بالمجلس الجماعي لمدينة صفرو ولكن صفة رئيس لجنة أو غيرها هي من الأمور الخلافية التي لازال القضاء سببت فيها إن شاء الله، وعليه فنحن نحملكم السيد الرئيس كمؤسسة رئاسية كل المسؤولية في أن أي شخص غير الذي تم التصويت عليه على اعتبار أن المشكل لازال قائما أمام القضاء، فأني واحد خارج على ما هو معروف، عليه أن يتحمل مسؤوليته كرئيس لجنة أو غير ذلك وأقول كمؤسسة الرئاسة وليس السيد "جمال" أحملكم المسؤولية في أن تعطوا الكلمة لأي شخص كيفما كان سواء من هذا الطرف أو من الطرف الآخر وبالتالي فقضية اللجان فهي مطعون فيها، وقد قمنا بالإجراءات التي يخولها لنا القانون وبالتالي فنحن كفريق للعدالة والتنمية ننتمي للمجلس الجماعي لمدينة صفرو فلن نقبل بالاستماع إلى أي تقرير لأي لجنة مادام الأمر معروضا على القضاء، ونحن نحترم المؤسسة القضائية.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد رضوان الفرودي، حيث قال: نحمل الرئاسة كامل

المسؤولية حيث أن دور الرئاسة هو تطبيق و تنفيذ قرارات المجلس، وهذا المجلس المحترم سبق له أن اتخذ مقرا يتعلق بتجديد انتخاب رؤساء اللجان ونوابهم ولذلك وكرييس للمجلس فأنتم ملزمون بتطبيق مقررات المجلس قبل تطبيق القرارات الصادرة عن القضاء، وحين سنتوصل بالقرارات القضائية فإن ورد بمنطوقها ما يفيد أننا لم نعد رؤساء للجن آنذاك السيد الرئيس سنتنحى عن مهامنا وأعتقد أن دوركم كرئيس للمجلس هو تطبيق المقررات الصادرة عن المجلس وليس مقررات القضاء، كذلك نحمل الرئاسة كامل المسؤولية وأنا بصفتي رئيسا للجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات فإن النقطة الرابعة المدرجة بجدول الأعمال فهي تخصني وقد عقدت اجتماعا في إطار القانون وأعددت تقريرا في الموضوع والذي سأتلوه على المجلس الموقر وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث قال: بالفعل نحن في دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات، وأنا لن أقدم درسا في مجال القانون. نحن انتخبنا بناء على قانون انتخابي والدعوى التي رفعها الإخوان استندوا فيها على القانون الانتخابي المعمول به سواء بالجماعات الترابية أو المؤسسة البرلمانية وغير ذلك، كما أن البرلمان مرتبط بالمجلس الدستوري فأنا أتفق أن هناك دستور وقوانين تنظيمية ولكن لا يمكن نسيان أن هناك القانون الخاص الذي هو فوق القانون العام المتمثل في القانون التنظيمي أو قانون الاستئنافات، فالقانون الخاص ينص على أن المنتخب ينتخب ولما يتم الطعن يبقى يحمل تلك الصفة إلى حين صدور الحكم النهائي وهذا الأمر مشار إليه بالقانون الخاص، وهذا ما استندت عليه المحكمة ابتدائيا ولا داعي إلى أن نصل إلى المحكمة. ولذلك نفترض أننا "قاريين" جميعا وأنتم "قاريين" وتعرفون أن القانون الخاص فوق القانون العام، ولقد اجتمع السيد الرئيس مع محامي الجماعة بحضور الإخوان في المعارضة وخلص الاجتماع إلى اشتغال اللجان طبقا للقانون إلى حين صدور الحكم النهائي، وشكرا.

- تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، حيث أفاد أن هذا الاجتهاد هو اجتهاد المحامي، وهناك اجتهاد محامي آخر فالقانون حمالة أوجه، وقد تم التطرق إلى أن تبقى الأمور كما هي عليه إلى أن يصدر القرار النهائي، وقد قمنا برفع قضية أخرى ضمنها أسبابنا، وقد توصل بها السيد الرئيس، وبالنسبة إلينا كفريق فإننا نرفض هذه العملية لأننا نعتبرها كنوع من الخرق القانوني وعدم احترام المؤسسة القضائية وبالتالي فأنا لا أحمل أي أحد المسؤولية و أحملها إلى السيد الرئيس، فانا أتحدث مع الرئيس كمؤسسة ولا يهمني بصفته "جمال الفلالي" كعضو ينتمي إلى الفريق الذي أمثله، ونحن نرفض أي محاولة للالتفاف على القرارات القضائية التي نحن بصدددها، ولا أطلب أن يجيبني أي أحد فأنا أتكلم مع السيد الرئيس بصفته رئيسا للجميع.

- تدخل السيد رضوان الفرودي، حيث طلب من السيد الرئيس المرور إلى استكمال أشغال المجلس من خلال قراءة النقط.

- تدخل السيد الرئيس، حيث قال: أنه من الضروري أن أجيب لأن الجميع يحملني المسؤولية، فأنا رئيس للجميع وبالتالي فأنا ملزم بمقتضيات قانونية، فهذا الموضوع لازال موضوع خلاف معروض على القضاء، وعندما نتوصل بالقرار القضائي سنتخذ القرارات المطلوبة وكل من خالف شيئا سيحاسب، بالنسبة إلي فاللجنة عقدت اجتماعها، فلتقدم لنا تقريرها.

- وهنا تدخل السيد عبد الحق شاكرا العلوي، حيث أفاد أنه لن يسمح بتمرير هذا الأمر حيث أن مسألة اللجان معروضة على القضاء وأنه ليس هناك عبث ثم قال سنسجل انسحابنا عند كل لجنة، وهنا حصل خلاف في الموضوع، ثم استمر قائلاً نعتبر ذلك خرقاً للقانون، وخرقاً لمؤسسة قضائية، فلما تم رفع الدعوى القضائية لم تكن أي لجنة تعقد اجتماعها فقد كان السيد الرئيس هو الذي يناقش و يقوم بتلاوة قرار اللجنة. وهنا أيضاً حصل لجاج حول هذا الموضوع. ثم استرسل قائلاً: كفريق، إذا كان القضاء لازال يبت في هذه المسألة وقد توصل السيد الرئيس بدعوى قضائية تهم نفس المسألة، وأنا أحترم جميع الإخوان ولكن أتحدث الآن على مستوى اجتهاد قضائي لازال ساري المفعول.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الناصر القشابي، حيث قال: أن ما نسمعه فهو إهانة للرئاسة، وهذا مؤسف فأنتم السيد الرئيس رئيس للجميع، فكيف يعقل أنكم توجهون إلينا دعوات لكي تعقد اللجان اجتماعاتها، وفي الأخير نسمع مثل هذا الكلام وهذا نعتبره إهانة لمؤسسة الرئاسة، نحن مع القانون وهذا الكلام الذي نسمعه فهو خطير جداً و تجاوزا للقانون، فرؤساء اللجان الجدد تم انتخابهم من طرف المجلس بموجب مقرر وليس في إطار اجتياز مباراة والذي عليه أن يحرص على تنفيذ مقرر المجلس هو أنتم السيد الرئيس، وشكراً.

- أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال: حتى لا نتعامل مع هذا الأمر بمبدأ الكيل بمكيالين حينما عرضت مسألة اللجان على القضاء، توقفنا عن عقد الاجتماعات وكذا قراءة التقارير إلى حين إصدار حكم نهائي في الموضوع، في حين أنه الآن يتعامل بهذه الطريقة مع اللجان، ونحن نعلم جميعاً والكل يعلم الجو والظروف والملابسات التي واكبت انتخاب رؤساء اللجان الجدد بين قوسين مادام الأمر لا زال معروضاً على القضاء، ولم يبت فيه بشكل رسمي و نهائي، وبالتالي يجب أن نتعامل بنفس التعامل الذي سرى على رؤساء اللجان الحقيقيين الذين انتخبوا في أجواء صحيحة ولذلك فأنا أطلب من السيد الرئيس أن يتجاوز أمر قراءة التقارير إلى حين البت في هذا الموضوع، وشكراً ولن نستمع إلى أي تقرير.

- بعده تناول الكلمة السيد محمد ازماض، حيث قال: جئنا اليوم لكي نتعاون مع الرئاسة أولاً، خاصة في ظل ظروف جائحة كورونا، ونحن لدينا الثقة الكاملة في السيد الرئيس والمطلوب منه أن يمارس حقه كرئيس طبقاً للقانون التنظيمي وكذا القانون الداخلي ولا يعقل أن تؤخذ نقطة

نظام بدون إذن من الرئيس، ولا يعقل أن يؤخذ تعقيب بدون إذن من الرئيس، ثانياً، لدينا النظام الداخلي، ونحن مطوقون بأربع ساعات كمدة زمنية لانعقاد جلسة المجلس بمعنى أن الجلسة لتي نحن بصدها افتتحت في الساعة العاشرة و في الساعة الثانية زوالا نكون قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة، إذن السيد الرئيس عليه أن يمارس حقه كرئيس وأن يحترم القانون الداخلي للمجلس بخصوص التدخلات وليس لأحد الحق أن يأخذ مباشرة الكلمة بدون إذن من الرئيس وكذلك ليس له الحق أن يأخذ الكلمة مرتين خارج جدول الأعمال، بحيث ما يقوله الإخوان فهو خارج جدول الأعمال، فقد أدلوا بملاحظاتهم إلى السيد الرئيس وعلى السيد الرئيس أن يتخذ قرارا في الموضوع لتجاوز هذا الشحن فيما بيننا لأننا مطوقين بالمدة الزمنية المقررة لانعقاد جلسات المجلس، لدينا النظام الداخلي الذي يشير إلى تخصيص ثلاث دقائق للمتدخل ونقط نظام يجب أن تنصب حول جدول الأعمال وليس من حقه أن يأخذ نقطة نظام مرتين أو ثلاث مرات، نحن نثق فيكم السيد الرئيس ونضع فيكم الثقة لتسيير هذه الجلسة بطريقة مرضية و نخرج إن شاء الله مباشرة مع المدة الزمنية المحددة لانعقاد الجلسة بالنظام الداخلي، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، مشيراً للمتدخل بأننا لا نطبق القانون بحذافيره وبدوركم فقد تدخلتم ثلاث مرات في إطار نقطة نظام، فنحن نسير في إطار التوافق ما أمكن، وإذا لم يحصل التوافق آنذاك سنطبق القانون حرفياً، فإذا كان بإمكان الإخوان في اللجان إعفاءنا من قراءة التقارير، وإذا أردتم أن يظل هذا الجو المشحون، فسأكون مضطراً إلى تطبيق القانون، فأنا أتكلم عن اللجان التي عقدت اجتماعاتها، وكما هو منصوص عليه في القانون تقرأ تقريرها وإذا أردتم أن تعفونا من هذه التشنجات فالنقط واضحة، فماذا قلتم السادة المستشارين، هل تعفوننا من تلاوة التقارير؟ وهي لن تزيد ولن تنقص أي شيء.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد السلام بوهدون، حيث قال: قبل أن أدلي بمداخلتي أود أن أدلي بتدخل كان بود الرئيس أن يقوم به، وقد تم التغاضي عنه، وهو الشكر الجزيل للسلطات الإقليمية والمحلية على الدور الذي قامت به خلال هذه الجائحة ولازالوا يقومون به حيث ضحوا بالغالي والنفيس.

- تدخل السيد الرئيس، حيث طلب من المتدخل الالتزام بجدول الأعمال كما أشار إلى ذلك السيد امحمد ازماض.



- استمر المتدخل قائلاً: جدول الأعمال هو هذا ويدخل فيه الشكر الجزيل للسلطات الإقليمية و المحلية.

- ثم أفاد السيد الرئيس: أن هذا الأمر نقوم به يوميا .

- استأنف المتدخل قائلاً: الغياب التام لرئاسة المجلس خلال الجائحة في الوقت الذي كانت فيه المدينة محتاجة إلى رئيس المجلس البلدي.

- تدخل السيد الرئيس، قائلاً: هذا كذب وبهتان، موضحا أن الرئيس كان حاضرا يوميا، صباحا و عشية وليلا، فمن كان يقوم بعمليات التعقيم وتأمين تقديم الخدمات، فمن نظم الأسواق، فهل نظمتها أنت؟ فقد كنت ماكثا بدارك وتقوم بالسياسة العوجاء، وهنا خاطب المتدخل بأن يلتزم بجدول الأعمال وإلا سيكون مضطرا لإيقاف تدخله.

- استمر المتدخل في القول بأن تقديم الشكر إلى السلطات المحلية والإقليمية يدخل في شأنه الشخصي، ثم أشار إلى أنه ومن هذا المنبر أحيي الأطباء و الأطر الصحية التي قامت بهذا العمل الجبار ولا زالت تقوم به خلال هذه الجائحة وغياب المجلس البلدي في شخص رئيسه.

- تدخل السيد الرئيس، قائلاً: هذا كذب و بهتان و حضور الرئيس ظاهر بالصوت و الصورة.

- استأنف المتدخل قائلاً: إذا رأيتم هؤلاء الناس ليسوا رؤساء للجان، أخرجهم ولا تعطي لهم الكلمة، وطبق القانون "وطبق القانون أصحابي".

- تدخل السيد الرئيس قائلاً للمتدخل: أنت لا تعرف القانون ونحن بصدد تطبيق القانون وبالتالي فأنا أطبق القانون كاملا، فالنقط الواردة بجدول الأعمال والتي تمت دراستها من طرف اللجان تعرض على المجلس طبقا لما تنص عليه مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، وأغلب النقاط التي عرضت على اللجان والتي لم تقم بدورها ولم ترد دراسة النقاط بحجة عدم توفر الوثائق فهذا يعتبر امتناعا عن أداء الواجب، فلما يأت رئيس اللجنة ويتحجج بأنه لا يتوفر على الوثائق، فما هو إذن دور رئيس اللجنة ، فرئيس القسم ورئيس المصلحة يوجدون رهن إشارة رئيس اللجنة الذي عليه أن يطلب أية وثيقة تفيد في دراسة النقاط و تهيئ تقرير بشأنها وعرضه على المجلس وبالتالي لا يمكن للجنة أن تقول بأنها لا تتوفر على الوثائق، وهذا يعتبر امتناعا عن أداء الواجب وبالتالي فالعمل الذي أنجز من طرف اللجان يتميز بالانتقائية وإذا أردت أن أتكلم في التفاصيل فيمكنني القيام بذلك فالانتقائية غير مجدية وليست مطلوبة، فرئيس اللجنة عليه أن يقوم بالمهام المنوطة به، فعندما أحلنا على رئيس اللجنة

جدول الأعمال والوثائق الأساسية فإن ظهر له أن وثيقة ما تنقصه، فما عليه إلا أن يربط الاتصال برئيس القسم ورئيس المصلحة المعنيين بالوثيقة وكذا السيد مدير المصالح والعمل على تهيء التقرير مع اتخاذ قرار في الموضوع. فأنا بصفتي رئيسا للمجلس أطرح على رئيس اللجنة جدول الأعمال قصد الدراسة وفي الأخير يقول هذا الأخير بأنه لا يتوفر على الوثائق، فما معنى عدم التوفر على الوثائق فإن حصل أن اتصل رئيس لجنة برئيس مصلحة معينة وثبت لديه أن رئيس مصلحة رفض تسليمه الوثيقة المطلوبة فما عليه إلا أن يسجل هذه الواقعة، أما أن يأتي إلى الاجتماع ويقول بأنه لا يتوفر على الوثائق ويترك الأمر هكذا على أن تعرض النقطة على المجلس، فهذا هو القانون أسي بوهدون، اللجان رفضت القيام بمهامها، وبالتالي فجميع النقط سنعرضها على المجلس ليقرر في شأنها فهذا هو تطبيق القانون لأن اللجان رفضت القيام بمهامها والتي تتجلى في دراسة النقط الواردة بجدول الأعمال بدعوى عدم التوفر على الوثائق، وهي حجة واهية لأن الوثائق المطلوبة متوفرة لدى رؤساء المصالح وبالتالي سنطبق القانون، وسنقرأ القانون التنظيمي وبالتالي سنعرض النقط على المجلس، وليس لدينا أية لجنة. إذا أردت تطبيق القانون فهذا هو القانون، وإذا أردتم أن نسير في إطار التوافق، فسنعتمد ذلك. القانون هو أن اللجان لم تقم بمهامها وبالتالي سنعرض جميع النقط على المجلس، توصلنا برسالة من وزارة الداخلية مفادها. وهنا طلب الكلمة السيد رضوان الفرودي، في إطار نقطة نظام، بالنسبة لهذا المعطى الذي ذكرتم السيد فهو خاطئ فاللجان عقدت اجتماعاتها وقد توصلت ببعض الوثائق وأخرى لم تتوفر عليها إلا أثناء انعقاد الاجتماع وبالتالي فإنكم لم تمنحوا الفرصة للجان لتلاوة تقاريرها لكي تكون على معرفة بالنتائج التي خلصت إليها، وكذا لتكون على بينة بما جاء في تقاريرها، الوثائق لم تكن متوفرة أو أنها غير كافية أو أنها غير واضحة، فأنتم السيد الرئيس لم تمنحوا الفرصة لتلاوة التقارير المنجزة و بالتالي فإنكم تصدرون حكما مسبقا على عمل اللجان، وشكرا السيد الرئيس.

- تدخل السيد الرئيس، فأفاد: بأنه لم يصدر حكما مسبقا بل أصدر حكما عاما، فالنقط المعروضة على اللجان يجب أن تدرس ولا يمكن التذرع بعدم توفر الوثائق.

- عاود السيد رضوان الفرودي التدخل، حيث أشار إلى أن اللجنة التي يرأسها عقدت اجتماعها وتدارست أربع نقط واردة بجدول الأعمال، مضيفا هل كلام السيد الرئيس منزه ثم قال، اجتمعنا في إطار القانون بمقر الجماعة بمعية رؤساء المصالح وكذا أطر الجماعة

مشكورين، وعلى إثر ذلك أنجزنا تقريراً في الموضوع، وإذا أردتم بقوتكم كرئيس ألا نستمع إلى التقارير، فلن نسمعها وبقوة القانون فإنكم تخرقون القانون، وشكراً.

- تدخل السيد الرئيس، فأفاد بأن كلامه ليس منزها وإنما يقول رأيه، فرئيس اللجنة مطالب بإعداد النقط وهذا العمل يتعين عليه القيام به قبل أن تعقد اللجنة اجتماعها، إذ عليه أن يعقد اجتماعاً مع رؤساء المصالح ورؤساء الأقسام وكذا مدير المصالح ويأخذ الوثائق التي هو بحاجة إليها، وبعد ذلك تجتمع اللجنة لدراسة النقط المعروضة عليها، أما أن ينتظر رئيس اللجنة موافاته بالوثائق فإنني قد وجهت إليه المطلوب، ماذا يريد رئيس اللجنة أن أفعله؟ وبالتالي فعلى هذا الأخير أن يطلب الوثيقة التي هو بحاجة إليها، فقد أرسل جدول الأعمال إلى رئيس اللجنة وأثناء انعقاد الاجتماع يقول هذا الأخير بعدم توفر الوثائق. فهذا يعتبر رفضاً للقيام بالمهمة، وبالتالي يمكن عدم اعتبار هذه اللجان بصفة نهائية، ولو كان المجلس في وضع عادي فهذا يحتم الإقالة، ولكن نحن نتواجد في وضع غير عادي، أما السيد المتدخل الذي يقدم التحية لرجال السلطة فإننا نقدمها لهم كل صباح ومساءً كتابةً وشفوياً وندعمهم بأنفسنا ونوفر لهم الإمكانيات التي تتوفر عليها والتي لا تتوفر عليها نوفرها انطلاقاً من علاقاتنا، أما الغياب التام فهو يهكمكم أنتم، فالغياب التام يتعلق بالذي كان عليه أن يكون حاضراً، ولا يحضر ولا يؤدي الواجب المنوط به، نائب الرئيس الذي يرفض و يتهرب من حضور اجتماعات المكتب، لأنه غير قادر على أن يواجه الرئيس وجهاً لوجه، فهو يلتجئ فقط إلى اللجوء إلى استعمال الفايس بوك. أما أن يواجه الرئيس وجهاً لوجه فهو غير قادر على فعل ذلك حيث يرفض حضور اجتماعات المكتب، وهذا يعتبر رفضاً للقيام بالمهمة، فأقل شيء بالنسبة لنائب الرئيس هو حضور اجتماعات المكتب، فهو لا يحضرها بالرغم من الدعوات المتكررة الموجهة إليه في هذا الشأن مما اضطررنا معه إلى توجيه الاستدعاء بواسطة العون القضائي وعلى الرغم من ذلك لا يحضر ويسجل غيابه و يتجه فقط إلى عرقلة مشاريع المدينة فهو يبحث فقط عن العرقلة وإثارة المشاكل، فهذا هو نائب الرئيس المحنك.

- تدخل السيد عبد السلام بوهدون، قائلاً: لن أجلس معك ولن أجمع معك.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الناصر القشابي، حيث قال: بخصوص اجتماعات اللجان فقد قامت بمهامها بصدق وأمانة فقد كان آخر من يخرج خلال انعقاد جلسات اللجان نحن، وقد تدارسنا النقط بجدية وقد تمت دراسة الوثائق المتوفرة و هيأنا التقارير، وليكن في

علم الإخوان أن اللجان اجتمعت في شهر غشت في ظل جائحة كورونا، وهذا مثبت بمحاضر اجتماعات اللجان، وقد هيأنا تقاريرنا وهذا كله مسجل بالمحاضر و نتمنى من الإخوان الاطلاع عليها وهذا حتى لا يقال أننا نتماطل وأن اللجان غير موجودة بل على العكس من ذلك فقد تحملنا المسؤولية بصدق وأمانة، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس واضعاً السؤال على المتدخل حول اللجنة التي ينتمي إليها، وبعد ذلك استفسر المتدخل حول ما إذا كانت اللجنة قد هيأت لائحة الجمعيات، ثم أشار إلى أن الجدية في العمل فهي غائبة.

- قال المتدخل: بالعكس الجدية حاضرة.

- تدخل السيد الرئيس، مشيراً إلى عدم وجود الجدية في العمل مضيفاً أن النقطة مقترحة من طرف مجموعة من أعضاء المجلس و ترفضون دراستها، فما هذا الخبل؟ فالكرة توجد بين أيديكم وبالتالي يمكنكم تقديم اقتراحاتكم. إلا أنكم ترفضون تقديمها. فهياة المساواة و تكافؤ الفرص محددة بقرار عاملي إنكم لا تفهمون القانون، و تتكلمون، فتلك الهياة لها ضوابطها، ولها إطارها فهي تحدث بموجب مرسوم حكومي.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد كريم شفيق، حيث قال: أدعو الأخوات والإخوان إلى الالتزام بالهدوء والتريث في المناقشة، وفيما يخص الجدل المثار حول قراءة تقارير اللجان، فأنا لم أدر كيف أنكم تعرفتم على فحوى التقارير؟ وبالتالي أصدرتم حكماً بشأنها ولهذا يجب الاستماع إلى التقارير ومناقشتها وأنداك نصدر حكماً بخصوصها، ولكي نحكم على عمل لا أحد يعرفه يجب الاطلاع عليه، فبالنسبة إلي فأنا لست على بينة بفحوى التقرير المتعلق باللجان التي لم أحضر اجتماعاتها، فكيف نصدر حكماً بعدم الجدية في العمل لذلك أدعو الإخوان بالانطلاق في دراسة جدول الأعمال بكل يسر وألا يطلب الإخوان نقط نظام كثيرة ونتجه مباشرة إلى جدول الأعمال لأن الصلاة ستدركنا فالعمل قد أنجز و نترك الإخوان الحكم عليه وأنداك يمكننا منح العمل المنجز صفر نقطة على 20 نقطة والذي لا يشتغل عليه أن يذهب إلى حال سبيله، وهذا هو المنطق ولذلك أقترح على الإخوان بكل يسر وليونة الاستماع إلى التقارير ونحكم عليها من خلال النقاش، وعلى إثر ذلك يمكننا أن نقول لجميع اللجان بأنها لم تقم بالمهام المنوطة بها، وشكرا.



- بعد ذلك تدخل السيد امحمد ازماض، حيث قال: لكي نتجاوز هذه المشاكل، ونكون واقعيين وقانونيين نطلب منكم السيد الرئيس تطبيق المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات حيث تشير الفقرة الأولى إلى أن اللجنة تجتمع بطلب من الرئيس، وتعرض النقط المدرجة في جدول الأعمال لزوما على اللجان.

- تدخل السيد الرئيس، مشيراً إلى أنه تم تطبيق القانون.

- استأنف المتدخل تدخله مستكملاً تلاوة ما جاء في المادة 28 المشار إليها سلفاً قائلاً: وفي حالة عدم دراسة لجنة دائمة لأي سبب من الأسباب لمسألة عرضت عليها، يبقى آنذاك الحق للمجلس ليقرر بشأنها إما التداول أو عدم التداول بشأنها، و تشير الفقرة الثالثة إلى أن الرئيس يزود اللجان بالمعلومات والوثائق الضرورية لمزاولة مهامها وبالتالي فإن الرئيس هو الذي يوافي اللجان الدائمة بالوثائق وليس على رئيس اللجنة الدائمة أن يتوجه إلى الإدارة للبحث عن الوثيقة التي هو بحاجة إليها لأن رئيس اللجنة ليس له الحق في مخاطبة رئيس قسم أو رئيس مصلحة، فالرئيس هو الوحيد الذي له الحق في مخاطبة المسؤولين الإداريين وإعطائهم الأمر لتزويدهم بالوثائق، إذن هذه الفقرة فهي واضحة، وللخروج من هذه الوضعية يمكنكم السيد الرئيس أن تقرروا إذا أردتم الاستماع إلى اللجان يمكنكم أن تعطوهم الكلمة والنقط التي لم تتداولها اللجان فالمجلس سيد نفسه لكي يتخذ بشأنها القرار المناسب، أما فيما يخص قانونية هذه اللجان فهل لها الحق من عدمه، فهذه ليست نقطة مدرجة بجدول الأعمال، الآن لكم الحق السيد الرئيس، فنحن كمعارضة نخول لكم اتخاذ القرار، إذا أعطيتم الحق للجان لتلاوة التقرير وإذا كان الإخوان الأعضاء الآخرين غير راضين عن ذلك فما عليهم إلا اللجوء إلى القضاء وإذا حرمتنا فكن متيقنا بأننا سنلجأ إلى القضاء إذ حرمت رؤساء اللجان من القيام بمهامهم الآن لكم الاختيار السيد الرئيس وأنتم فوق رؤوسنا فما اتخذتموه سنعتمده ونطلب أن تطبق معنا القانون، وكذا القانون الداخلي للمجلس، وشكراً.

- تدخل السيد الرئيس رداً على المتدخل قائلاً: نحن نطبق القانون بحذافيره.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد محمد ليكاتي، حيث قال: كما هو في علمكم السيد الرئيس أن مسألة اللجان الدائمة، انتخبت بطريقة قانونية وديموقراطية والمقررات التي اتخذت بشأنها قد تمت المصادقة عليها من طرف سلطات الوصاية وبالتالي فإن وضعيتها قد أصبحت قانونية، وبالنسبة للقضاء يأتي من بعد هذا الأمر فإذا كانوا أصحاب حق فإنهم سيستمرون في

أداء مهامهم وإذا كان الأمر خلاف ذلك فإنهم سينسحبون من مزاوله مهام اللجان الدائمة، أما المسائل التي تم التداول بشأنها في دورة للمجلس و حظيت بالمصادقة فإنها تكتسي الصبغة القانونية بقوة القانون، وشكرا السيد الرئيس.

- تدخل السيد الرئيس، فقال: أبدء من حيث انتهى السيد محمد ليكاتي، هذه المقررات لا تخضع للمصادقة ولا للتأشيرة، وهي مقررات قيل بشأنها الشيء الكثير.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة مينة مزاورو، حيث قالت: ولكي لا نكرر نفس الكلام الذي جاء في تدخلات الإخوان بخصوص قانونية اللجان، فنحن الآن لا نناقش قانونيتها، والسيد الرئيس عندما وجه الاستدعاء المتعلق بهذه المسألة فقد طبق النص القانوني المعمول به في هذا الشأن من أجل اشتغال اللجان، فعلى مستوى اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية الاقتصادية لم يطرح أمامها أي إشكال، فقد كنا نتصل برؤساء المصالح الذين كانوا يزودونا بالوثائق، وقد عقدت اللجنة اجتماعاتها في إطار المهام الموكولة إليها، وفي الحقيقة الكلام الآن عن اللجان الدائمة، وبهذا الشكل وفي هذه القاعة، فإنه كلام غير مسؤول وبالتالي فكل واحد يجب أن يتحمل مسؤوليته في عرقلة سير هذه الجلسة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- تدخل السيد الرئيس ردا على ما جاء في التدخل الأخير، حيث أفاد أن اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية الاقتصادية التي ترأسها المتدخلة مينة مزاورو، هي اللجنة الدائمة الوحيدة التي لم يطرح بشأنها هذا المشكل، وهي لجنة غير معروضة على القضاء، وبالتالي فإن اللجنة التي ترأسها المتدخلة تشتغل بشكل عادي ولا تطرح أي مشكل، وغير معنية بهذا الموضوع، كما أشار إلى أنه لا بد من التعقيب على بعض ما جاء في تدخلات الإخوان حيث ذكر أحد المتدخلين، كيف لي بمعرفة خلاصات أعمال اللجان، فإذا كان هذا المتدخل لا علم له بعمل اللجان فإن هذا الأمر يعتبر عاديا ولكن إذا لم يكن السيد الرئيس على معرفة بعمل اللجان فإن الأمر يصبح غير عادي وبالتالي فالسيد الرئيس ملزم بتتبع عمل اللجان بكل التفاصيل والأساس أن الذي لا يشتغل عليه أن يذهب إلى حال سبيله وألا يتقاضى التعويض الذي ليس من حقه إلخ. الرئيس يزود اللجان بالوثائق، وعندما يذكر الرئيس فلا يعني ذلك جمال الفلالي، فرئيس القسم عندما يوقع وثيقة فإنه يوقعها باسم رئيس المجلس البلدي إما بصفة مفوض له أو أنه مكلف بمهمة وبالتالي فليس الرئيس هو الذي يعطي الوثائق، فرؤساء الأقسام هم الذين يهيئون الوثائق، وكما فعلت الأخت مينة مزاورو بصفتها رئيسة اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية الاقتصادية حيث اتصلت

برئيس المصلحة المعنية وبالتالي فهذا هو العمل الطبيعي، وإذا تعذر الأمر آنذاك يمكن اللجوء إلى السيد الرئيس على أساس عدم توفر الوثيقة المطلوبة وقد قدمنا لرؤساء اللجان الوثائق التي ارتأينا أنها كافية لكي تشتغل وإذا ارتأى رؤساء اللجان أنهم بحاجة إلى وثيقة أخرى، فما عليهم إلا أن يطلبونها بحيث لا يمكن إعطاءهم الإدارة بأكملها، نقدم لهم الوثائق الضرورية، ومن حق رئيس اللجنة أن يطلب الوثيقة التي هو بحاجة إليها لكي تتضح بالنسبة إليه الفكرة وليس اللجوء إلى طلبها مباشرة من السيد رئيس المجلس جمال الفلاحي، وإذا ما تم هذا الإجراء فإن ذلك سيأخذ وقتا طويلا للاتصال بالموظف المعني بالوثيقة، وبالتالي فلرئيس اللجنة الضوء الأخضر لكي يتصل مباشرة برئيس المصلحة المعنية أو رئيس القسم للحصول على الوثيقة التي هو بحاجة إليها، وهذه البيروقراطية هي التي نريد تفاديها في كثير من الأحيان ولذلك فما قامت به اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية الاقتصادية فهو عمل طبيعي ولا يطرح أي إشكال ولكن العمل غير الطبيعي هو أن تأتي اللجنة وتقول بأنها لا تتوفر على الوثائق.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد حسان حيزر، حيث قال: في الحقيقة لم أستطع بالضبط فهم ما الذي يقع، وبالنسبة إلي أعتقد أن السيد الرئيس قام بالعمل الذي يجب أن يكون، وكما قال الإخوان فالملف المتعلق باللجان عرض على القضاء الذي قال كلمته فيه بإلغاء ذلك الملف ووجه القرار إلى المجلس وبالتالي فما هو المشكل المطروح؟ أقول أنه بالنسبة إلي ما دام السيد الرئيس وجه استدعاء للجان الدائمة وبناء عليه فقد قامت بعملها، ففي اعتقادي ليس السيد الرئيس هو الذي سيحاكمها بكون عملها يتسم بالنقص، والحكم عليها حكما مسبقا لأن هذه اللجان لا تعمل مع السيد الرئيس، وإنما مع المجلس حيث تعرض عليه أعمالها وعلى ضوء ذلك يظهر للمجلس إن كان عمل اللجان فيه نقص أو فيه تلاعب أو أنه عمل متكامل، كونتم هذه الفكرة لوحدكم ونحن جالسون و تقدمون النصائح للجان، ونحن لا نعرف شيئا عن عمل اللجان، اتركوهم يقدموا لنا تصوراتهم وأفكارهم وأنذاك نحن كمجلس سنحكم على العمل الذي أنجزوه، فقد أخذتم مجموعة من الأفكار و تمررونها الآن على اعتبار أن اللجان لم تقم بالأعمال المطلوبة منها وعلينا الاستماع إليها ونحن من سيقول لها بأنها لم تقم بالعمل المطلوب و المجلس هو الذي سيصادق على قرارها أو سيرفضه، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، فأوضح بأن إجابته جاءت بناء على تدخل ولم يدل بأي مداخلة تهم أعمال اللجان وإنما جوابا عن تدخل، وقد كان من الضروري الإجابة على ذلك.

- أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد عبد الحق شاكر العلوي، حيث قال: سبقني السيد عبد العزيز التقي العلوي إلى هذه الكلمة ولكن لا بد من تكرارها، فالذي وقع فلما تمت هيكله اللجان الدائمة، وقع ما وقع، حينها السيد الرئيس أوقف كل شيء بخصوص وضعية اللجان الدائمة إلى حين أن يقول القضاء كلمته، وكما قال أحد المتدخلين أنا لن أقدم هنا الدروس، فهناك المرحلة الابتدائية في التقاضي و الاستئنافية وما يليها، فإذا كنا قد خسرنا الملف على مستوى المرحلة الأولى من التقاضي فقد رفعت الآن قضية أخرى أمام القضاء وهذه القضية توجد بين يدي السيد الرئيس، ونحن نتمتع بالنفس الطويل، فإذا كنا نحترم السلطة القضائية، فعلى الأقل من باب تلطيف الأجواء، فالقضية ليست شكلية، فالمسألة تتعلق بالشكل و الجوهر وبالتالي الوقوف عند الشكل قبل الانتقال إلى الجوهر، فالشكل مهم في هذه العملية حيث يتلى علي تقرير اللجنة وأستمع إليه وكأني أعترف لك بشيء يرفضه لك القانون الذي سيناقشه فيما بعد، وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك تدخل السيد حسان حيضر، حيث قال: بالنسبة لهذا الملف الذي نتكلم عنه، فإنه ملف صدر بشأنه حكم.

- تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، قائلا: لا تقول لي بأنه هذا الملف صدر في شأنه حكم نهائي، فقد رفعت الآن في شأنه قضية أخرى أمام القضاء وهي في علم السيد الرئيس.

- استأنف السيد حسان حيضر تدخله موضحا أننا لا نختلف أن ذلك الملف هو موضوع دعوى قضائية، إنما بالنسبة للملف الذي طرح والمتعلق باللجان الدائمة، فقد رفض الملف وهو يوجد بين يدي السيد الرئيس وقد أبلغ به وإذا كانت هناك دعوى قضائية أخرى فنحن مستعدون للتقاضي بشأنها، ولكن الملف المتعلق باللجان فقد رفضت الدعوى القضائية المرفوعة المتعلقة به، وهنا حصل أخذ ورد في الكلام بين المتدخل والسيد عبد الحق شاكر العلوي.

- تدخل السيد الرئيس حيث أوضح للمتدخل أن القرار المتعلق باللجان فلم يتم التوصل بالحكم الصادر بشأنه بعد، والملف الذي وضعتموه بمكتب الضبط فلا يعتبر تبليغا، فعملية التبليغ لها مسطرتها ولازلنا لم نبلغ بالحكم. في حين، وبالفعل فقد توصلنا باستدعاء جديد يتعلق بإقامة دعوى قضائية جديدة، وهنا أيضا حصل أخذ ورد في الكلام مع السيد رضوان الفرودي حول مسألة اللجان الدائمة وعلى إثر ذلك استفسر السيد الرئيس السيدة مليكة ناضري، رئيسة قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والاجتماعية حول تبليغ الحكم الصادر بشأن

اللجان الدائمة وليس الملف الذي وضع لدى مكتب الضبط ، فأكدت هذه الأخيرة بأنه قد تم التوصل بتبليغ الحكم المتعلق باللجان الدائمة .

وبعد ذلك استأنف السيد الرئيس تدخله، قائلاً: ليكن في علمكم فعندما نقول رئيس المجلس الجماعي لا يعني ذلك بالضرورة جمال الفلاحي فالموظفون لديهم تفويضات يقومون بموجها بعملهم الإداري العادي، الملف الذي أنا على علم به فهو ذلك الملف الذي وضعتموه بمكتب الضبط وبالتالي فأنا أسحب ما ذكرته سلفاً، بعد ذلك طلب السيد الرئيس المرور إلى جدول الأعمال، حيث أشار إلى أنه وبالنسبة إليه ليس لديه الحق بأن يرفض هذا الأمر، ولندستمع إلى تقرير اللجنة.

- وبعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد رضوان الفرودي، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، لتلاوة تقرير اللجنة، حيث جاء على الشكل التالي:

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• **العرض :**

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر للاجتماع المشترك بين اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات واللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة يومه الثلاثاء 29 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقاً لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس.

وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنتين الدائمتين أشغالهما بمن حضر من أعضائها، وقد تم التذكير بجدول أعمال هذا الاجتماع الذي يروم دراسة بعض النقاط المرتبة بجدول أعمال هذه الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 تحت الأرقام التالية: 6-7-12-13-14 و15.

في البداية وبخصوص النقطة الرابعة التي نحن بصددتها فقد تم إطلاع اللجنتين الدائمتين على وثيقة الميثاق الوطني لحكامة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام التي توصلت بها الجماعة برسالة من وزارة الداخلية بتاريخ 14 يوليوز 2020، حيث استمعت اللجنتان إلى الشروحات التي قدمت في هذا الإطار حول مضامين هذه الوثيقة، فقد حاول السادة الأعضاء التفاعل بإيجابية مع مضامين

ومقتضيات هذه النقطة وعلى الرغم من محاولة تبادل الأفكار و الآراء اتضح للسادة الأعضاء أن هناك حلقة مفقودة تؤثر بشكل عميق في إنضاج النقاش وبلورة التصورات، وهذا راجع بالأساس وبأسف إلى غياب توفر الوثائق الضرورية ذات الصلة بالموضوع في آجال معقولة، وقد شدد السادة الأعضاء التأكيد على أنه كان من الأفيدي أن تبعث مرفقة بالاستدعاء لحضور أشغال هذه الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 التي يتضمن جدول أعمالها رقما قياسيا من حيث عدد النقط التي بلغت 58 نقطة وليس الاطلاع عليها أثناء انعقاد اجتماع اللجنتين الشيء الذي يحول دون دراسة هذه النقطة بصورة مسبقة ومعمقة لإغناء النقاش وبلورة الأفكار الجادة و المثمرة والإمام بالموضوع بشكل دقيق وكذا بنوع من التركيز والروية للإحاطة بجميع الجوانب والأبعاد كل هذا من أجل بلورة الأفكار و التصورات وتقديم المقترحات لتطوير و تجويد مضمون الوثيقة.

وفي هذا الاتجاه أن تكون درجة مشاركة السادة الأعضاء من خلال النقاشات الهادفة تتسم بالفعالية و المردودية والإنتاجية لأن الجدوى من عرض هذه النقطة للدراسة هو إغناء و تجويد المعطيات وليس الاستماع إلى المعطيات حين موعد الاجتماع، فمن المفروض بل ومن الطبيعي أن يكون هذا الاجتماع ثمرة و باكورة لتقديم المقترحات الجادة و الملائمة ورفع التوصيات، وتبني أجوبة واضحة وذات دلالة وانعكاسات ايجابية لمنتوج عمل مشرف يجسد رفعة النقاشات ومكانة مكونات المجلس الموقر، حتى يكون على بينة حقيقية من معطيات وحيثيات السياق العام لهاته النقطة كأرضية تسهيلا لمأموريته ودوره الأساسي و المحوري في تدبير قضايا الشأن المحلي.

ووعيا من اللجنتين بمسؤوليتهما وتقديرا لمهامهما وصلاحيتهما ارتأتا عدم المجازفة والتسرع حيث تعذر عليهما إبداء رأيهما أو اتخاذ أي قرار اعتبار لما ذكر سلفا من حيثيات وأرجأت الأمر للمجلس الموقر لكي يتخذ القرار المناسب بشأن هذه النقطة.

وفي الأخير فقد شددت اللجنتين على أن الملاحظات التي تمت الإشارة إليها بخصوص هذه النقطة تنسحب على مجموع النقط المدرجة بجدول أعمال هذا الاجتماع.

وللمجلس الموقر واسع النظر.



- في البداية تدخل السيد الرئيس، حيث قال: هل هذا هو العمل الجاد؟ فما هو دور اللجنة إن كانت ترجى اتخاذ القرار إلى المجلس: فاللجنة مطلوب منها أن تدرس النقطة المعروضة عليها، وهنا تدخل السيد رضوان الفرودي، حيث قال: لا زلنا نؤكد على أن الوثائق ذات الصلة توصلنا بها أثناء انعقاد الاجتماع، ومباشرة بعد توصلنا برسالتكم السيد الرئيس بادرنا إلى عقد اجتماع، وأثناءه وجدنا وثيقة تتضمن بعض الشروحات و هذه النقطة فهي بحاجة إلى تعميق الدراسة بشأنها.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، حيث قال: هل قامت اللجنة بقراءة الميثاق الوطني لحكمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام إذ لا يمكنكم أن تصدروا حكما على وثيقة لم تقرؤها، وفي علمي أنكم لم تقرؤها وثيقة الميثاق وهي متوفرة لديكم بالبريد الالكتروني، فالمفروض أن تقوم اللجنة بتبني النقطة المعروضة عليها، وعلى الأقل أن تكون قد قرأتها ودونت بشأنها ملاحظات ولذلك سنضطر لقراءتها الآن وإلا فعن أي شيء سنتكلم لنتخذ بشأنه قرارا؟.

- أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد زكرياء ونزار، حيث قال: لكي نوضح الأمور فاللجان الدائمة قامت بعمل جاد والعمل الذي قامت به ترفعه إلى المجلس الذي من حقه تقييم هذا العمل وليس لأي أحد السلطة كي يقوم بتنقيط عملها، فهذه اللجان هي لجان دستورية أنجزت عملها وهو عمل مسؤول حيث أنكم بدوركم أعضاء بهذه اللجان، ولا تحضرون اجتماعاتها، ويمكن للجان من خلال عملها أن تخطئ أو تصيب ولكن لا أحد يملك السلطة لتنقيط عملها و محاسبتها فهذه الأخيرة قامت بعملها الذي تشكر عليه والذي رفعتة للمجلس وهذا الأخير هو المخول الوحيد لتقييم عملها، وشكرا.



- تدخل السيد الرئيس، فأفاد أن المجلس هو الذي يقيم عمل اللجان الدائمة، والسيد الرئيس يعتبر أحد أعضاء المجلس والذي يقوم بدوره في عملية التقييم، ويقول رأيه. لقد استمعنا إلى التقرير الذي يتسم بالسفسطائية والفلسفة الفارغة وهي بعيدة عن الموضوع، وإذا قرأتم الميثاق فإنني أطلب منكم أن تقولوا لي عدد المحاور التي يتألف منها، وبالتالي فالعمل المنجز فهو عمل غير جاد، وهذا الكلام أقوله في إطار المجلس، ويمكن لهذا الأخير أن يقول عكس ذلك. وهنا حصل أخذ ورد في الكلام مع السيد ونزار زكرياء، ثم استمر قائلاً: أعتبر واحداً من بين أعضاء المجلس، وبالتالي فإنه من حقي وبقوة القانون تقييم عمل اللجان، أما أنت فليس من حقل شيء من ذلك لأنك لا شيء.

- وبعد ذلك أشار السيد الرئيس: أن وثيقة الميثاق الوطني لحكومة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام قد توصلت بها الجماعة من وزارة الداخلية وهي تتألف من تسع (09) صفحات و تشمل على ثمانية محاور، فعلى الأقل كان حري برئيس اللجنة إطلاعنا على عناوينها الأساسية لتنوير المجلس.

- تدخل السيد رضوان الفرودي، مشيراً إلى أن هذه الوثيقة لم تتوفر عليها اللجنة.

- رداً على ذلك أفاد السيد الرئيس بأن هذه الوثيقة متوفرة بالبريد الإلكتروني، للمجلس الذي يعتبر وسيلة رسمية للتبليغ كما ينص على ذلك النظام الداخلي للمجلس، وبالتالي فالوثائق متوفرة لديكم عبر العتبة الإلكترونية، مضيفاً أنه مادام أن اللجنة قد تنصلت من دورها لدراسة هذه النقطة، فسنعرضها على المجلس.

وفيما يلي نص الوثيقة التي قدمها السيد الرئيس:



وبعد الانتهاء من تقديم السيد الرئيس ملخصا عن الوثيقة المتعلقة بالميثاق الوطني لحكومة
المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام، أشار إلى أنه كان بود اللجنة المعنية أن تقدم للمجلس ملخصا
عن الوثيقة مثل الذي قدمته وذلك من أجل تقريب الفكرة من السادة الأعضاء.
- تدخل السيد امحمد أزماض، مشيرا إلى أنه من خلال ملخص الوثيقة الذي قدم للمجلس،
فقد استطاع السيد الرئيس تبليغ الفكرة المحورية المتعلقة بها.
- ثم شكر السيد الرئيس المتدخل على ما عبر عنه في تدخله.
وفي ظل عدم وجود أي مداخلة لجأ المجلس مباشرة إلى عملية التصويت.



• المناقشة:

لم يتدخل أحد.



مقرر رقم 384 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بالانخراط في الميثاق الوطني لحكامة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 26

26 :

- عدد الأصوات المعبر عنها

6 :

- عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي



- 2- أحمد احمد الشريف
- 3- المصطفى علوي محمدي محرز
- 4- لمياء العيزي
- 5- عبد الحق شاكر العلوي
- 6- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 20

وهم السادة:

- 1- عبد السلام بوهدون
- 2- محمد الداسي
- 3- امحمد الحيوني
- 4- إلهام شريقي
- 5- فاطمة الواحي
- 6- كريمة اسماعيلي علوي
- 7- بدر أحمرى
- 8- شفيق كريم
- 9- عبد اللطيف بوشارب
- 10- ازلماض امحمد
- 11- حسان حيضر
- 12- عبد الناصر القشابي
- 13- زكرياء ونزار
- 14- عبد الكريم البزيوي
- 15- مينة مزاورو
- 16- رضوان الفرودي
- 17- محمد ليكاتي
- 18- عبد السلام اليماني
- 19- فؤاد بوشامة



20- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

بقرار ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها الانخراط في الميثاق الوطني لحكامة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.

كاتب المجلس:



الرئيس:



- النقطة الخامسة: الدراسة و التصويت على مشروع اتفاقية تتعلق بتمويل وإنجاز المشاريع المتعلقة بأنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام:
- أوضح السيد الرئيس أن مشروع هذه الاتفاقية تابع للنقطة السابقة.
وفيما يلي وثيقة مشروع اتفاقية تتعلق بتمويل وإنجاز المشاريع المتعلقة بالمراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.



● المناقشة:

وفي ظل عدم وجود أي متدخل لمناقشة هذه النقطة، فقد لجأ المجلس مباشرة إلى عملية التصويت.



مقرر رقم 385 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020
الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.



وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بمشروع اتفاقية تتعلق بتمويل وإنجاز المشاريع المتعلقة
بأنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 26

- عدد الأصوات المعبر عنها : 26

- عدد الأعضاء الموافقين : 6

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- أحمد احمد الشريف

3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- لمياء العيزي

5- عبد الحق شاكر العلوي

6- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين : 20

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- كريمة اسماعيلي علوي

7- بدر أحمرى

8- شفيق كريم

9- عبد اللطيف بوشارب

10- ازلماض امحمد

11- حسان حيزر



- 12- عبد الناصر القشابي
13- زكرياء ونزار
14- عبد الكريم البزيوي
15- مينة مزاورو
16- رضوان الفرودي
17- محمد ليكاتي
18- عبد السلام اليماني
19- فؤاد بوشامة
20- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020
(الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع اتفاقية
تتعلق بتمويل وإنجاز المشاريع المتعلقة بأنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.

كاتب المجلس:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي



• النقطة السادسة: تحويل اعتمادات (لتغيير اسم مشروع مبرمج سابقا في الميزانية الجماعية):

قبل تلاوة تقرير اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية والبرمجة، تدخل السيد عبد الحق شاكرا العلوي، قائلا: تسهلا للعملية ننسحب كفريق للعدالة والتنمية وهذا لكي لا نسجل على أنفسنا أن هناك تطاول على اختصاص، فنحن نساير و سنسهل مأموريتكم السيد الرئيس، ولذلك فأى لجنة ستقرأ تقريرها، مع من يدعي صفة رئيس لجنة سنسحب وهذا حتى لا نكون عنصرا معاكسا.

- وبعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد بدر أحمرى، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة، لتلاوة تقرير اللجنة والذي جاء فيه:

✍ السيد الرئيس،

✍ السيد الباشا،

✍ السيدات و السادة المستشارين،

✍ الحضور الكريم:

• العرض:

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر للاجتماع المشترك بين اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات واللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة يومه الأربعاء 30 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس، وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنتين أعمالهما بمن حضر من أعضائهما.

وبعد تقديم هذه النقطة التي تتعلق بالتداول في تحويل اعتمادات لتغيير اسم مشروع مبرمج سابقا في الجزء الثاني من الميزانية الجماعية تحت عنوان "تتمة بناء قيسارية فوق سوق باب المربع"، إلى "أشغال بناء قيسارية فوق سوق باب المربع"، على اعتبار أن الدراسة التي أنجزت في هذا الشأن تحت عنوان "بناء قيسارية فوق سوق باب المربع"، وبعد التذكير بمختلف المراحل التي قطعها هذا المشروع والتعثرات التي حالت دون خروجه إلى حيز الوجود، ارتأت اللجنة إرجاع هذه النقطة إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب وتنظيم السير والجولان من أجل وضع تصور للمشروع ومدى نجاعته. وبالتالي ترفض اللجنة هذه النقطة.

ولمجلسكم الموقر واسع النظر.

وبعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنة، استفسر السيد الرئيس عن القرار الذي اتخذته اللجنة بخصوص هذه النقطة، فتم إخباره بأن اللجنة المعنية أحالت هذه النقطة على لجنة التعمير، فأشار إلى أن هذه النقطة لا علاقة لها بلجنة التعمير لأن المسألة مسألة مالية، ثم استفسر حول ما إذا كانت لجنة التعمير قد درست بدورها هذه النقطة. مضيفاً أن هذه هي الجدية في العمل، فالمشكل المطروح بالنسبة لهذه النقطة مطروح على مستوى الحسابات وليس في مجال التعمير الذي لا علاقة له بهذه النقطة، وعلى إثر ذلك أوضح السيد الرئيس أن المشكل المطروح يتعلق بسوق باب المربع، فخلال فترة المجلس السابق الذي ترأسه السيد عبد اللطيف معزوز أقيم سند طلب " bon de commande " لفائدة مهندسة حيث خلال هذه الفترة كانت هناك إمكانية للتعاقد مع مهندس، أما حالياً فقد منع اللجوء إلى اعتماد هذا الإجراء المباشر، ولذلك فكل دراسة معمارية تستدعي أن تكون في إطار صفقة، وبناء على سند طلب أنجزت الدراسة المطلوبة والمتعلقة بسوق باب المربع، وفي مرحلة "engagement" أثار السيد الخازن إشكالا واحدا يهم هذا المشروع و يتلخص في كلمة واحدة فالدراسة المنجزة وردت بها عبارة: "بناء" في حين أن الصفقة تشير إلى "إتمام بناء" وبالتالي فالمشكلة تكمن في كلمة "إتمام" كما أن الاعتماد المبرمج في إطار الجزء الثاني من الميزانية و المقدر ب 620 مليون سنتيم يشير إلى "إتمام بناء" في حين أن الدراسة المنجزة تشير فقط إلى كلمة "بناء" وقد أثارت هذه المسألة عدة نقاشات في محاولة لمعالجة هذه الوضعية إلا أننا لم نجد حلاً لها فإما إضافة كلمة "إتمام" إلى سند الطلب أو إزالة هذه الكلمة من الصفقة والاحتفاظ بكلمة "بناء" وبالتالي فهذه هي الحثيات المرتبطة بهذا الموضوع، وما دفعنا إلى طرح هذه النقطة على المجلس فالمهندس الذي أنجز الدراسة سيحصل على مستحقاته المالية في جميع الحالات ولو أن نلجأ إلى فسخ الصفقة والإعلان عن صفقة جديدة، فالمهندس سيحصل على مستحقاته المالية بناء على سند الطلب ولا أدري قيمة المبلغ هل هو في حدود 15 أو 20 مليون سنتيم، ولكي لا تضيع الجماعة في مبلغ الدراسة المنجزة، اقترحنا على المجلس تغيير اسم المشروع المبرمج بالميزانية الجماعية ليصبح كالاتي: "بناء" عوض أن يظل المشروع يشير إلى العبارة التالية "إتمام بناء" لكي يتماشى ذلك مع ما يشير إليه سند الطلب، فهذا هو المطلوب وللمجلس واسع النظر، ولكي تكون الفكرة واضحة، فإذا لم نوافق على هذا التغيير فإننا سنضطر إلى إلغاء كل شيء، مع العلم أنه لم تعد هناك إمكانية لتجديد سند الطلب مع المهندسة التي أنجزت الدراسة المتعلقة بسوق باب المربع

حيث أصبح هذا الإجراء ممنوعا قانونيا وبالتالي فالأمر يتطلب الإعلان عن صفقة تتعلق بإنجاز دراسة " étude architecturale " ولذلك ارتأينا أنه ما دام أن المهندس ستحصل على مستحقاتها المالية، الاحتفاظ بالدراسة التي أنجزتها والعمل بها وعلى ضوئها نعلن الصفقة ولكم واسع النظر، وهنا طلب السيد الرئيس من بعض أعضاء المجلس الذين انسحبوا أن يلتحقوا بالجلسة.

- تدخل على إثر ذلك السيد امحمد أزماض، مشيرا إلى أنه مادام السيد الرئيس قد انتهى من تقديم المعطيات المتعلقة بهذه النقطة، وكذا عدم وجود مداخلات المرور مباشرة إلى عملية التصويت، متسائلا في نفس الوقت لماذا طلب دخول بعض الأعضاء.

- وردا على ذلك قال السيد الرئيس: لماذا تقول لي أنت ماذا أفعل؟ مضيفا أنه من حقه أن يطلب ذلك وأن المتدخل هو على معرفة بالقانون وهذا الأمر يستوجب عدم تجاوزه، ومادام أنه يتكلم في إطار القانون أن يظل في إطاره.

- وردا على ذلك تدخل السيد امحمد أزماض، قائلا: سنتركك تفعل ما تريد، مضيفا حتى الذي ذهب إلى داره من أجل الغذاء أو الصلاة، أرسلوا في طلبه لكي يحضر.

- بعد ذلك أوضح السيد الرئيس: أن هذا المشروع يرجع إلى عهد السيد عبد اللطيف معزوز الرئيس السابق للمجلس وليس مشروعا للسيد جمال الفلالي الرئيس الحالي للمجلس، مضيفا قائلا: ولتنوير المجلس مادام أنني لم أعلن عن البدء في إجراء عملية التصويت فهذا المشروع فقد تم الإعلان عنه للمرة الرابعة، ففي المرة الأولى لم تكن الاعتمادات كافية وخلال فترة المجلس الحالي اضطررنا إلى الرفع من الاعتمادات المرصودة من 420 مليون سنتيم تقريبا لتبلغ 620 مليون سنتيم حتى لا يظل مشكل الاعتمادات المرصودة مطروحا إلا أننا اصطدنا بمشكل تسمية المشروع.



• المناقشة:
لم يتدخل أحد.



وبعد الانتهاء من عملية التصويت والنتائج التي أسفرت عنها قال السيد الرئيس: لنكون واضحين فهذا يسمى هدر للمال العام، وهذا هو عنوانه.

- وعلى إثر ذلك تدخل السيد محمد ازماض، مطالباً بتسجيل كون السيد الرئيس يقول هدر المال العام.



مقرر رقم 386 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020
الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتحويل اعتمادات (لتغيير اسم مشروع مبرمج سابقا في
الميزانية الجماعية).

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 22

- عدد الأصوات المعبر عنها : 22

- عدد الأعضاء الموافقين : 4

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- أحمد احمد الشريف

3- عبد الحق شاكرا العلوي

4- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين : 18

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- كريمة اسماعيلي علوي



- 7- بدر أحمري
 - 8- شفيق كريم
 - 9- عبد اللطيف بوشارب
 - 10- ازلماض امحمد
 - 11- حسان حيضر
 - 12- عبد الناصر القشابي
 - 13- زكرياء ونزار
 - 14- عبد الكريم البزيوي
 - 15- مينة مزاورو
 - 16- محمد ليكاتي
 - 17- فؤاد بوشامة
 - 18- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.




بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها تحويل اعتمادات (لتغيير اسم مشروع مبرمج سابقا في الميزانية الجماعية).

كاتب المجلس:


أحمد احمد الشريف

الرئيس:


جمال الفلالي



● النقطة السابعة: الدراسة و التصويت على مشروع تعديلي لميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2020:

- في البداية طلب السيد الرئيس من السيدة: مليكة ناضري، رئيسة قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والاجتماعية أن تفضل بإعطاء توضيحات حول هذه النقطة مشيرا إلى أن هذا الموضوع يتجاوزه.

وقبل ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد بدر أحمرى، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة لتلاوة تقرير اللجنة المتعلق بهذه النقطة، حيث جاء فيه:

✍ السيد الرئيس،

✍ السيد الباشا،

✍ السيدات و السادة المستشارين،

✍ الحضور الكريم

● العرض:

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة يومه الأربعاء 30 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس، وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنتين أعمالهما بمن حضر من أعضائها.



وقد تم اطلاع اللجنة على هذه النقطة التي تروم الدراسة والتصويت على مشروع تعديلي لميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2020 ويتمحور هذا التعديل حول ما يلي :

الفصل الجديد	الفصل بميزانية 2020		
50,40,20	50,20,10	رمز الميزانية	1
إنذارات مرسمة	الإمدادات الممنوحة من طرف الدولة	موضوع المداخيل	
4 000,00	4 000,00	المبلغ	
50,40,40	50,20,40	رمز الميزانية	2
مداخيل مختلفة و طارئة	إمدادات أخرى	موضوع المداخيل	
200 000,00	200 000,00	المبلغ	

ونظرا لكون المجلس صوت بالرفض عل مشروع ميزانية السنة المالية 2020 نظرا للعديد من الملاحظات التي أدلى بها خلال دورة أكتوبر 2019، فإن اللجنة ترفض البث في هذه النقطة وتترك دراستها للمجلس الموقر.

وللمجلس الموقر واسع النظر.



بعد ذلك أعطى السيد الرئيس الكلمة إلى السيدة مليكة ناضري، رئيسة قسم الشؤون الإدارية و المالية و القانونية و الاجتماعية و الثقافية لتقديم توضيحات حول هذه النقطة، وقد أوضحت هذه الأخيرة أنه أثناء إعداد الميزانية برسم السنة المالية لسنة 2020 فقد وقع خطأ مادي في تضمين فصلين من فصول هذه الميزانية وبالتالي فإن المراد من هذا المشروع التعديلي هو إصلاح هذا الخطأ المادي العالق بالميزانية وذلك من أجل الاستفادة من المداخيل المتعلقة بهذه الفصول ويتعلق الأمر بالفصل: 10-20-50 المتعلق بالإمدادات الممنوحة من طرف الدولة عوض إنذارات مرسمة وكذا رمز الميزانية 40-20-50 موضوع مداخيل إمدادات أخرى عوض مداخيل مختلفة وطارئة، وبالتالي فنحن بحاجة إلى الفصول المتعلقة بإنذارات مرسمة ومداخيل مختلفة وطارئة وخصوصا وأن هذا الفصل الأخير تتوفر الجماعة من خلاله على مداخيل. وقد تم طرح هذا التعديل حتى لا تحرم ميزانية 2020 من مداخيل هذا الفصل من الميزانية، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، فأشار إلى أن هذا الخطأ عالق بفصل من الميزانية ومن تبعاته أن هناك مداخيل سوف لن تستفيد منها الميزانية الجماعية، وهذا للتوضيح لكي يكون المجلس على علم بهذه الحثيات.

- كما أوضحت السيدة مليكة ناضري، رئيسة قسم الشؤون الإدارية و المالية و القانونية والاجتماعية بتعويض رمز الميزانية 40-20-50 برمز الميزانية 40-4050.



• المناقشة:

لم يتدخل أحد.



مقرر رقم 387 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بمشروع تعديلي لميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2020.
وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 25

- عدد الأصوات المعبر عنها : 25

- عدد الأعضاء الموافقين : 6

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- أحمد احمد الشريف

3- المصطفى علوي محمدي محرز



4- محمد العمراني

5- عبد الحق شاكرا العلوي

6- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 19

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- كريمة اسماعيلي علوي

7- بدر أحمرى

8- شفيق كريم

9- عبد اللطيف بوشارب

10- ازلماض امحمد

11- حسان حيزر

12- عبد الناصر القشابي

13- زكرياء ونزار

14- عبد الكريم البزيوي

15- مينة مزاورو

16- رضوان الفرودي

17- محمد ليكاتي

18- فؤاد بوشامة

19- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقرار ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها المشروع التعديلي لميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2020.

كاتب المجلس:



الرئيس:



• النقطة الثامنة: الدراسة والتصويت على إلغاء اعتمادات مالية متبقية من مشاريع
في الجزء الثاني من الميزانية:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكرا العلوي في إطار نقطة نظام،
حيث قال: مرة أخرى نسجل انسحابنا، فجدول أعمال هذه الدورة يتألف من 58 نقطة
من ضمنها 14 نقطة تقدمت بها المعارضة ولتنوير المجلس والرأي العام أمامي الآن موقف
سياسي للمعارضة المكونة من 4 أحزاب، وبالتالي فهو نوع من التناقض، حيث أن الإخوان
في المعارضة سيقروا وسيصوت الآخرون، وفي الأخير سيصوت البعض " بنعم " والبعض

الأخر سيصوت " بلا"، فهناك قرار سياسي للإخوان يتمثل في معارضة كل النقط وبالتالي ف 58 نقطة سيتم معارضتها وعدم مناقشتها لا لشيء ودون أن تعرف المصلحة التي ستؤدي إليها، ونحن نعلن أن 14 نقطة التي تقدمت بها المعارضة سنصوت لصالحها إذا كانت تهدف إلى تحقيق مصلحة المواطن، ولكن أن يتم معارضة كل شيء لسبب جاء واضحاً في البيان الصادر عن الإخوان وأمام هذه الوضعية فأنا أعتذر للمواطن الصفريوي على هذه الحالة التي يوجد عليها المجلس، فكلنا مسؤولون عن هذه الحالة، حيث أن هناك قرار متخذ مسبقاً للتصويت "بلا" ولذلك فما الجدوى من تواجدي هنا لكي أناقش النقط الواردة بجدول الأعمال، أعتذر وبصدق للمواطن الصفريوي عن هذه الحالة التي وصلنا إليها، كما أننا لا نعرف لماذا نصوت "بنعم" أو "بلا" واعتباراً لذلك أعتقد أنه من الأفيد أن ننسحب عوض الحضور. ومرة أخرى أجدد الاعتذار للمواطن الصفريوي بكل أطيافه، وشكراً السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد بدر أحمرى، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة

بالميزانية والشؤون المالية و البرمجة لتلاوة تقرير اللجنة، حيث جاء فيه:

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض:



بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر للاجتماع المشترك بين اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات واللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة يومه الأربعاء 30 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس، وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنتين أعمالهما بمن حضر من أعضائهما. وبعد تقديم هذه النقطة التي تتعلق بالدراسة والتصويت على إلغاء اعتمادات مالية متبقية من مشاريع في الجزء الثاني من الميزانية، لم تتمكن اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة من الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بهذا الإلغاء نظرا لعدم توفرها على الوثائق قبل انعقاد اجتماع اللجنة وبالتالي فإنه يتعذر عليها دراستها وتقترح إحالتها على مجلسكم الموقر.

ومجلسكم الموقر واسع النظر.

- في البداية تدخل السيد الرئيس، حيث قال: هذا الشيء هو الذي نتكلم عنه، فأنا أرفض هذا الأمر المتعلق بعدم التوفر على الوثائق فالوثيقة الوحيدة المتوفرة هي التي تتوفرون عليها، وليس هناك وثائق أخرى غيرها وهي تتضمن المبالغ المالية المتبقية عن المشاريع، وبالتالي فإن التحجج بعدم توفر الوثائق، يعتبر رفضا للقيام بالمهمة، واستهتارا بها، ونسجل الاستهتار في عمل اللجنة، طيب ما نتوفر عليه من وثيقة هي التي توجد لدينا الآن حيث تتضمن المبالغ المالية المتبقية عن المشاريع التي أنجزت، وهذا ما يتطلب إلغاء

الاعتمادات المالية المتبقية من المشاريع وإذا لم تلغ هذه الاعتمادات المالية فستلغى في مرة أخرى، فالعمل المطلوب منا القيام به وهذه تعتبر نقط قانونية، وللإشارة ولكي يفهم الجميع فهذا " blocage " ليس له أي تأثير، فمشاريع المدينة تشق طريقها. وميزانية التسيير سيعتمدها العامل أوتوماتيكيا، وهذا إجراء إداري روتيني نقوم به، وبالتالي فهذه الوضعية هي مضيعة للوقت.

وفي ظل عدم وجود أية مداخلة لمناقشة هذه النقطة لجأ المجلس مباشرة إلى عملية التصويت.

• المناقشة:

لم يتدخل أحد.



مقرر رقم 388 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020
الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020.
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بإلغاء اعتمادات مالية متبقية من مشاريع في الجزء الثاني من الميزانية.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 21

- عدد الأصوات المعبر عنها : 21

- عدد الأعضاء الموافقين : 2

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- أحمد احمد الشريف

- عدد الأعضاء الراضين: 20

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- كريمة اسماعيلي علوي

7- بدر أحمرى

8- شفيق كريم

9- عبد اللطيف بوشارب

10- ازلماض امحمد

11- حسان حيضر

12- عبد الناصر القشابي

13- زكرياء ونزار

14- عبد الكريم البزيوي

15- مينة مزاورو



16- رضوان الفرودي

17- محمد ليكاتي

18- فؤاد بوشامة

19- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020
(الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها إلغاء اعتمادات
مالية متبقية من مشاريع في الجزء الثاني من الميزانية.

كاتب المجلس:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي



● النقطة التاسعة: التداول في فسخ عقود كراء بقع أرضية تابعة لأحباس صفرو:

- في البداية أفاد السيد الرئيس، أن هذه النقطة لم تعرض ولم تدرسها اللجان ثم استدرك الأمر بأنها عرضت ولكنها لم تدرس.

- تدخل السيد امحمد ازماض، مشيراً إلى تطبيق المادة 28 من القانون التنظيمي من خلال العمل على عرض هذه النقطة على المجلس ليتخذ قراراً بشأنها.

- رداً على ذلك أفاد السيد الرئيس أن هذه النقطة عرضت على اللجنة، وهي ضمن جدول أعمالها وهذا يعني أنها قد درست.

- تدخل السيد امحمد ازماض، حيث قام بتلاوة الفقرة التالية من المادة 28 ... " وفي حالة عدم دراسة لجنة دائمة لأي سبب من الأسباب لمسألة عرضت عليها، يتخذ المجلس مقراً بدون مناقشة يقضي بالتداول أو عدم التداول بشأنها".

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، قائلاً: نحن لم نعرف هل تداولت اللجنة في هذه النقطة أم لم تتداولها، وليس هناك تقرير يهيم هذه النقطة.

- تدخل السيد امحمد ازماض، مشيراً إلى أمر هذه النقطة يرجع للمجلس ليقرر إما التداول بشأنها أو عدم التداول.

- وبعد ذلك عرض السيد الرئيس هذه النقطة على المجلس ليتخذ مقراً بدون مناقشة يقضي بالتداول أو عدم التداول في شأنها.



مقرر رقم 389 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بفسخ عقود كراء بقع أرضية تابعة لأحياس صفرو.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 20

- عدد الأصوات المعبر عنها : 20

- عدد الأعضاء الموافقين : 1

وهو السيد:

1- جمال الفلالي

- عدد الأعضاء الراضين: 19

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- كريمة اسماعيلي علوي

7- بدر أحمري

8- شفيق كريم

9- عبد اللطيف بوشارب

10- ازلماض امحمد

11- حسان حيضر

12- عبد الناصر القشابي



- 13- زكرياء ونزار
14- عبد الكريم البزيوي
15- مينة مزاورو
16- رضوان الفرودي
17- محمد ليكاتي
18- فؤاد بوشامة
19- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها فسخ عقود كراء بقع أرضية تابعة لأحباس صفرو.

كاتب المجلس:

الرئيس:

أحمد احمد الشريف

جمال الفلالي



● النقطة العاشرة: مراجعة السومة الكرائية للعقار الحبسي الكائن بزنقة بني هلال ستي مسعودة صفرو المحدث عليه سوق نموذجي لبيع الفواكه والخضر:

● المقرر : بدر أحمري،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية و البرمجة.

للـ السيد الرئيس،

للـ السيد الباشا،

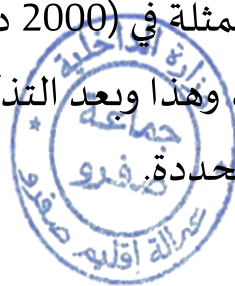
للـ السيدات و السادة المستشارين،

للـ الحضور الكريم:

● العرض:

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية و البرمجة يومه الأربعاء 30 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة و النصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها حيث انكبت على مداورة النقطة العاشرة المدرجة بجدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 والمتعلقة بمراجعة السومة الكرائية للعقار الحبسي المسمى " عرصة التوفر" الكائن بزنقة بني هلال ستي مسعودة صفرو المحدث عليه سوق نموذجي لبيع الفواكه والخضر.

وتأتي هذه النقطة تبعا للطلب الوارد على هذه الجماعة من طرف السيد عبد العزيز بن محمد بن زرو ناظر الأحباس المعقبة أولاد بن زرو بتاريخ 03 غشت 2020 والذي يهدف من خلاله الرفع من السومة الكرائية للعقار المذكور والمتمثلة في (2000 درهم) ألفين درهم كواجبات شهرية كرائية وذلك بعد مضي أكثر من ثلاثة سنوات، وهذا وبعد التذكير ببعض مقتضيات عقد الكراء، خصوصا مدة الكراء التي تبقى مفتوحة وغير محددة.



ونظرا لأهمية المشروع المحدث فوق هذا العقار، فقد أوصت اللجنة بدراسة إمكانية تأجيل هذا الأمر نظرا للظروف المالية التي تمر منها الجماعة في ظل الأثر السلبي الناجم عن جائحة كورونا.

والمجلسكم الموقرواسع النظر.

- في البداية تدخل السيد الرئيس حيث أشار إلى أنه وكما هو معلوم بخصوص عقود الكراء فمن حق صاحب العقار المكترى أن يطلب الزيادة في السومة الكرائية كل ثلاث سنوات والأوقاف تحرص على هذه العملية، حيث بعد مضي كل ثلاث سنوات يطالبون بالزيادة في السومة الكرائية للعقار المكترى.

وفي ظل عدم وجود أي مداخلة لمناقشة هذه النقطة مر المجلس مباشرة إلى عملية التصويت.



مقرر رقم 390 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بمراجعة السومة الكرائية للعقار الحسبي الكائن بزنقة بني

هلال ستي مسعودة المحدث عليه سوق نموذجي لبيع الفواكه و الخضر .

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 23

- عدد الأصوات المعبر عنها : 23

- عدد الأعضاء الموافقين : لا أحد.

- عدد الأعضاء المعارضين : 19

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- كريمة اسماعيلي علوي

7- بدر أحمرى

8- شفيق كريم

9- عبد اللطيف بوشارب



- 10- ازلماض امحمد
 - 11- حسان حىضر
 - 12- عبد الناصر القشابي
 - 13- زكرياء ونزار
 - 14- عبد الكريم البزيوي
 - 15- مينة مزاورو
 - 16- رضوان الفرودي
 - 17- محمد ليكاتي
 - 18- عبد السلام اليماني
 - 19- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: 4، وهم السادة:
- 1- جمال الفلالي
 - 2- المصطفى علوي محمدي محرز
 - 3- عبد الحق شاكرا العلوي
 - 4- عبد الله كراكي



بقرر ما يلي:

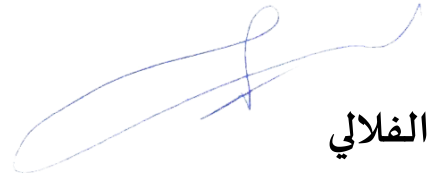
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها مراجعة السومة الكرائية للعقار الحبسي الكائن بزنقة بني هلال ستي مسعودة صفرو المحدث عليه سوق نموذجي لبيع الفواكه و الخضر.

كاتب المجلس:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي



- النقطة الحادية عشر: الدراسة والتصويت على عقد اتفاقية الشراكة مع جمعية "جيبير" تتعلق بمشروع اقتناء آليات الخياطة والطرز والنسيج:

● المقرر: رضوان الفرودي،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و
الخدمات .

✍ السيد الرئيس،

✍ السيد الباشا،

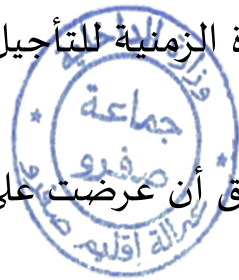
✍ السيدات و السادة المستشارين،

✍ الحضور الكريم

● العرض:

بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات يومه الخميس 15 أكتوبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد هذا الاجتماع لمدة ساعة واحدة تطبيقا لما تنص عليه المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل باشرت اللجنة المعنية أعمالها بمن حضر من أعضائها.

تفاعلا مع موضوع هذه الاتفاقية التي سبق أن عرضت على المجلس في دورات سابقة، ولتفعيل هذه الاتفاقية فإن اللجنة تقترح ما يلي:



■ تكوين لجنة تضم ممثلين عن:

- المجلس الجماعي لمدينة صفرو

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- ممثلا عن غرفة الصناعة التقليدية .

- ممثلا عن التكوين المهني.

وذلك من أجل القيام بزيارة ميدانية للاطلاع على آليات الخياطة والطرز و النسيج.

وفي نفس السياق ترى اللجنة أنه من الأفيد في المرحلة الراهنة التي شهدت تفعيل اشتغال

جمعيات و تعاونيات داخل فضاء فندقين للصناعة التقليدية.

■ فتح باب الترشيح أمام جمعيات وتعاونيات للصناعة التقليدية بالمدينة القديمة لتفعيل

عقد اتفاقية شراكة تتعلق بمشروع اقتناء آليات الخياطة والطرز والنسيج.

وفي ظل هذه الوضعية فإن اللجنة أرجأت اتخاذ القرار المناسب إلى المجلس الموقر.

وللمجلس الموقر واسع النظر.



بعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات تدخل السيد الرئيس مشيرا إلى أنه يعرض مقترح اللجنة للتصويت.

- تناول الكلمة السيد رضوان الفرودي، مذكرا أن اللجنة قدمت اقتراحات وتركت اتخاذ القرار المناسب إلى المجلس الموقر.

- تدخل السيد الرئيس، مخاطبا المتدخل بأنه يعرض مقترحات اللجنة على المجلس أو أن ذلك يعتبر كلاما " خاويا " .

- ردا على ذلك أوضح السيد رضوان الفرودي بأنه لم يقل كلاما " خاويا " بل الرئيس الذي يقول ذلك، وعليه أن يتحمل مسؤولية ذلك.

- تدخل السيد الرئيس، مطالبا المتدخل بإعادة قراءة مقترح اللجنة احتراما لكلامه لأخذه بعين الاعتبار وإذا كان الأمر خلاف ذلك سوف لن يؤخذ بعين الاعتبار.

- تدخل السيد رضوان الفرودي، حيث قام بإعادة تذكير المجلس بمقترح اللجنة ويتجلى في:



- إيفاد لجنة تتكون من المجلس الجماعي، حيث لا تعرف نوعية هذه الآليات وكم عددها والقيمة المالية لاقتناء آليات هذا المشروع، مضيفا أنه ما تبادر إلى أسماعنا هو أن الجمعية توصلت بآليات الخياطة، فإذا كانت هذه الأخيرة أخذت تلك الآليات فتلك تعتبر كارثة في ظل عدم إبرام اتفاقية ما بين الجماعة والجمعية المعنية، ثم أضاف قائلا: فأنا أطرح السؤال التالي: إذا كان الأمر قد حصل فهذا يعتبر تسببا في المال العام ولهذا طلبنا تكوين لجنة ليس من أجل التصويت عليها ولكن من أجل الوقوف على هذه الآليات ونوعيتها وقيمتها المالية، وهل هي لازالت بالمستودع التابع للجماعة أم توجد لدى جهة من الجهات، وشكرا السيد الرئيس.

- تدخل السيد الرئيس، قائلا: هل نطرح هذا المقترح أم لا نطرحه؟ إذن فقد عدلتكم عن كلامكم وإذا كنتم تحترمون أنفسكم عليكم باحترام الكلام الذي قلتموه، مضيفا أنه إذا كان الكلام الذي يقال خلاف ذلك فعلينا أن نذهب إلى حال سبيلنا، السؤال الذي طرحته حول التسبب، فهذه اللجنة قد سبق أن تم تكوينها مع المبادرة الوطنية وتم الإعلان عن فتح طلبات الترشيح في وجه الجمعيات الراغبة في الاستفادة من تلك الآليات، وبعد ذلك تم طرح هذه المسألة على المجلس الحالي حيث وافق على تسليم الآليات لإحدى الجمعيات وما تبقى هو اتفاقية الشراكة وبالتالي فهذه الأمور كلها قد تمت ولذلك فالمقترح المقدم من طرف اللجنة نعرضه على المجلس، وإذا كنتم تعارضون أنفسكم فعارضوها.

- تدخل السيد رضوان الفرودي، موضحا أن اتفاقية الشراكة التي سبق للمجلس ان تداول بشأنها كانت تهم إحدى الجمعيات لا تنتمي لإقليم صفرو، وهي تتواجد بمدينة الدار البيضاء ولم تتوصل بهذه الآليات وبالتالي لم يسبق أن مرت اتفاقية شراكة تخص الجمعية المعنية على أنظار المجلس.

- أوضح السيد الرئيس: أن ذلك لا علاقة له بالموضوع.

- أضاف السيد رضوان الفرودي، موضحا انه إذا كنا نتكلم عن الأمر الذي سبق.

- أشار السيد الرئيس: أن الذي يمكنه أن يقدم لكم التفاصيل أكثر مني فهو يوجد حاليا معكم، ولكن لا تريدون قول الحق ولذلك فكل باطل وكذب

- ثم أشار بعد ذلك السيد رضوان الفرودي، أنه إذا اطلعنا على مقرر المجلس، سنجد أن المجلس سبق أن اتخذ مقرا بخصوص هذه الآليات بهم إحدى الجمعيات وليس هذه الجمعية المذكورة



حاليا، ومقر تلك الجمعية كان بمدينة الدار البيضاء ولم تتوصل هذه الأخيرة بالآليات لأسباب نجهلها، فالمجلس سبق أن صادق على ذلك لما كنتم السيد الرئيس تتوفرون على الأغلبية، وشكرا. - تدخل السيد الرئيس، فأوضح أن الأسباب التي يجهلها المتدخل تتمثل في كون اللجنة الإقليمية رفضتها، ولذلك فالأسباب واضحة.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث قال: شكرا السيد الرئيس، فمن خلال الاستماع إلى تقرير اللجنة فقد كانت هناك بالفعل اتفاقية مع جمعية وطنية تتواجد بمدينة الدار البيضاء، فإذا كانت الاتفاقية قد أبرمت مع هذه الجمعية فيجب العمل على فسخها والتي تهتم جمعية تتواجد بمدينة الدار البيضاء والتي لم تستفد من هذه الآليات، وبعد ذلك تبرم اتفاقية جديدة مع هذه الجمعية الجديدة علما أنه يقال ويشاع والله أعلم، ولهذا تم طلب تكوين اللجنة، أن هذه الآليات قد أعطيت إلى جمعية أخرى، في حين أنها موجهة إلى جمعية وطنية، وقد أعطيت وهي غير موجودة بالمستودع البلدي، ولهذا فاللجنة طلبت تكوين لجنة مكونة من الإخوان بالمجلس لمعاينة تلك الآليات هل هي موجودة أم غير موجودة وبعد ذلك الرجوع إلى المجلس، ولذلك أنا أقول الصواب هو فسخ الاتفاقية مع الجمعية المستفيدة والتي لم تستجب، أما فيما يتعلق بجمعية " جبر " فهي تتطلب إبرام اتفاقية أخرى لكي تتسلم هذه الآليات، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، موضحا أن المجلس هو الذي يقرر، في احترام لما يقال، فالآليات توجد لدى الجمعية وبإذن من المجلس وكذا اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية واللجنة المحلية للمبادرة المحلية، فقد تمت جميع الإجراءات وكل ذلك مثبت بالوثائق، فالآليات أعطيت بإذن. - تدخل السيد امحمد ازماض، مشيرا إلى أنه إذا كانت كل الإجراءات قد تمت فلماذا يتم طرح الموضوع على المجلس .

- أوضح السيد الرئيس، أن هناك اتفاقية تتعلق بالسوق النموذجي بنو هلال، وهذه الاتفاقية تشبه موضوع النقطة التي نحن بصدددها ولا فرق بينهما، وبالتالي فالاتفاقية تأتي في وقتها.

- أوضح السيد امحمد ازماض، أن النقطة تفيد الدراسة و التصويت على عقد اتفاقية الشراكة، في حين وفعليا فإن هناك عقد اتفاقية شراكة مع جمعية أخرى، حيث يتعين فسخ هذه الاتفاقية المبرمة معها، وبعد ذلك إبرام عقد اتفاقية شراكة مع الجمعية الحالية، مضيفا أنه لا يمكن إبرام اتفاقية جديدة والاتفاقية الأولى لازالت قائمة، والغريب في الأمر أن هذه الجمعية توصلت بالآليات، فتساءل، في أي إطار تم ذلك؟

- أوضح السيد الرئيس، أن ذلك تم في إطار هياكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مشيراً كذلك إلى أنه يعمل على احترام ما يقال، وبعد ذلك طلب السيد الرئيس من السيد رضوان الفرودي رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات إعادة قراءة مقترح اللجنة لكي يكون المجلس على بينة من ذلك حتى يعرف على ماذا سيصوت، وبعد ذلك قام هذا الأخير بالتذكير بمقترح اللجنة التالي:

- تكوين لجنة تضم:

- ممثلين عن المجلس الجماعي لمدينة صفرو.

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- ممثلاً عن غرفة الصناعة التقليدية، حيث بإمكانها أن تعرف هل هذه الآليات في المستوى المطلوب أو هي دون المستوى، وهل بإمكان هذه الآليات أن تعطي إفادة للمتكونين بأي جمعية كانت .

- ممثلاً عن التكوين المهني، لأنهم ذوي الاختصاص، مضيفاً أنه إذا ارتأى المجلس الموقر إضافة بعض الممثلين، فمن الضروري أن تكون السلطة المحلية ممثلة باللجنة.

وبعد ذلك عرض السيد الرئيس مقترح اللجنة للتصويت، حيث تدخل على إثر ذلك السيد حسان حيدر، فأوضح أنه ليس هناك أية علاقة بين المقترح الذي تقدمت به اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات وصيغة النقطة التي عرضت للتداول والتي تفيد الدراسة والتصويت على عقد اتفاقية شراكة مع جمعية "جبر" تتعلق بمشروع اقتناء آليات الخياطة و الطرز و النسيج.

- ورداً على ذلك أوضح السيد الرئيس بدوره أن اللجنة المعنية بعد أن تدارست هذه النقطة لم تجد شيئاً تقتنع به، مضيفاً أن ذلك يعني تأجيل هذه النقطة بصفة أوتوماتيكية مع تشكيل اللجنة المقترحة، ولذلك فالمقرر سيحمل الصيغة التالية: تؤجل هذه النقطة إلى حين بث هذه اللجنة فيها.

- تدخل السيد محمد ازماض مبرزاً أن الحق الذي يتوفر عليه المجلس هو التصويت على صيغة النقطة الواردة بجدول الأعمال، أما المقترح الذي تقدمت به اللجنة فهو يدخل في إطار صلاحياتها واجتهاداتها، مضيفاً أن المجلس سيد نفسه إما أن يقبل ذلك المقترح أو لا يقبله إنما عملية التصويت يجب أن تنصب على صيغة النقطة الواردة بجدول الأعمال.

مقرر رقم 391 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

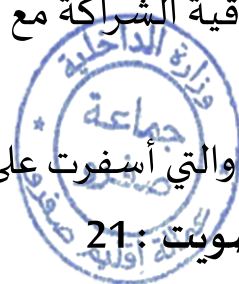
إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بعقد اتفاقية الشراكة مع جمعية " جبر " تتعلق بمشروع اقتناء أليات الخياطة والطرز و النسيج.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 21



21: - عدد الأصوات المعبر عنها
4: - عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:

- 1- جمال الفلاحي
- 2- أمين أحمد كمال
- 3- المصطفى علوي محمدي محرز
- 4- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 17

وهم السادة:

- 1- عبد السلام بوهدون
- 2- محمد الداسي
- 3- امحمد الحيوني
- 4- إلهام شريقي
- 5- كريمة اسماعيلي علوي
- 6- بدر أحمرى
- 7- عبد اللطيف بوشارب
- 8- امحمد ازلماض
- 9- حسان حيزر
- 10- عبد الناصر القشابي
- 11- زكرياء ونزار
- 12- عبد الكريم البزيوي
- 13- مينة مزاورو
- 14- رضوان الفرودي
- 15- محمد ليكاتي
- 16- فؤاد بوشامة
- 17- نبيل عبد العالي



- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

بقرار ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها عقد اتفاقية الشراكة مع جمعية " جبر " تتعلق بمشروع آليات اقتناء آليات الخياطة و الطرز والنسيج.

كاتب المجلس:

الرئيس:



جمال الفلالي

أحمد احمد الشريف

● النقطة الثانية عشر: مراجعة السومة الكرائية للعقار الحبسي بملتقى شارع ابن سينا
وشارع الإدريسي:

● المقرر

: بدرأحمري،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية
والبرمجة .



السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم،

• العرض :

بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة يومه الأربعاء 30 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لما تنص عليه مقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس.

وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها حيث انكبت على مداورة النقطة رقم 12 المتعلقة بمراجعة السومة الكرائية للعقار الحسبي المسى "جنان الحجام" الكائن بملتقى شارع ابن سينا وشارع الإدريسي المقاسم حي حبونة صفرو، وتأتي هذه النقطة تبعا للطلب الوارد على هذه الجماعة من طرف السيد عبد العزيز بن محمد بن زرو ناظر الأقباس المعقبة أولاد بن زرو بتاريخ 30 غشت 2020 والذي يطلب من خلاله الرفع من السومة الكرائية للعقار المذكور المتمثل في 15 ألف درهم كواجب كرائي شهري، وهذا وبعد التذكير ببعض مقتضيات عقد الكراء خصوصا مدة الكراء المتمثلة في ثلاثة (3) سنوات قابلة للتجديد تبتدئ من فاتح أبريل 2017 و تنتهي في متم شهر مارس 2020 ، وكذا الهدف من هذه العملية هو إحداث سوق نموذجي لإيواء الباعة المتجولين، وفي هذا الإطار ونظرا للآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا وكذا تعثر المشروع المراد إنجازه فوق العقار المذكور، فقد أوصت اللجنة حاليا مدى إمكانية النظر في تأجيل هذه الزيادة.

ولمجلسكم الموقرواسع النظر.

• المناقشة:

لم يتدخل أحد.





مقرر رقم 392 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020
الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بمراجعة السومة الكرائية للعقار الحسبي الكائن بملتقى شارع
ابن سينا و شارع الإدريسي.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 20

- عدد الأصوات المعبر عنها : 20

- عدد الأعضاء الموافقين : لا أحد.

- عدد الأعضاء الراضين : 16

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- كريمة اسماعيلي علوي

6- بدر أحمرى

7- عبد اللطيف بوشارب

8- ازلماض امحمد

9- حسان حيضر

10- عبد الناصر القشابي

11- عبد الكريم البزيوي

12- مينة مزاورو

13- رضوان الفرودي

14- محمد ليكاتي

15- فؤاد بوشامة



16- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: 4، وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- المصطفى علوي محمدي محرز

3- عبد الحق شاكرا العلوي

4- عبد الله كراكي



بقرار ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها مراجعة السومة الكرائية للعقار الحبسي الكائن بملتقى شارع ابن سينا وشارع الإدريسي.

كاتب المجلس:

الرئيس:

أحمد احمد الشريف

جمال الفلالي



● النقطة الثالثة عشر: الدراسة والتصويت على مشروع اتفاقية شراكة مع جهة فاس- مكناس
تتعلق بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني:

● المقرر : عبد الناصر القشابي،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

● العرض :

بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية يومه الأربعاء 30 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس، وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها لمدارسة هذه النقطة المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020.

في البداية استمعت اللجنة إلى الشروحات التي همت تقديم المحاور التركيبية لمشروع اتفاقية الشراكة من أجل تفويت تسيير و تدبير ملاعب القرب الرياضية بجماعة صفرو بجهة فاس- مكناس. ومن خلال محاولة السادة الأعضاء التفاعل مع محاور الاتفاقية تم التأكيد على ما تنص عليه المادة 35 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات بتوصل السادة الأعضاء بالوثائق ذات الصلة الشيء الذي لم يحصل، ولم تتمكن اللجنة من الاطلاع على الوثيقة إلا ساعة انعقاد هذا الاجتماع، ولطالما تم التنبيه إلى هذه المسألة في عدة مناسبات الشيء الذي يصعب على أي لجنة خلال حيز زمني ضيق الإمام بجميع الجوانب المتعلقة بهذه النقطة وإغناء مضامينها بالشكل المطلوب اعتبارا لأهمية الغاية التي يريدها المشروع من عرض نقط الدورات على اللجان الدائمة.

واعتبار لهذا المعطى الجوهري، فإن اللجنة رفضت دراسة مشروع اتفاقية شراكة مع جهة فاس- مكناس تتعلق بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني مدلية بالملاحظات التالية:

- إنجاز المشروع لم يحترم إتباع المساطر القانونية المعمول بها في هذا الشأن المتمثل في غياب إطار قانوني لإنجاز المشروع كمرحلة أولى.
- تسجل اللجنة عدم التطابق بين صيغة النقطة المدرجة بجدول الأعمال مع عنوان الاتفاقية الذي يشير إلى " مشروع اتفاقية الشراكة بين مجلس جهة فاس- مكناس وجماعة صفرو من أجل تفويت تسيير و تدبير ملاعب القرب الرياضية بجماعة صفرو بجهة فاس-مكناس".
- بالإضافة إلى ذلك غياب دفتر التحملات المتعلقة بإنجاز مشروع إحداث ملعب القرب الذي نحن بصددده.

وللمجلس الموقر واسع النظر.



بعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنة، أشار السيد الرئيس إلى أن الملاحظة المتعلقة بعدم توفر الوثائق، فهي ملاحظة مرفوضة، وهذا ما يعتبر بعدم الجدية في العمل، مضيفاً أن الوثائق متوفرة وتوجد في العلب الإلكترونية وداخل الأجال القانونية، وقد أثار السيد الرئيس كون اللجنة رفضت دراسة هذه النقطة وفي نفس الوقت أدلت بملاحظاتها، وهنا تساءل السيد الرئيس إن كانت اللجنة قد درست هذه النقطة أم لم تدرسها بحيث إذا لم تدرسها اللجنة فسيتم تطبيق المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات في حين أن الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة تعني أن هذه النقطة قد تمت مدارستها ثم أشار بعد ذلك هل يمكننا اعتبار أن اللجنة قامت بمدارسة هذه النقطة؟.

- تدخل السيد عبد الناصر القشابي، فقال: طبعاً إلا أن مدارسة هذه النقطة لم تكن شمولية، فقد أدلينا بالملاحظات على أساس أن صيغة النقطة المدرجة بجدول الأعمال لا تتطابق مع صيغة الاتفاقية، حيث جاءت كالاتي: الدراسة و التصويت على مشروع اتفاقية شراكة مع جهة فاس – مكناس تتعلق بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني، في حين أن الاتفاقية تشير إلى التفويت، وقد أوضح أن هناك فرق بين الصيغتين وبالتالي فإن الشكل المطلوب للصيغة غير وارد بجدول الأعمال وقد أكد أن الاتفاقية وردت بها عبارة " التفويت".

- تدخل السيد الرئيس، قائلاً: ما الخلاف في ذلك، فهذه الاتفاقية التي نحن بصددنا تتعلق بملعب القرب، مضيفاً أنها تشير إلى محورين: الإنجاز والتفويت، وهي تتعلق بملعب القرب، وعند الانتهاء من إنجاز الأشغال يشار بأحد بنودها إلى تفويت الملعب المنجز إلى الجماعة ولم يظهر له أوجه التناقض المثار، ثم أضاف للتاريخ والتقرير يسجل أنه في سنة 2051 سيعثر باحث عن وجود رئيس وأناس كانوا يسجلون نقطا ومن خلال البحث في الوثائق سيتوصل إلى استخلاص النتائج، وبالضبط في شهر نونبر 2051.

- تدخل السيد حسان حيزر، مشيراً بدوره إلى أنه في سنة 2051 سيسجل التاريخ أن رئيساً لم يعد يتوفر على الأغلبية ولم يرد التخلي عن منصبه.



- تدخل السيد الرئيس، فأشار إلى أنه في سنة 2051 سيقروون بأنه كانت هناك معارضة فاشلة، ولم تقدر على إزالة الرئيس من منصبه، فلمدة سنة وهي تسعى إلى تحقيق ذلك، وفي كل مرة يتم التلويح على أنه خلال مدة 15 يوما أو شهر سيتم إزالة الرئيس من منصبه، وهذا ما لم يستطيعوا بلوغ تحقيقه، مضيفا أيضا أن مشاريع المدينة تنجز بشكل طبيعي وعادي ولم يستطيعوا التأثير فيها قيد أنملة، وهذا ما سيتم تسجيله سنة 2051 كما أن التاريخ يسجل بأن المجلس يطرح نقط من أجل إلغاء مشاريع تنمية بالمدينة، وهذا بقيادة معارضة مكونة من أربعة أحزاب من المفروض أنها أحزاب وطنية و تدافع عن حقوق الوطن، يسجل كذلك أن المعارضة المكونة من أربعة أحزاب وطنية تعارض مشاريع تتعلق بمداخيل أناس مدنيين ليتوصلوا بمستحقاتهم، وترفض بأن تؤدي لهم. فهذه الأمور كلها يسجلها التاريخ، كما يسجل أيضا أن مجلس مدينة صفرو بحكمته العالية يرفض تنصيب كاميرات المراقبة بالشوارع، والحكيم جدا، حيث تتكون من أربعة أحزاب وطنية وهي تعرف مصلحة البلاد.

- وبعد ذلك أشار السيد الرئيس إلى أنه يريد أن يفهم ما يلي هل اللجنة يعتبرها المجلس قد قامت بمدارسة هذه النقطة أم لم تقم بمدارستها، فتمت إجابته بأن اللجنة قد درست هذه النقطة، وبعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المناقشة، ثم أضاف أن عملية التصويت ستهم أحد ملاعب القرب الذي أنجزته جهة فاس-مكناس مشكورة في وقت قياسي، وبالتالي نطرح للتصويت ما إذا كان المجلس يريد هذا الملعب أم لا يريده؟.



• المناقشة:
لم يتدخل أحد.



مقرر رقم 393 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بمشروع اتفاقية شراكة مع جهة فاس- مكناس تتعلق بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 20

- عدد الأصوات المعبر عنها : 20

- عدد الأعضاء الموافقين : 4

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- المصطفى علوي محمدي محرز

3- عبد الحق شاكر العلوي

4- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين، 16

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون



- 2- محمد الداسي
 - 3- امحمد الحيوني
 - 4- إلهام شريقي
 - 5- كريمة اسماعيلي علوي
 - 6- بدر أحمرى
 - 7- عبد اللطيف بوشارب
 - 8- ازلماض امحمد
 - 9- حسان حىضر
 - 10- عبد الناصر القشابي
 - 11- عبد الكريم البزيوي
 - 12- مينة مزاورو
 - 13- رضوان الفرودي
 - 14- محمد ليكاتى
 - 15- فؤاد بوشامة
 - 16- نبيل عبد العالى
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع اتفاقية شراكة مع جهة فاس-مكناس تتعلق بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني.

كاتب المجلس:

الرئيس:

أحمد احمد الشريف

جمال الفلالي



● النقطة الرابعة عشر: الدراسة والتصويت على عقد اتفاقية الشراكة بين جماعة صفرو و

جمعية بائعي الخضرو الفواكه ستي مسعودة تتعلق بتسيير السوق النموذجي:

● المقرر : رضوان الفرودي،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات.

✍ السيد الرئيس،

✍ السيد الباشا،

✍ السيدات و السادة المستشارين،

✍ الحضور الكريم

● العرض:

بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات يومه الخميس 15 أكتوبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد هذا الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لما تنص عليه المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل باشرت اللجنة المعنية أعمالها بمن حضر من أعضائها.



من خلال تقديم هذه النقطة سجلت اللجنة أن هذه الوثيقة لم يتوصل بها السادة الأعضاء رفقة الاستدعاء لحضور أشغال هذه الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020، ولم يتمكنوا من الاطلاع عليها إلا أثناء انعقاد هذا الاجتماع.

وانطلاقاً من مواكبة السادة الأعضاء لهذا الملف فقد تم تقديم الملاحظات التالية:

■ التأخير في إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، حيث لم يتم ذلك إلا في ظل تفشي وباء كورونا كوفيد 19، وقد كان من المفروض أن يفتح أبوابه في بداية ولاية هذا المجلس وليس في سنته الانتدابية الأخيرة.

■ السوق النموذجي لم يلق النجاح المأمول من إحداثه.

■ تضاعف عدد الأشخاص بائعي الخضر و الفواكه بمنطقة ستي مسعودة الشيء الذي ضاعف من مشكل إعادة الإيواء.

■ المستفيدين من السوق النموذجي لم يلتزموا بالبيع بأماكنهم وأصبحوا يعرضون بضاعتهم خارج السوق رغم المجهودات اليومية والجبارة لرجال السلطة المحلية من أجل الحفاظ على نظام السوق.

وفي المجمل فإن السوق النموذجي ستي مسعودة بني هلال قد صادف الفشل في تدبير مقاربتة.

كما توصلت اللجنة بشكايات شفهية من بعض المستفيدين على وجود إكراهات تعوق مزاولة نشاطهم بسلاسة.

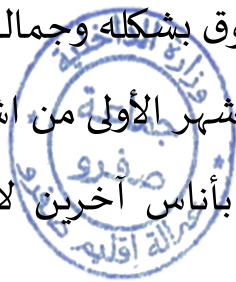
وانطلاقاً من هذه النقط السلبية العالقة بهذا السوق النموذجي فإن اللجنة ترى أنه لإعطائه نفساً جديداً البحث عن تدبيره وفق منظور ورؤى جديدة تأخذ بعين الاعتبار عنصر التأهيل والتأطير، ولهذه الغاية تقترح التريث في تبني هذه الاتفاقية إلى حين تكوين لجنة تتألف من السلطة المحلية و المجلس الجماعي والجمعية المعنية وغرفة التجارة و الصناعة للبحث بشكل معمق في الأسباب الموضوعية الكامنة وراء هذا الفشل، واقتراح الحلول الموضوعية التي تقود حتماً إلى أداء وظيفته التجارية بالشكل المؤمل.

وفي نفس السياق فإن اللجنة تشدد على ضرورة تفعيل القرار الجماعي المتعلق بمنع بيع الخضر و الفواكه داخل أسوار المدينة القديمة خاصة وأنها اكتست حلة جديدة حيث خضعت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى عملية ترميم و تزيين فضائها بواقيات خشبية شملت أبواب البنايات السكنية ونوافذها وأبواب المحلات التجارية مما أضفى عليها رونقا وقيمة جمالية.

وتأسيساً على ذلك فإن اللجنة أرجأت اتخاذ القرار المناسب للمجلس الموقر.

وللمجلس الموقر واسع النظر.

- بعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنة، تدخل السيد الرئيس، قائلاً: بالنظر إلى بعض الملاحظات التي وردت بالتقرير، فإذا كانت هناك مداخلة للسيد الباشا فليتفضل ، فبعد أن شكر السيد الرئيس والسادة المستشارين أوضح السيد الباشا أنه بخصوص ملف السوق النموذجي بنو هلال أن أسباب فشله ترجع إلى مجموعة من العوامل جزء منها مرتبط بالمستفيدين من المشروع الذي كلف الدولة 250 مليون سنتيم لإنجازه، وهذا ما يتطلب عدم فشله، وهناك عامل خارجي مرتبط بالسكانة التي عليها أن تعمل على إنجاح المشروع خاصة بعد إخلاء المكان الذي كان محتلا من طرف المستفيدين من السوق النموذجي لمدة 20 سنة، وبالتالي فعلى الودادية والسكانة المجاورة ألا تقاطع ذلك السوق النموذجي مضيضا أنه وبالفعل يجب أن تكون هناك مواكبة للجمعية التي تشرف على تدبير السوق من خلال عملية التأطير، مضيضا أن هذا السوق بشكله وجماليته فهو لا يوجد بمدن أخرى والدليل على أنه سوق ناجح فخلال الثلاثة أو الأربعة أشهر الأولى من اشتغاله كان يعرف إقبالا تجاريا بشكل كبير، كما أن هناك عوامل أخرى مرتبطة بأناس آخرين لا يريدون أن تصادف هذه الأسواق



النموذجية النجاح لأن لديهم الربح في القطاع غير المهيكل، ثم أبرز أن السلطة المحلية وكذا المجلس الجماعي والساكنة تحدهم رغبة في أن يصبح القطاع غير المهيكل قطاعا مهيكلًا ومنظما وذلك من أجل الحفاظ على جمالية المدينة حيث أنها مقبلة على مجموعة من المشاريع التنموية، ومن غير المعقول أن يظل الباعة الجائلين متواجدين بالشوارع. ومن جهة، فالأسواق النموذجية المحدثة فهي تخلق فرصا للشغل لمجموعة من العائلات وليس هناك شيء يصادف النجاح بنسبة 100% وفي هذا الإطار طلب السيد الباشا من الجميع التعاون من أجل إنجاح هذه الأسواق النموذجية بعيدا عن أية مزايدة لأنها مرتبطة بإطار عيش عائلات، ثم ذكر أنه كان يتوصل بشكايات مفادها أنها تقلص النشاط التجاري بالسوق النموذجي في ظل ظروف الجائحة، وهذا بسبب النقص الذي حصل في كمية المشتريات من الخضرة و الفواكه التي كان متعودا على اقتنائها المتبضعون، وبالتالي فهذه الوضعية بدورها ساهمت في تسجيل ركود وكساد اقتصادي طال أيضا مجموعة من المهن التي توقفت عن مزاولتها، وإلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، ثم دعا الجميع إلى المساهمة في إنجاح وظيفة السوق النموذجي بنو هلال الذي يتواجد بموقع مناسب ويتوفر على شكل هندسي جيد وقد تم بناؤه أيضا بشكل جيد، وبالتالي فالجميع مدعو للتعاون، وعلى الساكنة أن تقتني ما هي بحاجة إليه من البضائع من ذلك السوق حتى يتم توفير عوامل نجاحه كما أكد على أنه إذا كانت ساكنة المدينة ترغب في تحرير الملك العمومي عليها أن تساهم بدورها في إنجاح ذلك المشروع، وقد عبر عن كامل استعداده من موقع مسؤولياته في مواكبة الجمعية التي تشرف على تدبير السوق النموذجي بنو هلال، وإذا فشلت هذه الأخيرة فسيتم مواكبتها من طرف السلطة المحلية ورئاسة و مستشاري المجلس، ثم أفاد أن مجموعة من الجهود بذلت من أجل تأهيل ذلك السوق من خلال ربطه بقنوات الصرف الصحي وتجهيزه بشبكة الماء والكهرباء وطاولات البيع وتوفير المجال الأخضر كما أنه تم إيواء بائعي الأثاث بجوار السوق من أجل إعطاء دينامية وحركية اقتصادية لتلك المنطقة وبالتالي فلزال هناك ما يدعو إلى مزيد من التعاون من أجل إنجاح ذلك السوق وتحقيق مصلحة المدينة حيث أن عملية إخلاء الملك العمومي بمنطقة دار الشباب ومنطقة ستي مسعودة لا تقدر بثمن، وهذا يدعو الساكنة إلى التبضع من المستفيدين من ذلك السوق النموذجي وليس

مقاطعتهم. فهؤلاء يحسون بمقاطعة أنشطتهم التجارية. وما يروج بوسائل التواصل الاجتماعي لا أساس له من الصحة ويعمل فقط على خلق الرعب لدى المواطن وكدليل على ذلك فالسلطة المحلية متواجدة باستمرار وتضع دورية قارة بعين المكان مكونة من رجال الأمن والقوات المساعدة، ثم أشار السيد الباشا إلى أنه لم يسبق له أن شاهد حاملا لسيف بتلك المنطقة ولذلك فالذي يروج لمثل هذه الأشياء بالعالم الافتراضي فإنه لا يضر بالسوق فقط وإنما يلحق الضرر بالمدينة كاملة، كما أن المنطقة التي تم إخلؤها تعتبر ربحا للمجلس على اعتبار أن المدينة مقبلة على مشاريع سياحية، وقد تم تقدير ساكنة منطقة ستي مسعودة في تحرير الملك العمومي، كما أنه لا يمكن القول بأنه تم تحقيق النجاح في تحرير الملك العمومي بنسبة 100 % نظرا للعراقيل التي تصاحبه ولذلك فيجب أن تتضافر جهود الجميع من أجل توفير سبل نجاح ذلك السوق ومن بينها القيام بحملة إعلامية تستهدف ساكنة المنطقة المجاورة للسوق من أجل اقتناء البضائع التي هم بحاجة إليها من ذلك السوق النموذجي مشيرا إلى انه لا يدعو إلى مقاطعة التجار المتواجدين وسط المدينة القديمة، علما أن هناك قرار للمجلس يقضي بمنع بيع الخضر و الفواكه داخل أسوار المدينة القديمة، وهذا ما يدعو إلى أن يقوم بعض تجار الخضر والفواكه بتغيير أنشطتهم التجارية ، ثم أشار كذلك إلى أن الوضعية تتطلب تقديم دعم قوي إلى أولئك الأشخاص المستفيدين من السوق النموذجي لا من جهة السلطة المحلية، ولا من جهة المجلس ولا من جهة الساكنة على اعتبار أنه ومن خلال الطريقة السلمية التي تم اعتمادها كمقاربة لترحيل بائعي الخضر والفواكه من منطقة ستي مسعودة إلى السوق النموذجي بنو هلال، فقد قدم هؤلاء التجار خدمة كبيرة لمدينة صفرو، وهذا يتطلب تقديم الجزاء إليهم وعدم نكرانهم، وفي الأخير قدم الشكر للجميع.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، مقدما الشكر للسيد باشا المدينة مشيرا إلى أنه وفيما يخص

الجوانب المتعلقة بموضوع النقطة فهي بدون تعليق.



● المناقشة:

في ظل عدم وجود أي متدخل لمناقشة هذه النقطة، لجأ المجلس مباشرة إلى عملية التصويت.



مقرر رقم 394 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بعقد اتفاقية الشراكة بين جماعة صفرو و جمعية بائعي الخضرو الفواكه ستي مسعودة تتعلق بتسيير السوق النموذجي .

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 21

21:

- عدد الأصوات المعبر عنها

4:

- عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين، 17

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- إلهام شريقي

4- فاطمة الواحي

5- كريمة اسماعيلي علوي

6- بدر أحمرى

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- ازلماض امحمد

10- حسان حيضر

11- عبد الناصر القشابي

12- عبد الكريم البزيوي

13- مينة مزاورو

14- رضوان الفرودي

15- محمد ليكاتي

16- فؤاد بوشامة

17- نبيل عبد العالي



- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

بقر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها عقد اتفاقية شراكة



بين جماعة صفرو و جمعية بائعي الخضر و الفواكه ستي مسعودة تتعلق بتسيير السوق
النموذجي.

الرئيس:

كاتب المجلس:

جمال الفلاحي

أحمد احمد الشريف



● النقطة الخامسة عشر: تحيين ضابطة البناء وملاءمتها مع القوانين الجديدة:

• المقرر

: فؤاد بوشامة،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة و

تنظيم السير والجولان:

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض :

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في موعد اجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة و تنظيم السير و الجولان يومه الخميس 15 أكتوبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا، فقد تم تأجيل هذا الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لما تنص عليه المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها.

تفاعلا مع الاختصاصات المخولة للجماعات الترابية في مجال التعمير وإعداد التراب الواردة بالقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والقوانين ذات الصلة فإن مشروع هذه الضابطة يشكل خلاصة لمجموعة من الملاحظات الجوهرية التي يشهدها قطاع التعمير بالمغرب في السنوات الأخيرة على الصعيدين التشريعي و التنظيمي والتي استهدفت بالأساس إيجاد أرضية قانونية ملائمة كفيلة بتجسيد قواعد الحكامة الجيدة وإرساء تعميم مرن و تحفيزي.

وخلال تبادل النقاشات والرؤى فقد اعتبرت اللجنة أن وثيقة ضابطة البناء الجماعية تبقى وثيقة تنظيمية و تكميلية لقوانين التعمير إذ لا يتعدى دورها ولا يتجاوز تصميم التهيئة و توجهاته، وبالتالي فإن دورها يقتصر على تنظيم مجال التعمير داخل التراب الجماعي وقد تم التذكير بأن مشروع الضابطة الجماعية الجديدة يحتوي على 88 مادة حيث تم تنقيح عدة مواد، كما تم إضافة مواد أخرى لم تكن واردة بالضابطة الصادرة سنة 2008، حيث كانت فضفاضة، في حين أن الضابطة الجديدة فهي متناسقة وأكثر توضيحا ولا توجد أي ملاحظة بشأن ما قام به أطر الجماعة مشكورين. وفي هذا الإطار تم التطرق ومناقشة عدة نقاط كمسألة عرض الطرق بالتجزئات السكنية المحدد في 12 مترا بالنسبة للبنائيات من صنف (R+2) كما هو منصوص عليه بقانون تصميم التهيئة المنشور

بالجريدة الرسمية الذي لا يمكن التدخل فيه على مستوى ضابطة البناء، وكذا المسألة المتعلقة بمرائب السيارات التي لا يتم الترخيص لربطها بشبكتي الماء والكهرباء لكونها تتواجد بطرق ذات عرض 10 أمتار وتكون متصلة بالسكن، كما تنص ضابطة البناء على ذلك، في حين أن المحلات التجارية تفتح على طرق ذات عرض 12 مترا.

وفيما يتعلق بالبقع الأرضية المتواجدة بالتجزئات والمخصصة كمرافق عمومية التي تبقى فارغة حيث تصبح مرتعا للأوساخ والنفايات، وقد تم اقتراح على أن يتم تحويلها إلى حدائق لتضفي جمالية على الحي المتواجدة به، كما تمت إثارة مسألة الأقبية "SOUS SOL" التي يتم تحويلها الآن إلى قاعات الرياضة حيث طالبت بإيجاد حل لهذا المشكل علما أن هاته الأقبية تدخل في إطار الملكية المشتركة و تخصص كمواقف للسيارات " Parking " .

وفي الجانب المتعلق بالنظافة فقد لاحظت اللجنة عدم التطبيق الكامل لدفتر التحملات من طرف شركة " أوزون " حيث يمكن تقدير نسبة النقص في حدود 20% تقريبا علما أن إدارة الجماعة تقوم بالدور المنوط بها في هذا المجال، وبالتالي وجب القيام بالمتعين حسب ما هو منصوص عليه بدفتر التحملات.

ومن ضمن الاقتراحات التي أدلت بها اللجنة:

- إضافة العبارة التالية: " دون تغطيتها " بأخر سطر الفقرة الأولى بالمادة رقم 9.
- إضافة العبارة التالية: " المرخصة " بالمقتضى الثاني من المادة رقم 49 ليصير كما يلي: تلزم البنايات الجديدة باحترام تصفيف البنايات القائمة المرخصة.
- إضافة العبارة التالية: " ومخارج مكيفات الهواء " بمقتضى المادة 77 لتصير كما يلي:
يجب تنظيم سيلان مياه الأمطار من السقوف و مخارج مكيفات الهواء.....".

وللمجلس الموقر واسع النظر.



• المناقشة:

لم يتدخل أحد.

وفي ظل عدم وجود أي متدخل لمناقشة هذه النقطة مر المجلس مباشرة إلى عملية التصويت.



مقرر رقم 395 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتعيين ضابطة البناء وملاءمتها مع القوانين الجديدة.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 17

- عدد الأصوات المعبر عنها : 17

- عدد الأعضاء الموافقين : 3

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز

- عدد الأعضاء الرافضين، 14

وهم السادة:

1- إلهام شريقي

2- فاطمة الواحي

3- كريمة اسماعيلي علوي

4- بدر أحمرى

5- عبد اللطيف بوشارب

6- امحمد ازلماض

7- عبد الناصر القشابي

8- زكرياء ونزار

9- عبد الكريم البزيوي

10- مينة مزاورو



11- رضوان الفرودي

12- محمد ليكاتي

13- فؤاد بوشامة

14- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها تحيين ضابطة البناء وملاءمتها مع القوانين الجديدة.

كاتب المجلس:

أحمد احمد الشريف

الرئيس:

جمال الفلالي



● النقطة السادسة عشر: الدراسة والتصويت على تميم وتعديل القرار الجبائي

● المقرر : بدر أحمرى

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية و
البرمجة

☞ السيد الرئيس،

☞ السيد الباشا،

☞ السيدات و السادة المستشارين،

☞ الحضور الكريم

● العرض :

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة يومه الخميس 15 أكتوبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس، وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها، وذلك لدراسة النقطة المدرجة ضمن جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020، والمتعلقة بتميم وتعديل القرار الجبائي.

وبعد الاطلاع على مشروع تميم وتعديل القرار الجبائي أبدت اللجنة الملاحظات التالية :

● فيما يتعلق بالفصل المتعلق بمحصول استغلال الملاعب الرياضية اقترحت اللجنة بالنسبة لتحديد واجب استعمال ملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني تسوية وضعيته وإحاقه بالمرافق الجماعية أولا. وبالنسبة لنادي كرة المضرب تأجيل التداول في واجبات الاشتراك في النادي إلى ما بعد فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية الأعمال الاجتماعية لعمال وموظفي جماعة صفرو.

● بخصوص الرسم على عمليات البناء، تضمن المشروع إضافة الرسم على عمليات الهدم في الفصل المتعلق بالرسم على عمليات البناء، إلا أن اللجنة تقترح عدم إدراجه بالقرار الجبائي مراعاة للظروف الاقتصادية التي تعيشها بلادنا جراء جائحة كورونا.

● فيما يتعلق بالرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية:

■ تضمن المشروع إضافة الرسم الخاص بتعليق اللوحات الإشهارية في الأعمدة الكهربائية، واللجنة تترك للمجلس الموقر تحديد سعر هذا النوع من الاحتلال.

■ فيما يتعلق بتعديل الفقرات المتعلقة بشغل الأملاك العامة مؤقتا من لدن متعهدي الشبكات العامة للمواصلات بناء على رسالة السيد وزير الداخلية عدد F/2166 بتاريخ 2018/06/14، وذلك قصد خلق الانسجام في الأسعار بين الجماعات والدولة مع الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات المرسوم رقم 003.16.2 الصادر في 3 فبراير 2016 بتحديد مبالغ الأتاوى عن احتلال الأملاك العامة للدولة من طرف متعهدي الشبكات العامة للمواصلات، فإن اللجنة لا ترى مانعا في هذا التعديل.

من جهة أخرى تقترح اللجنة التخفيض من بعض الرسوم وخصوصا تلك التي عرفت ارتفاعا مهولا بمناسبة آخر تعديل للقرار الجبائي خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 17 مارس 2016، وذلك تناغما مع سياسة الدولة بسبب ما تعرفه البلاد من انكماش اقتصادي ناتج عن جائحة كورونا وخصوصا ميدان العقار الذي يعرف أزمة كبيرة. وفيما يلي عرض لهذه الاقتراحات:

■ الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض البناء:

تخفيض هذا الرسم من 40.00 درهم للمتر المربع عن كل ربع سنة إلى 10.00 دراهم للمتر المربع عن كل ربع سنة كما كان عليه سابقا.

■ الرسم المفروض على عمليات البناء:

تحديد مبالغ الرسم على عمليات البناء عن كل متر مربع مغطى كما يلي:

(1) عمارات السكن الجماعية أو المجموعات العقارية والعقارات المعدة لغرض صناعي أو تجاري أو مهني أو إداري 10.00 دراهم للمتر المربع المغطى.

(2) المساكن الفردية 20.00 درهما للمتر المربع المغطى.

وذلك تماشيا مع السعر الأدنى المحدد من طرف القانون، للتخفيف من الآثار السلبية التي عرفها مجال العقار كما تم الإشارة سابقا.



مقابل ذلك، ومن أجل تدارك النقص الذي سيحدثه هذا التعديل، تقترح اللجنة العمل على تنمية الموارد المالية للجماعة بتوسيع الوعاء الجبائي عن طريق القيام بعمليات الإحصاء، وتقليص الباقي استخلاصه وترشيد وعقلنة النفقات.

ولمجلسكم الموقرواسع النظر

بعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية و البرمجة أكد السيد الرئيس أن هذه النقطة لا تتضمن أي زيادة وإنما هناك حاجة إلى التعديلات المطلوبة وهي في الأصل تعديلات تقنية.

- أعطيت بعد ذلك الكلمة إلى السيدة مليكة ناضري، رئيسة قسم الشؤون الإدارية والمالية و القانونية والاجتماعية، حيث أوضحت أن التعديلات المقترحة تتعلق بإضافة فصل بخصوص استغلال الملاعب الرياضية، ويتعلق الأمر بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني ونادي كرة المضرب. بالنسبة للرسم على عملية البناء، فقد تم اقتراح إضافة الرسم على عمليات الهدم، وذلك اعتباراً للدورية المشتركة رقم 1206 بتاريخ 18 يونيو 2020 بخصوص مقتضيات ضابط البناء العام من حيث تحديد الشكل والشروط، أشارت هذه الدورة أنه في انتظار المصادقة على مشروع قانون الجبايات المحلية .

بعد ذلك أكدت أنه بما أن رخصة الهدم غير منصوص عليها في القرار الجبائي ، فقد تم اقتراح إضافة هذا الرسم.

- بالنسبة للرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتاً لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية، فقد تم اقتراح إضافة الرسم على تعليق اللوحات الإشهارية بالأعمدة الكهربائية على اعتبار أن الجماعة تتوصل بطلبات في هذا الشأن خصوصاً من طرف أصحاب المدارس الخصوصية.



- وبعد ذلك تدخل السيد الرئيس، مبرزاً أن المسألة مرتبطة بأمر قانونية بناء على ما تنص عليه الدوريات الواردة على الجماعة و المتعلقة بالجبايات المحلية، واعتباراً لذلك طرحت هذه المصلحة الجماعية اقترحت إدراج هذه التعديلات بالقرار الجبائي.

● المناقشة:

لم يتدخل أحد.

-



مقرر رقم 396 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتتيميم و تعديل القرار الجبائي.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 19

- عدد الأصوات المعبر عنها : 19

- عدد الأعضاء الموافقين : 4

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز



- 4- عبد الحق شاكر العلوي
- عدد الأعضاء الراضين، 15
وهم السادة:
- 1- إلهام شريقي
 - 2- فاطمة الواحي
 - 3- كريمة اسماعيلي علوي
 - 4- بدر أحمرى
 - 5- شفيق كريم
 - 6- عبد اللطيف بوشارب
 - 7- ازلماض امحمد
 - 8- عبد الناصر القشابي
 - 9- زكرياء ونزار
 - 10- عبد الكريم البزيوي
 - 11- مينة مزاورو
 - 12- رضوان الفرودي
 - 13- محمد ليكاتي
 - 14- فؤاد بوشامة
 - 15- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقرار ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها تتميم و تعديل القرار الجبائي.

كاتب المجلس:

الرئيس:



● النقطة السابعة عشر: الدراسة و التصويت على مشروع اتفاقية شراكة خاصة من أجل تنظيم وتأطير دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجلس:

- وبعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الناصر القشابي، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية، لتلاوة تقرير اللجنة والذي جاء فيه ما يلي:

للـ السيد الرئيس،

للـ السيد الباشا،



السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض:

بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية يومه الخميس 15 أكتوبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد هذا الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس.

وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل باشرت اللجنة المعنية أعمالها بمن حضر من أعضائها. في البداية فقد أدلى السادة أعضاء اللجنة بملاحظة أساسية مفادها أن هذه الوثيقة لم يتوصل بها السادة الأعضاء ولم يتمكنوا من الاطلاع عليها إلا أثناء انعقاد الاجتماع الشيء يتنافى مع مقتضيات القانونية المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. وبعد اطلاع اللجنة على مضامين الاتفاقية الواردة بموادها والتزامات أطرافها والتي تروم تنظيم و تأطير دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجلس الجماعي لمدينة صفرو بالإضافة إلى أعضاء الجماعات التابعة لنفوذ إقليم صفرو.

وتفاعلا مع هذه الاتفاقية فقد عبر السادة الأعضاء على أن عملية تنظيم وتأطير دورات تكوينية تكتسي أهمية بالغة باعتبارها وسيلة ناجعة لتقوية القدرات التديرية للعضو الجماعي، كما تمكنه من مواكبة كل المستجدات التي يعرفها الحقل الإداري خاصة المجالات الحيوية ذات الارتباط بتدبير قضايا الشأن المحلي.

وفي هذا الصدد ومن خلال النقاشات فقد أثار السادة الأعضاء في إطار تنظيم دورات تكوينية الاتفاقية التي أقامها المجلس مع جامعة الأخوين إلا أنها وللأسف الشديد لم تكن مثمرة ولم تفعل بالشكل المطلوب.

ومن خلال التزام أطراف الاتفاقية فإنها ترتب تكاليف مالية جد مهمة ستتحملها ميزانية الجماعة واعتبارا للظروف الصحية الاستثنائية التي تمر منها بلادنا بسبب تفشي انتشار جائحة كورونا كوفيد 19، فدقة هذه المرحلة الصحية الصعبة تفرض على الجماعة إعادة النظر في ترتيب الأولويات



وترشيد النفقات انسجاما مع ما تنص عليه الدوريات الصادرة عن وزارة الداخلية مع الحرص الشديد على إعطاء الأولوية للنفقات الإجبارية. وأخذا بعين الاعتبار كل هذه المعطيات فقد أبدى السادة الأعضاء عدم موافقتهم على هذه الاتفاقية وعدم إرهاب ميزانية الجماعة بتكاليف مالية إضافية إلى حين تجاوز بلادنا تداعيات جائحة كورونا.

وللمجلس الموقر واسع النظر.



• المناقشة:

في ظل عدم وجود أي متدخل لمناقشة هذه النقطة، مر المجلس مباشرة إلى عملية التصويت.



مقرر رقم 397 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الأولى المنعقدة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020 .
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بمشروع اتفاقية شراكة خاصة من أجل تنظيم و تأطير دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجلس.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 20

- عدد الأصوات المعبر عنها : 20

- عدد الأعضاء الموافقين : 4

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- عبد الحق شاكر العلوي

- عدد الأعضاء الرافضين، 16

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- إلهام شريقي

3- فاطمة الواحي

4- كريمة اسماعيلي علوي

5- بدر أحمرى

6- شفيق كريم

7- عبد اللطيف بوشارب

8- ازلماض امحمد

9- عبد الناصر القشابي



- 10- زكرياء ونزار
 - 11- عبد الكريم البزيوي
 - 12- مينة مزاورو
 - 13- رضوان الفرودي
 - 14- محمد ليكاتي
 - 15- فؤاد بوشامة
 - 16- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع اتفاقية شراكة خاصة من أجل تنظيم و تأطير دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجلس.

الرئيس:

كاتب المجلس:

جمال الفلالي

أحمد احمد الشريف



• النقطة الثامنة عشر: الدراسة والتصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021:

• المقرر : بدرأحمري،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية
والبرمجة.

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات والسادة المستشارين،

الحضور الكريم:

• العرض :

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية و البرمجة يومه الخميس 15 أكتوبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها وذلك لدراسة النقطة المدرجة بجدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 والمتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021.

ونظرا لعدم توصل اللجنة بالوثائق ذات الصلة إلا خلال جلسة الاجتماع فإنها لم تتمكن من دراسة مستوفية لهذا المشروع، إلا أنها أبدت بعض الملاحظات الأولية ويمكن إجمالها فيما يلي:

- التركيبة الحالية للميزانية لا ترقى إلى مستوى تطلعات الأغلبية بالمجلس وكذا الساكنة، ولا تراعي تداعيات الأزمة التي تمر منها البلاد، سواء فيما يتعلق بالمصاريف وكذا مداخيل الجماعة، وفيما يتعلق بالمداخيل لوحظ أن هناك تقصير في استخلاص مجموعة الرسوم التي لطالما تم الحث على بذل المزيد من الجهود فيها وتوفير الموارد المادية والبشرية من أجل استخلاصها وعلى رأسها الرسم

المفروض على الأراضي الحضرية غير المبنية ومداخيل الأكرية وخصوصا الفصل 31-20-10-40
منتوج كراء عقارات أخرى، كما أنه لوحظ أن هناك تراجعاً في مبالغ الرسوم المحولة من طرف
مصالح المالية وذلك بسبب غياب التنسيق مع هذه المصالح.

- بالنسبة للمصاريف لوحظ وجود مجموعة من الاتفاقيات والعقود التي تثقل كاهل ميزانية
الجماعة، والتي كان بالإمكان عقلنتها وترشيدها. غياب المبلغ النهائي لحصة الضريبة على القيمة
المضافة مما يؤثر سلباً على توازن الميزانية.

وعليه فقد ارتأت اللجنة عدم قبول الميزانية وعرضها على أنظار المجلس الموقر.

ولمجلسكم الموقر واسع النظر.



بداية وبعد الاستماع إلى عرض اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة،
تدخل السيد الرئيس، قائلاً: مرة أخرى أستغرب لهذا الأمر حيث مكناكم بجميع الوثائق من أجل
اقتراح الميزانية التي تريدونها، ولكن وللأسف ليس لديكم الإمكانيّة والقدرة والجرأة للقيام بذلك،
نحن لا نتوفر على ميزانية غير تلك التي تمت المصادقة عليها سابقا، ونحن لم نقترح عليكم أي
شيء، وبالتالي فإننا لم نقترح لا مداخل ولا مصاريف حيث بإمكانكم اقتراح ما تريدون ولم تقدموا
أي اقتراح إذن فهذا ضعف وأنكم غير قادرين، وما تقدرون عليه هو قول "لا" فالميزانية سيعتمدها
السيد العامل أوتوماتيكيا، فنحن أعطيناكم فرصة، مادام أن هناك لجنة بالرغم من الإشكال
المطروح بشأنها بحيث أن وضعيتها مطروحة على القضاء، فقد قدمنا الوثائق للجنة لكي تقترح
الميزانية، حيث بإمكانكم استبدال مكانم القصور التي تطل الميزانية حسبما تبين لكم بتقديم
اقتراحات تغطي ذلك، كما يمكنكم استبدال المصاريف الزائدة واقتراح مصاريف بديلة تتسم
بالترشيد، وكذا الأمر بالنسبة للمداخل، ولكن " مساكين وسبحان الله العظيم مساكين ".
- وبعد ذلك قام السيد الرئيس بتقديم مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2020:



● المناقشة:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض، حيث قال: شكرا السيد الرئيس وباحترام، تكلمتم عن الميزانية و عن ضعف الأغلبية في تعديل الميزانية، نحن وخاصة في هذه الجلسة، المجلس سيد نفسه، إما أن يصادق على الميزانية أو لا يصادق عليها، وقد قلت مباشرة أن السيد العامل سيصادق عليها بناء على الميزانية السابقة، وطبقا للمادة 87 من القانون التنظيمي التي تنص على إلزامية الدعوة إلى عقد دورة استثنائية داخل أجل 15 يوما لإعادة النظر في الميزانية وأنداك سترون ماذا ستقدم هذه المعارضة من تعديلات وكذا فيما يخص الرفض وسيكون معللا، ولذلك لا يجب استباق الأحداث وألا نحرق المراحل فلا زالت هناك دورة استثنائية عليكم السيد الرئيس الدعوة إليها، وأنداك ستعرف أيضا هل هناك معارضة قوية أو ضعيفة أو محتشمة وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، قائلاً: نتمنى الخير، وهذه مساطر معروفة مضيئا أن التدخل الأخير جاء من أجل تدارك الموقف وحفظ ماء الوجه، وأحيى هنا السيد فؤاد بوشامة الذي قام بمهامه حيث انكب على دراسة ضابطة البناء الجماعية، أما الموقف السياسي يظل موقفا سياسيا إنما لم تكن هناك قدرة على القيام بالمطلوب بخصوص دراسة الميزانية المفتوحة حيث بالإمكان إدخال تعديلات عليها، فما معنى معارضة الميزانية؟ فماذا تعارض؟.

- بعد ذلك تدخل السيد امحمد ازلماض، حيث أشار إلى أن هذا ما كان يقوم به بعض الإخوان داخل المجلس الإقليمي و تتعلق بنفس الحالة، وفيما يخص القرارات الجبائية التي تكلمتم عنها، السيد الرئيس عليكم أن تعرفوا وكما قال السيد عبد الحق شاعر العلوي، نحن في دولة الحق و القانون، ونحن مطوقون بالقانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية وكذا بالقانون رقم 06-47 المتعلق بالجبائيات لفائدة الجماعات الترابية وبالتالي فليس لدينا الحق كمجلس أن نعدل القانون، وما يمكننا القيام به هو تعديل القرارات المتعلقة برسم من الرسوم الذي يشير إلى الحد الأدنى و الأقصى لمبلغ الرسم حيث يمكننا مناقشة ذلك واتخاذ قرار بشأنه، أما فيما يخص خلق رسوم، فليس لنا الحق القيام بذلك بل هذا من اختصاص المؤسسة البرلمانية التي صادقت على ذلك

القانون، وكذا وزارة الداخلية، وهما معا بصدد إعداد مشروع لتعديل القانون الجبائي وملاءمته مع الوضعية الحالية، وما علينا إلا أن ننتظر أن يخرج المشروع التعديلي على شكل قانون وألا نسبق الأحداث وأنداك يبقى للمجالس الجماعات اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص هامش الحد الأدنى والأقصى لمبلغ الرسوم.

- أشار السيد الرئيس: إلى أنه في كثير من الأحيان فإن الإطار التابع للجماعة لا يمكنه أن يعرض شيئا يتعارض مع القانون، ويأتي المتدخل الآن ويقوم بعملية تلقين الدروس لمتصرف ممتاز يدخل هذا الإطار الذي نحن بصددده في مهامه واختصاصاته، ويعقب عليه، مضيفا أنه يخجل من مناقشة ذلك مع الأطر الجماعية ذات الدراية والمعرفة بالموضوع إذ لا يمكن الآن القيام بعملية تصحيح الأمر لرئيسة القسم فيمكن التعقيب على تدخل السيد الرئيس في هذا الاتجاه، الذي قد يخطئ وهذه الأخيرة لا يمكنها أن تخطئ في مجال تخصصها.

- تدخل السيد امحمد ازلماض، فأفاد أن كلامه صحيح ويمكن أن يكون محط قراءات قانونية وما يقوله فهو صواب، وفي إطار القانون طالبا من السيد الرئيس أن يستشير في هذا الإطار.

- تدخل السيد الرئيس، موضحا أن ما تم التطرق إليه يتعلق بموضوع آخر تتعلق برخصة الهدم، وهي مثلها مثل رخصة البناء التي يؤدي عنها، بينما رخصة الهدم لا يؤدي عنها أي واجب، فوزارة الداخلية تطلب بتصحيح هذا الخطأ وملاءمته مع النصوص القانونية على أن تنضبط إليها القرارات الجماعية، فعلى المتدخل وقبل أن يعقب على الأمور عليه الاستشارة في هذا الباب لأن المسألة هي مسألة تقنية بحتة.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث قال: أن مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021 لم يأخذ بعين الاعتبار الظرفية الاقتصادية التي تجتازها البلاد بسبب " كوفيد 19" وبالأخص في الشق المتعلق بالنفقات، حيث أن هناك توجيهات للسيد وزير المالية، وهي واضحة فقد حسم في موضوع التنقلات المتعلقة بالرئيس والمستشارين وذلك بتخفيضها بنسبة تصل إلى 70%، وهذا غير موجود. فالمبلغ المخصص سنة 2020 كان محددًا في 14 مليون سنتيم وهو نفس المبلغ الذي نجده محددًا في سنة 2021، وبالتالي فتخفيض هذا المبلغ بنسبة 70 % لم يتم الالتزام به وأجرأته.

- بالنسبة لقطاع الغيار والدراسات، فوزير المالية يطلب تخفيض هذا المجال بنسبة 50 %، حيث يلاحظ عدم تخفيض هذا المبلغ إذ تم الاحتفاظ بنفس المبلغ وهو 50 مليون سنتيم.

- بالنسبة للمحروقات، فحسب توجيهات السيد وزير المالية يجب أن تنخفض بنسبة 30 %
ولذلك يصير المبلغ 51 مليون سنتيم عوض 60 مليون سنتيم المحدد سابقا.

- تدخل السيد الرئيس، قائلا: قدمنا إليكم مشروع الميزانية لإدخال تعديلات عليها.

- أفاد المتدخل بأن السيد الرئيس قدم إليهم مشروع الميزانية، مضيفا أنه كان على السيد الرئيس ملاءمة ذلك مع التوجيهات الرسمية.

- أوضح السيد الرئيس: أن المجلس سيد نفسه، وهو الذي يرجع له الأمر في ملاءمة مشروع الميزانية.

- ردا على ذلك أفاد المتدخل: بأنهم لا يتوفرون على التوجيهات الرسمية، حيث لا يتوصلون بالمراسلات المتعلقة بذلك.

- أشار السيد الرئيس: إلى أنه لا يتوفر على الأغلبية التي ستصوت على الميزانية وبالتالي على الأغلبية الحالية تهيئ الميزانية.

- استأنف المتدخل، مضيفا أنه على الرئيس من خلال تهيئ مشروع الميزانية أن يتجه نحو اعتماد نهج ترشيد النفقات، وذلك حسب التوجيهات الرسمية، وهذا ما يظهر أن ميزانية سنة 2021 هي نفس ميزانية 2020.

- أفاد السيد الرئيس: أنه سبق أن قال بذلك لأنه لا يتوفر على الأغلبية التي بإمكانها التصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021، مضيفا أن المجلس غائب وأن اللجان ليست لها القدرة لدراسة مشروع الميزانية و تقديم اقتراحات بشأن تعديلها.

- استأنف المتدخل كلمته، مشيرا إلى مبلغ 25 مليون سنتيم المتعلقة بالهاتف النقال حيث اعتبر هذا المبلغ مرتفعا إلا إذا كان الأمر يتعلق بالاتصال بأشخاص يوجدون بالمريخ يقومون بوضع مركبة فضائية، وعلى الرغم من ذلك فلن يصرف عن ذلك 25 مبلغ مليون سنتيم، حيث يمكن توظيف هذا المبلغ في مجال آخر، فالهواتف متوفرة الآن كما أن شركات الاتصالات متوفرة أيضا هي بدورها والمنافسة قائمة فيما بينها، وبالتالي فعلى مستعمل الهاتف أن يؤدي من ماله الخاص 50 درهما كل شهر، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، ردا عن ذلك، على أنه كان بالإمكان اقتراح كل هذه الأمور، والتصويت عليها، فإنكم تتوفرون على الأغلبية، ولكنكم غير قادرين على فعل ذلك.



- تدخل السيد عبد الحق شاكرا العلوي، حيث قال: السيد الرئيس تبقى من الوقت دقيقتان و سنسحب بقوة القانون، وهذا لكي نكون واضحين، وهنا حصل أخذ ورد في الكلام مع السيد رضوان الفرودي الذي طلب الكلمة من أجل الإدلاء بتدخله.

وبعد انقضاء المدة الزمنية للجلسة المحددة في 4 ساعات طبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس رفع السيد الرئيس الجلسة معلنا عن إرجاء عملية التصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021 إلى الجلسة الموالية.





المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم صفرو
جماعة صفرو
= / =

محضر

مداورات المجلس الجماعي لمدينة صفرو
المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020
يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020 " الجلسة الثانية "

عقد المجلس الجماعي لمدينة صفرو دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 وذلك يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة برئاسة السيد " جمال الفلالي " رئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد عبد الرحيم سلهاجي باشا مدينة صفرو والسيد لكبير مركوش، قائد الملحق الإداري حبونة، كما حضرها بصفة استشارية السيد خالد كادي، مدير المصالح بالجماعة.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 35

- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 35

- عدد الأعضاء الحاضرين في الاجتماع : 28

وهم السادة :

1- جمال الفلالي



- 2- عبد السلام بوهدون
- 3- محمد الداسي
- 4- نور الدين لمزابي
- 5- امحمد الحيوني
- 6- أمين أحمد كمال
- 7- إلهام شريقي
- 8- فاطمة الواحي
- 9- أحمد احمد الشريف
- 10- كريمة اسماعيلي علوي
- 11- المصطفى علوي محمدي محرز
- 12- بدر أحمرى
- 13- محمد العمراني
- 14- فوزية أحصاد
- 15- شفيق كريم
- 16- عبد الله كراكي
- 17- عبد اللطيف بوشارب
- 18- سعاد لغماري
- 19- امحمد ازلماض
- 20- حسان حيضر
- 21- عبد الناصر القشابي
- 22- زكرياء ونزار
- 23- عبد الكريم البزيوي
- 24- مينة مزاورو
- 25- رضوان الفرودي
- 26- محمد ليكاتي
- 27- فؤاد بوشامة



28- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء المتغيبين عن الجلسة: سبعة، وهم السادة:

1- لمياء العزيمي

2- عبد العزيز التقي العلوي

3- عبد الحجي ونزار

4- الولي العدلوني

5- عبد الحق شاكر العلوي

6- عبد اللطيف معزوز

7- عبد السلام اليماني

افتتح السيد جمال الفلاحي، رئيس المجلس الجماعي لمدينة صفرو أشغال الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 المنعقدة يومه الثلاثاء 23 أكتوبر 2020 في الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة، مشيرا إلى أن هذه الجلسة يتألف جدول أعمالها من 18 نقطة، وفي نفس الوقت ذكر باستكمال دراسة نقطة متبقية عن الجلسة الأولى وتتعلق " بالدراسة و التصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021".

وبالتالي فإن جدول أعمال هذه الجلسة يتضمن النقاط المرتبة بجدول الأعمال ووفقا للجدولة الزمنية التالية:

- تنمة النقطة 18: الدراسة و التصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021.

19- عرض المدير الإقليمي للرياضة والشباب حول و اقع الرياضة بصفرو.

20- مأل مشروع تعديل تصميم التهيئة.

21- دراسة مقتضيات دفاتر التحملات المتعلقة بكراء مر افق جماعية على ضوء دورية السيد وزير الداخلية.

22- مناقشة وضعية المشاريع المفتوحة في إطار التأهيل الحضري.

23- مأل حصص مختلف الشركاء في اتفاقية التأهيل الحضري لمدينة صفرو.

24- الدراسة و التصويت على تعديل مقرر المجلس بتاريخ 6 ماي 2008 المتعلق بتفويت قطعة بالتجزئة الصناعية "المسيرة".

25- التداول في فسخ عقد شراكة لمشروع اقتناء أليات النجارة.

26- عرض و مناقشة مشكل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

27- عرض و مناقشة طريقة تدير المرفق العمومي لسوق الطرشة



- 28- عرض ومناقشة وضعية المرفق العمومي للمقبرة الإسلامية.
- 29- التداول في الوضعية الكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.
- 30- التداول في إمكانية تعديل بعض بنود كراء الدكان رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع.
- 31- الدراسة والتصويت على تجديد عقود كراء.
- 32- تقييم برنامج عمل الجماعة.
- 33- التداول في كيفية تدبير الدورة المائة لمهرجان حب الملوك
- 34- الدراسة والتصويت على دفتر تحملات يتعلق باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو
- 35- الدراسة والتصويت على لائحة توزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2020.
- 36- تعديل القرار الجماعي المتعلق بالأنشطة التجارية والمهنية والخدماتية.
- وبعد ذلك شرع المجلس في دراسة جدول أعمال الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020.
- تتمة النقطة الثامنة عشر: الدراسة والتصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021:
- في البداية أوضح السيد الرئيس أن عملية التصويت على الميزانية تتم وفقاً للكيفية التالية، حيث يتم التصويت على المداخل جملة واحدة، أما مصاريف التسيير فيتم التصويت عليها بابا باب، ثم بعد ذلك التصويت بصفة إجمالية على مصاريف التسيير، وبعد هذا التوضيح لجأ المجلس إلى عملية التصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021.



مقرر 398 بتاريخ 27 أكتوبر 2020

طبقا للمادة 186 من الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) يقضي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات بوشرت عملية التصويت على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2020، حيث أسفرت على النتائج التالية:

أولا: تقديرات مداخيل الميزانية والحسابات الخصوصية:

- تقديرات مداخيل الجزء الأول: 77.000.000,00

- تقديرات مداخيل الجزء الثاني: 6 093 000,00

- تقديرات مداخيل الحسابات الخصوصية: 6 880 000,00

- مجموع المداخيل: 87 280.000,00

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 22

- عدد الأصوات المعبر عنها : 22

- عدد الأعضاء الموافقين : 4

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- أمين أحمد كمال



3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- عبد الحق شاكر العلوي

- عدد الأعضاء الراضين: 18 ، وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمرى

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغمارى

10- امحمد ازلماض

11- حسان حىضر

12- القشابي عبد الناصر

13- زكرياء ونزار

14- عبد الكريم البزيوي

15- مينة مزاورو

16- رضوان الفرودي

17- فؤاد بوشامة

18- نبيل عبد العالى

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد



✓ ثانياً: بالنسبة للمصاريف (الجزء الأول):

- مجموع نفقات الجزء الأول:

▪ الباب رقم 10: الإدارة العامة

- المبلغ المعروض للتصويت: 39 131 000,00

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 22

- عدد الأصوات المعبر عنها : 22

- عدد الأعضاء الموافقين : 4

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز



4- عبد الحق شاكر العلوي

- عدد الأعضاء الرافضين: 18 ، وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمري

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغماري

10- امحمد ازلماض

11- حسان حيضر

12- القشابي عبد الناصر

13- زكرياء ونزار

14- عبد الكريم البزيوي

15- مينة مزاورو

16- رضوان الفرودي

17- فؤاد بوشامة

18- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد



▪ الباب رقم 20: مجال الشؤون الاجتماعية:

- المبلغ المعروض للتصويت: 2.645.000,00

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 22

- عدد الأصوات المعبر عنها : 22

- عدد الأعضاء الموافقين : 4

وهم السادة:

1- جمال الفلالي



- 2- أمين أحمد كمال
3- المصطفى علوي محمدي محرز
4- عبد الحق شاكر العلوي
- عدد الأعضاء الراغبين: 18 ، وهم السادة:

- 1- عبد السلام بوهدون
2- محمد الداسي
3- امحمد الحيوني
4- إلهام شريقي
5- فاطمة الواحي
6- بدر أحمري
7- شفيق كريم
8- عبد اللطيف بوشارب
9- سعاد لغماري
10- امحمد ازلماض
11- حسان حيضر
12- القشابي عبد الناصر
13- زكرياء ونزار
14- عبد الكريم البزيوي
15- مينة مزاورو
16- رضوان الفرودي
17- فؤاد بوشامة
18- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد

■ الباب رقم 30: مجال الشؤون التقنية

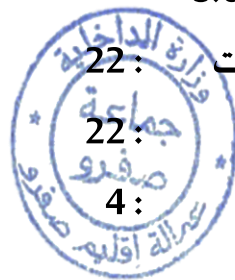
- المبلغ المعروض على التصويت: 8.600.000,00

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: 22

- عدد الأصوات المعبر عنها

- عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:



- 1- جمال الفلالي
- 2- أمين أحمد كمال
- 3- المصطفى علوي محمدي محرز
- 4- عبد الحق شاكر العلوي
- عدد الأعضاء الراضين: 18 ، وهم السادة:

- 1- عبد السلام بوهدون
- 2- محمد الداسي
- 3- امحمد الحيوني
- 4- إلهام شريقي
- 5- فاطمة الواحي
- 6- بدر أحمرى
- 7- شفيق كريم
- 8- عبد اللطيف بوشارب
- 9- سعاد لغماري
- 10- امحمد ازلماض
- 11- حسان حيضر
- 12- القشابي عبد الناصر
- 13- زكرياء ونزار
- 14- عبد الكريم البزيوي
- 15- مينة مزاورو
- 16- رضوان الفرودي
- 17- فؤاد بوشامة
- 18- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد

▪ الباب رقم 40: مجال الشؤون الاقتصادية:

- المبلغ المعروض للتصويت: 0.00

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت

- عدد الأصوات المعبر عنها



4 :

- عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- عبد الحق شاکر العلوي

- عدد الأعضاء المرشحين: 18 ، وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمرى

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغمارى

10- امحمد ازلماض

11- حسان حيضر

12- القشابي عبد الناصر

13- زكرياء ونزار

14- عبد الكريم البريوي

15- مينة مزاورو

16- رضوان الفرودي

17- فؤاد بوشامة

18- نبيل عبد العالى

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد

■ الباب رقم 50: مجال الدعم

- المبلغ المعروض للتصويت: 20.531.000,00



- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 22
- عدد الأصوات المعبر عنها : 22
- عدد الأعضاء الموافقين : 04

وهم السادة:

- 1- جمال الفلاحي
 - 2- أمين أحمد كمال
 - 3- المصطفى علوي محمدي محرز
 - 4- عبد الحق شاکر العلوي
- عدد الأعضاء الراضين: 18 ، وهم السادة:

- 1- عبد السلام بوهدون
- 2- محمد الداسي
- 3- امحمد الحيوني
- 4- إلهام شريقي
- 5- فاطمة الواحي
- 6- بدر أحمرى
- 7- شفيق كريم
- 8- عبد اللطيف بوشارب
- 9- سعاد لغمارى
- 10- امحمد ازلماض
- 11- حسان حىضر
- 12- القشابي عبد الناصر
- 13- زكرياء ونزار
- 14- عبد الكريم البزيوي
- 15- مينة مزاورو
- 16- رضوان الفرودي
- 17- فؤاد بوشامة
- 18- نبيل عبد العالى

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد



■ الباب رقم 60: مجال اندماج النتائج

- المبلغ المعروض للتصويت: 6 093 000,00

- 22 : عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت
22 : عدد الأصوات المعبر عنها
4 : عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- عبد الحق شاكر العلوي

- عدد الأعضاء الراضين: 18 ، وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمرى

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغماري

10- امحمد ازلماض

11- حسان حيضر

12- القشابي عبد الناصر

13- زكرياء ونزار

14- عبد الكريم البيزوي

15- مينة مزاورو

16- رضوان الفرودي

17- فؤاد بوشامة

18- نبيل عبد العالي



- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد

✓ المبلغ الإجمالي لمصاريف الجزء الأول: 77 000 000,00

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 22

- عدد الأصوات المعبر عنها : 22

- عدد الأعضاء الموافقين : 4

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- عبد الحق شاكر العلوي

- عدد الأعضاء الراضين: 18 ، وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمرى

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغمارى

10- امحمد ازلماض

11- حسان حىضر

12- القشابي عبد الناصر

13- زكرياء ونزار

14- عبد الكريم البزيوي

15- مينة مزاورو

16- رضوان الفرودى



17- فؤاد بوشامة

18- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد

■ بالنسبة لمداخليل الجزء الثاني:

- المبلغ المعروض للتصويت: 6 093 000,00

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 24

- عدد الأصوات المعبر عنها : 24

- عدد الأعضاء الموافقين : 5

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- عبد الحق شاكراعلوي

5- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الرافضين: 19 ، وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدرأحمري

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغماري

10- امحمد ازلماض

11- حسان حيضر

12- القشابي عبد الناصر

13- زكرياء ونزار

14- عبد الكريم البزيوي

15- مينة مزاورو



16- رضوان الفرودي

17- فؤاد بوشامة

18- نبيل عبد العالي

19- محمد ليكاتي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد

■ بالنسبة لمصاريف الجزء الثاني

- المبلغ المعروض للتصويت: 3 400 000,00

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 23

- عدد الأصوات المعبر عنها : 23

- عدد الأعضاء الموافقين : 5

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- عبد الحق شاكرا العلوي

5- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الرافضين: 18 ، وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدرأحمري

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغماري

10- حسان حيضر

11- القشابي عبد الناصر

12- زكرياء ونزار

13- عبد الكريم البزيوي

14- مينة مزاورو



15- رضوان الفرودي

16- فؤاد بوشامة

17- نبيل عبد العالي

18- محمد ليكاتي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد

■ بالنسبة للحسابات الخصوصية:

- المبلغ المعروض للتصويت: 6 880.000,00

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 23

- عدد الأصوات المعبر عنها : 23

- عدد الأعضاء الموافقين : 5

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- عبد الحق شاكر العلوي

5- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الرافضين: 18 ، وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمري

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغماري

10- حسان حيضر

11- القشابي عبد الناصر

12- زكرياء ونزار

13- عبد الكريم البزيوي



- 14- مينة مزاورو
- 15- رضوان الفرودي
- 16- فؤاد بوشامة
- 17- نبيل عبد العالي
- 18- محمد ليكاتي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد

✓ الفائض التقديري الغير مبرمج

- المبلغ المعروض للتصويت: 2 693 000,00

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 23

23 : - عدد الأصوات المعبر عنها

5 : - عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- أمين أحمد كمال

3- المصطفى علوي محمدي محرز

4- عبد الحق شاكر العلوي

5- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 18 ، وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمري

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغماري

10- حسان حيضر



11- القشابي عبد الناصر

12- زكرياء ونزار

13- عبد الكريم البزيوي

14- مينة مزاورو

15- رضوان الفرودي

16- فؤاد بوشامة

17- نبيل عبد العالي

18- محمد ليكاتي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا احد

بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2021 بجزئها الأول والثاني والحسابات الخصوصية وذلك طبقا لعمليات التصويت التي تمت وفق مقتضيات القانونية.

الكاتب:

الرئيس:

أحمد احمد الشريف

جمال الفلالي



● النقطة التاسعة عشر: عرض المدير الإقليمي للرياضة والشباب حول واقع الرياضة بصفرو:

- في البداية شكر السيد الرئيس المدير الإقليمي للرياضة والشباب السيد فريد قشة على استجابته للدعوة لمشاركة المجلس في مناقشة هذه النقطة، وبعد ذلك أعطيت له الكلمة حيث قدم التحية للجميع والشكر على دعوته لمشاركة المجلس في مناقشة واقع الرياضة بمدينة صفرو كما قدم الشكر إلى السيد باشا المدينة وإلى السيد القائد حيث أشار إلى أنه سيحاول تسليط الضوء من خلال هذه الدعوة على واقع الرياضة بمدينة صفرو من خلال المعيش اليومي لكل متتبع وحسب الزاوية التي ينظر منها لهذه المسائل، مضيفاً أن هذه السنة اتسمت بظروف الحجر الصحي حيث تأثر قطاع الشباب بهذا المعطى الصحي والذي أدى إلى إغلاق جميع المنشآت الشبابية و السوسيو رياضية والتربوية إلى جانب البروتوكول الصحي الذي يحتم اتخاذ إجراءات صارمة للحد من انتشار تفشي جائحة كوفيد 19، وقد اتسمت هذه السنة بإصلاح ملعبين للقرب واللذان يوجدان في طور التسليم إلا أن الإشكال الذي يطرح يتعلق بالتدبير على مستوى المديرية الإقليمية لمدينة صفرو والتي تتميز بإشعاع رياضي على مستوى الأنشطة الرياضية المختلفة بالنسبة للفرق المنخرطة في العصب، أو ما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها مجموعة من القاعات الرياضية أو بعض الأندية الرياضية من خلال التأطير الرياضي لمجموعة من الفئات سواء بالملعب البلدي أو ملاعب أخرى تابعة لمدينة صفرو، مضيفاً أن هذه هي الصورة للمشهد الرياضي بمدينة صفرو إلى جانب ذلك الخصائص الكبير الذي

تعيّشه المديرية على مستوى الموارد البشرية، فـقانون المالية لهذه السنة خصص للقطاعات الثلاث: الشباب - الرياضة - الاتصال والثقافة 50 مقعداً، فهذا يدل على أن هناك إشكال كبير في توفير الموارد البشرية الكافية أضف إلى ذلك إحالة مجموعة من الأطر على التقاعد، فعلى مستوى الإقليم تتوفر على 10 مؤسسات شبابية يشرف على تسييرها أطر جماعية ولذلك فالمديرية تعاني من خصائص مهول على مستوى الموارد البشرية ويتم تدبير الأمور في إطار ما هو متاح ولكن هذا لا يمنع من التفاؤل خيراً بالواقع الرياضي على مستوى المدينة، ويمكن القول أن المديرية تشكل قاعدة بالنسبة للأنشطة الرياضية إلى جانب ذلك هناك المجتمع المدني والرياضي و الجمعيات الرياضية والعصب إضافة إلى أنشطة أخرى تقام بالموازاة، وأكد أنه في حدود الإمكانيات المتاحة فهذا ما هو متوفر حالياً، ثم أشار إلى أن الإشكال الكبير الذي لدى جميع الجماعات يتجلى في توفير الوعاء العقاري، وفي هذا الصدد ذكر أن وزيراً سابقاً للشباب والرياضة طرح حلاً ناجحاً إذا تم تبنيه إذ لا يمكن على صعيد جماعة صفرو أن تجدوا وعاء عقارياً بمساحة 50X40 م وإنما إذا توجهنا إلى الثانويات التي تتوفر على منشآت رياضية فستكون الاستفادة منها مهمة على مستوى الممارسة الرياضية فهذا هو الحل الذي يمكن تبنيه مستقبلاً أو اللجوء إلى إحداث ملاعب للقرب على بعد 20 كلم على المدينة وهي بذلك ليست ملاعباً للقرب. وللتفكير في هذا المجال يجب على المؤسسات التعليمية الانفتاح على المجال الرياضي، ثم أضف أن مديرية الشباب والرياضة انفتحت على المؤسسات التعليمية إنما اصطدمت هذه العملية بإشكال حيث تعتبر المؤسسات التعليمية أن الفضاءات الرياضية التي تتوفر عليها هي بمثابة قسم دراسي وبالتالي يجب أن تتوفر على التجهيزات حتى يؤدي أستاذ التربية البدنية مهمته التربوية و الرياضية، ثم تساءل هل نحن كوزارة أو كشركاء مستعدون لاستغلال الفضاءات الرياضية التي تحتضنها المؤسسات التعليمية أيام السبت والأحد أو خلال أيام العطل المدرسية مع الحرص على صيانتها و تهيئتها وإصلاحها لتظل دائماً في وضعية ملائمة وجاهزة لأداء وظيفتها البيداغوجية، وبعد ذلك أكد أن الحلول تأتي من خلال النقاش، ثم أشار إلى أنه كمدير إقليمي للرياضة و الشباب يعتبر أمراً بالصرف وليس من صلاحياته التقرير وليس من مهامه التشريع، وأكد أن بعض الحلول تأتي من الوزارة ومن بعض الهيئات على مستوى الجهة، وذكر أيضاً ومن خلال تجربته الشخصية فإن بعض الحلول يمكنها أن تأتي من الجماعات الترابية، ثم أبرز أن إدارة الدولة موضوعة من أجل القيام بمهام المراقبة و السهر على تطبيق القوانين (09-30 و 04-40) المنظم لدور الحضارة الذي صادق عليه البرلمان بالإضافة إلى مجموعة من البروتوكولات

المصادق عليها وبالتالي فلم يعد من مهام الوزارة القيام بعملية التأطير وأن الأطر المتوفرة هي أطر محلقة وستقوم بعملية مراقبة جودة القاعات الرياضية ومدى استيفائها لمجموعة من الضوابط القانونية وبالتالي العمل على احترام القانون، أما المجالات التنموية فهي تدخل ضمن إطار اختصاصات الجماعات الترابية. واعتباراً لذلك أكد أن هذا هو التوجه الذي ينبغي اعتماده كشركاء والميثاق الجماعي رقم 81-83 أعطى للجماعات الترابية مهمة إنشاء دور الشباب والملاعب وقد شكل هذا الإطار القانوني قفزة نوعية حيث تم الاستفادة من مجموعة من البنيات التحتية، وبعد ذلك أفاد أن الفاعل السياسي ينبغي دوره على إيجاد الحلول، أما الموظفين فدورهم يتجلى في تنفيذ بعض السياسات المعينة وكما هو معروف لدى موظفي قطاع المالية فلما يشار بمفصل من الميزانية إلى عملية "Aménagement d'une maison de jeux à Imouzzar" وبموجب ذلك الالتزام بتنفيذ هذه العملية بإيموزار وليس بمكان آخر، وهذا لكي يعرف السادة أعضاء المجلس أن سقف الإطار الذي يشتغل في إطاره محدود في حين الفاعل السياسي يتمتع بهامش كبير يتمثل في وضع التشريعات على المستوى المحلي والجهوي والبرلماني ورئيس المجلس يعتبر بحكم القانون أمراً بالصرف. واعتباراً لذلك أكد أن هذه الأدوار والمهام غير متاحة له، ومن مهامه الأساسية تنفيذ القرارات وليس اتخاذها وفي هذا الإطار يمكن أن يتساءل سائل عن برنامج 800 ملعب للقرب، فهذا البرنامج يندرج ضمن إطار برنامج عمل وزير سابق بالمجان وآخر يقول بالأداء وأمام هذه الوضعية لم يجد ما يفعله، وهذا الأمر تعرفه الأطر الرياضية المتواجدة معنا، وفي الختام قدم التحية للجميع.



• المناقشة:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الكريم الزبوي، حيث أبرز أن الكل يتألم على قطاع الرياضة، وما تقدم به السيد مدير الشباب والرياضة يمثل واقع الرياضة بالمدينة والذي يعاني من نقص في الموارد البشرية وبسبب ذلك نجد عددا من المراكز النسوية مغلقة نتيجة لعدم وجود من يؤطر تلك المراكز، أما بالنسبة لملاعب القرب يرى أن دفاتر التحملات التي وضعت في المرة الأولى وضعت خطأ إذ لا يمكن اعتبار ملعب القرب المتواجد بالملعب البلدي الذي هيأت أرضية بالإسفلت ملعبا للقرب بل بالعكس يمكن اعتباره ملعبا لكرة اليد، وأضاف أن تجهيزات القرب المتواجدة بالرشاد ومولاي اسماعيل تتعرض للكسر ولا أحد يراقب ذلك وعلى الأقل كان بالإمكان تكليف الودادية السكنية للإشراف على تسيير ملاعب القرب مثل ما هو معمول به بمدن أخرى وقطاع الشباب والرياضة ليس من مهامه الإشراف على ملاعب القرب وإنما يمكن أن تقوم بهذه المهمة الجمعيات للإشراف على التسيير و الصيانة، ثم أضاف أنه بعد إنجاز ملعب للقرب لا نفكر في كيفية تسييره، ولو كنا نجتهد لقمنا بتوفير الوعاء العقاري لإحداث ملاعب القرب بمواصفات عصرية بتمويل من الجهة، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، حيث أفاد أنه وكما قال السيد عبد الكريم البزيوي أن القطاع الرياضي بمدينة صفرو يورق الجميع، مضيفا أنه في كل مرة يتم سماع نغمة جديدة وتوجه إلى السيد المدير الإقليمي للشباب والرياضة مؤكدا أنه لا يجب التنصل من المسؤولية كلية، إذا ما تم الحديث عن ملاعب القرب الأربعة المنجزة، وفي هذا الصدد، قال السيد الرئيس أن عدة محاولات قد تم القيام به مع وزارة الشباب والرياضة من خلال إبرام عقد اتفاقية شراكة من أجل تدبير تلك الملاعب والتي صادق عليها المجلس ولكن كان هناك رفض من طرف الوزارة التي كانت ترى تسيير تلك الملاعب بنفسها، وقد اقترحنا أن نشارك كجماعة إلى جانب الجمعيات في تدبير و تسيير ملاعب القرب التي تحتاج إلى عمليات صيانة بشكل يومي وفي غيابها فإن حالة تلك الملاعب تتعرض للتدهور، وهذا ما يتطلب القيام بعملية مراقبة وإلى مداخيل للمحافظة على ملاعب القرب وصيانتها وبعد أن تم رفض مبادرة المجلس فلم يعد هناك مجال لتدخل الجماعة، وهذا ما جعل الجماعة تبرمج اعتمادات مالية وتقوم بتخصيص جزء من الوعاء العقاري بالمستودع البلدي التابع للأماكن الجماعية الخاصة كملعب للقرب تماشيا مع ما يشير إليه تصميم التهيئة لمدينة صفرو على اعتبار أن تلك المنطقة مخصصة كمجال رياضي، وكما قال بذلك الأخ عبد الكريم البزيوي فالجهة كانت مستعدة لإنجاز ملاعب القرب وبالتالي فقد تم تخصيص ذلك الوعاء العقاري لإنجاز ملعب للقرب، وبالفعل فقد تم إنجازه كما أن الجماعة من جانبها برمجت إنجاز ملعب ثاني للقرب وبالتالي فهذه الملعبين ستعمل الجماعة على تدبير شؤونهما. أما الملاعب الأخرى فلم تحصل الجماعة على موافقة الوزارة للمشاركة في تدبير شؤونها والتي تصرف عليها ميزانيات لأجل إحداثها وللأسف تتعرض للضياع، وفي الحقيقة فهذا الأمر يستلزم تدخلا من نوع خاص، وفي هذا الصدد ندعو السلطة المحلية لكي تتدخل في محاولة لإيجاد صيغة مناسبة لتدبير ملاعب القرب، وللعلم فقد سبق للمجلس أن حدد وعاء عقاريا لاحتضان ستة (06) ملاعب للقرب في إطار اتفاقية شراكة مع وزارة الشباب والرياضة إلا أنها وللأسف لم تحظ بموافقة هذه الأخيرة، ونوجه كمجلس ملتصقا إلى السيد العامل للتدخل بشكل مباشر في محاولة لإنجاح إحدى المبادرات بشأن موضوع ملاعب القرب.

- ثم أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث شكر السيد المدير الإقليمي للشباب والرياضة على المداخلة التي تقدم بها والتي تناول فيها الجوانب القانونية المؤطرة لقطاع الشباب والرياضة وكذا الجوانب الرياضية التي تمحورت حول واقع الرياضة بمدينة صفرو، مشيرا إلى أنه سيتناول هذا الموضوع من زاوية أخرى انطلاقا من التجربة التي راكمها في هذا المجال بمدينة صفرو

منذ تسعينات القرن الماضي إلى اليوم مذكرا أنه عندما يتم الحديث عن القطاع الرياضي فهو ينقسم إلى قسمين:

- رياضة الترفيه والتي يندرج ضمن إطارها ممارسة الرياضة بملاعب القرب وكذا رياضة المشي ورياضة الأيروبيك التي عرفت قفزة نوعية حيث أصبح يتعاطى لهذا النوع الرياضي النساء بمختلف أعمارهن وأصبحن يشاركن بكثافة في البرنامج الرياضي بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة، حيث كان يسهر على تأطيره مكتب الرياضة التابع للمديرية الإقليمية للشباب والرياضة.

- بالنسبة للجانب الثاني يتعلق برياضة التباري، وكما يعرف الجميع وحسب رأيه الشخصي فهي تنبني على مجموعة من المرتكزات لتنمية الرياضة داخل المدينة والتي يمكن تحديدها في العناصر الأساسية التالية:

- البنيات التحتية الرياضة، وهي مسؤولية تتقاسمها الجماعة مع مجموعة من المتدخلين في القطاع الرياضي، وفي هذا الصدد شدد على أن الجماعة لا يمكنها أن تتحمل لوحدها مسؤولية توفير البنيات التحتية الرياضية إنما بمدينة صفرو تتحمل الجماعة إلى جانب وزارة الشباب والرياضة مسؤولية توفير البنيات التحتية الرياضية.

- الجانب الثالث يتجلى في عملية التأطير الرياضي، حيث أبرز أن رياضة التباري أصبحت تتطلب تأطيرا من المستوى العالي خاصة لدى الفئات الصغرى وهذا ما أصبحت تنهجه في الآونة الأخيرة مجموعة من الجمعيات الرياضية والتي تعتمد أسلوب التكوين بالمدارس الرياضية وهذا خلاف ما كان سائدا في فترة سابقة حيث كانت المدارس التعليمية هي التي تزود رياضة التباري بالممارسين الرياضيين، ثم ركز على أن عملية التأطير يجب أن تركز بالأساس على الجوانب العلمية وألا تسند مهمة تأطير الفئات الصغرى إلى اللاعبين القدامى الذين عليهم أن يخضعوا إلى دورات تكوينية خاصة بتدريب الفئات الصغرى والتي تعتبر القاعدة الأساس لمستقبل رياضة التباري.

- الجانب الرابع يتجلى في التجهيزات الأساسية إذ لا يقصد بها البنيات التحتية الرياضية إنما يقصد بها الوسائل البيداغوجية الرياضية التي يشتغل بها المؤطر الرياضي وخاصة تلك المتعلقة بالرياضات الجماعية.

- الجانب الخامس يتجلى في الحكامة، وقد قصد بذلك أن تكون هناك شفافية وديموقراطية في الجموع العامة التي تنبثق عنها مكاتب تسيير الجمعيات الرياضية، وهي تخضع لضوابط قانونية



وجب احترامها، كما ركز على أن أهمية عملية الانخراط في الجمعيات الرياضية يجب أن تكون مطبوعة بمبادئ الشفافية ووفقا للضوابط القانونية ومجموعة من المسائل الأخرى.

- الجانب السادس يتجلى في ربط المسؤولية بالمحاسبة، حيث يجب أن تخضع المكاتب المسيرة للجمعيات الرياضية لمبدأ المحاسبة عن الفترة التي تولت فيها مسؤولية التسيير، وهذا على غرار ما تخضع له مجموعة من المؤسسات.

- النقطة السابعة والتي حصرها في السياسة الرياضية، وفي هذا الصدد ذكر أنه يدق ناقوس الخطر بالنسبة لواقع الرياضة بمدينة صفرو، حيث ينخرط أشخاص بمكاتب الجمعيات الرياضية بدافع آخر غير الجانب الرياضي إما بدافع سياسي أو ممارسة ممارسات يندى لها الجبين حيث يعمدون إلى انتهاج أسلوب الإضرار بالمكاتب التي هم جزء منها.

- النقطة الثامنة وتتجلى في الدعم المالي الذي تتلقاه الجمعيات الرياضية من الهيئات المنتخبة، فتساءل هل هذا الدعم يبقى كافيا، ثم شدد على أن هذا لا يعفي المكاتب المسيرة للجمعيات من أن تجتهد في إطار ضوابط الحكامة للبحث عن موارد قارة تسهم في الرفع من المستوى الرياضي للجمعيات وألا تظل تعتمد دائما وبشكل كبير على الدعم المقدم من طرف الهيئات المنتخبة، ثم ركز على أن يكون الدعم المقدم يتناسب مع مستوى التباري الذي توجد عليه الجمعيات الرياضية، مذكرا أن هناك بطولة جدول مبارياتها يصل إلى 30 مباراة أو 26 مباراة أو 10 مباريات إضافة إلى تنقلات الجمعيات الرياضية، ثم بعد ذلك شدد التركيز على أن المكاتب المسيرة للجمعيات الرياضية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن واقع الرياضة بمدينة صفرو فعندما تشكل المكاتب الرياضية تكون لديها سياسة ورؤيا رياضية. وبذلك تكون مسؤولة عن الرقي أو الفشل الرياضي للجمعية التي يشرفون على تسييرها، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فريد قشة، المدير الإقليمي للشباب والرياضة، حيث أشار إلى أن تدخلات السادة أعضاء المجلس كانت وجهية وفي صميم الموضوع، مضيفا أن ملعبين للقرب كانا من المفروض أن تستلمهم وزارة الشباب والرياضة في شهر مارس الماضي والسبب في ذلك ضمان استمرار احتفاظ المقاول بالحارس المخصص للمعي القرب حفاظا على التجهيزات الرياضية بالملعبين ، وفي أحد الاجتماعات السابقة وبحضور السيد الباشا تعهد أحد أعضاء المجلس لم يتذكر اسمه بأنه سيوفر ثلاثة حراس وربما لإكراهات اعترضت المجلس لم يتم توفير ما تم التعهد به، مضيفا أنه لا يتوفر على هامش قانوني يمكن من خلاله أن يسند إلى جمعيات أو وداديات سكنية الإشراف على

تسيير ملعبين للقرب، ثم أشار إلى أن ملاعب القرب كانت تسيير بواسطة " SIGMA " فتخلى وزير سابق عن ذلك، فتم إقرار مجانية استغلال القاعة المتعددة الاختصاصات والتي تعتبر جوهرة وصرحا رياضيا متميزا وهذا ما يجعل رياضيين من مدينة فاس يقصدونها لمزاولة نشاطهم الرياضي، وفي هذا الصدد وللتاريخ شكر المسؤولين الذين ساهموا في بناء هذه الجوهرة الرياضية، مضيفا أن برنامج استغلال القاعة الرياضية يمتد إلى الساعة الحادية عشر ليلا، وإذا ما قدر الله أن أصيب أحد الممارسين في هذه الساعة الليلية المتأخرة فمن المسؤول عن هذا الحادث؟ ثم أفاد أنه يعيش إكراهات مرتبطة بالجانب القانوني وأخرى مرتبطة بضغط الجمعيات التي ترغب في استغلال القاعة وأن المجال المتمثل في القطاع الرياضي يتطلب تظافر جهود الجميع والعمل الجماعي من أجل تحسين واقع الرياضة بمدينة صفرو مبرزا في نفس الوقت أنه يوجد في موقع لا يحسد عليه، وفي ختام كلمته قدم التحية للجميع.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض، حيث قال: لما برمجت هذه النقطة بجدول الأعمال، كنا نعرف أنها نقطة كبيرة ولا تهم المجلس البلدي لوحده فالكل معني وبالدرجة الأولى المديرية الإقليمية للشباب والرياضة بالإضافة إلى المجلس البلدي والجهة والسلطات الإقليمية. وإذا أردنا أن نحقق إقلاعا رياضيا يجب توحيد الرؤيا من خلال تنظيم يوم دراسي على شكل مناظرة وهذا اللقاء هو لقاء البكاء بما في ذلك بكاء السيد المدير الإقليمي للشباب والرياضة، فالكل يبكي، إنما نريد اليوم من خلال هذا اللقاء إصدار توصيات وما يجب فعله، بالنسبة لتشخيص واقع الجمعيات أشاطر الرأي السيد لمزابي نورالدين على أن بعض الجمعيات ليست في أيادي آمنة، هذا من جهة، وفيما يخص المنح والدعم فهو يدخل في إطار اختصاصات الجماعات الترابية ولا يندرج ضمن اختصاصات المجلس الإقليمي. إلا في إطار شراكة مع مجلس الجهة، ثم اعتبر أن واقع الرياضة بمدينة صفرو يشكل مشكلة كبيرة، بالإضافة إلى أنه يجب أن تكون هناك خريطة رياضية خاصة بمدينة صفرو تحدد من خلالها مواقع وأماكن المجمعات الرياضية والمتنفسات الرياضية، وكذا ملاعب القرب، ثم أبرز أن السياسة التي اعتمدها بلخياط الوزير السابق لم تعط أية نتيجة وبالعكس فقد خلقت مشاكل عديدة حيث أحدثت ملاعب للقرب من دون تصفية الوعاء العقاري الذي أنجزت به وغياب حراستها، بما في ذلك ملعب القرب الكائن بحي مولاي اسماعيل حيث تعرضت أبوابه ونوافذه للسرقة وللتخريب، وبخصوص المجانية فلم يعد مسموحا في العهد الجديد بالمجانة، مذكرا أنه لولا المداخل التي تم

توفيرها من خلال أداء استغلال القاعة الرياضية لما ظلت شامخة، والأکید وفي ظل المجانية ستراجع تلك القاعة و ستعرض بدورها للتخريب ولا يمكننا السكوت عن هذا الأمر، ولهذا السيد المدير يجب أن تكون هناك رؤية موحدة لقطاع الرياضة بالمدينة وليس البكاء عليه، وقد أتينا اليوم من أجل أن يصدر المجلس توصيات حول ما الذي يمكن فعله، فبرنامج عمل الجماعة يشير إلى أماكن المركبات الرياضية، مضيافا أن الأندية الرياضية يجب أن تكون في أيادي آمنة، وفيما يخص الدعم لا يمكن بتاتا أن يقدم الدعم للفريق الأول الذي يمثل المدينة مثله مثل فريق ثاني أو نوع رياضي آخر، إذن نلتقي اليوم لإصدار توصيات أما البكاء، فالمدينة تبكي والمواطن يبكي والمجلس يبكي والمدير الإقليمي للشباب والرياضة بدوره يبكي، إذن المطلوب هو ماذا يجب فعله، ونخرج اليوم بتوصية تفيد تنظيم المجلس لمناظرة أو يوم دراسي يشارك فيه الفاعلين المركزيين وكل من يعنيه الأمر من أجل إقلاع رياضي حقيقي، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، مخاطبا المتدخل: هل لديه مقترحات؟، مشيرا إلى أن هذه النقطة طرحت من طرف الأغلبية في المجلس، مضيافا أن ما سبق أن اقترحته يتمثل في رفع ملتمس إلى السيد العامل من أجل التدخل لإيجاد حل مناسب لملاعب القرب التي وقع إصلاحها، ثم أفاد أن المجلس لا يمكنه أن يضع يده على أي محل في غياب اتفاقية شراكة واضحة تتضمن التزامات الأطراف. والاتفاقية التي أعدتها الجماعة رفضتها وزارة الشباب والرياضة، وفي نفس السياق أبرمت الجماعة اتفاقيات شراكة مع المؤسسات التعليمية والتي كانت موضوع ملاحظة من طرف الهيآت الرقابية حيث أشارت إلى أنه لا يمكن للجماعة أن تبرم اتفاقية شراكة في مجال لا يندرج ضمن اختصاصات الجماعة، وفي هذا الصدد أدرجت بجدول أعمال هذه الدورة نقط تتعلق بفسخ تلك الاتفاقيات وكما أشار إلى ذلك السيد امحمد ازماض فإن القطاع الرياضي يهم الجميع.

- تدخل السيد امحمد ازماض، حيث أكد على ضرورة مراجعة اتفاقية ملاعب القرب والعمل على استدراك النواقص التي تشوبها حتى تصير الاتفاقية مكتملة الجوانب وتؤدي بسلاسة و حكمة جيدة إلى تسيير محكم وفتحها لاستقبال الممارسين الرياضيين.

- تدخل السيد الرئيس، مشيرا إلى الخروج بنقطتين كتوصية من المجلس:
- إقامة يوم دراسي.

- مراجعة اتفاقيات الشراكة السابقة المبرمة في إطار ملاعب القرب، وفي إطار تبني عليه الجماعة رأيها حتى لا تكون موضوع ملاحظات من طرف الهيآت الرقابية.

- بعد ذلك تناول الكلمة السيد نور الدين لمزابي، حيث أبرز أن ما جاء في تدخل السيد المستشار امحمد ازلماض صحيح من خلال المطالبة بعقد يوم دراسي حول واقع الرياضة بمدينة صفرو، وهذا ما يجب القيام به، مضيفاً أنه لا يجب نسيان أنه في شهر فبراير من سنة 2016 نظم بهذه القاعة يوم دراسي حول واقع الرياضة بمدينة صفرو في إطار انعقاد دورة سابقة للمجلس، وفي شهر أبريل من نفس السنة تم تنظيم أيام الحوار والتشاور تحت شعار "النهوض بالمجال الرياضي تثمين المكتسبات والبحث عن الآفاق" حيث قامت الأستاذة فاطمة الواحي آنذاك بتوجيه مراسلات إلى جميع الجمعيات المعنية بالشأن الرياضي وكذا الفاعلين الرياضيين والأشخاص المهتمين بالشأن الرياضي، حيث أسفر ذلك اليوم الدراسي عن إصدار مجموعة من التوصيات والتي لم تجد طريقها إلى الالتزام بتطبيقها. وقد أشار إلى إيجاد صيغة لتفعيل التوصيات.

- ثم تدخل السيد امحمد ازلماض، حيث أشار إلى ضرورة تنظيم يوم دراسي حول واقع الرياضة بمدينة صفرو، مشدداً على تكوين المجلس الإقليمي للرياضة والعمل على تفعيله على أن يتكون أعضاؤه من ممثلي جميع أنواع الجمعيات الرياضية، وهذا ما سيؤدي إلى القطع مع الأساليب المعتمدة في عقد الجمعيات الرياضية، ولذلك نريد من خلال تنظيم يوم دراسي أن يكون محطة حقيقية للنهوض بالممارسة الرياضية بمدينة صفرو مضيفاً أنه لما أردنا النهوض بالرياضة ألعاب القوى نظمنا يوماً دراسياً وقمنا باستدعاء ذوي الاختصاص من الأطر الرياضية البارزة على المستوى الوطني وذات كفاءة علمية في ميدان ألعاب القوى، وقد شكلت هذه المحطة نقطة تحول نوعية في رسم معالم إقلاع رياضة ألعاب القوى بمدينة صفرو، وفي نفس السياق لما أردنا في مرحلة سابقة تحقيق إقلاع على مستوى ممارسة كرة القدم قمنا بإحداث مدرسة لكرة القدم كقاعدة أساسية في منظومة تطوير ممارسة رياضة كرة القدم، وقد أشرف عليها إلى جانبنا السيد المستشار نور الدين لمزابي، وقد أعطت ثمارها إلا أنه في مرحلة من المراحل لم تكن لدى المسؤولين الإرادة الرياضية للاستمرار في اعتماد سياسة التكوين والنتيجة نلمسها الآن حيث أن الفريق الأول لكرة القدم بالمدينة يتشكل من لاعبين خارج مدينة صفرو، حيث يتم جلب معظمهم من مدينة فاس وبالتالي لا تتوفر حالياً على فريق مكون من أبناء هذه المدينة، وأمام هذه الوضعية واعتباراً للأفكار التي طرحت فعلى الأشخاص المتشبعين بالروح الرياضية بما فيهم أنتم السيد نور الدين لمزابي الحرص على قطع الطريق على المتطفلين على هذا الميدان ثم أشار إلى ضرورة تكوين المجلس الإقليمي للرياضة وتفعيله مضيفاً أنه كان حريصاً على توفير دعم مالي يقدر بـ 3 مليون درهم وكذا 5 مليون

درهم كمساهمة من الجهة، كما أن الجماعة في إطار الدعم الذي تقدمه للجمعيات لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تتجاوز سقف الاعتمادات المالية المخصصة لها، ولذلك وانطلاقاً من الأفكار التي ذكرت يجب علينا جميعاً الحرص على بلورتها على أرض الواقع والمبادرة إلى تشكيل لجنة مصغرة يعهد إليها بالتحضير لتنظيم يوم دراسي حول واقع الرياضة بمدينة صفرو وربط الاتصال بالأطر الرياضية العليا ذات الاهتمام بتطوير مجال كرة القدم والعمل على طرق جميع الأبواب التي بإمكانها أن تمد يد العون في اتجاه تكوين مجلس إقليمي للرياضة، وعندما سيصبح هذا المكون الرياضي قائم الذات سيحصل آنذاك على حصة من الدعم الذي تقدمه الجهة للجمعيات الرياضية.

- تدخل السيد نور الدين لمزابي، حيث أفاد أنه لما عبر عن أسفه، فقد كان ذلك يهم النقطة 13 الواردة بجدول أعمال هذه الدورة والمتعلقة بالدراسة والتصويت على ملعب القرب الكائن بشوارع الزرقطوني حيث صوت الإخوان برفض هذه النقطة وبالتالي فهذه العملية فهي غير مفهومة، وشكراً.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، فطلب من السيد امحمد ازماض أن يتكلف هو و السيد نور الدين لمزابي والسيد المدير الإقليمي للشباب و الرياضة بتهئ أرضية للنهوض بواقع الرياضة بمدينة صفرو.

- أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد عبد الكريم الزبوي، حيث أشار إلى أن ما تم تداوله لا يمكن إيجاد حلول له من خلال تنظيم يوم دراسي إنما ذلك يعتبر من صميم عمل المجلس البلدي الذي لم يرمج أي ملعب لا بتصميم التهيئة الأول ولا الثاني ولا الثالث فهذا أساس وصلب الموضوع.

- تدخل السيد الرئيس موجهاً السؤال التالي إلى المتدخل: هل سبق أن اطلعت على تصميم التهيئة لمدينة صفرو؟ موضحاً في نفس الوقت، أن هذا الأخير يشتمل على مواقع وأماكن خاصة بالمنشآت الرياضية مبرزا أن ذلك لا يمثل المشكلة الحقيقية التي تعاني منها الرياضة بمدينة صفرو، استأنف المتدخل كلامه، حيث أوضح أن السيد امحمد ازماض قام في فترة سابقة بتهيئة أرضية ملعب كرة السلة الكائن بالملعب البلدي كما قام السيد زكرياء ونزار ببناء مرافق تابعة له إلا أنه وللأسف ولأجل استغلال هذا الملعب فقد أصبح يكترى في الآونة الأخيرة، وقد سبق أن نهدت إلى هذه العملية في السنة الماضية. بعد ذلك أوضح السيد الرئيس أن تصميم التهيئة مشاربه إلى مواقع وأماكن المنشآت الرياضية إلا أن المشكل الذي يطرح و تصطدم به الجماعة هو أنها محددة بعقارات تابعة للخواص، وهذه الوضعية تتطلب اقتناء تلك العقارات، وفي هذا السياق فالمجلس الحالي بكل مكوناته بذل

مجهودات تصب في هذا الاتجاه، حيث قام باقتناء 9 هكتارات تابعة للأوقاف، وقد برمج بجزء من التصميم المقترح إحداث ملعب لكرة القدم، وهذه العملية تتطلب البحث عن الموارد المالية وعن الشركاء المحتملين لتحقيق هذه الغاية، ومن جهة أخرى فقد خصص المجلس الجماعي لمدينة صفرو اعتمادات مالية لتأهيل الملعب البلدي، تقدر ب 13 مليون درهم في إطار صفقة تروم إنجاز مسبح مغطى، وثلاث ملاعب للقرب، وتوسعة المدرجات بالإضافة إلى مرافق أخرى، إلا أنه وللأسف فهذه المدينة تتخللها نوع من العراقيل التي تقف في وجه تنفيذ المشاريع. بعد ذلك أشار السيد عبد الكريم الزبيوي إلى أن العقار الكائن بكاف المال المحدث عليه ملعب لكرة القدم تعود ملكيته للأوقاف، حيث قامت هذه الأخيرة برفع دعوى قضائية ضد وزارة الشباب والرياضة إلا أن المشكل المطروح أن هذا الملعب لا هو تابع للجماعة، ولا هو تابع لقطاع الشباب والرياضة حيث لم يكن ذلك العقار موضوع مسطرة نزع الملكية. بعد ذلك تدخل السيد الرئيس ، موضحاً أن المشكل المتعلق بملعب كاف المال هو موضوع دعوى قضائية قائمة بين وزارة الأوقاف وقطاع الشباب والرياضة. بعد ذلك تساءل السيد عبد الكريم الزبيوي حول من سيؤدي مبالغ التعويض الصادر بشأنها حكم قضائي، وعلى إثر ذلك أوضح السيد الرئيس أن الحكم صدر ضد قطاع الشباب والرياضة. ثم استأنف المتدخل كلامه مشيراً إلى أن اعتمادات مالية صرفت لتهيئة ملعب كاف المال، ولم تكلف الجهة التي قامت بهذه العملية نفسها لمعرفة صاحب الملكية الخاصة لذلك العقار، وشكراً.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، فأفاد أنه في الوقت الراهن لا يمكن لأي جهة أن تكون إلى جانبك طرفاً في اتفاقية شراكة إلا بعد الإدلاء بشهادة ملكية تثبت الملكية الخاصة للعقار، وقد أعطى السيد الرئيس مثلاً عن ذلك ويهم برنامج التأهيل الحضري الذي يترأس السيد باشا المدينة لجنته، فمؤسسة العمران لا تقدم على القيام بأي أشغال بالأزقة أو الساحات إلا بعد الإدلاء بشهادة الملكية وذلك في إطار عملية تصفية العقار، كما أضاف أن هناك دعاوى قضائية كثيرة مرتبطة بالتراخي على عقارات الغير والتي تكلف ميزانية الجماعة مبالغ مالية جد مهمة وبالرجوع إلى موضوع هذه النقطة أشار السيد الرئيس أنه من خلال تفاعل الإخوان فقد تم تقديم ثلاثة مقترحات وهنا تدخل السيد نور الدين لمزابي مذكراً بأنه سبق لأربع وزراء لقطاع الشباب والرياضة سابقين أن قاموا بتدشين ملعب كرة القدم لكاف المال، وقد شدد التأكيد على أن قطاع الشباب والرياضة لا علاقة له بملعب كرة القدم بكاف المال ولم يكن مبرمجاً ضمن إستراتيجيتها وأن السلطات الإقليمية هي التي كانت ترغب في إحداث ملعب لكرة القدم بكاف المال، وعلى إثر ذلك قام ناظر أوقاف صفرو السابق المتوفى

برفع دعوى قضائية ضد جميع السلطات العمومية (عامل إقليم صفرو ووزير الشباب والرياضة إلخ) فلما نظرت المحكمة في موضوع الدعوى القضائية اتضح لها أنه يتعلق بإحداث ملعب لكرة القدم بكاف المال، وهو عقار تابع للأحباس وباعتبار وزارة الشباب والرياضة تعتبر وصية على القطاع الرياضي بصفة عامة فقد اعتبرتها المحكمة مترامية ومعتدية على ملك الغير فأصدرت حكما يقضي بأداء مبلغ مالي يقدر ب 208 مليون سنتيم كتعويض لفائدة أوقاف صفرو وقد جدد التأكيد على أن وزارة الشباب والرياضة لا علاقة لها بملعب كرة القدم المحدث بكاف المال. بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، فأشار إلى أن السيد امحمد ازماض نيابة عن إخوانه تقدم بثلاثة مقترحات تتجلى فيما يلي:

- 1- تنظيم يوم دراسي حول واقع الرياضة بمدينة صفرو.
 - 2- تحيين ومراجعة الاتفاقيات المبرمة سابقا مع وزارة الشباب والرياضة.
 - 3- إحداث مجلس إقليمي للرياضة ينبثق في إطار تنظيم فعاليات اليوم الدراسي لواقع الرياضة بمدينة صفرو.
- وفي الأخير طلب السيد الرئيس من السيد امحمد ازماض والسيد نور الدين لمزابي والسيد المدير الإقليمي لقطاع الشباب والرياضة بمدينة صفرو الانكباب على تهيئ الأرضية المناسبة لتفعيل ما يمكن تفعيله للنهوض بالواقع الرياضي بمدينة صفرو.



● النقطة العشرون: مآل مشروع تعديل تصميم التهيئة

- في البداية، رحب السيد الرئيس بأطر الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس مقدما الشكر لهم على تلبية دعوة الحضور لمشاركة المجلس في مناقشة هذه النقطة، وبعد ذلك طلب منهم تقديم أنفسهم للمجلس الموقر مع تقديم أرضية عن المراحل التي يوجد عليها مشروع تعديل تصميم التهيئة.

- بعد ذلك تناولت الكلمة السيدة حبيبة عماري، إيطار بالوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس، وفي معرض كلمتها أشارت إلى أنه فيما يخص مشروع تصميم التهيئة لمدينة صفرو فهو يوجد الآن قيد الدراسة، وقد توصلت الجماعة في هذا الخصوص بالنسخة الأولى من مشروع تعديل تصميم التهيئة، كما أن الوكالة الحضرية لإنقاذ فاس توصلت على إثر ذلك بالملاحظات التي أبدتها الجماعة في هذا الإطار وقد تم إدماجها بالمشروع التعديلي حيث وجهت إلى مكتب الدراسات وبعد ذلك توصلنا بالنسخة التعديلية فوافينا الجماعة بها، كما وجهناها إلى العمالة. تدخل السيد الرئيس مستفسرا عن التاريخ الذي وجهت فيه النسخة التعديلية لمشروع تعديل تصميم التهيئة إلى جماعة صفرو وقد أكدت المتدخلة أنها أرسلت إلى الجماعة بتاريخ 15 أكتوبر الجاري مضيفة أن الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس لازالت في مرحلة تحضير وجمع الوثائق وملاحظات الجماعة المتعلقة بهذا الموضوع لتكوين نظرة واضحة وشمولية حول مشروع تعديل تصميم التهيئة لمدينة صفرو، فهذا المشروع لا يزال في مرحلته الأولى المتعلقة ب:

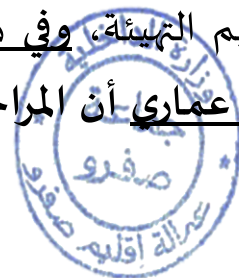
1- التشخيص Diagnostique

2- Proposition d'aménagement

3- Règlement

وفي هذا الإطار فقد تم توجيه نسخة من كل هذه الوثائق إلى جماعة صفرو بالإضافة إلى Planches عبر حامل رقمي مشار إليه بالرسالة التوجيهية ولكي تتضح الصورة أكثر لدى جميع الإخوان تدخل السيد الرئيس طالبا من المتدخلة أن تقوم بإطلاع المجلس عن المساطر التي يمر منها مشروع تعديل تصميم التهيئة والمرحلة التي يوجد عليها الآن، وهذا حتى يتسنى للمجلس معرفة الفترة التاريخية التي سيعرض عليه هذا المشروع التعديلي لتصميم التهيئة، وفي هذا الإطار أوضحت ممثلة الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس السيدة حبيبة عماري أن المراحل التي يمر منها تصميم التهيئة هي كالاتي:

1- مرحلة الدراسة Etude



2- مرحلة البناء Instruction

3- المصادقة Approbation

وقد أكدت أن المشروع التعديلي يوجد حاليا في مرحلته الأولى المتعلقة بالدراسة "Etude" حيث تعرض على الجماعة هذه الوثائق من أجل الإدلاء بالملاحظات المتعلقة بها وبالتالي لم نصل بعد إلى المرحلة المتعلقة بالبحث العمومي "Enquête public"
- تدخل السيد الرئيس، مشيرا إلى أن المشروع التعديلي يوجد في إطار الملاحظات التقنية على مستوى أطر ومهندسي الجماعة وكذا المهندسين التابعين للعمالة.



- وبعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير

وإعداد التراب والبيئة وتنظيم السير والجولان لتلاوة تقرير اللجنة والذي جاء كما يلي:

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم،

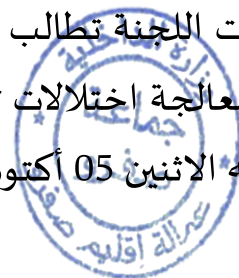
• العرض :

بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب و البيئة و تنظيم السير و الجولان يومه الأربعاء 30 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لما تنص عليه مقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس.

وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها حيث انكبت على مداورة النقطة المتعلقة بمآل تصميم التهيئة المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 بغية استدراك بعض الأخطاء الواردة بتصميم التهيئة لمدينة صفرو المعمول به حاليا وليس بإعادة التطبيق ولا بفتح مناطق جديدة للتعمير ولا هي تعني وضع تصميم تهيئة جديد، علما أنه لم يتبق على سريان مفعول تصميم التهيئة الحالي إلا سنتين و تنتهي صلاحيته الشيء الذي يعتبر غير جائز من الناحية القانونية لأن المدة الزمنية لصلاحيته محددة في 10 سنوات كاملة.

ولهذا، وبعد الاطلاع على النسخة الأولية المنجزة من طرف مكتب الدراسات المكلف، فاللجنة ترفض الطريقة التي يعالج بها هذا الملف في الوقت الحالي لأنها تتعارض مع المقرر الذي اتخذته المجلس الموقر خلال دورته العادية لشهر فبراير 2017 في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ 14 فبراير 2017 والذي ينص على معالجة الاختلالات العالقة بتصميم التهيئة المؤشر عليه في سنة 2012 والتي تم طرحها وإثارها من طرف رئاسة المجلس في المجلس الإداري للوكالة الحضرية.

وأخذا بعين الاعتبار هذه المعطيات والحيثيات اللجنة تطالب بحضور مسؤول عن الوكالة الحضرية وممثل مكتب الدراسات المكلف بإعداد دراسة معالجة اختلالات تصميم التهيئة الحالي لتقديم عرض في الموضوع خلال الجلسة العامة التي ستعقد يومه الاثنين 05 أكتوبر 2020 لتقديم مزيد من التوضيحات حول هذا الملف تنويرا للمجلس الموقر.



وللمجلس الموقر واسع النظر.

• المناقشة:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد محمد ليكاتي، حيث تساءل لماذا يستعجل هذا المجلس لإطلاق تصميم التهيئة الجديد مع العلم أن مدة صلاحية تصميم التهيئة المعمول به حاليا فهي ممتدة إلى سنة 2020، مضيفا أنه خلال فترة المجلس فقد أنجز محضر يهتم الاختلالات العالقة بالتصميم الحالي وقد ذيل بتوقيع مصالح العمالة والوكالة الحضرية والجماعة حيث ضرب مثلا على ذلك يهتم بنايات بالتجزئات يمكن إصلاح تصفيفها ووجد تسأوله حول عملية الاستعجال في إطلاق تصميم تهيئة جديد. مؤكدا على أنه من الضروري انتظار انتهاء المدة القانونية لصلاحية تصميم التهيئة الحالي، وبعد انتهائها الشروع مباشرة في برمجة مشروع تصميم التهيئة الجديد، وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك تدخل السيد محمد ازلماض، حيث أشار بخصوص مشروع تعديل تصميم التهيئة، فهذا القرار سبق للمجلس أن اتخذه سنة 2017، والمتعلق بتعديل تصميم التهيئة من أجل معالجة الأخطاء والاختلالات العالقة بتصميم التهيئة المعمول به حاليا، مذكرا وكما أشار إلى ذلك رئيس اللجنة والمتدخل قبله أن المدة الزمنية لصلاحيته محددة في 10 سنوات وقد عبر عن أسفه كون تصميم التهيئة الحالي تشوبه عدة عيوب منذ بداية العمل به، وقد تساءل عن المرحلة الأولى التي يوجد عليها المشروع التعديلي التي ذكرتها ممثلة الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس، هل تتعلق هذه المرحلة الأولى بمعالجة الاختلالات والأخطاء العالقة بتصميم التهيئة أم أنها تتعلق بإعداد تصميم تهيئة جديد؟ وفي هذا الإطار ذكر أنه من الناحية القانونية لا يمكن القيام بذلك على اعتبار أن المدة الزمنية لصلاحيته لازالت سارية المفعول والقرار المتخذ من طرف المجلس هو معالجة الاختلالات والأخطاء العالقة به، فالمرحلة الأولى تتميز بالتشخيص واستدراك ما يمكن استدراكه ومعالجة الأخطاء العالقة به، وقد جاء في تدخل ممثلة الوكالة الحضرية لإنقاذ فاس أن هذه المرحلة قد انتهت وقد أحييت على مكتب الدراسات. وعلى هذا الأخير أن يصح تصميم التهيئة طبقا للملاحظات التي تم الإدلاء بها، وبعد ذلك يحيله على الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس ومن ثم إحالته على المجلس من أجل أعمال قراءته وعليه فالمجلس لم يتوصل بعد بالنسخة المصححة لينظر في مدى معالجة كل الاختلالات أم عدم معالجتها وذلك قصد إدلاء المجلس بملاحظاته في الموضوع وبعد ذلك المرور إلى

المرحلة الثانية والمتعلقة بعرض المشروع المصحح من جديد على المجلس حيث يخضع لعدة إجراءات قانونية وبعد ذلك يصل إلى صيغته النهائية، وبعد ذلك أشار إلى أن تصميم التهيئة الحالي مليء بالأخطاء، ثم تساءل هل نحن في مرحلة معالجة تلك الأخطاء أو في مرحلة إعداد تصميم تهيئة أو أننا نستبق الأحداث؟ ومن الجيد بعد أن تبقى على انتهاء مدة صلاحية تصميم التهيئة الحالي سنتين أن نشرع منذ الآن في إعداد تصميم تهيئة بديل للتصميم الحالي والذي سيعرض بعد انصرام سنتين ومن الجيد كذلك أن نكون حرصين على إنجاز هذا العمل ومعالجة كل الاختلالات لنكون في الموعد وريح الوقت ومواكبة إعداد تصميم تهيئة جديد يأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات التي أثرت ومعالجة جميع الاختلالات، وبعد ذلك طلب من ممثلة الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس تقديم مزيد من التوضيحات لرئاسة المجلس ومن خلاله للمجلس حول المرحلة التي يوجد عليها مشروع تعديل تصميم التهيئة، وماذا يتم القيام به حالياً؟ هل إعداد تصميم تهيئة جديد؟ أم تعديل تصميم التهيئة؟ وشكراً.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الكريم الزبوي، حيث أشار إلى أن تدخله سينصب حول الطريقة المتبعة في إعداد تصميم التهيئة، ففي مرحلة سابقة كان السيد المهندس الفرنسي " بنسو" يلتقط صوراً هوائية للمدينة ومن ثم يضع خريطة خاصة بذلك، ولذلك فتصميم التهيئة يجب أن يتم إعداده بعين المكان، الملاحظ أنه يتم وضع مشاريع بشعاب غير صالحة لاحتضانها أو تخصيص ساحات خضراء كمناطق للبناء وهي غير صالحة لذلك بالإضافة إلى التدخلات والتي ترغب في تخصيص مناطق بناء بنايات اقتصادية وأخرى كمناطق فيلات، وأخرى كمناطق خضراء، وبالتالي فيجب القطع مع مثل هذه التدخلات، وشكراً.

- تدخل السيد الرئيس، فأفاد أن تدخلات الإخوان جاءت خارج سياق الموضوع، فالملاحظات التي أثارها المجلس سنة 2017 بخصوص الاختلالات العالقة بتصميم التهيئة هي التي نعمل على تفعيلها من خلال مشروع تعديل تصميم التهيئة لمدينة صفرو وبالتالي فالعملية لا تتعلق بإعداد تصميم تهيئة جديد وإنما بمعالجة الاختلالات العالقة بتصميم التهيئة متسائلاً في نفس الوقت حول من سيقدم على إعداد تصميم تهيئة جديد والمدة الزمنية لصلاحية التصميم القديم لازالت سارية المفعول، فمعالجة الاختلالات هي موضوع اتفاقية شراكة وقعت أمام السيد الوزير المعني بقطاع التعمير بالمجلس الإداري للوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس، فالصور الهوائية قد تم التقاطها، وللإشارة فقد ساهم المجلس من خلال تخصيص اعتمادات مالية تقدر ب 20 مليون سنتيم لإنجاز هذه

العملية وأضاف أن عملية معالجة الاختلالات فهي تتم وفق الإطار الذي حدده المجلس، وكما قال بذلك السيد امحمد ازماض أن تصميم التهيئة تتخلله عدة اختلالات منذ البداية حيث خلال فترة إعداده لم نكن كمستشارين نعلم أي شيء عنه ويمكن للسادة المستشارين الاتصال يقسم التعمير التابع للجماعة للاطلاع على الملاحظات المتعلقة بمعالجة الاختلالات التي تشوب تصميم التهيئة، وبعد أن تم حصر مجمل الملاحظات والاختلالات على مستوى الجماعة حضرت بعدها في الاجتماع الذي نظم بالوكالة الحضرية والذي تم التطرق فيه إلى معالجة الاختلالات التي تعترى تصميم التهيئة لمدينة صفرو، وأضاف أنه لم يطلع بعد على مشروع النسخة الأولى المعدلة الذي سيكون محط دراسة من طرف رئيسة قسم التعمير بالجماعة، ويمكن للسادة أعضاء المجلس الاطلاع على النسخة الأولى المعدلة ولذلك فالأمور واضحة وبكامل الشفافية فلو كان هناك استعجال في الأمر كما تكلم عنه الإخوان أو لدينا مصلحة معينة لعجلنا به منذ سنة 2017 وانتهينا من إعداده إنما لا شيء لدينا ولا مصلحة لدينا في ذلك فالأمور المتعلقة بالمعالجة تسير بشكل عادي، وفي إطارها الإداري، وفي هذا الاتجاه يمكن للسادة الأعضاء الحصول على أية معلومة تخص هذا الموضوع.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد حسان حيزر، حيث أوضح أنه من خلال تدخل السيد الرئيس إذا كانت العملية مرتبطة فقط بإصلاح الاختلالات العالقة بتصميم التهيئة منذ سنة 2017 إلى الآن تعتبر فترة طويلة مشيراً إلى أن هذا التأخر في المعالجة لا يعرف سببه، فطلب من السيدة ممثلة الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس تقديم شروحات إضافية في هذا الإطار ولماذا تأخرت الوكالة الحضرية في معالجة هذا الموضوع، وشكراً.

- تناول الكلمة بعد ذلك السيد امحمد ازماض، حيث أفاد أنه وحسب تدخل السيد الرئيس أننا بصدد إصلاح ما يمكن إصلاحه، وكما أشير إلى ذلك أن هناك تأخير في معالجة الاختلالات التي تعترى تصميم التهيئة إلا أن عملية المعالجة في حد ذاتها تعتبر مهمة جداً خلال فترة السنتين المتبقية لانتهاء المدة الزمنية لصلاحية تصميم التهيئة، فعند فترة إعداد تصميم التهيئة الجديد سنكون قد أصلحنا جميع الأخطاء والاختلالات التي تشوب تصميم التهيئة المعمول به حالياً وأنداك ستسهل على المجلس عملية إعادة النظر في تخصيص المناطق، وأخذاً بعين الاعتبار هذا المعطى يجب التسريع في معالجة الاختلالات وعندما سيعرض على المجلس مشروع تعديل تصميم التهيئة المصحح والمصادقة عليه من طرف المجلس ستسهل على المجلس وعلى المدينة بأن تكون هناك رؤياً واضحة لإعادة النظر في تخصيص المناطق، وشكراً.



- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة حبيبة عماري، ممثلة الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس،
حيث أوضحت في إطار تأكيد ما جاء في تدخل السيد الرئيس بخصوص تصميم التهيئة، أن القانون رقم 12.90 يتيح إمكانية مراجعة أية وثيقة للتعمير إذا كانت تتخللها مجموعة من الاختلالات ولو أن تكون مدة صلاحيتها لا زالت سارية المفعول، وهذه المراجعة تتم في إطار الاحترام التام لنفس إجراءات المساطر المعمول بها ولذلك فالعملية التي بصددتها الوكالة الحضرية لا تتعلق بإعداد تصميم تهيئة جديد وإنما تتعلق بمراجعة وثيقة التعمير المعمول بها حالياً والغاية المتوخاة تتمثل في تفادي العدد الكبير من مظاهر الاختلالات العالقة بوثيقة التعمير المصادق عليها، وبخصوص عدد من التنظيقات المتعلقة بمناطق عبارة عن شعاب ومخصص بها تجهيز، واعتباراً لهذا المعطى يتم التواصل مع الجماعة من خلال وثيقة التعمير، حيث تؤخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات المثارة من طرف الجماعة بالإضافة إلى الملاحظات المقدمة من طرف جميع الأطراف المعنية بوثيقة التعمير، بغية تكوين رؤية موحدة في المرحلة النهائية من أجل تفادي وبصفة قطعية جميع الاختلالات الموجودة بتصميم التهيئة، وشكراً.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، مؤكداً من جديد على أن العملية تتعلق بتصحيح الاختلالات الموجودة بتصميم التهيئة التي تتم وفقاً لمقرر المجلس المتخذ سنة 2017 وليس القيام بعملية إعداده بصيغة جديدة.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة حبيبة عماري، ممثلة الوكالة الحضرية لإنقاذ فاس، حيث
أوضحت بخصوص التأخير الملحوظ في معالجة الاختلالات العالقة بتصميم التهيئة أن ذلك راجع بالأساس إلى العدد الكبير من الاختلالات التي تم الوقوف عليها وخاصة تلك المتعلقة بالشبكة الطرقية، وهذا ما يجعلنا على اتصال دائم مع مكتب الدراسات حيث نوافيه في كل مرة بملاحظات جديدة والتي يتم الوقوف عليها من حين لآخر خاصة وأن جماعة صفرو تتميز باتساع مجالها الترابي و العمراني، إذ في كل مرة يتم إخضاع منطقة مجالية وعمرانية تحت مجهر الدراسة ومقارنة مكوناتها العمرانية بوثيقة التعمير مع حقيقة ما هو موجود على أرض الواقع وبالتالي فهذا هو السبب الأول في التأخير أما السبب الثاني فيرجع بالأساس إلى تفشي انتشار وباء كورونا كوفيد 19 والذي تسبب في تعطيل مراحل الإنجاز خاصة على مستوى مكتب الدراسات، وشكراً.

- تدخل السيد الرئيس، مبرزاً أن هذا واقع معاش، فعلى مستوى لجنة التأهيل الحضري هناك طرق مبرمجة إنما على أرض الواقع نصطدم بكونها عبارة عن أحياء بها بنايات سكنية وتلك الطرق نجدها

تخترق البنايات السكنية، وبالتالي فهذا الواقع يشكل مشكلة كبيرة على مستوى التنفيذ بين ما هو موجود بتصميم التهيئة وبين ما هو موجود على أرض الواقع.

- بعد ذلك تدخل السيد حسان حيزر، حيث أفاد أن تصاميم التهيئة فهي محددة بتواريخ معينة وليس هناك تصميم تهيئة لا تتخلله اختلالات ومن غير المبرر أن تستغرق عملية معالجة الاختلالات ثلاثة سنوات. والقرار الذي اتخذه المجلس لكي يتم إصلاح تصميم التهيئة جاء بعد أن تم ضبط مجموعة من الاختلالات العالقة به والمتمثلة في الترخيص لمجموعة من المشاريع، أما الوكالة الحضرية تشرف على ما قامت به وبالتالي فالتأخير في المعالجة لا يمكن ربطه بالاختلالات الواردة بتصميم التهيئة وما يجب قوله هو أننا أضعنا وقتا طويلا في المعالجة، فإذا كانت الوكالة لم تقم بما هو مطلوب منها فيجب عليها الاعتراف بذلك مضيفا أننا كنا ننتظر إصلاح الاختلالات خلال فترة انتداب هذا المجلس والظاهر أن ذلك لن يتحقق، وكما سبق أن قيل فإن الاختلالات الموجودة بتصميم التهيئة تؤثر على التنمية، وشكرا.

- بعده تناول الكلمة السيد فؤاد بوشامة، حيث أفاد أن المجلس الجماعي لمدينة صفرو سبق له أن اتخذ مقرا سنة 2017 مفاده معالجة الاختلالات التي تعترى تصميم التهيئة المعمول به حاليا بينما الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس توجد في واد آخر حيث تعمل على تحيين تصميم التهيئة، وإخراج تصميم تهيئة جديدة، أكد السيد الرئيس من خلال تدخله أن هذا الأمر فهو غير موجود، بعد ذلك أشار المتدخل أنه يتوفر على وثيقة موقعة من طرف النائب الخامس للسيد الرئيس تفيد بأن تلتزم الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس بمقرر المجلس والمتعلق بمعالجة الاختلالات ولذلك فمن واجبنا توجيه الوكالة الحضرية لأنها بصدد إعداد تصميم تهيئة جديد، وفي هذا الصدد فقد فتحت مناطق جديدة للتعمير بالواحة والتي يجب المحافظة عليها لكونها تعتبر رئة المدينة، ثم أكد السيد الرئيس من جديد أن هذا الأمر غير وارد اعتبارا لما تشير إليه النسخة الأولى المعدلة والموجودة ضمن وثائق قسم التعمير بالجماعة، مضيفا أن النسخة الثانية المعدلة لم يطلع عليها بعد، وإذا كان المتدخل قد اطلع عليها فهذا أمر آخر فمن خلال تلك الرسالة نطلب من الوكالة الحضرية الإسراع في معالجة الاختلالات نظرا للتأخير الملاحظ والذي طال هذه العملية ونؤكد عليها أن العمل المطلوب هو الالتزام بما ورد بمقرر المجلس و تحيين الاختلالات، فإذا كان هناك من يقترح فتح مناطق عمرانية جديدة، ففي هذه المرحلة لسنا مستعدين لتنفيذ هذا المقترح، ولذلك فالمطلوب هو إصلاح ومعالجة الاختلالات العالقة بالشبكة الطرقية وبالفعل فكلما كانت هناك مشاريع جديدة تكون سببا في

اكتشاف اختلالات أخرى وقد لا يفسر هذا التأخير الملاحظ في عملية المعالجة، وقد أشار إلى أنه تحدث مرارا مع السيد حيدا مدير الوكالة حول موضوع التأخير وفي كل مرة يقدم وعدا للتسريع بالعملية، وللعلم فخلال فترة الحجر الصحي فقد أقفلت مكاتب الدراسات أبوابها بصفة كلية وهذا الواقع أيضا اصطدمنا به بخصوص استمرار تنفيذ مشاريع التأهيل الحضري، فعلى الرغم من كون المقاول يريد إنجاز أشغال الأوراش إلا أنه يصطدم بواقع كون مكاتب الدراسات أغلقت أبوابها خلال فترة الحجر الصحي إلا أن هذا الأمر لا يمنع من ممارسة نوع من الضغط عليها لكي تحترم الأجل المحددة للقيام بالأعمال المكلفة بها وإذا تجاوزتها فيجب إنزال الغرامات عليها.

- بعد ذلك استأنف السيد فؤاد بوشامة تدخله، مشيرا إلى أن الوكالة الحضرية توجد في واد والجماعة في واد آخر، حيث تتطلب العملية إصلاح ومعالجة جميع الاختلالات العالقة بوثيقة التعمير، ومن ضمنها الشبكة الطرقية المفتوحة على بنايات سكنية قائمة، وهذا لكي يظل تصميم التهيئة ساري المفعول، في حين أن الوكالة الحضرية تشتغل على تحيين تصميم التهيئة لمدينة صفرو، وحسب دفتر التحملات القائم مع مكتب الدراسات مشار به إلى مراجعة تصميم التهيئة لمدينة صفرو وكذا إعداد تصميم تهيئة للمدينة يشمل حي القلعة، وحسب النسخة الأولى المعدلة فهي متناقضة مع مضمون الدراسة المقدمة علما أن موضوع الصفقة هو تحيين تصميم التهيئة المشار إليه بالمادة 8 و 9 من دفتر التحملات، إذن فمن خلال ما ذكر فالأمور واضحة، وهذا يعني أن الوكالة الحضرية توجد في اتجاه آخر حيث تقوم بإعداد وثيقة للتعمير جديدة من أجل استغلالها حيث لم يتبق على انتهاء مدة صلاحية تصميم التهيئة الحالي إلا سنتين، فالجماعة هي التي مولت المشروع التعديلي لوثيقة التعمير، وفي جانب آخر فالوكالة الحضرية تصدر شواهد مؤدى عنها، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، مشيرا إلى أن تصميم التهيئة لمدينة صفرو يتوفر على وثيقتين للتعمير، فهناك تصميم التهيئة المتعلق بالمجال الترابي المتواجد خارج الأسوار وآخر يتعلق بالمدينة القديمة التي انتهت مدة صلاحيته ولذلك فمن خلال المشروع التعديلي طلب من الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس إصلاح ومعالجة الاختلالات الواردة بتصميم التهيئة للمجال الترابي المتواجد خارج الأسوار وفي نفس الوقت إدماج المدينة القديمة ضمن مكونات وثيقة التعمير، وهذا لكي تتوفر الجماعة على تصميم تهيئة واحد وليس تصميمين للتهيئة أحدهما خاص بالمدينة القديمة والآخر خارج الأسوار مضيفا أنه يؤكد باسم الإخوان أن هناك تأخير في معالجة الاختلالات العالقة بتصميم التهيئة، ويجب العمل على تسريع وثيرة العمل لتداركها، وفي هذا الصدد طلب السيد الرئيس من

ممثلة الوكالة الحضرية لإنقاذ مدينة فاس إبلاغ السيد مدير الوكالة أن المجلس قلق من مآل تصميم التهيئة والذي يجب أن يخرج إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن، كما وعد بأن الملاحظات التي ستتوصل بها الجماعة فلن يكون هناك تأخير في الإجابة عنها بالدقة والسرعة المطلوبتين ولأجل هذه الغاية وربحا للوقت طلب من ممثلة الوكالة الحضرية موافاة الجماعة بالرابط الالكتروني قصد استعماله من طرف الجماعة للإطلاع على النسخة الثانية للمشروع التعديلي وإخضاعها للدراسة التقنية لتبرئ الملاحظات والإجابات المتعلقة بها، وفي الأخير قدم السيد الرئيس الشكر للإخوان الذين تقدموا بطرح هذه النقطة متمنيا أن تكون هذه البادرة دفعة في اتجاه إخراج هذا المشروع التعديلي لتصميم التهيئة لمدينة صفرو إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن .

● النقطة الواحدة و العشرون: دراسة مقتضيات دفاتر التحملات المتعلقة ببراء مرافق
جماعية على ضوء دورية السيد وزير الداخلية:

● المقرر : رضوان الفرودي،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات،

عبر السيد رضوان الفرودي قبل تلاوة تقرير اللجنة عن الموقف الإيجابي للدولة المغربية بخصوص الصور المشينة للرسول صلى الله عليه وسلم، وأضاف نسجل موقف حزب الاستقلال في هذا الباب قائلا ندين هذه التصرفات اللامسؤولة من الرئيس الفرنسي "ماكرون" فكلنا نصره لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ونشد بالأأيادي على موقف الدولة المغربية بخصوص هذا القرار المشين الذي تعمدته الدولة الفرنسية لخدش حياء المسلمين في شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم، أعظم خلق الله وأعظم المرسلين، وشكرا.

وبعد ذلك قام بتلاوة تقرير اللجنة التالي:

✎ السيد الرئيس،

✎ السيد الباشا،

✎ السيدات و السادة المستشارين،

✎ الحضور الكريم

● العرض :



بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر للاجتماع المشترك بين اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات واللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة يومه الأربعاء 30 شتنبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنتين الدائمتين أشغالهما بمن حضر من أعضائهما. في البداية وبخصوص النقطة التي نحن بصددنا فقد تم إطلاع اللجنتين الدائمتين على مختلف الطلبات التي تم التوصل بها من مختلف أصحاب الدكاكين التابعة لأمالك الجماعة سواء بصفة شخصية أو من طرف رؤساء الجمعيات المؤطرة للتجار، وكذلك من طرف مكثري مقهى المسيرة الخضراء بباب المربع ومستغل المسبح البلدي بخصوص إعفائهم من واجبات الكراء أو الاستغلال خلال مدة فترة الطوارئ الصحية (كوفيد 19). وفي هذا الإطار تم الاطلاع على مقتضيات دورية السيد وزير الداخلية عدد 2759 بتاريخ 06 غشت 2020 والمتعلقة بإبداء الرأي حول تساؤلات بعض الأمرين بالصرف فيما يخص الجبايات المحلية، والتي يمكن تلخيصها بالنسبة لكراء المرافق العمومية الجماعية فيما يلي :

- إما تخفيض المبالغ المؤداة أو الواجب أدائها بالنسبة للفترة التي تم فيها إغلاق المرفق العمومي، وفي حالة تعذر القيام بذلك بسبب الوضع المالي للجماعة، يمكن اللجوء إلى مراجعة دفاتر التحملات وذلك بإدراج مقتضيات خاصة بحالة الطوارئ وتمديد مدة الاستغلال مع تخفيض المبالغ الواجب أدائها عن هذه السنة بحسب مدة التوقف الاضطراري، أو تبرم عقود جديدة مع مكثري المرافق العمومية على أساس دفاتر تحملات مراجعة ومستكملة لمختلف الإجراءات الاعتيادية. وبعد نقاش مستفيض ارتأت اللجنة أن أي طرف معني بهذه الدورية يمكنه الاستفادة من تخفيض المبالغ أو تمديد فترة الاستغلال، ويعهد للجنة مشتركة بين أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات وأعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة دراسة الطلبات الواردة أو التي سترد على الجماعة في هذا الشأن لاتخاذ القرار المناسب لكل حالة.

وللمجلس الموقر واسع النظر.



- في البداية تدخل السيد الرئيس مشيرا إلى أن هذه النقطة جاءت بناء على دورية السيد وزير الداخلية وهي تشير إلى حالتين، إما مراجعة دفتر التحملات او تخفيض المبالغ الواجب أدائها بحسب التوقف الإضطراري خلال فترة الجائحة كوفيد 19، مضيفا أن اللجنة اقترحت اعتماد الطريقة الأولى، وهي تتطلب إنجاز عمل تقني من طرف الموظفين مبرزا أنه من الجيد أن يكون أعضاء اللجنتين ممثلين داخل اللجنة التي سيعهد إليها دراسة مختلف الطلبات الواردة والتي سترد مستقبلا إلى جانب السلطات المحلية، وكل من يستدعي الأمر حضوره ضمن أعضاء اللجنة.

- بعد ذلك تناول الكلمة السيد رضوان الفرودي، حيث أفاد أن اللجنة توصلت بلائحة وبالمقارنة مع عدد الأشخاص المكترين الأملاك العمومية الجماعية فهم كثر، ومن الأحسن عدم اعتماد تلك اللائحة بذاتها وإنما أن تشمل كل مستغل للمرفق العمومي الجماعي.

- أوضح السيد الرئيس، أن هذا ما ذكره بتقرير اللجنة مضيفا أن كل شخص معني بهذه العملية يمكنه الاستفادة منها.



مقرر عدد 399 بتاريخ 27 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الثانية المنعقدة يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020.
وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.
وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بدفاتر التحملات المتعلقة بكراء مرافق جماعية على ضوء دورية السيد وزير الداخلية.

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 20

- عدد الأصوات المعبر عنها : 20

- عدد الأعضاء الموافقين : 19

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- عبد السلام بوهدون

3- محمد الداسي




- 4- نور الدين لمزابي
 - 5- امحمد الحيوني
 - 6- أحمد احمد الشريف
 - 7- المصطفى علوي محمدي محرز
 - 8- بدر أحمري
 - 9- محمد العمراني
 - 10- عبد الله كراكي
 - 11- عبد اللطيف بوشارب
 - 12- سعاد لغماري
 - 13- امحمد ازلماض
 - 14- حسان حيضر
 - 15- عبد الكريم البزيوي
 - 16- مينة مزاورو
 - 17- رضوان الفرودي
 - 18- فؤاد بوشامة
 - 19- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الراضين: لا أحد
- عدد الأعضاء الممتنعين: واحد، وهي السيدة:
- فاطمة الواحي



بقرر ما يلي:

وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الثانية بتاريخ 27 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها على دراسة مختلف الحالات المعنية على ضوء دورية السيد وزير الداخلية وذلك في إطار لجنة يتم تفعيلها لهذه الغاية.

الكاتب:


أحمد احمد الشريف



الرئيس:


جمال الفلالي

• النقطة الثانية والعشرون: مناقشة وضعية المشاريع المفتوحة في إطار التأهيل الحضري:

• المقرر : فؤاد بوشامة،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب و
البيئة وتنظيم السير والجولان.

✍ السيد الرئيس،

✍ السيد الباشا،

✍ السيدات و السادة المستشارين،

✍ الحضور الكريم



العرض

بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة و تنظيم السير و الجولان يوم 22 أكتوبر 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها حيث انكبت على مداورة النقطة المتعلقة بمناقشة وضعية المشاريع المفتوحة في إطار التأهيل الحضري.

وفي هذا الصدد، تمت الإشارة بداية إلى أن تنفيذ المشاريع التي يتم إنجازها بتراب الجماعة يطبعها انعدام الجودة من جهة وكذا سوء التوزيع من جهة ثانية، كما أن علاقة الجماعة مع شركة العمران غير واضحة حيث يتم الاشتغال بالوكالة لإنجاز المشاريع من طرف وسطاء مما يؤدي إلى انعدام الجودة إذ يشتغلون بوسائل تقليدية، كما أن إنجاز و تهيئة الطرق يتم بدون مدقنات التطهير، كما يشوبها نقص في جودة الأشغال، وذلك راجع لكون الدراسة يطبعها عامل النقص من جميع الجوانب التقنية، كما تمت إثارة مسألة عدم إتمام أشغال تهيئة قناة تحويل مياه شعبة الخاينة والقايد عمر بحي البساتين في جزء منها يقدر بحوالي 40 مترا لكون المشروع متوقف لسنوات وذلك نظرا لعدم توفر السيولة المالية مما يطرح عدة علامات استفهام، ويؤكد بالوضوح سوء التدبير والعشوائية التي تحكم سير المشاريع خاصة في غياب مراقبة في المستوى، وشكرا.

ولمجلسكم الموقرواسع النظر.

- **بعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنة**، أشار السيد الرئيس إلى أنه وكما هو معهود فالعمل المنجز هو عمل غير جاد و مسيس أكثر من اللازم ولا يدخل في صميم الموضوع، مضيفا أنه كان حريا باللجنة أن تقدم بالتفاصيل المشاريع التي تتخللها الاختلالات والمشاريع التي أعطيت الانطلاقة لإنجازها والتي لم تنطلق بعد وتلك التي سيتم إعطاء انطلاقتها قريبا، ولكن ليس هناك نية لدراسة النقط بجدية، وهذا ما عهدناه وألفناه، ثم أشار إلى أنه سيبدأ بالتطرق إلى الملاحظات العامة التي أثرت والتي لا مصداقية لها وأي مشروع يتم إطلاقه، فعملية المراقبة هي التي تحدد جودة العمل المنجز من عدمه والمراقبة تخضع لعدة مستويات، فهناك المراقبة التي يقوم بها:

- صاحب المشروع.

- مؤسسة العمران.

- مكتب الدراسات.

- المختبرات.

وعند الحصول على التسليم المؤقت للأعمال المنجزة يتم انتظار سنة قبل التسليم النهائي من أجل التأكد من سلامة وجودة الأشغال المنجزة وفي حالة وجود عيوب في الإنجاز فيتم إصلاحها طبقا لما ينص عليه دفتر التحملات، وبعد التأكد من سلامة وجودة الأعمال المنجزة، وبعد مرور سنة عن الإنجاز النهائي يتم تسليم التسليم النهائي، وإذا ما ثبت أن هناك غش في إنجاز الأشغال، فالمقاول هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية الغش في الإنجاز وبالتالي سيكون مضطرا إلى إعادة إنجاز الأعمال المطلوبة، وهذا ما حصل بخصوص النقطة التي عاينها الإخوان وتلك التي لم يعاينوها، فعندما يقف تقني الجماعة من خلال عملية المراقبة على أي خلل يتم إعادة إنجاز الأشغال التي لم تحترم الضوابط والمعايير المنصوص عليها بدفتر التحملات وبالتالي فالأمور تسير بشكل عادي، بالنسبة للاشتغال بالوكالة فللأسف القانون المعمول به يفتح هذا الباب حيث أن المقاول التي رصت عليها الصفقة فمن حقها اللجوء إلى اعتماد طريقة الاشتغال بالوكالة في بعض المستويات لإنجاز الأشغال المطلوبة وهذه الطريقة لا يمكن اعتمادها في إنجاز الأشغال كلها وبالتالي فليس هناك وسيلة أخرى يمكن اعتمادها ولكن في نهاية المطاف تبقى المراقبة هي الوسيلة الناجعة لمدى احترام إنجاز الأشغال بالجودة المطلوبة. بالنسبة لمكاتب الدراسات ولمعرفة هذه الوضعية فقد قامت الجماعة بفسخ العقدة مع أكثر من 3 مكاتب للدراسات بسبب النقص الذي طبع إنجاز أعمالها، وهذا ما يفرض إعادة الإعلان عن الصفقة مما جعل عملية التأهيل الحضري تتعثر في مجموعة من النقاط وأشار هنا السيد الرئيس أنه يتكلم تحت إشراف السيد باشا المدينة الذي يت رأس لجنة المتبع مضيافا أنه عندما لا تتوفر الجدية في إنجاز الأعمال المطلوبة يتم فسخ العقدة، فإذا كانت هناك إمكانية لاستدراك الأخطاء بالشكل المطلوب فالمشروع يتم إخراجه إلى حيز الوجود، وفي حالة وجود أخطاء يصعب استدراكها يتم اللجوء إلى فسخ العقدة مع مكتب الدراسات ومن بين تلك الأخطاء هو عدم إشارة الدراسة مثلا إلى زنقة قديمة قائمة، وهذا ما يجعل الساكنة تحتج على عملية إقصائها من برنامج التأهيل الحضري والذي يشمل تغطية الأحياء بأزقتها، فمكتب الدراسات يعتمد على تصميم التهيئة الحضرية لمدينة صفرو لسنة 2012، ومنذ هذه السنة وإلى حدود سنة 2020 فقد أحدثت



بنايات جديدة وأزقة جديدة وانضافت أحياء مهمشة إلى المدار الحضري للمدينة، وهذه الاختلالات يتم الوقوف عليها واستدراكها من خلال العمل الجاد والحديث للجنة التتبع والمراقبة.

- بالنسبة لمنطقة الخاينة، وخاصة الجزء البالغ مساحته 40 مترا، فالمشكل غير مرتبط بعدم وجود اعتمادات مالية، فهي متوفرة، فالمشكل المطروح هو أن الساكنة تعترض على حفر القناة بالزنقة التي يقطنون بها سبب تخوفهم على منازلهم، فأحد مكاتب الدراسات أفاد بأن هناك إمكانية لتمير القناة بالاعتماد على قناة الصرف الصحي المتواجدة هناك في حين أفاد مؤخرا مكتب للدراسات أنه إذا بوشرت الأشغال بتلك المنطقة فسيتم إلحاق الضرر بالمنازل القائمة وبالتالي فلا أحد يمكنه المغامرة بتمرير القناة بتلك المنطقة، وأخذا بعين الاعتبار هذا المعطى فإننا بصدد البحث عن مسار بديل لتمير القناة، وقد أعطي الضوء الأخضر لمكتب للدراسات لوضع مسار آخر بديل لتمير القناة فالحل موجود من الناحية التقنية وليكون المجلس على علم هناك محضرين للجنة التتبع الأول يعود تاريخه لشهر أكتوبر 2019 والمحضر الثاني لشهر أكتوبر 2020 .

وبعد ذلك قام السيد الرئيس بإطلاع المجلس الموقر على محتوى المحضرين السالفين الذكر.

وبعد ذلك أبرز السيد الرئيس أن هناك تقدم كبير في إنجاز أشغال المشاريع من فترة أكتوبر 2019 إلى فترة شهر أكتوبر 2020 رغم وجود فقط 13 عضوا يدفعون بالأمور إلى الأمام و 22 عضوا يجرونها إلى الوراء، في الوقت الذي كان أحدهم يحلف خلال شهر أكتوبر 2019 بأن هذه المشاريع لن تخرج إلى حيز الوجود، فأشغال المشاريع انطلقت بخمسة أحياء وسبعة أحياء أخرى تم الإعلان عن صفقات مشاريعها حيث سيتم فتح الأظرفة المتعلقة بها خلال شهر نونبر الموالي ثم أشار السيد الرئيس إلى أن

السيد باشا مدينة صفرو كان يسهر شخصيا على شكايات المواطنين الذين يظهر لهم أن الأحياء التي ينتمون إليها غير مدرجة بمشاريع التأهيل الحضري وقد كنا نعمل على معالجتها، مضيفا أن بعض الأحياء لم تذكر بالاسم باتفاقية الشراكة وكمثال على ذلك حي بودرهم مقسم إلى منطقتين: بودرهم رقم 1 وبودرهم رقم 2 وسيتم تدارك ذلك بالصفقة المعلن عنها وحسب برنامج التأهيل الحضري فمنطقة غابة بلحمر تشمل حي بنصفار وكذا الأحياء الناقصة التجهيز والتي لم يسبق أن استفادت من برنامج التأهيل الحضري بالإضافة إلى حي الشعبة وإلى حدود منطقة حي بودرهم رقم 1، فهذه المنطقة كلها سميت بالتصميم غابة بلحمر رقم 1 و 2 لأن الاتفاقية الموقعة مع الوزارة تشير إلى ذلك حيث وقع هذا الإغفال وقد تم تداركه الآن مع مختلف الشركاء.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد باشا المدينة، حيث أشار إلى أنه فيما يخص برنامج التأهيل الحضري، فإن لجنة المتبع المكونة من مصالح العمالة والسلطة المحلية والجماعة تركز في عملها على ثلاثة نقط:

- السهر على انطلاق المشاريع.

- تدارك أي إغفال من طرف مكاتب الدراسات (من خلال تلقي شكايات المواطنين وتدارك أي شيء تم إهماله). وفي هذا الإطار يحرص السيد العامل على عدم إقصاء أي حي. ثم أشار إلى أنه لا يعقل أن 150 منزلا لا تتوفر على قنوات الصرف الصحي بمنطقة للايزة، وعلى هذا الأساس كلف السيد العامل لجنة تقنية والتي اشتغلت على هذا الموضوع لمدة تزيد عن شهر ونصف وأنجزت تقريرا مفصلا أخذ بعين الاعتبار جميع مطالب الساكنة، وقد حظي هذا التقرير بموافقة العمالة وتم توجيهه بعد ذلك إلى اللجنة المعنية للإطلاع عليه من طرف الشركاء الممثلين داخل اللجنة، فمصالح العمالة و السلطة المحلية أبدت موافقتها على التقرير المنجز .

- بالنسبة للمراقبة، فالسيد بوشامة فؤاد تكلم عن انعدام الجودة في إنجاز الأشغال، وقد أشار إلى وجود مجموعة من الآليات الخاصة بمراقبة وتقييم جودة الأشغال المنجزة من طرف الشركات، فهناك مكاتب الدراسات و موظفي الجماعة وموظفي العمالة بالإضافة إلى إمكانية الاستعانة بهيئات أخرى لمراقبة جودة الأشغال، وقد صادف انطلاق إنجاز المشاريع تفشي جائحة كورونا واعتبارا لهذه الظروف الصحية الصعبة و التي تسببت في تأخر كبير في إنجاز الأشغال، حيث كانت الساكنة هي المتضرر الأكبر من ذلك جراء عمليات الحفر التي طالبت مجموعة من الأحياء بالإضافة إلى إقفال مكاتب للدراسات ولم تشتغل لمدة شهرين إلى ثلاثة أشهر، أما الآن فالأمور تسير على أحسن ما يرام،

وهناك عمل يقام منذ أسبوعين لمراقبة جميع الأوراش المفتوحة، وسيتم استدعاء مكاتب الدراسات لحضور الاجتماع المقبل وسنسألهم بخصوص الملاحظات التي سيتم تسجيلها، ثم أضاف مؤكداً أن الجودة في إنجاز الأشغال تعتبر معياراً أساسياً في تنزيل مشاريع التأهيل الحضري لمدينة صفرو.

• المناقشة:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد رضوان الفرودي، حيث أشار إلى أن تقرير اللجنة لم يأت من فراغ حيث تم إيفاد لجنة فقامت بمعاينة تهيئة الأحياء، مضيفاً على أنه يجب العمل على إخراج كل مشاريع المدينة في القريب العاجل إلى حيز الوجود، وقد أكد وللتذكير فقط فقد صوت المجلس

بكل مكوناته لصالح برنامج التأهيل الحضري ولا أحد يتمنى أن تضيع المدينة في هذه المشاريع، ومن خلال المعاينة التي قامت بها اللجنة وقفت على عدة خروقات تخللت عملية التهيئة منها بلاد الزوين، وبصفة السيد الباشا رئيسا للجنة عمل على إيفاد لجنة تتكون من ذوي الاختصاص من العمالة وكذا السيد قائد تلك المنطقة وبالفعل وقفت هذه اللجنة بدورها على الخروقات التي تطال عملية التهيئة حيث يتم استعمال طرق بدائية في تهيئة بلاد الزوين دون مراعاة للجمالية ولا يوجد أي شيء يحيلنا على أننا في القرن 21 خصوصا وأن المبلغ المخصص لتهيئة هذا الحي فهو مبلغ ضخيم وقد تم تسجيل أيضا استنكار كبير لسكانه هذا الحي، وأضاف أنه يتوفر على صور تثبت هذا الأمر، فالمقاوم لا يتوفر على آلة " bétonnière " حيث كان يستعمل " الباله " وهذه الحالة لم تكن المجالس في السبعينيات من القرن الماضي تستعملها، وهذا هو السبب الذي جعل تقرير اللجنة يأتي بتلك الكيفية وبالتالي فليس هناك مزايدات سياسية وإنما هناك حرقه على أساس أن جماعة صفرو استطاعت أن تحصل على ميزانية ضخمة في طار اتفاقية شراكة مع باقي الشركاء، لكنها تصرف بطرق غير صحيحة، وأشار إلى تحميل المسؤولية بخصوص تلك الأشغال إلى مكتب الدراسات الذي كان في سبات عميق، فلم يكن حاضرا لمتابعة عن كثب إنجاز الأشغال المتعلقة بهذه الأوراش وقد أكد أنه ليس هناك أية مزايدة بل بالعكس فهم مع عملية التأهيل الحضري واستفادت المدينة من المشاريع إنما عندما تنتهي أشغال التأهيل يجب أن يكون هناك فرق بين الحالة التي كانت عليها المدينة من قبل وبعد إنجاز و تنفيذ برنامج التأهيل الحضري تلمسه الساكنة الصفريوية، وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد السلام بوهدون، حيث أفاد أنه فيما يخص هذه الأوراش المفتوحة فمن العيب القول بأن مدينة صفرو توجد في مرحلة التأهيل الحضري، ومن العيب كذلك تسمية ما يقع الآن من مشاريع يمكن إدخالها ضمن إطار التأهيل الحضري، وبالتالي فمن قام بزيارة للمشاريع المفتوحة ووقف على مواقعها والتي تقع بسفح جبل يتميز بالانحدار ولذلك فالدراسات والأشغال يجب أن تكون بشكل متين و تتميز بجودة عالية في تنفيذ الأشغال، ومن خلال الزيارة التي قمنا بها لهذه الأوراش وقفنا على أن الأشغال المنجزة رديئة جدا لا من حيث جودة خليط " البوطون " " béton " ولا من حيث الكيفية التي توضع بها بنية الإسمنت و الحديد، ناهيك عن أن قنوات الصرف الصحي المتصلة بالمنازل توجد على سطح الأرض لكون المنطقة هي منطقة جبلية، وبالتالي فالمجري والقنوات فهي ضيقة، فالوضعية يرثي لها. وعلى إثر ذلك قمنا بوضع شكاية في

الموضوع، وبعد ذلك خرجت لجنة فعالنت بدورها وضعية الأوراش المفتوحة، وأضاف أننا كنا ننتظر توقيف هذه الأوراش والتعبير عن استياء رئاسة المجلس اتجاه العمران التي تحصل على مستحقات مالية عن هذه المسائل بنسبة 7% حيث كنا ضد أن تعطى هذه المشاريع إلى العمران بدعوى أن هذه الأخيرة لا تشتغل في الأصل بهذه المناطق، إذ اكتشفنا أنها عينت موظفا واحدا قريب من إحالته على التقاعد مشرفا على الأشغال بتلك المنطقة كاملة حيث لا يقوم بمعاينة ميدانية للأوراش إلا بعد مرور أيام كثيرة، وربما يقوم بإطالة خفيفة على متن سيارته للتأكد من اشتغال المقولة، وهذه الأمور تمت ملاحظتها والوقوف عليها كذلك سواء بمنطقة الخاينة وللايزة وبجي بودرهم وبلاد الزوين، وأكد على أنه يسجل على أن الأشغال المنجزة بالمشاريع المفتوحة هي أشغال رديئة جدا، علما أن فصل الشتاء على الأبواب وفي الغالب ستكون هناك انجرافات وكوارث. وأضاف أنه متأكد من ذلك، كما أن المواطنين بدورهم احتجوا على كيفية الاشتغال بهذه المناطق، وأخذا بعين الاعتبار هذه الأمور طلب إيجاد حل لهذه المعضلة لأن هذه الأشغال لا تنجز حتى في دواير المغرب العميق فبالأحرى داخل مدينة حضرية. ونأمل أن تؤهل هذه الأحياء حضريا وتتوفر على أزقة محترمة لحفظ كرامة المواطن بتلك المنطقة، وشكرا.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، حيث أوضح بخصوص هذه النقطة كما أشار إلى ذلك السيد باشا المدينة فعملية مراقبة هذه المشاريع لا تتم من طرف هيئة واحدة بل هناك مراقبين كثير، أما الهفوات التي وقف عليها الإخوان فهي في الأصل مسجلة بدفاتر الأوراش، فالمقاول يهدف إلى تحقيق الأرباح ويلجأ إلى الغش في الأشغال وهذا ما يتطلب المراقبة الحثيثة الدائمة، فمن خلال المراقبة هناك أمور يتم تداركها في لحظتها وتخضع الأشغال المنجزة للمراقبة من طرف المختبر التابع للمقولة وكذا مختبر آخر للتأكد من جودة الأشغال المنجزة، وأكد السيد الرئيس انطلاقا مما جاء في تدخل المتدخل الأخير على أننا مقبلون على فصل الشتاء وأن الأشغال المنجزة غير مسلمة التسليم المؤقت، مضيفا أنه بعد التسليم المؤقت يتوفر صاحب المشروع على مدة سنة كاملة للتأكد من سلامة وجودة الأشغال المنجزة، وإذا تبين خلال هذه المدة الزمنية وجود اختلالات في إنجاز الأشغال فإن المقولة تكون ملزمة بإعادة وإصلاح كل الاختلالات التي اعترت الأشغال بالجودة المطلوبة، ومن المبالغة القول برداءة الأشغال المنجزة، فعملية التقييم يجب أن تنبني على أمور منطقية، فإذا تبين للتقنيين من خلال مراقبة الأوراش أن الأشغال تتخللها نواقص فإنه من المفروض على المقاول إعادتها وفقا لضوابط الجودة ونفس الأمر في حالة تبين للمواطن أن الأشغال

لم تنفذ بالشكل المطلوب، فإذا كانت ملاحظاته في التصميم فيتم معالجة الأشغال المنجزة، ومن هذه الناحية أكد السيد الرئيس أن الساكنة عبرت عن رضاها وفرحتها بخصوص الأزقة التي اكتملت بها الأشغال والملاحظات التي سبق أن أثارها قد تمت معالجتها، وبالتالي فأى ملاحظة أثرت بالأحياء التي تنجز بها الأشغال يتم معالجتها في حينها، ولذلك فالشيء الأهم هو رضى المواطن الذي أقيمت تلك المشاريع لصالحه ولفائدته.

ثم أشار إلى أن الإخوان الذين تناولوا الكلمة لا يمكنهم قول عكس ما جاء في تدخلاتهم، ولا ننتظر منهم أن يقولوا " العام زين " وقد كانوا ينتظرون توقيف تلك الأشغال فالهدف واضح، فعندما جاء في أحد التدخلات " بأننا نريد هذا المشروع " فالذي يريد هذا المشروع لا يطرح في الدورة وهو مصر أن يطرح نقطة تتعلق بإلغاء الاتفاقية المتعلقة بإنجاز مشاريع التأهيل الحضري.

وللتوضيح، أفاد السيد الرئيس أن العمران مفروضة علينا، فوزارة الإسكان هي التي أتت بالعمران باعتبارها صاحبة حصة الأسد من خلال مساهمتها في إنجاز المشاريع وليس الجماعة، حيث اشترطت بالاتفاقية شركة العمران. مؤكداً بذلك أن العمران مفروضة على الجماعة وهذا حتى لا يستمر المرء في مخالطة الناس ، وفي هذا السياق، فلما بدأت الجماعة إجراءاتها مع صندوق التجهيز الجماعي " F.E.C " كانت توصية من وزارة الداخلية أن يكون لدى الجماعة متدخل واحد وتلك التوصية عرضت على المجلس وتمت المصادقة عليها حيث أضيفت حصة مساهمة وزارة الداخلية إلى حصة مساهمة وزارة الإسكان، في حين أن الجماعة تتكفل بحصة مساهمتها، إذن لا يعقل أن تكون هناك مقاولة مكلفة بإنجاز أشغال الاسفلت ومقاولة أخرى مكلفة بإنجاز الواد الحار وللعلم فالإسكان لا تنجز أشغال الواد الحار وحسب صلاحياتها فهي مكلفة بإنجاز الاسفلت فقط، ولذلك فالواد الحار تنجزه الجماعة ووزارة الداخلية على أساس أن الأشغال المرتبطة بالواد الحار تمول من طرف صندوق التجهيز الجماعي " F.E.C " ، ويمكن للمرء أن يتصور في هذا الصدد شركة تقوم بإنجاز أشغال الواد الحار، وشركة العمران تنجز الأشغال المرتبطة بالاسفلت وقد يحدث أن يحصل مشكل بأشغال الواد الحار فعلى من سترتب الجماعة مسؤولية ذلك، ولهذا فقد تم طرح الأمر على المجلس وأبدى اقتناعه وصوت على ذلك بالإجماع، على أساس أن يكون هناك متدخل واحد ومحاسبة طرف واحد، وهذا المشكل حصل وعانت منه إحدى الجماعات حيث أنجزت شركة الواد الحار وشركة أخرى الاسفلت فحصل ضرر بالواد الحار، وعرضت هذه الواقعة على القضاء ولذلك فهذه الحالة غير صالحة بالنسبة إلينا والعمران مفروضة علينا ولم نلجأ إلى

اختيارها حبا فيها، الاختلالات التي أثارها الإخوان فقد تم إصلاحها معتبرا أن العملية التي يقوم بها الإخوان فهي مفيدة لو أن تكون في الاتجاه الصحيح على أن تثار زوبعة لا معنى لها من خلال الملاحظات التي وقف عليها الإخوان، فالناس تفهم الأمور وتدرکها، وبطبيعة الحال تكون هناك اختلالات في الأشغال، وعلى إثرها يكون المفاوض مطالب وملزم بإعادتها ولا يتلقى أي مستحقات عن ذلك، وقد شدد التأكيد على أن الأشغال المنجزة تخضع لإجراءات التسليم المؤقت. على أن الإخوان مرحب بهم إذا أرادوا الخروج ضمن أعضاء اللجنة لمعاينة الأشغال المنجزة في إطار التسليم المؤقت، وإذا تبين للجنة وجود اختلالات فالمفاوض مطالب بإصلاحها، وبعد التسليم المؤقت هناك مدة سنة كاملة قبل التسليم النهائي، وإذا ظهرت اختلالات خلال هذه المدة الزمنية يقوم المفاوض لزوما بإصلاحها، ولذلك فلا أحد يمكنه أن يضع توقيعه على شيء تكون عواقبه إلحاق الضرر به فيما بعد.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد السلام بوهدون، حيث أفاد: بخصوص هذه النقطة المثارة من طرف الرئيس، ولو أن يتم تلميع صورة المفاوضين المكلفين بإنجاز أشغال الأوراش التي قمنا بزيارتها ومعاينتها، فلن تبلغ نسبة إنجاز تلك الأشغال 10% من الجودة المطلوبة لأننا تتبعنا الأشغال ووقفنا على طريقة الاشتغال فآلية "بيطونيير" لا يتوفرون عليها، فلما أثرت الزوبعة حول ذلك قامت المقاوله بتوفير هذا النوع من آليات الاشتغال كما أن المقاوله تعمل بنظام إنجاز الأشغال بالوكالة عن المقاوله التي رست عليها الصفقة لتهيئة حي بأكمله يوجد بجبل تتخلله الكثير من الصعوبات، ولنفترض أننا لم نعمل على إيقاف المقاوله في الوقت اللازم خاصة فيما يتعلق بالأشغال المتعلقة بتجهيزات البنية التحتية، فكيف سيتم إصلاحها، ولذلك من المفروض أن تخضع الأشغال للمراقبة اليومية، والشيء المهم هو أين سيصب الماء المنحدر من الجبل والمنازل فإذا كنا نرغب في تزيين تلك المنطقة للسكنة، فليس بهذه الطريقة التي تتم بها أشغال التأهيل الحضري، فشرکه العمران لم تكن أبدا تشتغل بشكل جيد، ولو كان الأمر كذلك لنزلت بثقلها وليس تعيين موظف واحد يوجد على أبواب الإحالة على التقاعد ليشراف على متابعة الأشغال مرة كل 15 يوما يحضر إلى عين المكان، ثانيا نحن لا نتكلم على حصة مساهمة وزارة الإسكان، فمنذ لقائنا بالسيد الوزير السابق أنهى إلى علمنا أن الوزارة تتعامل مع شركة العمران، ونعرف أن هذه الأخيرة لا تنجز الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية، فهذا المعطى نعرفه ولا يمكن لأي أحد أن يوضحه لنا، ولكن نحن نتكلم عن حصة الجماعة وحصة وزارة الداخلية والتي أصبحت بعد ذلك حصة ممولة من طرف

صندوق التجهيز الجماعي " F.E.C " فإذا كانت هناك محضر يثبت أن شركة العمران هي المعتمدة، فليس هناك وجود لأي شيء يفيد اعتماد مخاطب واحد، فهذه المسائل تعود إليك السيد الرئيس وإلى اختياراتك فهي تخصك لوحدهم، ولكن اختياراتنا سبق أن أدلينا بها على اعتبار أن الجماعة تتوفر على أطر إدارية وتقنيين وأن نسبة 7% والتي قد تصل إلى 10% باحتساب الضرائب التي تحصل عليها شركة العمران يمكننا توظيف المبلغ المحصل عليه من هذه النسبة في تأهيل أحياء أخرى الغير واردة ببرنامج التأهيل الحضري، وقد أكد على أن هذه الأفكار هي التي كان يطرحها إلا أنها لم تلق الأذان الصاغية، وقد وقفنا حاليا على ما كنا نقوله في السابق فلما اتجهنا إلى منطقة الخاينة وجدنا الأشغال المنجزة لا يمكن وصفها حتى بأنها أنجزت بعمل تطوعي، ففي لحظة من الألفية الثانية كان المواطنون يودعون شكاياتهم لدى المصالح الجماعية، حيث يتكلفون بأداء واجبات اليد العاملة، والجماعة تمدهم بالمواد الأساسية التي هم بحاجة إليها، وهذا ما تم بالفعل بمجموعة من الأزقة التي تم تأهيلها بالاعتماد على هذه الوسيلة وأدعو الإخوان ووسائل الإعلام للقيام بزيارة ميدانية لأزقة للايزة والأزقة الحالية التي شملتها عملية التأهيل الحضري للوقوف على أوجه الاختلاف بينهما خاصة من حيث جودة الأشغال المنجزة، ففي بعض الأماكن لا يصل سمك 2 BETON سنتيمتر (2 cm) فلا يجب انتظار التسليم المؤقت للوقوف على الاختلالات التي تشوب الأشغال، ونطلب بعدها المقاول بإصلاحها والدخول في منازعات قضائية، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث قال: سمعت مسألة غريبة أن وزارة الإسكان لا تنجز أشغال البنية التحتية في حين أن هذه الأخيرة هي التي ساهمت في التأهيل الحضري المتعلقة بالأحياء الهامشية، ثم أضاف أن النائب الخامس للسيد الرئيس كان متواجدا إلى جانبهم أثناء معاينة الأشغال المنجزة ببلاد الزوين، ولاحظ بنفسه أن تلك الأشغال كانت كارثية، ونحن هنا لا نتزايد على أي أحد، فوضعية الأشغال يمكن وصفها بالكارثية، فالمقاول الذي لا يتوفر على التصميم الطبوغرافي للمنطقة ليكون على معرفة بأنها منطقة محجرة وفي نفس الوقت لا يتوفر على آلة الحفر " compresseur " فقبل البدء في الأشغال بأي زقاق فإن المقاول مطالب بتنقية الأرضية من الأحجار و تسويتها و تليطها بمقياس سمك يصل إلى 10 سنتيمتر (10 cm) في حين وجدنا قشرة من البوطون بمقياس (2 cm). فالأشغال التي أنجزها ذلك المقاول ببلاد الزوين تستدعي توقيفه لكونها أشغال كارثية، ولن يرضى عنها الله ولا العبد، فإذا كان المواطن راضيا عن تلك الأشغال فلأن الأزقة كانت مترية فأصبحت مبلطة بقشرة بسيطة من البوطون وهذا ما جعله

يحمد الله، وبالنسبة للزيارة الميدانية للأشغال التي تنجز بمنطقة للايزة، وجدنا مقاولا معروفا بمدينة صفرو اسمه الحجاري، وهو الذي ترسو عليه الصفقات دائما، ونال مؤخرا صفقة تتعلق بإصلاح الأضرار التي لحقت أجزاء من مقاطع الطرق، وقد سبق أن قام بإصلاحها السنة الماضية، وهذه السنة أيضا، ودائما ما تتعرض هذه الأجزاء من المقاطع الطرقية إلى أضرار . فقد توصل السنة الماضية بمستحقته المالية عن أشغال تلك الصفقة، وهذه السنة أيضا، وسترجع دار لقمان إلى حالها، وقد وجدناه يعجن البوطون بأداة " البالة " ثم تساءل: هل لازال يوجد في القرن 21 مقاول يستعمل أداة " البالة " في عجن البوطون " BETON " فالجميع أصبح يتوفر على آلة العجين " BETONNIERE " و " MALASSEUR ". كما أن الطرقات التي وقع فتحها بمنطقة الخاينة فإنه من الضروري تجهيزها ببنية تحتية جيدة، وقد تم فتح طريق في اتجاه الجبل، فلماذا تم فتح تلك الطريق. فقد كان من الأجدر فتح طريق تستعملها الساكنة لفك العزلة عنها، أما بالنسبة للمشاريع التي تم الحديث عنها بمنطقة طريق فاس فلم نجد أثرا لها بدوار بن سليطن، وأعتقد أن أشغال إنجاز المشاريع بهذه المنطقة لم تنطلق بعد.

- أجاب السيد الرئيس، بأنه قد تم البدء بأشغال إنجاز المشاريع بتلك المنطقة.

- استأنف السيد فؤاد بوشامة، مشيرا إلى أنه لم يلاحظ أية مشاريع تهم توسعة الطريق بتلك المنطقة ولا أية أشغال أخرى، مضيفا أن مدينة صفرو تعرف انطلاقة أشغال مشروع جبار يتعلق بتأهيل واد أكاي ولكن لا تتوفر على أية وثيقة تهم هذا المشروع ولا ندري نوعية الأشغال التي سينجزها المقاول، فقد وجدته يضع البوطون مباشرة على التربة بمقطع للواد بمنطقة رحبة الواد، فهذه العملية غير مقبولة فتلك المنطقة مليئة بالأحجار، وعليه أن يعمل على غسلها بالماء لتثبيت البوطون " BETON " بشكل جيد ليكون سميكا، وبخصوص المشروع الذي ينجز بمنطقة القناطر الخيرية فلماذا تم إسقاط ذلك الحائط؟ فالحائط كان مبنيا بالأحجار المنحوتة وقد كان في المستوى، إعادة بنائه من جديد، في حين كان من المفروض أن تشمل عملية إعادة البناء الجزء الذي يصل علوه مترا والذي أضيف سابقا ولم يكن منسجما مع الحائط، فهذه العملية كانت تنجز فقط في عهد لنين بالاتحاد السوفياتي حيث كان يهدم جبل ويتم إعادته إلى مكانه، وقد كان من الأجدر إنجاز الأشغال بالواد بمنطقة جنان حماموش الذي أصيب حائط تدعيم الواد بتصدعات و تنقيته من الأزيل والمخلفات المتراكمة به حيث تتواجد بالقرب منه سويقة نموذجية، فالكثير من أنواع الجراثيم تنبعث من الواد، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة مينة مزاورو، حيث قالت: من خلال تساؤلات الإخوان، أريد التساؤل حول شق قانوني، فما هي الشراكة التي أبرمت في إطار تلك العلاقة الثلاثية بين الشركة " Sous-traitance " المقاول من الباطن مع مقاوله التشغيل المؤقت لأن هذه العلاقة تنبني على علاقة ثلاثية، فالمقاول من الباطن يضع الإجراء رهن إشارة شركة التشغيل المؤقت من أجل إنجاز أشغالها، وفي إطار المراقبة و المواكبة والتتبع فمع من أبرم المجلس هذه الاتفاقية؟ فهل مع شركة المقاول من الباطن أم شركة التشغيل المؤقت؟ وذلك لمعرفة الشركة التي سنحاسبها والتي أدخلت بالأشغال كما سمعت الآن.

- تدخل السيد الرئيس، موضحا مرة أخرى أن المادة السادسة المتعلقة بمهام الشركاء تشير إلى ما يلي: " تحدد المهام الموكولة لمختلف المتدخلين حسب اختصاصهم ويقوم كل متدخل بدور صاحب المشروع في حدود مساهمته المالية كما يمكن له أن يعهد إلى متدخل تقني بتنفيذ الأشغال المنوطة به في إطار الإشراف المنتدب عن المشروع".

" تقوم وزارة السكنى و سياسة المدينة بإنجاز الأشغال المتعلقة بتأهيل مدينة صفرو و يوكل بإنجازها هذه الأشغال إلى شركة العمران"، ثم أشار بعد ذلك أن العمران مفروضة على الجماعة على أساس أن وزارة الإسكان وسياسة المدينة باعتبارها صاحبة حصة الأسد في تمويل المشروع توكل بإنجاز أشغال تأهيل مدينة صفرو إلى شركة العمران، أما بخصوص الحصة المالية لصندوق التجهيز الجماعي فقد عرضت على المجلس وتم التصويت عليها بالإجماع، وعلى ضوء ذلك انطلقنا في العمل، ولذلك لا يجب أن نظل نطحن الماء فهل كان السادة أعضاء المجلس أثناء عملية التصويت مغيبون وليسوا في هذا العالم، وقد قمنا بتقديم شروحات حول الموضوع، وقد كنا نطلع المجلس على تفاصيل و حيثيات المفاوضات التي كنا نجريها مع وزارة الداخلية في إطار المديرية العامة للجماعات المحلية وكذا مع السيد العامل، ولذلك فقد كنتم مواكبين العملية برمتها، وفي الأخير صوت المجلس بالإجماع لصالح هذا الموضوع، إذ لا يمكن لاتفاقية تم التصويت عليها بالإجماع وعلى إثرها انطلق العمل بها ونأتي في الأخير ونريد إلغاء تلك الاتفاقية، فهذا عبث وقد تمنى السيد الرئيس عدم تكرار الكلام حول هذه النقطة.

- أما بخصوص نسبة 7 % فإنكم تحاولون إيصالها إلى 10 %، فنسبة 7 % التي ستحصل عليها العمران من مشروع التأهيل الحضري لمدينة صفرو فهي خارج الرسوم الضريبية وشركة العمران ليس من حقها الحصول على الرسوم الضريبية وبالتالي لا يمكن القيام بعمليات حسابية لإيصال

نسبة 7% إلى بلوغ نسبة 10%، ثم أكد السيد الرئيس أن النسبة هي محددة في 7% خارج الرسم الضريبي (hors tax) ويمكن تسجيل ذلك عليه، مضيفاً أنه بالإمكان الاطلاع على الأرقام المحاسبية المتعلقة بذلك، وإذا أخذنا في الاعتبار T.T.C فالنسبة المئوية هي في حدود 5%، ثم بعد ذلك قدم السيد الرئيس مثال مشروع ما تكلفته المالية تقدر ب 100 مليون سنتيم على أن الاعتماد المالي الخارج عن الضريبة (hors tax) يقدر ب 80 مليون سنتيم، ومن هذا المبلغ ستحصل على نسبة 7% والتي تعادل 5,600 مليون سنتيم وهذا المبلغ المحصل فما هي النسبة التي يمثلها بالنسبة للمبلغ المالي الإجمالي المقدر ب 100 مليون سنتيم الخاضعة (T.T.C) وبالتالي تكون النسبة المئوية المحصل عليها تقدر ب 5% باحتساب جميع الضرائب (T.T.C)، ثم أكد السيد الرئيس مرة أخرى أن نسبة 7% التي ستحصل عليها العمران تحتسب خارج الضريبة (HORS TAXE) ، مضيفاً أن مبلغ 30 مليار سنتيم فهو مبلغ يخضع لاحتساب وخصم جميع الضرائب (T.T.C)، وبالتالي فلن يحصلوا على نسبة 30% من مبلغ 30 مليار سنتيم ولو أنهم غير معينين ببعض الأمور المتعلقة بالواد وكذا حصة الجماعة المقدر ب 65 مليون درهم، فشركة العمران لن تحصل على نسبة 7% من مجموع الغلاف المالي لتكلفة المشروع وإنما ستحصل على هذه النسبة من الغلاف المالي المتبقي بعد خصم المبالغ المالية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة (T.V.A)، ثم أكد السيد الرئيس بعد ذلك أنه لم يقل بأن تتم عملية المراقبة بعد تسلم المشروع، وشدد على أن المراقبة تتم بشكل يومي وكل مشروع جديد يعين بقرار تقني الجماعة لتتبع ومراقبة الأشغال المنجزة، ونوجه رسالة إخبار بذلك إلى شركة العمران وليس لدينا موظف مقبل على التقاعد هو الذي يشرف على الأشغال بل لدينا شركة العمران هي المعنية بتتبع إنجاز الأشغال المكلفة بها، كما أن هذه الأخيرة عهدت إلى مكتب للدراسات بتتبع الأشغال المنجزة ونحن بدورنا نقوم بمحاسبة هذا الأخير إن لم يكن موقعا بدفتر الورش ونحثة على المراقبة الحثيثة ويجب الوقوف على معاينة عملية وضع القادوس في مكانه، وهو ذو جودة عالية، ثم أكد أنه قد تم فسخ العقد مع أحد مكاتب الدراسات الذي لا يحضر إلى مكان الورش لمعاينة الأشغال المنجزة، أما الثاني فقد كنا على وشك فسخ العقدة معه إلا أنه استدرك الأمر في الأخير.

وبخصوص الأشغال التي أنجزت ببلاد الزوين والتي قام بعض السادة الأعضاء بمعاينتها فقد تم إعادتها كاملة، وقد شكر السيد الباشا حيث أشار إلى أن أي مشروع انطلقت الأشغال به يوجد بعين



المكان عون للسلطة وفي حالة عدم حضور تقني الجماعة لمعاينة أشغال الورش يخبرنا هذا الأخير بذلك.

- وهنا تدخل السيد عبد الكريم الزبوي، حيث أثار مشكل عدم توفر ملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني على دفتر التحملات فأشار إليه السيد الرئيس بأن موضوع النقاش يتعلق بالتأهيل الحضري، مضيفاً أن ملعب القرب الذي تنجزه جهة فاس- مكناس يتوفر على دفتر للتحملات، ثم شدد التأكيد على أننا بصدد الحديث عن مشاريع التأهيل الحضري لمدينة صفرو، وليس على ملعب للقرب، ثم أضاف كيف يمكن أن تتم مراقبة المشروع في غياب دفتر التحملات، وبعد ذلك أشار للمتدخل الذي وقف على حالة خاصة أنه وبالفعل لم نتوصل من جهة فاس- مكناس بدفتر التحملات الموقع من طرف جميع الأطراف، وعلى إثر ذلك طالبناهم بموافقاتنا بدفتر التحملات المتعلقة بملعب القرب، وهي حالة خاصة تدخل بخصوصها لدى الجهة السادة حسان حيزر و سعاد لغماري ثم شدد السيد الرئيس على أن المشروع هو مشروع الجماعة، ونحن من يصادق على دفتر التحملات ونوقع عليه و نوافي شركة العمران به، وهذه الأخيرة تعمل على إطلاق المشروع، فنحن من يعطي دفتر التحملات وليس الغير من يعطيه إلينا، ثم أشار السيد الزبوي عبد الكريم بأنه ليس هناك مراقبة منذ البداية، وردا على ذلك أفاد السيد الرئيس أن أشغال كثيرة تم إعادة تأهيلها، مضيفاً أن المقاول الذي لا ينجز الأشغال المطلوبة يتم إعادة تأهيلها ولا يعني ذلك أن إعادة الأشغال تمت بسبب الضجة التي أثرت وإنما لكون التقني المكلف بالمراقبة والتتبع وقف على الاختلالات التي تشوب إنجاز الأشغال ودون ملاحظات بشأنها، واعتباراً لذلك يقوم المقاول بإعادة إنجاز الأشغال موضوع الملاحظات، ثم أفاد أيضاً أنه لا يمكن لأي تقني أن يوقع على أي شيء غير مقبول.

- بالنسبة لتهيئة الطرق، أبرز أن ما سبق أن أثاره السيد فؤاد بوشامة بخصوص مجاري الأمطار، فقد توقف ذلك المشروع بسبب مجاري الأمطار حيث تم رفض الحل الذي اقترحه مكتب الدراسات حيث تم التأكيد على أن يقدم حلاً لمجاري المياه يناسب المدينة ويناسب تلك الشعبة فالذي يثيره السادة الأعضاء فإننا نثيره خلال اجتماعات اللجان قائلين: أقدم لكم الشكر على الملاحظات التي أترتموها والشكايات التي يقدمها المواطن نسجلها بالمحاضر على أساس أنها تدعم موقفنا اتجاه مكاتب الدراسات، وقد تمت دراسة ضعف الشكايات التي تقدم بها المواطنين، وعندما نقف على أي اختلال لم يثر من طرف المواطن نعمل على إصلاحه، وهذا يتم بمساعدة جميع الأطراف وعلى رأسها السيد باشا المدينة والسادة رؤساء الملحققات الإدارية.

- بالنسبة لحي بن سليطن، فالمقاول الحجاري رست عليه ثلاث صفقات، وقد تم توقيف الأشغال التي يقوم بها ومن الممكن أن يتم فسخ الصفقة التي تربطه بالجماعة إذا تجاوز بعض الحدود، وأنداك ستعمل الجماعة عن الإعلان عن صفقة أخرى، وهذا المقاول حاز على الصفقة في إطار المنافسة، ووفق الضوابط القانونية المعمول بها في مجال الصفقات العمومية.

- أما بخصوص أشغال الطرقات فشركة أخرى هي التي تقوم بإنجاز تلك الأشغال وليس شركة الحجاري، كما أنه ليس كل الشركات تتوفر على فران الإسفلت، وإذا كانت تلك الشركة تستورد الاسفلت من مقاوله الحجاري بحكم توفرها على فرن خاص بذلك، فهذا أمر طبيعي كما أن الأضرار لم تلحق كل الحفر التي قامت مقاوله الحجاري بإصلاحها، فالأضرار تقع دائما بنسبة معينة مقبولة مضييفا أنه إذا وقع إصلاح 100 حفرة وتعرضت 20 حفرة منها لأضرار فهي تمثل 20 % من مجموع الحفر التي وقع إصلاحها، مضييفا أن جزءا من الطريق بمدخل مدينة فاس بعد أن خضع للإصلاح تخللته بعض الأضرار.

- تدخل السيد رضوان الفرودي، حيث أشار إلى أنه بالنسبة لإصلاح الطرقات وبخصوص مدخل درب الميتر وبالأخص منطقة حبونة فأصحاب السيارات يصطدمون بصعوبة بالغة وبسبب وجود حفرة كبيرة بالمحاذاة مع مسجد حبونة فقد أثرت سلبا على انسيابية حركة السير و الجولان.

- تدخل السيد الرئيس، مؤكدا أن هذه الملاحظات فهو يثيرها دائما علما أن القانون يحمي المقاول في حدود شهر يبتدئ من تاريخ إصدار الأمر ببداية الأشغال، مضييفا أن المقاول استأنف أشغاله هذا الصباح بعد توقف أمطار الخير و نتمنى أن يتم الإدلاء بالملاحظات التي يثيرها الإخوان في وقتها وبصفة دائمة وليس لإثارة ضجة. فالملاحظات التي يدلي بها المواطن أو المستشار الجماعي فهي ذات فائدة لتصحيح الاختلالات التي تشوب إنجاز الأشغال وليس بالضرورة إثارة الملاحظات من طرف رئاسة المجلس، فالإدارة تتوفر على أطر إدارية و تقنيين في ميدان التعمير، مضييفا أن الملاحظات المدلى بها من أية جهة كانت يتم أخذها بعين الاعتبار ويتم القيام بالواجب المطلوب واللازم. بالنسبة لعملية الهدم التي طالت جزءا من حائط حديقة القناطر الخيرية والتي أثارها الأخ فؤاد بوشامة فقد عبر السيد الرئيس بدوره عن صدمته حين وجده يتعرض لعملية الهدم، ثم أكد أن ذلك المشروع هو مشروع مركزي يعود لوزارة الماء، وحسب المعلومة التي تتوفر عليها وما تمت الموافقة عليه هو إعادة بناء الجزء العلوي من السور فقط البالغ علوه نصف ميتر، وليس الحائط كله، وبعد الاطلاع على دفتر التحملات وجدناه يشير إلى هدم الحائط كله، مؤكدا أن هاجس وزارة

الإسكان هو حماية الواد من الفيضان، وهناك مشروع مشترك لوزارة الداخلية والإسكان يتعلق بتأهيل جنبات الواد العلوية يتماشى مع المنظر السياحي لمنطقة حديقة القناطر الخيرية مضيفاً أنه تم الوقوف على كثير من الجوانب التي تهتم مشروع تأهيل واد أكاي وسيتم الوقوف كذلك على كل الملاحظات التي تمت إثارتها بخصوص جزء من الواد الكائن برحبة العواد، وإذا كانت الأشغال التي تنجز لا تتطابق مع المعايير المعمول بها فسيتم إعادة إنجاز تلك الأشغال.

- تناول الكلمة السيد أمين أحمد كمال، فأوضح أن les semelles يتم وضعها حسب علو الحائط والسبب الذي كان وراء هدم ذلك الجزء من الحائط هو توسيع قاعدة اللبنة الأرضية لتتطابق مع علو الحائط الذي تم إعادة بنائه.

- تدخل السيد الرئيس، مؤكداً أنه لم يقتنع بالمبررات والتفسيرات التي قدمت له بخصوص هدم ذلك الجزء من حائط الواد المحاذي لحديقة القناطر الخيرية.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد باشا المدينة، حيث أوضح أنه بخصوص الواد فالقطاع المعني بالماء هو الذي أتى بمكتب الهيدروليك وكذا بالدراسة التقنية، ولماذا سيتم هدم ذلك الجزء من الحائط بالواد مادام أنه يستجيب للمعايير وحسب التوضيحات التي قدمها مكتب الدراسات أنه سيتم تغطية سور الواد ليصل علوه (4) أربعة أمتار، وهذا ما يتطلب توسيع قاعدته الأرضية من 60 سنتيم إلى 1.40 متر، وقد كان هذا موضوع اجتماع عقد بقسم التعمير بالعمالة، وبخصوص منطقة جنان حماموش فإن تهيئة الواد ستتم عبر مرحلتين والوثائق المتعلقة بهذا المشروع أتوفر عليها وتوجد فوق مكتبي وهي موضوعة رهن إشارة كل من أراد الاطلاع عليها، ومن خلال النقاشات مع قطاع الإيدروليك فقد عبر عن انفتاحه على كل الاقتراحات ودراستها فإذا تبين أنها تندرج في إطار إنجاز المشروع فسيتم تبنيها، وللعلم فإن مصالح العمالة أثارت عدة ملاحظات بخصوص إنجاز الأشغال بالقنطرة القريبة من مقر العمالة وذلك من أجل إنجاز ممر للدراجين من جهتي الواد المؤديين إلى داخل المدينة، وقد تم أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار حيث تم إحالتها على مكتب الدراسات لينظر من الناحية التقنية و العملية في مدى إمكانية إنجاز هذا المقترح، وبالنسبة للحائط الذي تم هدمه فبدورنا أثرت ملاحظة بخصوصه مما استدعى خروج لجنة كان من ضمن أعضائها السيد عبد الرحيم البوحديوي، رئيس قسم التعمير بالعمالة، ومكتب الدراسات، وفي الأخير تبين أن الأمور التقنية التي تم اللجوء إليها لها علاقة مباشرة بخطورة الفيضانات الهائلة المحتملة، وبالتالي فإن عملية هدم السور وإعادة بنائه تتم وفق المعايير التقنية المعمول بها في هذا

المجال بغية الحد من خطورة الفيضانات التي قد تحدث مستقبلا، وهذه هي الملاحظة الأساسية و الجوهريّة التي اعتمدها مكتب الدراسات ولم نوافق على هدم ذلك الجزء من السور إلا بعد أن قامت لجنة بالمعاينة المطلوبة ثلاث مرات، وفي هذا السياق فنحن مستعدون لاستقبال ملاحظتكم المندرجة في إطار مكونات تصور المشروع والحرص على تقديمها لمكتب الدراسات للنظر في إمكانية اعتمادها، وشكرا.

- تدخل السيد عبد السلام بوهدون، حيث قال: الذي أردت التأكيد عليه هو أنه ليست هناك مراقبة تهم المشاريع المفتوحة، حيث أقوم تقريبا يوميا بزيارة ميدانية لأماكن أوراش العمل ولذلك فالمراقبة والتتبع تعني أن يكون موظف العمران وموظف الجماعة حاضرين يوميا بعين المكان، بالإضافة إلى مكتب الدراسات وفي هذا الصدد، يمكنني أن أؤكد لكم أن ممثل العمران لا يحضر إلا في الاجتماعات المتعلقة بالتتبع، ولما يتم القول بأن عون السلطة حاضر يوميا بمكان الأوراش، فهذا الأمر لا يدخل في مهامه وهو ليس على دراية بأشغال المشروع، فهو يقوم بدورته حسب الاختصاصات المخولة له قانونا لكن التقنيين المعنيين لا يتواجدون بمكان الأوراش، حيث أتواجد هناك يوميا ولا أجد أحدا لأتكلّم معه ولا أتحدث إلا مع عمال الورش الذين يشتغلون بالبوطنون وBETON والمدرية ولا يتوفرون على آليات البناء التي تساعد على إنجاز الأشغال بجودة عالية، فهذه الأمور أبلغنا عنها في حينها ونبلغها إياكم الآن ونسجل ذلك تفاديا لكل المشاكل التي قد تحدث مستقبلا بخصوص الأشغال المنجزة، وفيما يخص الواد وكما قال بذلك الإخوان فإننا لا نتوفر على أية وثيقة، وسواء أقيم مركزيا أو دوليا أو كيفما كان المشروع فمن الضروري أن نتوفر على نسخة من المشروع ودفتر تحملاته وملفه التقني وكل شيء، وهذا حتى يتسنى لنا القيام بعملية التتبع لأن هذا المشروع يقام داخل المجال الترابي للجماعة، وفي هذا الصدد لم يتشاور معنا أي أحد حول تلبية السور من عدمه وبدوركم السيد الرئيس تفاجأتم من عملية هدم جزء من سور الواد وإعادة بنائه، فلا يعقل أن تضيع الاعتمادات المالية هكذا في حين أن المدينة بحاجة إليها و توظيفها في تأهيل أحياء متضررة وبالتالي فيجب العمل على تتبع هذه الأوراش أو توقيفها وذلك حتى لا نتحمل مستقبلا مسؤولية هذه المسائل، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد زكرياء ونزار، حيث أشار أن طرح هذه النقطة بجدول أعمال هذه الدورة هي من باب غيرة جميع الإخوان في المعارضة ولا تنطوي على خلفية المزايدة على أحد ويظهر من خلال مداخلات الإخوان الذين قاموا بزيارة الأوراش وكذا من جهتكم أن هناك تقصير

من طرف المقاولات في إنجاز الأشغال المطلوبة، ومن العيب خاصة وأن المجلس الحالي يتوفر على أطر سواء في المعارضة أو الأغلبية كمقاولين أن نجد هذه الخروقات في إنجاز الأشغال، مضيفاً أنه لا يدري مدى حدتها وأن هذه المشاريع المهيكلية والتأهيلية لا تنجز لصالح هذا المجلس وإنما للأجيال المقبلة ولذلك فهي تتطلب جودة في الإنجاز ولا يجب انتظار انتهاء المشاريع لينظر في مدى مطابقتها لمعايير الجودة، فهناك مسائل تتطلب المواكبة اليومية و الحثيثة تفادياً للأضرار التي قد تنجم بعد مرور أربع سنوات عن الإنجاز أو أكثر ثم أضاف أن هذه العملية هي أمانة في عنق السيد الرئيس وعنق السيد الباشا بصفته رئيساً للجنة أن تكون هناك صرامة في تتبع أشغال إنجاز هذه المشاريع وبدوركم لا يمكنكم معرفة بعض الأمور التقنية، وكمطلب للإخوان العمل على تشديد المراقبة على أعمال الأوراش وأن تكون هناك لجن موسعة حيث المجلس يتوفر على خبراء في هذا المجال، وذلك من أجل ضمان الحد الأدنى من الجودة في إنجاز الأشغال، ونحن لسنا ضد المقابلة وإنما عليها أن تضمن الجودة في إنجاز هذه المشاريع، كما أضاف أنه في حالة تم تشكيل لجان للتتبع والمراقبة فالإخوان هم رهن الإشارة، فالكل ينطلق من حسن النية وليس سوء نية لكي تتوقف هذه المشاريع، وشكراً.

- تدخلت السيدة مينة مزاورو، حيث أبرزت أنه أمام هذه الإشكاليات المطروحة يتبين أن هناك اختلالات في إنجاز الأشغال وأمام هذه الوضعية فما يجب على المجلس استدراكه هو محاسبة المقابلة التي أنجزت اتفاقية مع مقابلة أخرى في إطار اللجوء إلى أسلوب " sous-traitance " ويتبين بشكل أكثر من خلال تدخل السيد الرئيس أن الاتفاقية القائمة أبرمت مع شركة العمران وليس مع المجلس وبالتالي ما هو موقع الجماعة بخصوص إنجاز هذا المشروع؟ وفي الأخير طلبت أن تقدم لها توضيحات شافية حول هذا الموضوع، اعتباراً للإشكاليات والاختلالات العريضة التي تتخلل عملية إنجاز أشغال الأوراش المفتوحة.

- تناول الكلمة السيد نور الدين لمزابي، حيث أفاد أنه استكمالاً للتوضيح الذي جاء في تدخل السيد الباشا والمتعلق بواد أكاي، فالوزارة المنتدبة للماء رصدت 2 مليار و 700 مليون سنتيم لتهيئة واد أكاي حيث أن التكلفة الإجمالية للصفحة الأولى تقدر ب مليار و 500 مليون سنتيم وتتعلق بسور الواد الذي يتكلم عنه الإخوان والذي عرض موضوعه أمام السيد الكاتب العام بالعمالة. فالأشغال تهم بالإضافة إلى الجزء المتواجد بمحاذاة حديقة القناطر الخيرية أربعة أجزاء من سور واد أكاي تصل إلى منطقة بني مدرك، وأضاف أن السيد فؤاد بوشامة طرح في تدخله أن تتم تهيئة

حائط الواد المحاذي للسوق النموذجي بنو هلال، وفي هذا الصدد ذكر أن الشطر الثاني من المشروع يتضمن أشغال تهيئة الواد انطلاقا من المقطع المتواجد ببني مدرك وباقي المكونات الأخرى للمشروع رصدت لها غلاف مالي يقدر بحوالي مليار و 200 مليون سنتيم.

- تدخل السيد الرئيس، حيث أكد أن الملاحظات التي أدلى بها الإخوان فهي تؤخذ بعين الاعتبار وذلك من أجل تجويد العمل، وكما قال بذلك السيد زكرياء ونزار أن تكون منطلقاتها حسن النية، إنما الواقع يظهر عكس ذلك. والاختلالات التي شابت الأشغال والتي أثرت أو تلك التي لم يتم الانتباه إليها فإن المقاوله تعمل على إصلاحها وكما قال بذلك السيد زكرياء ونزار أن أمورا عدة قد تغيب علينا ولا تظهر عيوبها إلا بعد مرور فترة من الزمن، وهذا ما يفسر لجوء المشرع إلى تسطير اعتماد إجراء التسليم المؤقت والتسليم النهائي للمشروع ضمنا لسلامة و جودة الأشغال المنجزة، واعتبارا لذلك فإن الملاحظات التي تقدم بها الإخوان فهي وجيهة ويتم أخذها بعين الاعتبار مضيفا أن التعليمات تعطى من أجل تشديد المراقبة على إنجاز الأشغال، ومن يقول بأن المراقبة غير موجودة فلا يمكننا نزع ذلك من فمه وقد قيل أن الرئيس غائب منذ فترة، فالكذب يمكن أن يطال الموتى وليس الأحياء، وفي إطار ما يمكن فعله بخصوص المراقبة فعند الشروع في إعطاء الانطلاقة لبدء الأشغال بكل مشروع يتم تعيين تقني خاص بتتبع إنجاز الأشغال، وفي نفس الوقت يتم القيام بزيارة مراقبة مفاجئة للتقني بمكان الورش، ومدى حضوره بشكل دائم والتيقن من قيامه بالأعمال المنوطة به و المتعلقة بالمراقبة و تتبع إنجاز الأشغال من خلال مطالبته بالمحاضر المنجزة قصد الاطلاع عليها، وإذا كانت لدى الإخوان آلية أخرى لتدعيم عملية المراقبة فلا مشكلة لنا في ذلك .

- تدخل السيد فؤاد بوشامة، حيث أشار إلى أن واد أكاي له خصوصية تاريخية بالنسبة لمدينة صفرو وهذا ما يتطلب الحفاظ عليه، وفي نفس الوقت تساءل حول مدى وجود حل للمياه العادمة في إطار الدراسة التقنية المتعلقة بتهيئة واد أكاي؟ مؤكدا على عدم استمرار إلقاء صبيب المياه العادمة بالواد مباشرة وأن تتم عبر قادوس يصل إلى منطقة أبعد من منطقة الرشاد، فعلى أن تعطى للواد قيمته، حيث بإمكانه أن يعطي بدوره قيمة إضافية للمدينة، فقد كان في إحدى الأوقات مبرمجا إقامة بالواد "ليديك" " les digues " تجميع المياه في أحواض صغيرة العلو و الحجم إلا أن هذا المشروع لم ير النور لأسباب معروفة ونطلب الآن من خلال الأشغال التي تقام بالواد أن يتم إنجاز " ليديك" هذه الأحواض الصغيرة ابتداء من قنطرة المسبح البلدي التي لن يعود بها صبيب الماء إلى قنطرة بني مدرك لكي يظل المواطن يستمتع برؤية الماء.

- تدخل السيد الرئيس، حيث أشار : اعتبارا لما جاء في تدخل المستشار مينة مزاورو فصاحب المشروع هي جماعة صفرو، أما شركة العمران فهي صاحبة المشروع المنتدب على اعتبار أن وزارة الإسكان هي من فرضت على الجماعة أن تكون العمران صاحبة المشروع المنتدب، وللتذكير فقد أضيفت للمشروع مساهمة وزارة الداخلية. الاتفاقية بالباطن فهي غير مصرح بها إلا أننا فهمنا ذلك حيث حازت عليه شركة "SOURCE BLEU" وهي شركة كبيرة ومعروفة وفي فترة الحجر الصحي استغلت الشركة هذه الظرفية حيث استعملت وسائل عتيقة لإنجاز الأشغال إلا أنها قامت فيما بعد بإعادة إنجاز تلك الأشغال بسبب الاختلالات التي شابتها، وفي الأخير قدم السيد الرئيس الشكر لجميع المتدخلين مؤكدا أن الملاحظات التي تقدموا بها ستؤخذ بعين الاعتبار في حدود مسؤولياته والإمكانيات التي يكفلها القانون.

● النقطة الثالثة والعشرون: مآل حصص مختلف الشركاء في اتفاقية التأهيل الحضري لمدينة صفرو:

- في البداية أوضح السيد الرئيس أن الاتفاقية المتعلقة بالتأهيل الحضري لمدينة صفرو مشار بها إلى حصة مساهمة كل الشركاء وهذه الحصص موزعة كالآتي:

- حصة مساهمة وزارة الإسكان تقدر ب : 106 مليون درهم.
- حصة مساهمة وزارة الداخلية تقدر ب : 85,23 مليون درهم.
- حصة مساهمة وزارة الماء تقدر ب : 27 مليون درهم.
- حصة مساهمة وزارة الثقافة تقدر ب : 16 مليون درهم.
- حصة مساهمة جماعة صفرو تقدر ب : 65 مليون درهم.

ثم أشار إلى أنه بالنسبة للمشاريع التي استهدفت تأهيل الأحياء السكنية، فقد طلبت الجماعة من صندوق التجهيز الجماعي تخصيص اعتمادات مالية تقدر ب 16,23 مليون درهم لإنجاز أشغال التطهير السائل المرتبطة بإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز (حي بنا – بلاد الزوين – الخاينة 1 إلخ). وليكن في علم السيد فؤاد بوشامة أن هذه الأشغال وحسب ما هو منصوص عليه بالاتفاقية

فهي تندرج ضمن إطار اختصاصات وزارة الداخلية، كما أن وزارة الإسكان تحول اعتماداتها المالية لشركة العمران لإطلاق المشاريع الواردة بالاتفاقية أما حصة الجماعة فهي تتكون من اعتمادات مالية مرتبطة بال عقار والأشغال المنجزة مسبقا، وهناك أشغال تنتظر إنجازها، وهي مبرمجة في الفأض.

- تدخل السيد فؤاد بوشامة، فطلب معرفة مجموع التكلفة الإجمالية لحصص مختلف الشركاء في اتفاقية التأهيل الحضري .

أفاد السيد الرئيس: أن التكلفة الإجمالية لحصص مختلف الشركاء تقدر ب 299,23 مليون درهم.

• المناقشة:

لم يتدخل أحد.



- النقطة الرابعة والعشرون: الدراسة و التصويت على تعديل مقرر المجلس بتاريخ 6 ماي 2008 المتعلق بتفويت قطعة بالتجزئة الصناعية المسيرة:

• المقرر : رضوان الفرودي،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات

☞ السيد الرئيس،

☞ السيد الباشا،

☞ السيدات و السادة المستشارين،

☞ الحضور الكريم

• العرض :

التأمت اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات يومه الخميس 22 أكتوبر 2020

على الساعة العاشرة صباحا بمقر الجماعة.



وبعد أن اطّلت اللجنة على مقرر المجلس المتخذ بتاريخ 6 ماي 2008 المتعلق بتفويت قطعة بالتجزئة الصناعية المسيرة، وعلى الاستشارة التي أدلى بها محامي الجماعة بصفته المستشار القانوني للجماعة والتي تفيد العناصر التالية:

- أن تغير الطبيعة القانونية من شخص ذاتي إلى شخص معنوي غير مشمول بالمنع حسب دفتر التحملات.

- وأمام الموافقة التي أصدرتها اللجنة الجهوية للاستثمار بهذا الصدد، فإن محامي الجماعة يشير إلى أن هذا الموضوع لا يحتاج إلى موافقة جديدة من طرف المجلس، وإنما إلى ملحق تعديلي لدفتر التحملات.

واعتبارا لطبيعة هذا الموضوع والمعطيات التي شملته فإن اتخاذ القرار المناسب ترجع إلى رئاسة المجلس.

وللمجلس الموقر واسع النظر.

بعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنة، أفاد السيد الرئيس أن هذه النقطة تتعلق بطلب أحد المواطنين حيث سبق أن فوتت لفائده قطعة بالتجزئة الصناعية المسيرة في اسمه الشخصي، وبعد ذلك قام بإنشاء شركة تتكون من شريك واحد هو نفسه شخصيا، وأراد أن تفوت تلك القطعة الأرضية في اسم الشركة، وقد تم إدراج هذه النقطة حيث أحييت على اللجنة الدائمة المختصة لمدارستها وفي نفس الوقت طلبنا استشارة محامي الجماعة، وقد كان الجواب الذي وافانا به المحامي يفيد أنه ما دام أن العملية تتعلق بنفس القطعة فإن المسألة لا تستدعي كل هذه العملية، ثم أضاف السيد الرئيس واضعا السؤال التالي على أنظار المجلس قائلا: ما هو رأيكم؟.

- ثم أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد حسان حيزر، حيث قال: أنه بالنسبة لهذا الملف، فقد اتصل به الشخص المعني شخصيا، وعلى إثره اتصلت بالسيد أمين أحمد كمال حيث كنتم السيد الرئيس في إجازة، وقد أوضحت له أن هذه العملية لا تحتاج إلى مداولة المجلس، وبالإضافة إلى ذلك

فممثل المجلس البلدي حضر اجتماع اللجنة الجهوية للاستثمار ووقع على محضر الاجتماع حيث اتخذ قرار مفاده أن يشرع الشخص المعني في العمل، ولم يشار بالمحضر على أن يتداول المجلس في هذه العملية، والملاحظة الوحيدة الواردة بالمحضر تتمثل في انضباط المعني بالأمر لإنجاز المشروع، وبالإضافة إلى هذا فهذا الأخير توصل من المدير الجهوي للاستثمار برسالة تفيد بأن يبدأ في إنجاز الأعمال المطلوبة وأنه مرخص ونحن كمجلس ماذا سنفعل بخصوص هذه العملية، خاصة وأنه يتوفر على ترخيص، أوضح السيد الرئيس أنه مرخص كشخص، وبعد ذلك قام السيد حسان حيزر بتلاوة نص الرسالة التي توصل بها المعني بالأمر والتي تفيد بقبول طلبه الذي بني على محضر اجتماع اللجنة الجهوية للاستثمار، وأخذا بعين الاعتبار أن المعني بالأمر مرخص فبالنسبة للمجلس عليه أن يتبنى الطرح الذي قال به محامي الجماعة بحكم أن العملية تهمة فقط هو شخصيا وذلك من أجل الاستفادة من قرض مالي وبالتالي فالمجلس لا يمكنه أن يقف في وجه هذه العملية التي تتطلب توقيع السيد الرئيس على ملحق يقدمه المعني بالأمر إلى المحافظ للقيام بعملية نقل ملكية تلك القطعة في اسم الشركة عوض اسمه الشخصي، وقد أكد أنه بالنسبة إليه بخصوص هذا الملف، فقد قلت ذلك إلى السيد أمين أحمد كمال حيث أن المجلس صادق على هذه العملية في اجتماع اللجنة الجهوية للاستثمار التي ترأسها السيد العامل فقدم له الترخيص إذ يهدف المعني بالأمر إلى تحويل القطعة التي سبق أن استفاد منها شخصيا إلى اسم الشركة التي أنشأها ولكن إذا أراد أن يتخلى عنها كشخص أو تفويتها فليس من حقه فعل ذلك لأن دفتر التحملات لا يجيز له ذلك، وإذا كان هناك من تخوف فاللجنة الجهوية اعتمدت هي الأخرى على دفتر التحملات، حيث لم تجد فيه ما يفيد منع تحويل تلك القطعة من اسمه الشخصي إلى اسم الشركة وبناء على ذلك منحته الترخيص وبالتالي علينا ألا نضيع الوقت كثيرا وعلى المعني بالأمر أن يتجه إلى البدء في إنجاز أشغاله، ونحن لا دخل لنا في هذا الأمر، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، حيث أفاد أن المعني بالأمر عكس الآية إذ كان عليه القيام بنقل الملكية وبعد ذلك يقدم طلبه والطلب الذي ورد على الجماعة يفيد إقامة عقد جديد، وكما تعرفون فالعقود يجب أن يتداول بشأنها المجلس، فجدول الأعمال يتضمن نقطا مرتبطة بالعقود وهذا بناء على ما توصي به لجان المراقبة وذلك بأن يعرض على المجلس أي عقد للكراء، وبالتالي فقد قمنا بعرض هذه النقطة على المجلس، فالجواب الذي توصلت به الجماعة كان بتاريخ 6-10-2020 وقد جاء بعد أن تم تحديد جدول أعمال هذه الدورة، وما دام الأمر بهذا الشكل نبقى في هذا الإطار وسنسير فيه، والمجلس فهو

على اطلاع وعلم بهذه العملية على أساس أن المجلس اقتنع بأن هذه النقطة لا تحتاج إلى مداوات المجلس ولا إلى تصويته وبالتالي تبقى هذه العملية في إطار التسيير العادي للرئاسة.

● النقطة الخامسة والعشرين: التداول في فسخ عقد شراكة لمشروع اقتناء أليات النجارة:

● المقرر : عبد العالي نبيل،

نائب رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية

✍ السيد الرئيس،

✍ السيد الباشا،

✍ السيدات و السادة المستشارين،

✍ الحضور الكريم

● العرض :



بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية بتاريخ 22 أكتوبر 2020 عل الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، وتطبيقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها. وبعد تبادل الرؤى والنقاشات فإن اللجنة أبدت الملاحظات التالية:

- عدم وضوح الرؤيا الداعية إلى فسخ هذه الاتفاقية.

نظرا لأهمية هذه المشاريع المدرجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي تهدف في مدلولها إلى محاربة الهشاشة والإقصاء الاجتماعي وتمكين الفئات المستهدفة من الوسائل الاقتصادية، فإن اللجنة تستغرب من لجوء الجماعة إلى عمليات الفسخ، وقد أرجأت اتخاذ القرار المناسب إلى المجلس الموقر في غياب المعطيات.

ولمجلسكم الموقر واسع النظر.

بعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنة، تدخل السيد الرئيس مبرزاً أن هذا المشروع يدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث تتخلله بعض المشاكل.

- تدخل السيد فؤاد بوشامة، حيث أوضح أن المشكل الذي يعاني منه هذا المشروع يتعلق بعدم حصول تفاهم بين "معلمين" للنجارة وبالتالي لم يتم تسليم آليات النجارة والاستفادة من المشروع مضيفا أن هذه المعطيات هي التي توجد في علمه.

- ثم بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد أمين أحمد كمال، لإعطاء توضيحات حول هذه النقطة، حيث أفاد أن مجموعة من الأشخاص الذين يمارسون مهنة النجارة أنشأوا تعاونية، وقد قدموا

لائحة أثمان تتعلق باقتناء آليات النجارة وبعد ذلك تم الإعلان عن طلب سند وأعطى للمقاول، وقد كان هناك تأخير في المساطر فأخبرنا المقاول بأن الأثمنة قد ارتفعت، إنما المشكل الكبير الذي طرح لا يكمن في الأثمنة إنما في التعاونية نفسها حيث وقع بين أعضائها تضارب في الآراء حيث كان كل طرف يحاول إقصاء الآخر. وقد تدخل السيد الباشا والسيد قائد المدينة وعقدنا مع أعضاء التعاونية اجتماعا في محاولة لإيجاد حل للمشاكل القائمة بينهم إلا أنه وللأسف لم يتوصلوا إلى حل فيما بينهم، وفي ظل هذه الوضعية لم نستطع إحداث تعاونية أخرى للنجارة، ثم أفاد أن سند الطلب كان قد تم الالتزام بنفقته "engagé" إلا أن التفاهم لم يحصل بين أعضاء التعاونية.

- تدخل السيد الرئيس، فقدم توضيحات حول سند الطلبات والتي تهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تم الالتزام بنفقته، فإذا لم يرد أعضاء التعاونية استلام آليات النجارة فسيتم إلغاء سند الطلب المتعلق باقتناء آليات النجارة، وفي هذه الحالة لا يمكن بتاتا الإعلان عن سند طلب آخر لأن المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد انتهى العمل بها.

- أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيدة كريمة اسماعيلي علوي، حيث أفادت أنه لا بد من توضيح الأمور إلى الرأي العام، مضيئة أن الأشخاص الذين يرغبون في الاستفادة من مثل هذه المشاريع تكون في وضعية هشة، ولذلك فالمطلوب هو مساعدة هذه الفئة، فأعضاء هذه التعاونية كانوا يؤدون ثمن كراء المحل الذي سيحتضن نشاطهم المهني، في حين وقع التماطل في حقهم، وقد قدموا وثيقة بأقل الأثمان، وتم الإصرار على أن ذلك الشخص هو الذي سيقوم بعملية الاقتناء حيث أخبر هذا الأخير الإدارة بأن الأثمنة قد ارتفعت وبالتالي توفير المبلغ الذي يتضمن الزيادة في الأثمان، وفي هذا الجانب أوضحت أن أعضاء التعاونية حالتهم المادية ضعيفة ويوجدون في وضعية هشة، والمطلوب هو مساعدة الشباب فلا يعقل أن نترك أعضاء الجمعية يؤدون ثمن الكراء لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، ونطلب منهم الانتظار، فهذا المعطى هو الذي خلق حالة عدم التفاهم فيما بينهم وأضافت أيضا أن فاقد الشيء لا يعطيه، فأعضاء تلك التعاونية يطلبون المساعدة وفي نفس الوقت نطالبهم بأداء واجبات الكراء كل شهر في حين أن الآليات لم توفر لهم بعد، فهذه هي حقيقة الإشكالية التي حصلت ويجب الاعتراف بأننا غير قادرين على مساعدة الناس في هذا الاتجاه، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، مشيرا إلى أنه ليس هناك أي تماطل ومن المفروض قول الكلام الصحيح الذي يجب أن يقال، ثم أضاف لم يسبق أن طلبنا من أي شخص التعامل مع شخص بعينه، فأعضاء الجمعية هم من لم يحصل التفاهم بينهم وبين الشخص الذي اختاروه بسبب ارتفاع أثمنة

الآليات، وقد تم إلغاء ذلك السند وعوضناه بسند طلب آخر بناء على طلباتهم، فهذا كل ما في الأمر ولم يحصل أي تماطل من جهة الإدارة، وبالتالي لا يجب قول كلام غير موجود.

- تدخلت السيدة كريمة اسماعيلي علوي، موضحة أنها تدخلت شخصيا في هذا الملف، وقد اتصلت بالموظف المكلف وهو من قدم شرحا حول هذه القضية وأنه من اللازم التعامل مع تلك الوثيقة المحددة للأثمان وأن أولئك الشباب لا يتوفرون على أي شيء يضيفونه، مشيرة إلى أنها لا تتكلم من فراغ لكونها على معرفة بهذا الملف، وشكرا مرة أخرى.

- تدخل السيد الرئيس، مؤكدا أن هذه الأمور لا يتم التعامل بها على أساس أن الوثائق المثبتة للأثمنة موجودة وإذا كان هناك من شخص مسؤول عن هذا الخلل أن تدلي المتدخلة باسمه وتاريخ ذلك وستتم محاسبته وليس قول الكلام على عواهنه وبالرجوع إلى هذه النقطة التي يتداول بشأنها المجلس والمتعلقة بفسخ عقد شراكة لمشروع اقتناء آليات النجارة، أفاد السيد الرئيس أن هذا العقد قد فسخ بصفة أوتوماتيكية وليكون المجلس على علم فإنه بمجرد عدم الالتزام بنفقة سند الطلب المتعلق باقتناء آليات الخياطة " Désengagement " فلم يعد هناك ما يمكن القيام به.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد زكرياء ونزار، حيث أشار إلى أنه لا يدري الأمر حينما أفاد السيد الرئيس بأن العقد قد فسخ، وكما قيل فإن المبالغ المالية المخصصة لهذا المشروع قد تم الالتزام بنفقتها وليس من المصلحة إلغاء هذا المشروع حتى لا تضيع الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع وألا تنضاف إلى المبالغ المالية الأخرى التي ضاعت.

- تدخل السيد الرئيس، مبرزا أن هذا هو السبب الذي جعلنا نتشبت بهذا المشروع حتى لا يضيع، والمعني بالأمر يقول بالمماثلة، وهذا المشروع كان من المفروض أن يلغى منذ مدة إلا أننا كنا دائما نرغب في تحقيق مصلحة المعنيين بهذا المشروع والاستفادة منه، وقد بذل السيد أمين احمد كمال مجهودا معتبرا لتذويب أسباب الخلاف بين أعضاء التعاونية من أجل استفادتهم من المشروع ولكن للأسف لم يتوصل أعضاء التعاونية إلى تفاهمات مرضية، وأمام هذه الوضعية فماذا يمكننا فعله؟ مضيفا أن مشروع آليات الدرازة لا زال معلقا وقد تم وضع عدة إعلانات لحث الجمعيات والتعاونيات الراغبين في الاستفادة من آليات المشروع.

- تدخل السيد أمين احمد كمال، مشيرا في محاولة لتنفيذ هذا المشروع فقد تم التدخل لإيجاد صيغة لحل المشكل القائم بين أعضاء التعاونية على أن يكون هناك تنازل من جهة أحد الأطراف،



وإنشاء تعاونية أخرى هذا ما جعل الإدارة تنتظر، وقد تم الاتصال بعمال نجارة آخرين من أجل تأسيس تعاونية أخرى، وهذا حتى لا يضيع مشروع اقتناء آليات النجارة.

- تدخل السيد زكرياء ونزار، فأشار حسب ما تبادر إلى فهمه أن المشكل القائم مرتبط بتكلفة المشروع وليس في الأشخاص المنتمين للتعاونية.

- ردا على ذلك، أوضح السيد الرئيس أنه تم إلغاء تكلفة المشروع الغير متفق عليها بين أعضاء التعاونية وتم اعتماد التكلفة المتفق عليها.

- ثم أوضح السيد أمين احمد كمال، أنه تم إعادة اعتماد سند الطلب المتعلق بمشروع اقتناء آليات النجارة على الرغم من ذلك فلم يحصل أي تفاهم بين أعضاء التعاونية.

- تدخل السيد زكرياء ونزار، فأشار إلى إبقاء المشروع مفتوحا وملتزم بنفقته وعدم فسخ عقد الشراكة وذلك حتى لا تضيع الاعتمادات المالية المخصصة لاقتناء آليات النجارة عسى أن تظهر مستجدات تفضي إلى تنفيذه وهذا المشروع يعود إلى فترة المجلس السابق وإذا ما تم فسخ عقد الشراكة فستضيع الاعتمادات المالية المخصصة للمشروع.

- تدخل السيد الرئيس، فأفاد أن طرح النقطة بجدول أعمال هذه الدورة للتداول بشأنها فإذا ارتأى المجلس الاحتفاظ والإبقاء على المشروع فإن ذلك سيكون بمثابة تقديم مساعدة للسيد الرئيس حتى لا يظل محاسبا لوحده، وإذا ارتأى المجلس رفضه فإن في ذلك إفادة كثيرة.

- تناولت الكلمة السيدة مينة مزاورو، مشيرة إلى أنه من المفروض أولا معرفة ما تنص عليه مقتضيات الاتفاقية المبرمة بين المجلس الجماعي و التعاونية لكون العقد شريعة المتعاقدين وكما أوضحت الأخت كريمة فأعضاء التعاونية قاموا بكراء المحل الذي سيزاولون به النجارة وكما قيل فإن هذا العقد فهو مفسوخ أوتوماتيكيا ولو أن المجلس لم يقرر بعد بفسخه ولكن لا يمكن نسيان أن ذلك العقد يلزم الجماعة وفي حالة الإقدام على فسخه، فمن الممكن أن يلجأ أعضاء التعاونية إلى رفع دعوى قضائية ضد الجماعة بدعوى أنهم يؤدون ثمن كراء المحل الذي سيحتضن نشاطهم المهني هذه مدة ثلاث سنوات والاستفادة من آليات النجارة، وشكرا.

- ردا على ذلك، أفاد السيد الرئيس أن المشكل القائم يكمن في أعضاء التعاونية أنفسهم وبفعل عدم التفاهم فيما بينهم فلا يريدون استلام آليات النجارة وليسوا في حاجة إليها.



- ثم تساءلت السيدة مينة مزاورو حول ما إذا كانت هناك مادة بالاتفاقية تشير إلى كيفية فسخ عقد الشراكة في حالة عدم حصول تفاهم بين أعضاء التعاونية أنفسهم من دون أن تكون لذلك تبعات.

- أوضح السيد الرئيس بخصوص ما أثير من طرف المتدخلة أن المادة المتعلقة بالفسخ تشير إلى الإجراءات التي يجب اتخاذها، فالخلاف القائم بين أعضاء التعاونية لا دخل لنا فيه وقد تم التدخل وديا في محاولة لتدوين مظاهر الخلاف فيما بينهم.

- تناول الكلمة السيد أمين أحمد كمال، حيث أفاد بأن السيد عادل المكلف بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعمالة صفرو على علم بالمشكل القائم بين أعضاء الجمعية حيث عقد اجتماع معهم مشيرا أنه لا يتذكر إن كانت هناك محاضر الاجتماعات التي عقدت في هذا الشأن.

- تدخل السيد زكرياء ونزار، حيث قال: سنصوت برفض فسخ عقد الشراكة المتعلق بمشروع اقتناء آليات النجارة، وذلك من أجل الاحتفاظ على الاعتمادات المالية المخصصة لهذا المشروع مع عقد جلسة مع أعضاء التعاونية في إطار اللجنة المحلية للتنمية البشرية وتأجيل هذه النقطة إلى دورة مقبلة لعله يكون هناك حل للمشكل القائم بين أعضاء التعاونية.

- تدخل السيد الرئيس، حيث أشار إلى أنه يدعو المستشارة كريمة اسماعيلي علوي إذا كانت على اطلاع جيد بهذا الملف، وإذا كانت تتوفر على تفاصيل بإمكانها المساهمة في حل هذا المشكل فلا ريب من الإدلاء بها وذلك من أجل استفادة أعضاء التعاونية من هذا المشروع، مضيفا فمن كان يريد التدخل لإيجاد صيغة مرضية للجميع فمرحبا بها ولا مانع في ذلك.



مقرر عدد 400 بتاريخ 27 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الثانية المنعقدة يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بفسخ عقد شراكة لمشروع اقتناء آليات النجارة.

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 19
- عدد الأصوات المعبر عنها : 19
- عدد الأعضاء الموافقين : لا أحد
- عدد الأعضاء الراضين : 19

وهم السادة:

- 1- جمال الفلالي
- 2- عبد السلام بوهدون
- 3- محمد الداسي
- 4- نور الدين لمزابي
- 5- أمين احمد كمال
- 6- فاطمة الواحي
- 7- أحمد احمد الشريف
- 8- كريمة اسماعيلي علوي
- 9- المصطفى علوي محمدي محرز
- 10- بدر أحمرى
- 11- شفيق كريم
- 12- عبد الله كراكي
- 13- زكرياء ونزار
- 14- عبد الكريم البزيوي
- 15- مينة مزاورو
- 16- رضوان الفرودي



- 17- محمد ليكاتي
18- فؤاد بوشامة
19- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.




بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الثانية المنعقدة يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020) بإجماع أعضائه الحاضرين النقطة المتعلقة بفسخ عقد شراكة لمشروع اقتناء آليات النجارة.

الكاتب:


أحمد احمد الشريف

الرئيس:


جمال الفلالي



● النقطة السادسة والعشرون: عرض ومناقشة مشكل مشاريع المبادرة الوطنية
للتنمية البشرية:

● المقرر : عبد العالي نبيل
رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية،

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

● العرض :

بعد عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية بتاريخ 22 أكتوبر 2020 عل الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، وتطبيقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها. وفي هذا الإطار، تدارست اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية الوضعية التي تعيشها مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث سجلت أن هناك ثلاثة أنواع من الاختلالات:

1- اختلالات على المستوى الإداري، حيث أن أربعة مشاريع تم توقيفها وهي موضوع متابعة أمام القضاء، نظرا للتزوير الذي شاب الوثائق التي قدمها صاحب الصفقة، وخاصة تزوير الشواهد المرجعية، وهو ما كان يجب الانتباه إليه حرصا على عدم تبديد المال العام وتوقيف المشاريع التي تعتبر المدينة في حاجة إليها.

2- اختلالات على مستوى جودة الأشغال، حيث بمعاينة ميدانية بسيطة نلاحظ غياب المراقبة من طرف الجماعة وسريان الأشغال بكيفية رديئة جدا دون احترام المعايير التقنية.



3- إلغاء اعتمادات كان صندوق المبادرة قد خصصها للجماعة، نظرا للتماطل والتأخر الكبير الحاصل في إعداد ملفاتها.

وعليه، فإن اللجنة تحمل كامل المسؤولية لرئاسة المجلس في كل هذه الاختلالات التي أدت إلى ضياع مشاريع كان من الممكن أن تساهم في تحسين ظروف عيش الساكنة طبقا لتوجهات وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وشكرا.

ولمجلسكم الموقرواسع النظر.

- بعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنة، تدخل السيد الرئيس قائلا: لا بد من نظرة عديمة، مضيضا أنه حينما نقول بأن هناك حسن نية تنقلب الأمور فجأة لتظهر بالفعل أن هناك سوء نية، إذ لا يمكن أن يكون هناك صدق حينما نطلق حكما عموميا على الشيء، فأصدار حكم ما يتم من خلال مدايسة التفاصيل، وبعد ذلك قدم السيد الرئيس جدولا خاصا بمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والذي جاء على الشكل التالي:



وبعد انتهاء السيد الرئيس من عرض وضعية المشاريع المبرمجة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية المنجزة خلال الفترة ما بين 2011 و 2020 أعطيت الكلمة إلى السيد زكرياء ونزار، حيث أفاد أنه من خلال اطلاعه أنيا على وضعية مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية يتضح أن هناك سوء نية للرئيس. تدخل السيد الرئيس، فطلب من المتدخل إن كان هناك خطأ أن يصححه له. وقد أوضح المتدخل أن الجدول قد تم إعداده بطريقة متعمدة لتبخيس العمل الذي قام به المجلس السابق الذي كنتم تنتمون إليه السيد الرئيس وتمارسون به صلاحيات كنائب للرئيس، وبدوره فقد كان يمارس مهام التفويض في هذا المجال، وعلى إثر ذلك أكد السيد الرئيس أن هذه النية فهي غير واردة بتاتا وإن كان هناك خطأ أن يصححه له، وبعد ذلك أوضح المتدخل أن جدول المشاريع يتضمن فقط الشطر الثاني من إنجاز مشروع إحداث سوق نموذجي بنو هلال في حين تم إغفال الإشارة إلى الشطر الأول من المشروع الذي برمج وأنجز في عهد المجلس السابق. تدخل السيد الرئيس، فأفاد أن ذلك أنجزته العمالة وليس الجماعة، فنفى المتدخل ذلك موضحاً أن هذا المشروع أنجز من الميزانية التي كانت مرصودة للجماعة، وعرض على أنظار اللجنة المحلية للتنمية البشرية ثم بعد ذلك أحيل على اللجنة الإقليمية الذي حظي بمصادقتها وبعد المصادقة على المشروع كلفنا مصالح العمالة المعنية بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لإنجاز الصفقة و تتبعها وهذا ربحاً للوقت ولذلك فاعتماداته المالية رصدت من ميزانية الجماعة كباقي المشاريع الأخرى. طلب السيد الرئيس من المتدخل أن يصحح له المعلومة حيث أفاد أنه حسب علمه أن الاعتمادات المالية المرصودة لهذا المشروع لم تحول إلى ميزانية الجماعة وقد تم إنجازه مباشرة من ميزانية العمالة، أوضح السيد أمين أحمد كمال أن الاعتمادات المالية للمشروع مبرمجة بميزانية العمالة ولم تحول إلى ميزانية الجماعة،

وهذا ما أكدته المتدخل موضحا أن الاعتمادات المالية للمشروع تابعة لميزانية الجماعة، وقد تم تكليف مصالح العمالة لإنجاز وتتبع الصفقة لأن هذه العملية تتطلب السرعة في الإنجاز، الملاحظة الثانية هو أن غالبية المشاريع الواردة بالجدول قد برمجت خلال فترة انتداب المجلس السابق وإظهار هذا الأمر ليس من أجل المزايدة حول من يرمج المشاريع، مضيفا أن مجموعة من المشاريع قد برمجت خلال فترة المجلس السابق ومشاريع أخرى مصادق عليها وكانت بحاجة لأن تخرج إلى حيز الوجود، وفي هذا الإطار قامت رئاسة المجلس بتفعيلها. إلى جانب ذلك برمجت مشاريع أخرى خلال فترة المجلس الحالي، مؤكدا أن غالبية المشاريع الواردة بالجدول قد برمجت خلال المجلس السابق وحظيت بالمصادقة من طرف اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مشيرا أيضا إلى أنه كان هناك تأخر في إنجاز المشاريع نظرا لأن العملية كانت في بداية تفعيلها ومع مرور الوقت تم تدارك التأخير الحاصل في برمجة وإنجاز مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية فمنها من خرج إلى حيز الوجود ومشاريع أخرى تعثرت بسبب المشاكل العديدة التي صادفتها وقد جدد التأكيد على أن غالبية المشاريع الواردة بالجدول برمجت خلال فترة المجلس السابق مذكرا في نفس الوقت بأن رئاسة المجلس كانت تمارس صلاحيات نائب للرئيس وقد تساءل لماذا لم تخرج عدة مشاريع إلى حيز الوجود؟ مع العلم أنه مرت أربع سنوات على انتداب هذا المجلس ومن موقعه لا يمكنه إعطاء جواب عن ذلك وأن رئاسة المجلس هي المؤهلة للإجابة عنها. تدخل السيد الرئيس، حيث أفاد أن تواريخ إنجاز مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية المحلية الواردة بالجدول أخذت من مصلحة الحسابات التابعة للجماعة وهذا من أجل إبراز كل المعطيات المتعلقة بها، أما المشاريع التي ألغيت فأسبابها واضحة. بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث ذكر أن هناك عدة مشاريع نسبة إنجازها صفر في المائة 0% ثم تساءل هل غلافها المالي الذي تم سحبه من الاعتمادات المالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية مشيرا إلى أنه يتناهى إلى مسامعنا أن مبلغ مليار 700 مليون سنتيم فوتت على مدينة صفرو تتعلق بعدة مشاريع كان المفروض أن تعود بالخير على المدينة بسبب تأخر الرئاسة، ثانيا الجدول لا يتضمن مشروع اقتناء سيارتي الإسعاف في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والملاحظ أنها لن تصلح حتى لحمل اللحوم حيث لا تتوفر على مكيف التبريد الهواء ولا تتوفر كذلك على قنيتين للأوكسيجين وتتوفر فقط على نصف قنينة من هذه المادة، وهذا يعني أنه من الضروري الاطلاع على البطاقة التقنية لسيارتي الإسعاف ومقارنتها مع مواصفات البطاقة التقنية لسيارات الإسعاف المستعملة، ثالثا مشروع الناعورة التي وضعت بمنطقة غديوة في إطار المبادرة الوطنية

للتنمية البشرية، فتساءل حول الجدوى من تلك الناعورة؟ فهي لا تدور بواسطة الماء ولا بأي شيء آخر؟ ثم تساءل مرة أخرى عن الهدف من وراء تلك الناعورة؟ فهذه الأخيرة يتم استعمالها لتزويد منطقة عالية بالماء مثل الناعورة الموجودة بجنان السبيل بمدينة فاس حيث تعمل على تزويد المنطقة العالية لمياه الملاح بالماء، أما بالنسبة لمدينة صفرو فهل تم إحداثها لفائدة الأشخاص الراغبين في أخذ قسط من البرودة، ونظرا لكون صبيب الماء قليل فهو لا يساعد على دوران تلك الناعورة، ثم تساءل هل هذا النوع من المشاريع يخضع لدراسة تقنية أم من أراد أن ينجز مشروعا بهذه المدينة يعمل على إنجازه، وشكرا.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، حيث أوضح بخصوص المشاريع التي ضاعت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فقد بذل مجهود خرافي بخصوصها حيث في ظرف 7 أشهر استطاعت الجماعة إنقاذ 12 مشروعا من مصير الضياع وللأسف ضاع 11 مشروعا من بينها الثلاثة مشاريع الأخيرة الواردة بالجدول والتي تقدر تكلفتها المالية بمليار سنتيم وأضاف أنه كان بإمكان هذه المشاريع أن تسهم في تحسين إطار عيش الساكنة خاصة بالنسبة للفضاء المجاور لمحي القلعة مبرزا أن إشكالية العقار تؤرق الجميع، وكذا المشاكل المتعلقة بمكاتب الدراسات الذي لم يقدم أية نتيجة لمدة تزيد عن 6 أشهر. ثم تدخل السيد نور الدين لمزابي، مذكرا أن المشروع الذي كان سينجز على مستوى حي القلعة فالمشكل الذي صادفه فهو مرتبط بالأحباس حيث كان سينجز ملعب للقرب بعقار تابع للأحباس واستغرق وقتا طويلا من هذه الأخيرة لإبداء موافقتها من عدمها لإنجاز هذا المشروع، وفي الأخير لم يكن ممكنا إحداث ملعب للقرب بالعقار الحبسي مما دعا إلى تغييره بمشروع آخر، بعد ذلك أبرز السيد الرئيس أنه بالنظر إلى الكم الكبير للمشاريع المفتوحة فهي تفوق بكثير الأطر الجماعية المتوفرة لدى الجماعة لتتبع عملية إنجاز أشغالها، كما أن الجماعة تتوفر على 14 مشروعا مبرمجة في الجزء الثاني من الميزانية الذاتية للجماعة وبالتالي وبالنظر إلى كثرة المشاريع المبرمجة فإنه يصعب على الأطر الجماعية تتبع ومواكبة مراحل إنجازها في ظل القوانين الجديدة المعمول بها في هذا الشأن كما أن لجنة الصفقات كانت تشتغل بيسر حيث كانت تبدي رأيها النهائي بخصوص الصفقة في جلسة واحدة، أما الآن فهي تعقد ثلاث جلسات للحسم في نيل الصفقة حيث أنه وللحسم في نيل الصفقة دون أن تعترضها أية مشاكل فإنها تتطلب على الأقل 80 يوما و 15 يوما من أجل المصادقة على مشروع المقاول وبعد أن تحصل المقاول على الأمر ببدء الأشغال تتوفر هذه الأخيرة على مدة ثلاثين يوما للبدء في تنفيذ الأشغال بصفة فعلية، وبعد ذلك قدم التحية للأطر

الجماعية التي تبذل مجهودا كبيرا في هذا الاتجاه حيث استطاعت في ظرف 7 أشهر أن تخرج إلى حيز الوجود 12 مشروعا، وهي عملية قياسية. تدخل السيد زكرياء ونزار، حيث ذكر أنه ولو أن هناك مجهودا كبيرا يبذل من طرف الأطر الجماعية إلا أن الملاحظ أن أغلبية المشاريع بخلاف المشاريع الثلاثة فهي متوقفة لأسباب متعددة مشار إليها بالجدول، وهي ذات كتلة مالية جد مهمة، وعلى إثر ذلك أكد أنه وبالفعل فهناك مشكل يطرح على مستوى إخراجها إلى حيز الوجود، ثم تساءل حول مدى ضياع نفقاتها من عدمها. أوضح السيد الرئيس أنه في حالة عدم الالتزام بنفقة تلك المشاريع فستضيع الجماعة فيها، ثم أشار إلى أن الجماعة لم تتوصل بعد بجواب من اللجنة حول المشاريع موضوع الدعوى القضائية موضحا أن المشروع الذي تم فسخه بسبب غياب الضمانة النهائية يعود بدوره لصاحب المقاوله موضوع دعوى قضائية، أما بالنسبة لمشروع إعادة هيكلة فضاء الإسكافيين بحي الشباك فقد عقد اجتماع مع المستفيدين حيث تم التوقيع على محضر مع المستفيدين لإخلاء ذلك الفضاء، وبالفعل فقد تمت هذه العملية بنجاح، وعلى إثره أصدرت الجماعة أمرا ببدء الأشغال لتنفيذ المشروع، وبخصوص التأخر في التسليم المتعلق باقتناء تجهيزات طبية للمرأة في وضعية هشة والولادات المبكرة فصاحب المشروع هي الجهة، وقد صادفت عملية استيراد تلك التجهيزات الطبية من الخارج دخول حيز التطبيق حالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها منها إغلاق الحدود الجوية و البرية والمؤمل من خلال التريث في فسخه هو التوصل بتلك التجهيزات حتى يستفيد منها المستشفى الإقليمي لتقديم خدمات طبية لفائدة المرأة في وضعية هشة والولادات المبكرة. أما بالنسبة لسيارتي الإسعاف المقتناة لفائدة جميع الفئات المستهدفة في إطار محاربة الهشاشة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية الوطنية فإن المديرية الإقليمية لوزارة الصحة بصفرو هي التي أنجزت البطاقة التقنية المتعلقة بسيارتي الإسعاف، وقد تمت معاينتها ثلاث مرات وفي كل مرة يثبت لممثل المديرية الإقليمية لوزارة الصحة نقص في بعض التجهيزات ولم يتم تسلمها إلا بعد المعاينة الرابعة. وقطاع الصحة المعني هو الذي يمكنه أن يجيب حول مدى مطابقة التجهيزات الطبية لسيارتي الإسعاف لمواصفات الجودة والسلامة. تدخل السيد فؤاد بوشامة مؤكدا أن سيارتي الإسعاف لا تتوفر على مكيف هوائي. ثم تدخل السيد أمين أحمد كمال، واضعا السؤال التالي: هل جميع سيارات الإسعاف المتوفرة حاليا بالمدينة تتوفر على المكيف الهوائي؟ أفاد السيد فؤاد بوشامة أن المركز الثقافي الأمريكي المتواجد بمدينة فاس يتوفر على سيارة إسعاف للحيوانات مجهزة بمكيف هوائي، وبجميع التجهيزات الطبية، وبالتالي فسيارتي الإسعاف الخاصة بالإنسان لا تتوفر على

التجهيزات الطبية الضرورية ولا على مكيف هوائي. تدخل السيد الرئيس، مشيراً إلى المتدخل بأن ملاحظاته كان عليه أن يوجهها إلى قطاع الصحة المعني، ولا يمكن توجيهها إلى الجماعة، مذكراً أن الجماعة كلفت باستلام سيارتي الإسعاف، فأكد المتدخل أنه كان من الأجدر رفض تسلمهما. تدخل السيد الرئيس مشيراً إلى المتدخل ماذا سيرفض، وهل أنه يعلم الغيب؟ مؤكداً أن الأمور التقنية تتحمل مسؤوليتها أطر المستشفى، مضيفاً أنه ولأول مرة يسمع أن سيارتي الإسعاف لا تتوفر على مكيف هوائي وأنه ليست له دراية بالأمور التقنية المطلوبة كمواصفات سيارتي الإسعاف. بعد ذلك تناول الكلمة السيد عبد الكريم الزيوي فأشار إلى أن هذه النقطة المتعلقة بسيارة الإسعاف قد سبق تداولها في فترة انتداب المجلس السابق، وذلك من أجل تفويته للخواص، وقد تم وضع شروط لذلك على أن تكون سيارة الإسعاف مجهزة بالمكيف الهوائي وبقنينة الأكسجين. تدخل السيد فؤاد بوشامة، فطلب من السيد الرئيس بإزالة الناعورة الكائنة بمنطقة غديوة فهي لا تتوفر على أية جمالية، ولم تضيفي على تلك المنطقة أية قيمة مضافة، أبرز السيد الرئيس بأنه صدم بدوره من شكل تلك الناعورة فالمعروف هو أن وظيفة الناعورة هي حمل المياه من الأسفل إلى الأعلى لتوفير المياه بالمنطقة العالية. تدخل السيد زكرياء ونزار ملاحظاً أن لائحة المشاريع الملغاة خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2020 مدرج بها مشروع إحداث مدرسة كرة القدم بملعب كاف المال، وقد ذكر أن هذا المشروع سبق للمجلس السابق أن صادق عليه بهدف تمويل مدرسة كرة القدم التي كانت قائمة وتباشر عملها على أساس المصاحبة الرياضية لعدد كبير من الأطفال وتأطيرهم من الناحية الرياضية واقتناء اللوازم الرياضية لفائدتهم ومواكبتهم لمدة سنة أو سنتين. فقد كان مشروعاً واعدوا وقد حظي أيضاً بمصادقة المجلس الإقليمي، والملفت للنظر أن هذا المشروع الطموح قد تم إلغاؤه بسبب مشكل بين الشبيبة والرياضة والأوقاف المشار إلى ذلك بخانة الملاحظات، ثم تساءل إذا كان المشكل المطروح يتعلق بالعقار فالحكم صدر بأن يؤدي قطاع الشباب والرياضة تعويضاً مادياً لفائدة الأوقاف وعليه فيجب استغلال هذا الملعب لأن المنشأة الرياضية موجودة. تدخل السيد الرئيس معبراً على أنه مع الطرح الذي ذهب إليه زكرياء ونزار مؤكداً أن مشاريع المبادرة الوطنية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبعد أحداث مدينة الحسيمة لا يتم تبني أي مشروع إلا بعد تصفية العقار الذي سيحدث به المشروع من خلال الإدلاء بعقد كراء العقار أو شهادة الملكية. جدد السيد زكرياء ونزار التأكيد على أن هذا المشروع سبق أن صادقت عليه اللجنة الإقليمية أوضح السيد الرئيس أنه لما أريد تنفيذ المشروع طلب من الجمعية الرياضية أن تدلي بوثيقة تربطها بالعقار المحدث عليه

ملعب كرة القدم بكاف المال، مشيراً إلى أن الملعب فهو يستغل بحكم الواقع، وقد بذل لأجل إخراجه إلى حيز الوجود مجهود كبير. أفاد السيد زكرياء ونزار أنه من غير المقبول أن تحرم شريحة عريضة من فئة الأطفال من تلك المنشأة الرياضية، ثم أضاف أنه يجب الحذر من المشاريع المتوقفة بسبب الدعوى القضائية، فإذا كانت الجماعة أصدرت أمراً بتوقف الأشغال التي تنجزها المقاوله التي تدلي بملفها الإداري بتصريح بالشرف يفيد أي إخلال صادر عنها يؤدي مباشرة إلى فسخ العقدة التي تربطها بالجماعة، فإذا كان الأمر كذلك فالمقاول سينسحب وسيتوصل بمستحققاته وبمبلغ الضمانة وإذا تجاوزت مدة التوقيف أربعة أشهر فسيكون بإمكانه مطالبة الجماعة بالتعويض ولذلك فيجب التعامل بحذر مع الصفقات المتوقفة، وشكراً.

أفاد السيد الرئيس أنه بالفعل يجب الحذر في التعامل مع الصفقات المتوقفة، مشيراً إلى أن الجماعة لازالت تنتظر إجابة شافية من اللجنة التي تمت استشارتها في الموضوع، مضيفاً أنه ليست هناك إمكانية لإطلاق صفقة جديدة إذا تم فسخ الصفقة المبرمة مع المقاوله التي نالت الصفقة، وقد أدلى بمثال عن ذلك والمتمثل في توقف أشغال السوق المحدثه بمنطقة حبونة بالعقار التابع لأحباس بن زرو الذي اكترته الجماعة بثمن شهري يقدر ب 1.5 مليون سنتيم، وقد طالب مؤخرًا ناظر أحباس بن زرو بالزيادة في ثمن الكراء الشهري، بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة كريمة اسماعيلي علوي، حيث أشارت إلى أن لديها ملاحظتين: الملاحظة الأولى تتعلق بسيارتي الإسعاف، حيث استغربت أن يكون قطاع الصحة قد قدم ورقة تقنية بالمواصفات التي توجد عليهما حالياً سيارتي الإسعاف مذكرة أن وظيفة سيارة الإسعاف لا تتمثل في نقل الأشخاص، فهي خلاف ذلك تماماً فهي تكون مجهزة بتجهيزات مخبرية وأخرى للفحوصات وذلك من أجل تقديم الخدمات والإسعافات الطبية الأولية، وما دام قد ذكر أن المسؤولين عن قطاع الصحة هم من قدموا الورقة التقنية المتعلقة بمواصفات سيارتي الإسعاف، فإننا نعرف من سنحاسب بخصوص هذه النقطة. الملاحظة الثانية، أشارت إلى أنها عبارة عن ملاحظة مرتبطة بجدول وضعية مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث لاحظت تسجيل تنفيذ المشاريع بنسبة مائة بالمائة خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2019. في حين أن مجموعة من المشاريع لم تخرج إلى حيز الوجود خلال فترة 2019-2020، وعلى إثر ذلك تمنى أن يكون هناك تقييم موضوعي حتى لا تتكرر نفس الأخطاء للوقوف على عوامل نجاح تنفيذ وإنجاز المشاريع خلال فترة 2011-2019 والوقوف كذلك عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء عدم إنجاز المشاريع ما بين سنة 2019-2020 وشكراً.

● النقطة السابعة والعشرين: عرض ومناقشة طريقة تدير المرفق العمومي لسوق الطرشة

- قال السيد الرئيس: إن هذه النقطة تقدم بطرحها مجموعة من الإخوان، وبعد ذلك تساءل حول ما إذا كانت اللجنة المعنية أعدت تقريرها بخصوص هذه النقطة، فتبين بعد ذلك أن التقرير غير موجود، وعلى إثر ذلك طلب من الإخوان الذين طرحوا هذه النقطة أن يتفضلوا بتقديم توضيحات حولها. بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة فاطمة الواحي في إطار نقطة نظام، قائلة: منطقياً يصعب علينا الاجتماع لمدة تزيد عن أربع ساعات في ظل غياب مرافق صحية، ومن العيب ألا تتوفر الجماعة على مرافق صحية في المستوى، وبطبيعة الحال فهذه النقطة لن تهم السيد الرئيس لأنه يتوفر على مراحيض من خمسة نجوم مغلقة بالطابق العلوي.

- أجاب السيد الرئيس: لقد كانت محتلة من طرف أحد رفاقك وقد كان ساكناً بها، مضيفاً أن الجماعة تتوفر على مرافق صحية لكن السؤال الذي يطرح، أين كنت في الأربع سنوات الماضية؟ لقد



كنت مسؤولة وأشرفت على تسيير مجموعة من المصالح الجماعية وقد كان بإمكانك العمل على إصلاح المرافق الصحية فهل كنت في غيبوبة؟ لقد منحتكم ثقتي لكنكم خنتم الأمانة.

اشتد الجدل بين السيد الرئيس والسيد عبد السلام بوهدون فتدخل السيد كاتب المجلس لتهديئة الوضع والرجوع إلى الأجواء العادية.

استمر النقاش وطلب السيد الرئيس من رضوان الفرودي أن يتوقف عن إتلاف ممتلكات الجماعة كما "سماها" وهو مكبر الصوت وإلا سيضطر إلى طرده من الجلسة.

- أخذ الكلمة السيد فؤاد بوشامة، في نطاق نقطة نظام، قائلا: إن ملاحظة الأخت فاطمة كانت في محلها، هذه المراحيض هي غير صالحة للاستعمال ينقصها التنظيف و العناية بها لذا على العاملات أن تتكفن بتطهيرها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نشكر السيد امحمد ازلماض عن وفائه بشراء صورة لصاحب الجلالة المعلقة أمامنا بالقاعة.

- أجاب السيد الرئيس "كلامي كان واضحا إلا أنه لكل كلام جواب، الكلام الطيب يرد عليه بالطيب والكلام المسيء يرد عليه بالمثل، بالنسبة للمادة 27 أعطونا تفسيرا في الموضوع.

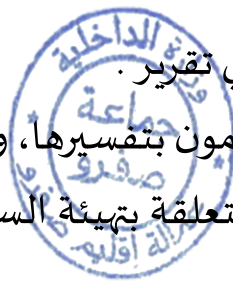
- أجاب السيد رضوان الفرودي: إذا أردتم أن أخذ الكلمة فساخذها بصفتي رئيس اللجنة وإلا فلن أحافظ على البروتوكول وسأناديك السيد الرئيس، لقد سبق لك أن قلت أن الخير بالخير و الاحترام واجب.

- أجاب السيد الرئيس: لقد قلت أنه لا يوجد تقرير اللجنة.

- قال السيد رضوان الفرودي: بلى، فالتقرير موجود، اشتد النقاش بين الرئيس والسيد رضوان الفرودي الذي رفض قراءة التقرير طالبا من السيد الرئيس المرور إلى النقطة الموالية ثم استأنف كلامه قائلا: يجب أن نتداول نقط جدول الأعمال كما تفعل سائر الجماعات في أنحاء المغرب، نطرح النقطة نتساءل هل هناك لجنة تدارست هذه النقطة. تدخل السيد الرئيس قائلا: أصلا أنتم من طرح هذه النقطة وأنتم من سيفسر لنا ما تريدون دراسته هل الجانب المالي أم جانب التعمير أم الجانب الاقتصادي .

- أجاب السيد رضوان الفرودي: ليس لدينا أي تقرير.

- عقب السيد الرئيس: تطرحون نقطا ولا تقومون بتفسيرها، ولماذا تطرحونها؟ مضيفا، قمنا ببرمجة صفقة قام المجلس بالمصادقة عليها سابقا والمتعلقة بتهيئة السوق تقدر قيمتها المالية تقريبا ب 100

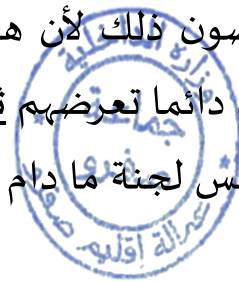


مليون سنتيم وكان يوم افتتاح طلبات العروض هو 27 من هذا الشهر الجاري وهو ما صادف تاريخ انعقاد هذه الدورة التي نحن بصدددها ولكن تم الوقوف على أن هناك عيب في الإجراءات لذلك سيتم إعادتها. هذا إذا وافق السيد العامل على إدراجه في لائحة النفقات وسنحاول تنظيم هذا السوق وبالمناسبة أوجه باسمكم جميعا وباسم الساكنة الشكر الكامل للسيد الباشا والسيد القائد الذي يحرص على نقل سوق لمقاسم، الذي يشكل نقطة سوداء وقد استغرقت هذه العملية أكثر من شهرين وبصفة دائمة لكي لا يستمر تواجد السوق بمنطقة لمقاسم و نقله إلى الطرشة ولقد عاينا نحن بمعية السيد الباشا وأعضاء من العمالة كيفية استيعاب جميع الأنشطة التي تتواجد بسوق لمقاسم يوم الأربعاء و الخميس و الجمعة وعلى إثر هذه المعطيات قمنا بإبرام هذه الصفقة بهدف تنظيم هيكله السوق.

● النقطة الثامنة والعشرين: عرض ومناقشة وضعية المرفق العمومي للمقبرة الإسلامية:

أثناء البدء في تلاوة التقرير من طرف السيد رضوان الفرودي، تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، في إطار نقطة نظام، قائلا: تمشيا مع المنهجية التي اخترناها كفريق، نحن نتساءل، هل هذا تقرير للجنة أم تدخل لفريق المعارضة؟

إذا كان الأمر يتعلق بتقرير للجنة فهم يرفضون ذلك لأن هذه اللجنة لازال أمرها معروضا على القضاء مضيضا أنهم لن ينسحبوا وسيسجلون دائما تعرضهم ثم استمر قائلا: دائما نحمل الرئاسة المسؤولية إذا أعطى الكلمة لمن يدعي صفة رئيس لجنة ما دام أنه لا وجود حاليا للجنة إلا إذا كان



الأمر متعلقا بما تفضلت به المعارضة وهذا موضوع آخر وكفريق لازلنا على اعتراضنا ورفضنا لهذه الطريقة ونحمل مؤسسة الرئاسة هذه المسؤولية.

- أجاب السيد الرئيس: أن هذه الملاحظات قائمة والتي أثبتت في بداية الدورة ونحن نقول بأن يبقى الوضع كما هو عليه وعلى المتضرر اللجوء إلى القضاء، الدعوة مفتوحة ونحن أمام أمر واقع و نتعامل معه في حدود ما هو موجود لدينا حيث تتوفر على مقرر للمجلس وليس لدينا ما يفيد إيقاف تنفيذه وأنا كرئيس ملزم أن أتعامل مع هذا الأمر ولكن موقف الإخوان فهو موقف واضح ومفهوم ووجيه.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد رضوان الفرودي لتلاوة تقرير اللجنة الدائمة المكلفة بالمر افق العمومية والخدمات والذي جاء على الشكل التالي:

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض :

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المحدد لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات بتاريخ 15 أكتوبر 2020 فقد تم تأجيل الإجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لما تنص عليه المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها. لقد تم طرح هذه النقطة من طرف المعارضة نظرا للوضعية الكارثية التي أضحت تعيشها المقبرة الإسلامية وكذا أهمية ورمزية القبور لدى الجميع، حيث تفتقر إلى أبسط الشروط الضرورية كباقي المقابر الإسلامية نذكر منها:

- انعدام النظافة، اللهم إذا استثنينا بعض ورشات المجتمع المدني مما أدى إلى كثرة الأتربة والأوساخ تعكس صورة قائمة للمقبرة.

- انعدام آليات الحفر " Compresseur " وكذا عدم التعبئة اليومية للماء داخل الخزانات.

- افتقار المقبرة للإنارة مما يشكل صعوبة الدفن بالليل كذلك تفاجأنا بهدم السور المحيط بالمقبرة بالمقبرة الذي شيد منذ سنة 1970 لأسباب مجهولة وهو واق للمقبرة من أي انتهاك في غياب الحراسة بالإضافة إلى أن اللجنة تتساءل عن مصير الإدارة المشرفة على تسيير المقبرة علما أن البناية قد

شيدت من طرف المجلس السابق دون تفعيلها إلى حدود الساعة، كذلك لوحظ مؤخرا عملية دفن بشكل عشوائي وغير منتظم وغير شرعي لا تحترم كرامة الميت استنكرها الجميع نظرا لغياب .. وهنا تدخل السيد الرئيس، فطلب من المتدخل ألا يستعجل في قراءته لأنه لا يستطيع سماع ما يتلوه. أجاب المتدخل بأنه يسرع في القراءة نظرا لكثرة نقط جدول الأعمال من أجل لحاق تداول جميع النقط. تدخل السيد الرئيس، قائلاً: : أنتم من فرض أربعة ساعات كمدة زمنية لانعقاد الجلسة ولا داعي للكذب على الناس بقولكم أن الرئيس هو من فرض 4 ساعات، وعليكم أن تتحملوا عواقب ما تفرضون دون التفكير فيها ولا داعي لأن تكذبوا على الناس وعليكم أن توضحوا لهم أن 4 ساعات ينص عليها القانون.

اشتد النقاش بين السيد الرئيس والسيد عبد السلام بوهدون في إطار هذه النقطة ورفض السيد الفرودي إتمام قراءة التقرير محتجا أنه يحمل المسؤولية الرئيس في كون أن الكل فقد أعصابه بسبب هذه المشادات في الكلام كما أنفى وجود أي تقرير في الموضوع المطروح للنقاش.

- بعد ذلك طلب السيد زكرياء ونزار من السيد رضوان الفرودي بإتمام قراءة التقرير فأعاد هذا الأخير قراءة التقرير من أوله:

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض :

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المحدد لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات بتاريخ 15 أكتوبر 2020 فقد تم تأجيل الإجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لما تنص عليه المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها. لقد تم طرح هذه النقطة من طرف المعارضة نظرا للوضعية الكارثية التي أضحت تعيشها المقبرة الإسلامية وكذا أهمية ورمزية القبور لدى الجميع، حيث تفتقر إلى أبسط الشروط الضرورية كباقي المقابر الإسلامية نذكر منها:

- انعدام النظافة، اللهم إذا استثنينا بعض ورشات المجتمع المدني مما أدى إلى كثرة الأزبال والأوساخ تعكس صورة قائمة للمقبرة.

- انعدام آليات الحفر " Compresseur " وكذا عدم التعبئة اليومية للماء داخل الخزانات.

- افتقار المقبرة للإنارة مما يشكل صعوبة الدفن بالليل كذلك تفاجأنا بهدم السور المحيط بالمقبرة بالمقبرة الذي شيد منذ سنة 1970 لأسباب مجهولة وهو واق للمقبرة من أي انتهاك في غياب الحراسة بالإضافة إلى أن اللجنة تتساءل عن مصير الإدارة المشرفة على تسيير المقبرة علما أن البناية قد شيدت من طرف المجلس السابق دون تفعيلها إلى حدود الساعة، كذلك لوحظ مؤخرا عملية دفن بشكل عشوائي وغير منتظم وغير شرعي لا تحترم كرامة الميت استنكرها الجميع نظرا لغياب رؤية مسبقة لصخور وإعداد القبور حيث شيدت بلبنات اسمنتية تتناقض وطريقة الدفن المعتادة للمسلمين، وعلى إثر هذه الكارثة تم إيفاد لجنة مختصة من طرف السيد الباشا بناء على طلب المعارضة، وقد أوصت إلى وجود انبعاث روائح كريهة من الجثث في غياب أغني فتوى من طرف المجلس العلمي بخصوص شرعية بناء هذه المقابر على الطريقة الإسلامية.

لهاته الأسباب وغيرها نطرح تساؤلا كبيرا لماذا لم يتم التفكير بشكل جدي وتسريع بخلق بدائل تتجلى في تهيئة مقبرة جديدة بمواصفات حديثة تصون كرامة الميت رغم أن الوعاء العقاري قد تم اقتناؤه في المجلس السابق، وشكرا.

• المناقشة:

- أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد كريم شفيق، حيث قال: يتعلق الأمر بموضوع حيوي، فالمقبرة تعتبر من المرافق الهامة جدا، والدفن له طقوس وشروط شرعية وأخلاقية، وفي هذا الخصوص أثير



نقاش كبير حول المقبرة بدءاً بالمساطر ومروراً إلى المقبرة و الاعتناء بهذا المرفق. فيما يخص المسطرة الإدارية، فالمواطن يجد صعوبة كبيرة في الحصول على شهادة الدفن وشهادة الوفاة ومن ثم لا بد من وجود تدخل، أما فيما يخص الدفن داخل المقبرة، فهذه الأخيرة قد استنفذت طاقتها وأصبح من الصعب الحصول على حفرة نواري فيها جثمان الميت، الأرض محجرة نحن نوجه الشكر للعمال العاملين بالمقبرة الإسلامية حيث يجدون صعوبة في حفر القبور لأن الجماعة تفتقر لآلة " compresseur " و لا ندري لماذا؟ هل الجماعة عاجزة عن اقتناء آلة جديدة أم الآلة القديمة معطلة هذا من جهة، من جهة أخرى فإن الكيفية الجديدة للدفن قد أثارت كثيراً من الجدل.

ويمكن القول أن هذا المرفق غير موجود بالمدينة والمشكل سيطر بعد استنفاد هذه القبور بعد أسبوعين ما أقترحه هو إغلاق المقبرة وأطلب من السيد الباشا ومن باقي المسؤولين إيجاد قطع أرضية جديدة تحت طلب الإحسان العمومي على غرار بعض البوادي حيث يهب المحسنون أراضي بدفن المسلمين، فالأرض التي تقدر مساحتها ب 4 هكتارات غير صالحة، إني لا أجد أي تسييس في الموضوع، فالمشكل صعب ونحن ملزمين بإيجاد حل لهذا المشكل وقد كان علينا أن نناقش مشاكل تهم تنمية البلاد والمشاريع وإذا بنا نناقش مرفقا كان من البديهي أن تتوفر عليه المدينة، إن الأمر أصبح صعبا على أهل الميت فدفعه أصبح يستوجب حمل التراب في أكياس ونقله من أماكن بعيدة كما يضطر ذوو الميت إلى نقل الماء كذلك من مكان بعيد، فالوضعية التي أصبحت عليها المقبرة هي وضعية كارثية لذلك نناشدكم لوضع حل آني وذلك لاقتناء بقعة في انتظار وجود حل جذري لهذا المشكل.

- بعد ذلك أعطى السيد الرئيس، الكلمة للسيد عبد الكريم الزوي، حيث قال: عيب علينا أن نتداول في هذا الموضوع، هناك عدة مشاكل لا اعرف بماذا سأبدأ ، سأفتتح بمشكل السور الذي هدم والذي كان يحافظ على عدم دخول الكلاب وكثير من الأشياء للمقبرة ونتساءل أين هي الحجارة التي شيد بها السور.

آليات الحفر غير متوفرة فعلى أهل الميت أن يكتروا آلة الكومبريسور للحفر مع العلم أنه يمنح لجمعية العناية بالمقابر الإسلامية دعماً يقدر ب 20 مليون سنتيم و 10 مليون سنتيم و هذا المبلغ قادر على أن يمكن الجماعة من شراء هذه الآليات، مشكل الماء لازال قائماً لعل هذا المشكل وضعت الجماعة صنوبراً بعيداً عن المقبرة يصعب على أهل الميت الانتقال إليه لاقتناء الماء، المشكل الآخر هو مشكل طبيب الصحة الذي لا أحد يتكلم عن موضوعه فهو يتغيب عن عمله بصفة مستمرة بسبب ظروفه الصحية الصعبة نطلب من الله أن يشفيه. بالنسبة للإدارة المتواجدة بالمقبرة نريد معرفة لماذا

بنيت تلك الإدارة وقد خرجت اللجنة لمعاينة المقبرة تحت رئاسة السيد الباشا والمعارضة وتم تحرير محضر في ذلك بتوقيف الدفن بها، وبالفعل فقد توقف الدفن بها، وبعد ذلك خرجت تصريحات للسيد الرئيس وبعض النواب نتوفر على تسجيلاتها بالهواتف البعض يقول بأن الحفر يصل إلى عمق متر أو 80 سنتيمتر والبعض الآخر يقول بأنها أكاذيب وبهتان، وقد عمد السيد الرئيس إلى هدم تلك القبور.

- أخذ السيد الرئيس الكلمة، حيث نفى وجود أي قبر مهدوم ولم يتم التراجع عن أي قرار اتخذ.

- بعد ذلك أخذ الكلمة السيد المصطفى علوي محمدي محرز، حيث قال: كما سبق أن ذكر الإخوان أن المقبرة محجرة و تحتاج لآلية " compresseur " لمباشرة عملية الحفر، لقد اقتنينا TRAXE وقمنا بحفر الأرض. نحن لدينا غيرة على هذه البلاد لقد قمنا بما يجب علينا القيام به وليس لأحد الحق في الحديث عن مسألة المقبرة، فلندع هذا الموضوع لأصحاب التخصص للحديث عنه، ولقد حضر لدينا ضيف من الرباط من أصحاب التخصص ورافقته إلى المقبرة للتأكد من جواز أو عدم جواز بناء القبور على تلك الشاكلة وأقر هذا الضيف أنه يجوز. لأن الجثة موضوعة فوق التراب أما فصل البناء بالطوبية فليس فيه أي إشكال. وهناك مدن تقوم بنفس الشيء كمدينة وجدة لقد سيسنا هذا الموضوع ومن فرط ذلك ميعنا السياسة في هذه البلاد وأصبنا شبابها بالإحباط. نحن أبناء هذه البلاد، التاريخ يسجل، لدينا تاريخ مجالس سابقة منذ السبعينات إلى يومنا هذا. رجاء لا داعي لتسييس هذا الموضوع. لقد خففنا العبء على حفار القبور ، فلقد قمنا بحفر القبر بالطراكنس على عمق 70 إلى 80 سنتيمتر والقبور كما نرى بأعيننا فهي على مستوى واحد، ونتمنى نحن وأهلنا وأحبابنا أن تدفن على هذه الشاكلة في تلك المقبرة .

- أخذ بعد ذلك الكلمة السيد عبد الحق شاعر العلوي، حيث قال: أن هذا الموضوع حمل أكثر مما يحتمل، إننا جميعا نتفق على أن المقبرة هي مرفق لا نرضى جميعا على وضعيته الحالية، وهذا الكلام قد قيل منذ 2002- 2007 الكل كان يطمح أن تحظى مقابرنا بالعناية على غرار المقابر المسيحية واليهودية فالحقيقة أنه يحز في أنفسنا أن تكون مقابرنا ولا أخص بالذكر مقبرة صفرو بل جميع المقابر الإسلامية على الصعيد الوطني توجد في هذه الوضعية، لقد قمنا بمبادرات في هذا المجلس وفي المجلس السابق لمأسسة هذا المرفق من خلال إحداث إدارة خاصة بالمقبرة وأتفق مع بعض المداخلات التي تقول أن وضعية القبور هي وضعية لا نقبلها ولا نرضى عنها لكن ما أثارني جدا، أن التقرير الذي استتمعت إليه هو تقرير للمعارضة وليس تقرير اللجنة هو مصطلح " غير شرعي "

وأتمنى أن يسحب كونه غير شرعي لأننا حملنا أنفسنا مسؤولية الفتوى، لقد اجتهدت في هذه العملية واطلعت على تقرير الدكتور مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي بوجدة التي تصاغ مقابرها على نفس الشاكلة والتي اجتهد فيها أكثر مما اجتهد فيه إخواننا بالمجلس وليرجع إخواننا إلى منصة اليوتيوب للاطلاع على العوامل المعاكسة التي اعترضت هذا الدكتور وهو بالمناسبة عضو بالمجلس العلمي الأعلى، فأرجو من الإخوان أن يسحبوا كلمة غير شرعي أنا لا ألوم إخوان المعارضة فالفيديو الذي أثار ضجة يرجع لأحد الأشخاص فهو للأسف استعمل تقنية الفوتوشوب بحسن نية ولن أقول غير ذلك، الدكتور عبد النبي يزة وهو رجل مقاصدي مغربي يقول أنه إذا افترضنا أن هناك دفن فوق الأرض لا يوجد أي إشكال شرعي ونحن بمدينة صفرو لا يوجد حفر فوق الأرض فهناك حفر على عمق متر و 70 و 65 سنتيمتر أنا أشكر السيد الباشا واللجنة الذين أوقفوا عملية الحفر في انتظار الجواب الكتابي للمجلس العلمي. مضيفا لا يوجد أي إشكال، فقط أن لا نكذب وألا نتخذ هذا الموضوع كإفطة لتأجيج الصراع ولا أريد أن يدخل إخواني في هذا الصراع.

يجب أن نتفق على أن المقبرة الإسلامية يجب أن تهيأ و نعتقد أن تجربة المجلس السابق في اقتناء بقعة أرضية وتعبئة 200 مليون سنتيم لازلت أتذكر القيام بتشوير هذه المقبرة أمر مهم جدا، الكل يتفق على أن المقبرة الإسلامية يجب أن تحظى بالكرامة وتحصن لأن حقنا في الجماعة أن نصون كرامة الأحياء و الأموات.

- أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد أحمد احمد الشريف، كاتب المجلس، حيث قال: لقد وصف
الله الموت بالمصيبة" إذا أصابتكم مصيبة الموت" وإكرام الميت التسريع بدفنه، ونحن من واجبنا الإدلاء بملاحظات مهمة، بما أننا نتحدث عن المقبرة فإننا نتحدث عن الموت وأول مشكل نعاني منه ومن واجبنا أن نفكر فيه جميعا هو إيجاد حل سواء الآن أو مستقبلا من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية فالمواطن يعاني كثيرا من صعوبة تهيئ الوثائق اللازمة لدفن الميت و نحن نقدم الشكر للدكتور السطي جمال، شافاه الله الذي يبذل مجهودا لكنه في بعض الأحيان يكون في حالة مرض أو له عذر مقبول فمن واجبنا أن نفكر في إدارة دائمة و سريعة لحل مشاكل المواطن لأننا عانينا وقاسينا الكثير مع الناس، نتمنى أن يحل المشكل والحل الثاني هو اقتناء مقبرة جديدة كما جاء على لسان الإخوان ونرى ما يمكن تهيؤه لحل المشكل، وكل ما جاء في مداخلات الإخوان هو موضوعي لكن من واجبنا إيجاد حل لهذا المشكل سواء تعلق الأمر بما هو إداري أو بما هو مسطري.



وبالمناسبة طلب السيد كاتب المجلس الترحم على أموات المسلمين والوقوف لقراءة الفاتحة على روح أب السيد محمد ليكاتي.

- وبعد الانتهاء من تلاوة الفاتحة، أخذ الكلمة السيد امحمد ازلماض، حيث قال: نحن عندما طلبنا مناقشة وضعية المرافق العمومية والمقبرة الإسلامية طلبنا أن نناقشها بجدية وبروح وطنية وإسلامية لأننا كلنا مسؤولون ، إننا نحن دولة إسلامية وحامي هذا البلد والدين أمير المؤمنين إذ لا يمكنه أن يحرم ما أحل الله وأن يحلل ما حرم الله وهذا ما قاله في المدونة الخاصة بالمرأة .

نحن نجتمع اليوم لمناقشة نقطة مهمة أسالت الكثير من المداد في الصحف الوطنية ووسائل التواصل داخل الوطن وخارجه، لابد أن تكون لنا الجرأة لمعالجة هذا المشكل. أنا استمعت لتدخلات الإخوان دون التمييز بين المعارضة أو الأغلبية، نحن كمجلس نستمع للآراء وما يجب فعله. جاءت فكرة اقتناء مقبرة جديدة فلنمض في هذا الاتجاه.

- صعوبة الإجراءات الإدارية، لنفكر في أهل الميت خصوصا البسطاء منهم فهؤلاء الأشخاص يجدون مشاكل في صعوبة التواصل و كيفية انجاز هذه الوثائق الإدارية.

أنا سأعطي حلولاً وقد سبق لي أن تقدمت بمثل هذه الحلول في المجلس السابق فلقد سبق أن ذكرنا أن هناك متطوعون، جمعيات مهنية مستعدة أن تجعل تلك الأرض plateforme بوسائلها وألياتها لتجعل هذه الأرض هشة الحمد لله لدينا مجلس إقليمي ومجموعة الجماعات يمكن لهؤلاء أن يزودونا بالآليات الضرورية للقيام بهذا العمل. يجب أن تسوى تلك الأرض و نخطط لنمر إلى ما هو أهم وهو كيفية حفر القبر.

- غياب الكومبريسور، عندنا TRAC TO PELL إذا كانت الجماعة لا تتوفر على PIK UP فأنا عبد ربه سأقوم باقتناء البيكور و بذلك يمكن حفر أكثر من 15 قبرا يوميا أو أكثر من هذا العدد إذا كانت الجماعة لا تتوفر على كومبريسور أنا ألتزم بشراء كومبريسور ووضعه رهن إشارة الجماعة.

هناك تجارة في القبور حيث تباع اللحود للفقراء والضعفاء بينما تمنح مجانا للميسور كما يتم التسريع في إنجاز المساطر الإدارية ليحصل هذا الأخير على الوثائق اللازمة للدفن كما تجدر الإشارة إلى أنه يتم اختيار أماكن خاصة للدفن لفئة معينة من الأشخاص. فهناك الزبونية في هذا الشأن يدفن هذا الشخص في ذلك المكان قرب شجرة الزيتون والأخر يدفن في أي مكان آخر، هناك تجارة في المقبرة و الحل هو أن تمنح اللحود مجانا سواء للفقير أو الغني.



هذه الجمعية التي أعطي لها اسم الجمعية الإسلامية للعناية بالمقابر الإسلامية فماذا فعلت؟ ما هي انجازاتها؟ نحن مقبلون على فسخ هذه الاتفاقية، سجل علي السيد الرئيس أنني ألتزم بشراء مارطو بيكور للجماعة وأنا لا أستخدم السياسة.

- "لقد سبق أن سجلنا ذلك" أجاب السيد الرئيس ولم تلتزم والأمر يتعلق بالرملة.

- أجاب السيد امحمد ازماض: أنا أقدم الرملة وغير ذلك بالمجان في سبيل خدمة هذه المدينة وبدون مقابل .

- أجاب السيد الرئيس: مقابل السياسة ولخدمة السياسة.

أول مرة تلتزم فيها، هي إحضار "هذه" مشيرا إلى صورة صاحب الجلالة، جازاك الله خيرا.

- عقب السيد امحمد ازماض: لا تقل هذه " تلك صورة صاحب الجلالة.

- قال السيد الرئيس: هذه صورة جلاله الملك اللوحة الرسمية لجلالة الملك.

اشتد النقاش بين السيد الرئيس والسيد امحمد ازماض فطلب السيد الباشا رفع الجلسة لبعض الوقت.

طرح السيد الرئيس رفع الجلسة لمدة نصف ساعة تطبيقا للنظام الداخلي الذي يحدد رفع الجلسة من ربع ساعة إلى نصف ساعة.

وبعد ذلك رفع السيد الرئيس الجلسة لمدة 5 دقائق،



بعد مرور خمسة دقائق كمدة زمنية لرفع الجلسة، استأنف المجلس أشغاله حيث أعطيت في البداية الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث قال: " الله يرد بنا" مضيفاً أن مغالطات كثيرة وردت بالتقرير، إذ أقوم باستمرار بزيارة للمقبرة، وأشهد ما يقع فيها ، وربما هناك اتصالات كانت تأتي من بعض أعضاء المجلس بخصوص بعض المسائل داخل المقبرة، فالذي يقول بأن وضعية مقبرة مدينة صفرو غير جيدة فهو يكذب وهي ليست بهذه الدرجة الكارثية، فوضعيتها وضعية مقبولة إنما ليست في مستوى المقابر الجديدة المتواجدة بمدينة مارتيل ومجموعة من المدن الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فهي مقبرة مقبولة، وربما المدينة بحاجة إلى مقبرة جديدة، حيث تهب المقابر بمدن كثيرة على شكل تجزئات بطريقة قانونية ولا تطرح مجموعة من المشاكل التي يجب أن يتكلم عنها المرء، فالذي يتكلم عن ما هو شرعي، عليه أن يتكلم أيضاً عن هذه المسألة، بالنسبة للماء فهو متوفر بالمقبرة والذي يقول غير ذلك فهو يكذب.

- تدخل السيد شفيق كريم: نافياً ذلك، مضيفاً أن الماء غير موجود ونحن من يتكلف بإحضار الماء من الصنوبر المتواجد بالقرب من باب المقبرة، ونحن لا نكذب.

- استأنف السيد نور الدين لمزابي، تدخله، مشيراً إلى أن المقبرة فهي نظيفة وليست بها أوساخ، وبخصوص ما هو شرعي نحن نعرف أنه إذا توفي الشخص يجب التعجيل بدفنه بالمكان المتوفر، ولكن نلاحظ تسييس المقبرة، فقد قلتم بعدم تسييسها، إنما الملاحظ أنها تسييس إذ يطلب دفن ميت توفي في سنة 2010 بالقرب من أحد أقاربه الذي توفي في بداية السبعينات معللين ذلك كون المتوفي ترك وصية بذلك، فهل يعتبر هذا مطلباً شرعياً؟ ولكن ما هو شرعي بالنسبة للأحياء الذين يوجدون فوق الأرض فهو غير موجود.

- بالنسبة للمقبرة ومنذ افتتاحها في بداية السبعينيات من القرن الماضي كانت تحفر المقابر بالوسائل المتوفرة، ولما استعصى الحفر في أماكن محجرة تم التخلي عن حفر تلك الأماكن والبحث عن أماكن أخرى يسهل فيها الحفر، ومن هذا المنبر أشكر العمال العاملين بالمقبرة على الجهود التي يبذلونها، وهذه الجهود التي لا ترى إلا من طرف المترددين باستمرار على المقبرة ولكن أن يتم زيارتها من أجل معرفة حجم المشاكل والإكراهات التي تطرحها المقبرة، فلا أحد كان يذهب إليها وأنا أتحمّل المسؤولية في قول ذلك، وأول شخص وأطلب منه أن يأخذ الكلمة والذي أحمله شيئاً من المسؤولية هو الحاج الداسي والذي عليه أن يتحدث عن هذه النقطة، كما عليه أن يوضح الإكراهات التي تتخلل المقبرة،

وعليه أن يعرف لما كنا في وقت من الأوقات نوفر 20 قبرا فأكثر للدفن، أضحينا نوفر فقط 5 أو 6 مقابر للدفن، وهذا يعني أنه هناك صعوبات في توفير المقابر الكافية، والسؤال الذي يطرح هو: هل نبقى مكتوفي الأيدي في انتظار حضور الجنازة، والاصطدام بواقع عدم وجود قبر جاهز للدفن، فهذه هي الكارثة، وهذا هو المشكل الذي من الممكن أن يطرح، وأعتقد أن المقبرة كانت ستهياً بموجب صفقة، ولا أدري لماذا تأخرت هذه الصفقة ولم تتم؟ وهذا لكي نعرف بالضبط الإشكال الموجود، وبالفعل فهناك مشكل مرتبط أساساً بآلة الحفر " compresseur " مضيفاً أن نقل جثة متوفى قادمة من بلاد هولندا وضع جثمانه بثابوت ونظراً لعدم توفر آلية الحفر طلبنا من ذوي الهالك توفير آلية " مارطو بيكور " marteau pikeur " لحفر القبر حتى يستوعب مقاييس الثابوت عرضاً وطولاً، وقد تفهم أهل الهالك الأمر، وعملوا على إحضار آلية الحفر، وفي الأخير وري جثمان الهالك في قبره وأظن وباختصار فإن تسييس مرفق المقبرة هو الذي جعلني أقول في بداية مداخلي " الله يرد بنا " وشكراً السيد الرئيس.

وكملاحظة طلب السيد الرئيس من الجميع ارتداء الكمامة لأن هذا الاجتماع هو اجتماع رسمي.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال: حتى ننسب الفضل لأهل الفضل ولا نبخس عمل الجمعية التي تتلقى الدعم من المجلس الجماعي وهي لا تقف عند هذا الحد فقط بل تجتهد في البحث عن مداخل جديدة أخرى، وهذا كله من أجل الرفع من مستوى أداء المقبرة. ونحن نعرف كيف كانت المقبرة من قبل . ففي عهد هذه الجمعية فقد تم شبه ترصيف للمقبرة، حيث ومنذ عهد قريب لم نكن نرى تلك الممرات المؤدية للقبور وقد مكنت عملية التنظيم هاته من ربح مجموعة من الأماكن وقد وقفنا عن هذا الأمر وعایناه وكما قال بذلك السيد لمزابي فوضعية المقبرة ليست بالكارثية فهي في وضعية مقبولة جداً، ونظيفة. أضف إلى ذلك هناك مجموعة من الجمعيات تقوم بمبادرات و حملات مستمرة لتنظيف المقبرة بتنسيق مع المجلس الجماعي، والحمد لله فالمقبرة توجد في وضعية مقبولة. وعلى الرغم من ذلك فمن المفروض أن تبذل مجهودات إضافية لتفعيل العقار البالغ مساحته 4 هكتارات الذي اقتنته الجماعة وإخراجه إلى حيز الوجود. وشكراً.

- فبعد ذلك تدخل السيد عبد الناصر القشابي، بعد أن شكر الحضور أشار إلى أن الجدل الذي وقع بخصوص المقبرة فهو في صالح الجميع للتفكير حول ما يجب أن نقوم به وليس حول ما هو كائن بمعنى آخر يجب أن نفكر في هيكلية المقبرة الجديدة لأن سعة المقبرة على وشك أن تصل إلى نسبة

ملء 100 % وهذا ما سيجرنا إلى التفكير و التسريع في وتيرة تجهيز مقبرة جديدة والتي ستخدم صالح دفن الموتى هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فسننتقل إلى ما هو إداري و نتكلم هنا بصدق حيث نرى أن المدينة تضم أكثر من مائة ألف نسمة و تتوفر على طبيب واحد ظروفه الصحية ربما لا تسمح له بأن يتحمل المسؤولية ، نحن من هذا المنبر ندعو له بالشفاء لكن في نفس الوقت كإدارة جماعية نتوفر على قسم صحي تعمل به ثلاث موظفات فلماذا لا يفوض لإحدهن لتخفيف العبء على الطبيب؟ مراعاة لظروفه الصحية خاصة وأن مشكل الدفن يطرح في نهاية الأسبوع أي يومي السبت والأحد أضف إلى ذلك أن الطبيب يتغيب ليستفيد من حصص تصفية الكلي ونحن نعيش هذه الوضعية المأساوية و لتسهيل الجانب الإداري فأنا اقترح على الرئيس منح الموظفين التفويض لمساعدة الطبيب في إنجاز الأمور الإدارية المتعلقة بدفن الموتى.

- أخذ الكلمة بعده السيد فؤاد بوشامة: حيث قال: أن وضعية المقبرة أصبحت كارثية، وهذا بشهادة الجميع، هذه الوضعية التي وصلت لمرحلة الملء la saturation الشيء الذي كان من اللازم التفكير فيه ولدينا قرار للمجلس يعود لسنة 2006 يقضي بفتح مقبرة جديدة بمواصفات عصرية يوضع لها تصميم و تتوفر على ممرات وكل شيء. لكن في هذه السنوات الأخيرة عندما أسندت أمور تسيير المقبرة إلى إحدى الجمعيات ظهرت اختلالات بها. ولعل أهمها إغلاق الممرات التي استغلت للدفن فأصبح من الصعب على أهل الميت الترحم عليه فهل أصبحوا كالطيور يقفون على القبور للترحم على ذويهم بل والأكثر من ذلك أنه استحال على بعض الأشخاص التعرف على مقابر ذويهم لأن معالمها قد تغيرت لذلك نرجع المسؤولية إلى الجمعية التي قامت بإغلاق تلك الممرات التي كانت تسهل مرور الأشخاص والوصول إلى قبور أقاربهم. أضف إلى ذلك أنني لاحظت ظاهرة جديدة وهي الحجز المسبق لبعض القبور و تسييجها من طرف بعض العائلات لاستغلالها في دفن أقاربهم وذويهم فلما استفسرت حول الأمر قيل لي بأن هذه القبور قد تم شراؤها وحجزها من طرف إحدى العائلات مع التذكير بأن هذه القبور توجد بمناطق غير محجرة أي في الواجهات التي يسهل فيها الحفر وقد كان من الأفيد أن تكون عملية الحجز بالمناطق المحجرة عوض المناطق المترية السهلة الحفر.

أما فيما يخص القبور التي تم بناؤها مؤخرا والتي أثارت ضجة. بالفعل نحن لسنا بأهل الفتوى لنبدي رأينا في الموضوع بتحريمها أو تحليلها فهناك المجلس العلمي و وزارة الأوقاف هي الوصية على موتى المسلمين فالقبر فهو محبس على دفينه وأنا من الأوائل الذين قاموا بزيارة المقبرة وبالفعل فالسؤال المطروح هو معرفة من المسؤول عن حفر 30 سنتيمتر التي حفرت لبناء تلك القبور الاقتصادية؟

وهل تم الحفر بإمكانية الجماعة أم بإمكانية الجمعية؟ مؤكداً أنه قام بقياس هذه القبور فهي تصل إلى عمق 30 سنتيمتر، مضيفاً لقد شاهدنا صور الفيديو التي نشرها إخواننا وتلك التي نشرها السيد عبد الحق شاكر العلوي وقد تعرفنا على طريقة التصوير، وعلى الرغم من ذلك فقد خرجت إلى عين المكان وشاهدت الحالة بعيني وبالتالي لا يمكنني أن أزيد على أي أحد، فالجزء الذي كان محفوراً لا يتعدى عمقه 40 سنتيم، ونحن نعرف أن حفرة القبر فعلى الأقل أن تكون على عمق 80 سنتيمتر حيث توضع اللحمة على مستوى 50 سنتيمتر وما تبقى يملأ بالأتربة حتى لا تتسرب رائحة تحلل الجثة، وبعيني رأيت حشرة "الزنبور" تدخل من ثقب بالقبر ثم تخرج والرائحة منبعثة من ذلك الثقب وبذلك فحشرة الزنبور هي الشاهد التي تبين أن الرائحة تنبعث من ذلك القبر، أو أن شيئاً مدفوناً. نحن الآن نتساءل عن مآل 4 هكتارات المتواجدة بجوار المقبرة الإسلامية الحالية فلماذا لا تفتح في وجه دفن موتى المسلمين؟ والقرار الجبائي المتعلق بأداء واجبات الدفن والحجز فقد تم وضعه لتلك المقبرة الجديدة وليس للمقبرة القديمة لأننا كنا نعرف بأنها قد وصلت إلى مرحلة الملء " la saturation" ويجب أن تغلق، وشكراً.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، فشكر الإخوان على مداخلاتهم مشيراً إلى أن هذا الموضوع قد أثار جدلاً لمدة تزيد عن الشهر تقريباً، أولاً أريد أن أخبر الإخوان والأخوات أن مرفقين لابد من أن أقوم بزيارتهما يومياً، وهما: المقبرة والمطرح العمومي باعتبارهما مرفقين حساسين جداً وأي مشكل يتخللهما تكون له تبعات، جاء في التقرير مجموعة من الأمور لن أركز عليها كثيراً وللأسف أغلبها جاء كلاماً للمعارضة المسيس وليس المعارضة التي تبحث عن المصلحة. بالنسبة للملاحظة التي تشير إلى انعدام النظافة، فهذا كذب على الذقون، ولذلك فعلى السيد محمد الداسي تناول الكلمة للحديث حول هذا الموضوع، فلو أخذ الكلمة وتكلم بخصوص هذا الموضوع، فكلامه على رأسي وبعيني وبالتالي فأني شخص يتكلم عن هذا الموضوع فهو من باب المزايدة الفارغة، فالسيد محمد الداسي هو الذي على علم بالإكراهات التي تطرحها المقبرة، وقد عايشها في فترة من الزمن ولازال يعايشها ولا أحد منعه من ذلك، ولازال يمارس الأمور التي كان يمارسها من قبل، ولكن للأسف فقد كانت له قيمة عندما كان معنا. تدخل السيد كريم شفيق، مؤكداً أن الحاج محمد الداسي لازالت له قيمة وقد كرر هذه العبارة عدة مرات. تدخل السيد الرئيس، قائلاً: أنتم من ضيع له قيمته. وبصوت مرتفع كرر السيد كريم شفيق عدة مرات الحاج محمد الداسي لا زال يتمتع بقيمته. تدخل السيد الرئيس، مشيراً إلى أن الإحساس بالضعف هو الذي يؤدي إلى الصراخ وأن هذا ضعف. كرر السيد كريم شفيق مرتين

عبارة نحن ضعاف. تدخل السيد الرئيس، قائلاً: قيمة الحاج محمد الداسي فوق رؤوسنا وفي قلوبنا، ولكن نتأسف على الوضع الذي وضعتموه فيه.

- بالنسبة للإدارة، فقد بنيت فعلا بشراكة مع أحد المنعشين لإنجاز الأشغال الكبرى، مضيفا أن استكمال الأشغال تمت خلال فترة هذا المجلس وبالوسائل الذاتية للمجلس وبموجب اتفاقية الشراكة مع جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية فقد بذلت هذه الأخيرة مجهودا، وقد أصبحت الإدارة تقريبا جاهزة ينقصها فقط التزود بعداد الكهرباء، ونظرا لعدم برمجة اعتمادات مالية لإنجازها، فإن إتمامها بالوسائل الذاتية يتطلب وقتا لاستكمالها، وبالنسبة أيضا لإحداث مقبرة جديدة فقد فكرنا فيها جميعا وقد فكرنا فيها كمجلس، واتخذنا بشأنها مقررات، ولكن لما انطلقنا في تفعيلها اصطدمنا بهذا الوضع، وهذا الافتعال.

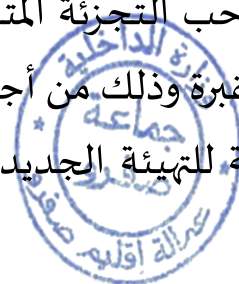
- بالنسبة لانعدام آليات الحفر، فقد أصيبت بعطب، وفي ظل جائحة كوفيد 19 فإن النفقات تتم من خلال القرار المشترك للسيد الرئيس والسيد العامل وقد قامت العمالة بتخفيض كبير للاعتمادات المالية المخصصة للآليات مما أدى إلى تعطيل عملية إصلاحها ومن ضمنها الكومبريسور، وقد تعذر الحصول على قطعة ميكانيكية لإصلاحه ولكن هذا الأمر ليس هو المشكل الحقيقي الذي تعاني منه المقبرة، إنما الإشكال الحقيقي يكمن في العدد القليل من القبور التي تكون جاهزة للدفن، بحيث يجب أن تكون القبور الجاهزة تفوق 10 قبور، فهذا المرفق فهو مرفق حساس إذ لا يمكن للميت أن ينتظر تجهيز قبره، وللإشارة فنحن لا نطلب من أي أحد أن يأتي بآلية "compresseur" إلا إذا أراد أهل الميت مكانا للدفن بعينه، وفي منطقة محددة، مضيفا أنه لم يعد مسموحا الدفن بمنطقة باب المقبرة، والملاحظ أنك تجد بهذه المنطقة قبرا يعود لسنة 1971 وبجواره قبر يعود لسنة 2014، مما اضطرنا معه في أواخر سنة 2015 إلى إيقاف عملية الدفن بمنطقة باب المقبرة، مشيرا إلى عدم وجود قبور بنفس المنطقة تعود لسنة 2020، لقد قطعنا مع هذا الإشكال وفي نفس الوقت حددنا مناطق الدفن، بعدما قمنا بوضع تصميم طوبوغرافي للمقبرة أظهر لنا وجود مساحات فارغة.

- بالنسبة للعقار البالغ مساحته 4 هكتارات فقد كان من المفروض البدء في استغلالها في عملية الدفن منذ سنة 2015 إلا أننا بعد ما تبين لنا تواجد مناطق فارغة بالمقبرة الحالية شرعنا في تنظيم عملية الدفن بها، وهذا ما ساعدتنا فيه الجمعية التي كان عضوا بها السيد محمد الداسي، والذي لازال يشتغل معها، حيث ولأول مرة تم إحداث ممرات بالمقبرة لتسهيل الولوج إلى القبور، فهناك من قال من الإخوان بأنه قد تم إغلاق الممرات بل بالعكس فقد تم إحداثها في إطار التنظيم الذي شهدته

المقبرة، فالمقابر التي يجد فيها الزائر صعوبة في الوصول إلى قبر أحد ذويه فهي وضعية ترجع إلى العهد السابق وبفعل إحداث الممرات فليس هناك قبر لا يمكن الوصول إليه إلا أنه عندما تمتلئ منطقة نقل من سعة طريق مرور سيارة نقل الموتى حيث لم تعد هناك حاجة للوصول إليها، ونعمل على استغلال المساحة المقلصة في عملية الدفن، ونحتفظ فقط بممر الراجلين، أما الآن وفي مناطق الدفن الجديدة والحاج محمد الداسي أشرف على هذا فليس هناك قبر لا يتوفر على ممر للولوج إليه، فعلى الأقل فإن عرض ممر الولوج يتراوح بين 70 و 120 سنتيمتر حسب الوضعية، والذي يقول بأن وضعية المقبرة كارثية فنحن نعمل على معالجة تلك الوضعية الكارثية.

- بالنسبة لمن يقول بأن الماء غير موجود، فهو يكذب ولذلك فالذي يجب أن يفهم بشكل جيد هو أن دور المعارضة والأحزاب والجمعيات هو توعية المجتمع، فيوم الجمعة تعرف المقبرة توافد عدد كبير من زوار القبور للترحم على ذويهم، وبالتالي يمكن الوقوف على كمية الماء المستغلة في سقي القبور وبالتالي فإننا نقوم بملء خزان الماء ثلاث مرات في يوم الجمعة ولا يضطر أحد إلى الذهاب إلى أخذ الماء من الصنبور إلا نادرا، وهذا ما يظهر أنه ليس هناك ترشيد في استعمال الماء من طرف زوار المقابر، مما يستدعي القيام بحملة توعية لتحسيسهم بترشيد استعمال هذه المادة الحيوية وليس توجيه ملاحظات للرئيس فقط، ولذلك فالمقبرة تعتبر مرفقا اجتماعيا، فعلى الجميع المساهمة في تنظيمها.

- بالنسبة لهدم السور، فمنذ زمان وذلك السور مهدم فالأجزاء المهدومة سقطت لوحدها، ففي فترة سابقة كانت هناك اتفاقية شراكة مع وزارة الداخلية لتسييج المقبرة الإسلامية. وعلى إثر ذلك خصصت الجماعة اعتمادا ماليا يقدر ب 100 مليون سنتيم كحصة مساهمتها في إنجاز هذا المشروع، إلا أنه في نهاية المطاف تراجعت الوزارة عن هذا المشروع لأن المقابر المتواجدة خاصة بالمدن الكبرى فهي عبارة عن فضاء أخضر مفتوح، وبالعكس فتسييج المقبرة يخلق عدة مشاكل فكل المصائب تحدث ما وراء السور، وبالتالي فلما تكون المقبرة مكشوفة يصعب على أي شخص القيام بممارسات مشينة سواء تعلق بالشعوذة أو غير ذلك، ولذلك فالسياج الذي أحدث بالجهة الأخرى والذي كان مفروضا على المنعش العقاري صاحب التجزئة المتواجدة خلف المقبرة فقد أحدث على نفقته بمعايير تسمح برؤية ما يحدث داخل المقبرة وذلك من أجل تفادي أي ممارسات بالقبور، وهذا ما جعلنا نتغلب على مجموعة منها، وبالنسبة للتهيئة الجديدة للمقبرة، فقد طرحنا منظورا على



المجلس والذي يروم إحداث مساحة خضراء شاسعة تفصل بين المقابر والشارع، وبالتالي لماذا تسيج المقبرة إذا لم يكن السياج يسمح برؤية ممتدة داخل المقبرة؟

- بالنسبة للدفن العشوائي، لم أدر ما المقصود بذلك؟ فالدفن يتم وفق طريقة الدفن المعروفة لدى الجميع، اللجنة التي خرجت إلى عين المكان لمعاينة المقابر الجديدة فهي فوق رأسنا و عيننا، ولكن كانت محفوفة ببعض المزايدات، وأشكر السيد الباشا الذي يحاول انتهاج الوسطية في معالجة الأمور، كما فعل اليوم حيث حاول تهدئة الأوضاع " جازاه الله خيرا" والأهم هو تحقيق مصلحة المدينة.

- بالنسبة لفتوى المجلس العلمي، فقد راسلنا المجلس العلمي هذه مدة شهر وقد عملنا على إحضاره شخصيا.

- بالنسبة للتفكير في مقبرة جديدة، فقد فكرنا في ذلك مرارا و تكرارا والأكثر من ذلك فقد برمجتنا لها اعتمادات مالية، فقد صادف عملية الإعلان عن الصفقة ظهور وبشكل مفاجئ وغير منتظر جائحة كوفيد 19 وبسبب تداعياتها تم توقيف استثمارات الجزء الثاني من الميزانية تحسبا لأي طارئ لتداعيات الجائحة التي تسببت في تراجع لمداخيل الميزانية الجماعية وقد اتخذ هذا الإجراء تحسبا لأي طارئ، وقد طرحنا مسألة المقابر مع السيد العامل، ولحد الساعة فلا زالت محط نقاش ولم تحصل القناعة الكاملة لإطلاق تلك الصفقة التي تقدر تكلفتها ب 50 مليون سنتيم، وذلك من أجل تهيئة جزء من المقبرة بالإنارة العمومية وغيرها من الأشغال والمجلس هو الذي برمجت هذه الاعتمادات المالية، وليس الرئيس، وقد وافق عليها المجلس بالإجماع وبالتالي فهذا مشروع للجميع وليس محسوبا على أي شخص.

- بالنسبة لفتح مقبرة جديدة بالعقار البالغ مساحته 4 هكتارات فلن نصل إلى استغلالها في عملية الدفن حيث لازال متبقيا نصف هكتار من 7 هكتارات للمقبرة القديمة وبالتالي فالصفقة تستهدف تهيئة نصف هكتار من مساحة العقار القديم للمقبرة، فالذي يتكلم عن أي معلومة فمن الواجب عليه أن يضبطها وأن تكون معلوماته صحيحة ومضبوطة، وفي نفس السياق قمنا بترسيم حدود 4 هكتارات، وسيتم تهيئة أكثر من ألف (1000) قبر بمساحة نصف هكتار المتبقية من مساحة المقبرة الحالية، وإذا تمت تهيئتها بالمواصفات المطلوبة فستشتغل في عملية الدفن لأكثر من 10 سنوات، فالجزء من المقبرة الذي أثار إشكالا. فقد كانت عملية استباقية بسبب صعوبة حفر المقابر بالمناطق المحجرة وتقلص عملية تهيئة المقابر إلى ما دون 10 مقابر. والغرض من تلك العملية الاستباقية هو

تهيئة عدد كبير من المقابر لتكون جاهزة لاستقبال موتى المسلمين، وسنرى بالصور كل هذه الأمور التي تحدثنا عنها.

- عندما يتحدث عن الطقوس الشرعية، فلها أهل اختصاصها إذ لا يمكن لشخص لا يعرف اتجاه القبلة ويتكلم عن الشرع، فقد توجهنا شفويا للمجلس العلمي وخرجنا رفقته إلى عين المكان، وربما الخطأ الذي ارتكبناه لم نوجه للمجلس العلمي كتابا في الموضوع. الآن وقد تطلب الأمر استصدار فتوى حول تلك المقابر الجديدة وجهنا كتابا في الموضوع.

- بالنسبة لصعوبة الدفن، فهذه العملية فهي غير حقيقية.

- بالنسبة للوثائق المتعلقة بالدفن، ففي الحقيقة فهذا مشكل مفتعل، بالفعل طبيب الجماعة يعرف الجميع وضعيته الصحية، وعلى الرغم من ذلك لا يقع أي إشكال، وفي حالة وجوده على قلته أتدخل شخصيا لحله أو يتدخل الأخ محمد الداسي أو أحد الإخوان، فهناك صعوبة إنما ليست عامة وإنما تطرحها بعض الحالات، وكمثال على ذلك قام أحد الأبناء الذي يشتغل بمدينة طنجة مؤخرا بزيارة لعائلته فأحس ببعض العياء فتوفي، وقد نسي بطاقته الوطنية بمدينة طنجة، ففي نظركم هل ستحل واقعة الوفاة هاته بسهولة، فالمتوفى لا زال في مستقبل العمر وبطاقته الوطنية غير متوفرة، فكثرت الاتصالات عبر الهواتف كما اتصل أيضا المسؤولون بالمحكمة يستفسرون حول طبيعة المشكل المتعلق بواقعة وفاة ابن تلك الأسرة، فلما اتصلت شخصيا بالطبيب وجدته قد وجد حلا لمشكلة تلك الوفاة حيث طلب من أب الابن المتوفى بأن يقدم له التزام كتابي مصادق عليه يصرح فيه بأن المتوفى ابنه، وهناك بعض الحالات الأخرى التي لا يتوفر الهالك على البطاقة الوطنية أصلا أو أنه غير مسجل بسجلات الحالة المدنية، وبطبيعة الحال فمثل هذه الحالات تتطلب اتخاذ بعض الإجراءات لحلها، أما الحالات الأخرى العادية التي يتوفر الهالك على وثائق الحالة المدنية والبطاقة الوطنية التي تثبت هويته، فلا تطرح أية مشكلة بل الأكثر من هذا عندما يتوصل الطبيب بوثائق الهالك يتصل مباشرة بالمسؤول عن الدفن من أجل استقبال جثة الميت ودفنها وبالتالي يتم تضخيم الأمر عندما يتعلق الأمر ببعض الحالات، فالطبيب نعرف وضعيته الصحية وأنا أحياه من هذا المنبر على المجهودات التي يبذلها بشأن الإجراءات المتعلقة بواقعة الوفاة حيث في بعض الحالات يتصل أهل الميت بالطبيب في الساعة الثانية ليلا، وهي ساعة وفاة الهالك ولكن على الرغم من ذلك فإنك تلتمس العذر للمتصل وتواسيه في مصيبة الموت التي ألمت بأسرته على أن الإجراءات المتعلقة بالدفن سيتم القيام بها صباحا. وفي بعض الأحيان تقع بعض المناوشات مع بعض المواطنين إلا أنه يتم إيجاد

حل لكل المشاكل المتعلقة بحالة الوفيات حيث يقف عليها السيد مدير المصالح، وكذا السادة الأعضاء. تحية للموظفين فهي أحسن ما قاله السيد المستشار، فتحية للموظفين الذين يشتغلون في ظروف قاسية، فالتعويضات التي تقدمها لهم الجماعة فهي هزيلة جدا، بالنسبة لردم القبور الجديدة، وللأسف لا تقفون على الحقائق، فنحن لم نردم أية قبور جديدة و فقط قمنا بإكمال ورشة العمل لقد خرجت اللجنة لمعاينة قبور تلك المنطقة وقررت إيقاف الدفن بها فاستجبنا للقرار، وقد كانت عملية استباقية لتهيئ ما هو آت في المستقبل، إلا أن الدفن استمر بمناطق أخرى بالمقبرة، فتلك القبور التي أخذت صورها، فالورشة عندما تكون مفتوحة لا يمكنك أن تفهم ماذا يقع وهي تستكمل بملاّ جوانب القبور التي بنيت والبالغ عددها أكثر من 100 قبر، وقد كانت العملية تروم تغطية القبور باللحود والعمل على إزالتها لوضع الميت في قبره، وهي عملية مكلفة حيث مع مرور الوقت ستكسر تلك اللحود وهي نفس الطريقة التي استعملها السيد زكرياء ونزار حيث حفر القبور وغطاها باللحود، والطريقة الثانية تروم ملأ القبور بالأتربة وإزالتها عند دفن الميت، وسأظهر لكم هذه العملية بالصور، فتلك القبور لازالت كما هي وقد غطيت بالتراب، ولا أدري لماذا اقتناء مقبرة جديدة والجماعة تتوفر على 4 هكتارات ونصف هكتار متبقية من المقبرة الحالية وهي صالحة للدفن .

- بالنسبة للإحسان العمومي، فهو بدون تعليق.

- جاء في تدخل أحد الإخوان أننا نناقش أموروا لا يجب مناقشتها، فهذه العبارة هي أحسن ما قالها السيد المستشار، وفعلا نناقش أموروا لا يجب مناقشتها ولكن من أجل تنوير الرأي العام لا بأس في ذلك.

- من أراد الحفر عليه أن يأتي بالكومبريسور، فقد أوضحنا ذلك سابقا وقد كان آخر من أحضر آلية الكومبريسور هو الحاج محمد ليكاتي لحفر قبر والده في مكان معين بتلك المنطقة التي تستغل للدفن حاليا وليس بالمنطقة القريبة من باب المقبرة.

- بالنسبة لردم القبور ، نحن لم نقم بردم القبور أسي البزيوي عبد الكريم، فقد استكملنا الورشة وقمنا بتغطية تلك القبور، مضيفا أنه لن يجيب على كثير من الأمور تفاديا لعدم كهربة الجو " والله يتجاوز علينا".

وبعد ذلك قدم السيد الرئيس اعتذاره للسيد امحمد ازلماض مشيرا أن كل شيء سيفوت، وستبقى الأخوة.

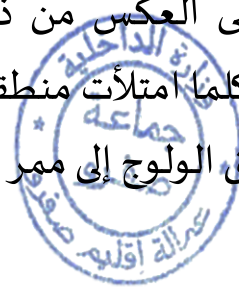


- بالنسبة لما ينبغي أن يكون، فقد فكرنا في الأمر جميعا و فقط تريدون نسيان الأمور فقد سبق لهذا المجلس على الأقل أن تداول في النقطة المتعلقة بمرفق المقبرة ثلاث مرات أو أكثر، وقد أثمرت برمجة اعتمادات مالية لتهيئتها.

- بالنسبة للتفويض الذي أثرته أسي عبد الناصر القشابي فالقانون لا يسمح بذلك وليست هناك إمكانية لمنح التفويض للموظفين العاملين بمكتب الصحة الجماعي إلا للطبيب، ومن حقي التفويض لمزاولة مهمة الترخيص بالدفن، أما مهمة معاينة الوفاة لا يمارسها إلا الطبيب دون غيره. وإذا قام موظف بهذه المهمة تكون تحت مسؤوليته. وفي إطار مباراة التوظيف التي قامت بها الجماعة سابقا فقد تم تدعيم المكتب الصحي بموارد بشرية حيث التحق بالجماعة ثلاث ممرضات واحدة منهن التحقت بالجماعة من جماعة أخرى. وذلك من أجل التخفيف من أعباء هذه العملية. ولكن للأسف ليس هناك تواصل تام بين الطبيب والموظفين العاملين بالمكتب الصحي ولم تنشأ الثقة الكاملة بينهم، مما يؤدي بين الفينة والأخرى إلى وقوع سوء تفاهم، فنتدخل لمعالجة الأمور. وفي الحقيقة فالجماعة بحاجة ماسة إلى توظيف طبيب، وفي هذا الإطار قمنا بعدة محاولات مع وزارة الداخلية. إلا أنه ولحد الآن لم تسفر عن أية نتيجة.

- بالنسبة لوصف وضعية المقبرة بالكارثية، فهذا كلام غير صحيح أسي فؤاد بوشامة، مشيرا إلى أن مقبرة مدينة صفرو تعتبر من ضمن المقابر المقبولة في المغرب، ونحن نطمح إلى مستوى أفضل على غرار المقابر الحديثة المنظمة في بعض المدن والمحاولة التي أقدمنا عليها تندرج ضمن هذا التصور. إلا أنها وللأسف أثارت هذه الضجة ولا أدري لماذا أثرت؟ وقد فكرنا سابقا في فتح مقبرة جديدة وهيأنا التصاميم و البطائق التقنية، وإعداد الصفقة. وقد فكرنا في هذا الموضوع كمجلس بكامل مكوناته. وقد برمجنا في هذا الإطار اعتمادات مالية لتهيئة مقبرة جديدة.

- بالنسبة للاختلالات التي تشوب المقبرة بعد تولي الجمعية الإشراف عليها، فهذا كلام غير صحيح بل بالعكس من ذلك فالمجلس وبتنسيق مع الجمعية فقد تم إيجاد حلول للاختلالات التي كانت تعاني منها المقبرة، وبطبيعة الحال البعض منها لازال قائما. إلا أننا نسعى إلى ما هو أفضل، كما أن القول بإغلاق الممرات فهذا أيضا غير صحيح، وعلى العكس من ذلك فقد قمنا بفتح ممرات، والمقابر الجديدة كلها تتوفر على ممرات للولوج إليها. فكلما امتلأت منطقة للدفن ولم تعد هناك حاجة لولوج سيارة نقل الموتى، نعمل على تقليص سعة طريق الولوج إلى ممر اللراجلين.



- بالنسبة لحجز القبور، فهذه العملية معمول بها من قبل وهي لا تقتصر على المقابر الجديدة ومن حق الإنسان حجز القبر، وكما قال بذلك السيد نور الدين لمزابي يأتي شخص فيقول بأن أحد أقاربه ترك وصية بأن يدفن بجوار قبر أحد أفراد العائلة الذي يتواجد قبره بالقرب من باب المقبرة، فيعمل على حجز ذلك المكان، وليس نحن من يختار لهؤلاء مكان الحجز، ونوجه اختيارهم إلى المنطقة المحجوزة أو غيرها، والقانون يسمح بذلك حيث يؤدي عن عملية الحجز مبلغ 700 درهم مرة واحدة في العمر، ويبقى ذلك القبر محبس على الشخص الحاجز إلى أن تتوفاه المنية، مضيفاً لا يجب أن يتجرأ المرء على إعطاء الفتوى ويحرم الأمور على أساس أنها لا تمت للشرع بصلة، يقول ابن القيم في ميميته:

قال الصحابة ليس بالتمويه

العلم قال الله قال رسوله

سفاهة بين قول الرسل وقول فقيه

ليس العلم مسبكا للخلاف

وبعد ذلك عرض السيد الرئيس بالصور عملية تهيئة القبور الجديدة والتي أثرت ضجة حولها، وقد أشار إلى عدم الإقدام على ردم الطوبية، بل تم العمل على تغطية القبور بالأتربة. وفي هذا الإطار أوضح بالصورة نموذجا لقبر جاهز ينقى من الأتربة التي تملأه من أجل دفن الميت، الذي توضع جثته فوق التراب. موضحاً أن عمقه ليس 30 سنتمرا كما جاء في تدخل السيد فؤاد بوشامة. متسائلاً في نفس الوقت هل جثة الميت الموضوعة في التابوت توضع فوق التراب؟ موضحاً أن تحلل الجثة لا علاقة لها بالتراب فهي تخضع لسنة الله في خلقه حيث تأكلها الديدان "الله يعيننا على ساعتنا". وبعد ذلك عرض بالصور المقابر التي بناها السيد زكرياء ونزار بالطوبية، وعلى العكس منها فنحن حسنا هيئة وحالة المقابر الجديدة حيث قمنا بتلميس جوانبها. وللإشارة فقد قام السيد زكرياء بفصل قبر عن قبر بالطوبية مقياس 10 سنتيم، وهذه تعتبر تجربة، إنما المقابر الجديدة التي جهزتها الجماعة فإن مقياس 30 سنتمرا هي المساحة التي تفصل قبرا عن قبر آخر، مشيراً أن السيد زكرياء تقدم بطلب حجز المقبرة سنة 2014 حيث كان حينها يمارس مهمة التفويض بالقسم التقني بالجماعة. ولم يجب على طلبه. وقد باشر العمل بعمال الجماعة، إلا أنه لم يكمل الإجراءات، ثم أوضح إلى أنه كان ينبغي على السيد زكرياء ونزار تجديد طلبه خلال فترة ولاية هذا المجلس وأن العملية متوقفة على الأداء لأن السيد زكرياء منح لنفسه الرخصة ولم يرد سحبها وتركها مودعة بوثائق الملف المتعلق بحجز قبر بالمقبرة، ثم أوضح أنه تمت الاستشارة حول الطريقة التي بنيت بها القبور الجديدة. حيث زودنا السيد زكرياء ونزار بفكرة معينة وعابناها بمدن أخرى واطلعنا على عدة فتاوى وكذا المجلس

العلمي. فرئيس الجمعية ينتمي كعضو بالمجلس العلمي، والسيد الحاج محمد الداسي بذل مجهودا في هذا الإطار. ولنسلم بأنه واعظ فهل سنفهم الأمور أحسن من الواعظ؟ وهل سيفهم المرء المسائل الشرعية أحسن منه؟ مضييفا أن الواعظ هو الذي أنجز تلك القبور. مؤكدا أن القبور التقليدية فهي متوفرة. كما أن العرض متوفر وجاهز. فمن أراد أن يدفن بالمقبرة التقليدية الحالية فمرحبا به. ومن أراد الدفن بالمقبرة الجديدة، فمرحبا به. وبالتالي يبقى لأهل المتوفى اختيار مكان الدفن إما بالمقبرة القديمة الحالية أو المقبرة الجديدة، مضييفا نتكلم عن الكرامة. ولهذا فإنني أوصي إذا وافقتي المنية أن يوارى جثمانى بهذه القبور الجديدة التي عرضت صورها على أنظار المجلس، وبعد ذلك وضع السؤال التالي: هل حفظ كرامة الميت وأهله وعمال المقبرة تكمن في المقابر الجديدة المبنية بطريقة جديدة ومنظمة أم أنها تكمن في القبور المتواجدة بالمقبرة الحالية؟ فالقبور الحالية معرضة للرزخ بسبب تساقط الأمطار الغزيرة، وبالتالي فليس هناك أحسن من القبور الجديدة حيث جنباتها محمية. وجثمان الميت يوضع فوق التراب، وبالتالي فمن يعرف آية قرآنية أن يدلنا عليها أو حديث نبوي شريف أو قول صحابي فمرحبا بذلك. ولذلك فلا معنى لأن يزايد بعضنا على بعض، مضييفا أنه قد توقف الدفن بالمقابر الجديدة. ولما يكون السيد الباشا تحت الضغط، نتعاون معه للتغلب على ذلك الضغط. فالسيد الباشا عمل على إخراج لجنة لمعاينة المقابر الجديدة، وعلى إثرها تم توقيف الدفن. وبعد ذلك أكملنا أشغال الورشة. ويبقى للمواطن الحق في اختيار مكان الدفن، إما بالمقبرة المفتوحة حاليا، وإما بمنطقة المقابر الجديدة التي تتوفر فيها على 120 قبرا جاهزا قد تستغل في عملية الدفن لمدة 6 أشهر. ويجب أن يعلم الجميع أن هناك فضاءات بالمقبرة قريبة من الطريق، فعندما يتم الانتهاء من عملية الدفن بالمقبرة وامتلائها عن آخرها ولم يعد بها مكان صالح للدفن، ولو أن تتوفر على الرسم العقاري تصبح في ملكية الأوقاف. ونظرا للتوسع العمراني التي تشهده المدينة ستصبح المقبرة نقطة سوداء وسط المدينة. حيث نفكر بجديفة في فتح ممرات بالمقبرة القديمة التي تبلغ مساحتها (7) هكتارات، وكذا بالمقبرة الجديدة التي ستحدث على مساحة (4) هكتارات لتصبح المساحة الإجمالية للمقبرة (11) هكتارات وهي ما يعادل مساحة ضيعة.

فإحداث الممرات والمساحات الخضراء الشاسعة الفاصلة بين المقبرة والطريق ستكون ربحا للمدينة من الناحية المجالية على اعتبار أن المجال الترابي للمقابر تعود ملكيته للأوقاف بعد انتهاء الدفن به. ونحن نجتهد في المحافظة على المنطقة الرطبة الكائنة بالقرب من المدخل الرئيسي للمقبرة وجعله متنفسا طبيعيا يفصل المقبرة عن الطريق. ولذلك فليس هناك أي إشكال، وإنما هو إشكال مفتعل،

وبعد ذلك عرض السيد الرئيس بالصور نموذج تهيئة المقبرة الجديدة على مساحة (4) هكتارات، حيث كل منطقة بها ستضم 10 مقابر وممرات من الجهتين وبالتالي ستكون هناك سهولة الولوج إلى المقابر. وسيتم ترقيم المقابر حسب سنوات الدفن. وهذا ما سيتم وبسهولة تامة، تعرف أهل المتوفي على قبر ذويهم ، ثم أشار من خلال الصور المعروضة لنماذج القبور أن عمقها يصل إلى أكثر من متر. وهذا خلاف المقاييس التي أشار إليها السيد فؤاد بوشامة في تدخله. موضحاً أنه تم استعمال الطين الممزوج بمادة التبن كبديل للطوبية إلا أنها وللأسف هدمت. وهذا النموذج هو الذي وقف عليه رئيس المجلس العلمي شخصياً، حيث أشار إلى أنه لا داعي إلى هذه التكلفة كلها، ويمكن استعمال البوطون أو الطوبية. وكما تلاحظون سيتم وضع اللحد وملاً ما تبقى فوقها بالأتربة. وهذه الطريقة سيكون القبر محصناً ومساحته محدودة. وقد قمنا بتبيء هذا النموذج من أجل إطلاق الصفقة وفقاً للنموذج التي تم تهيئته. حيث ستخصص 40 سنتماً لوضع جثة الميت التي ستغطي باللحد و30 سنتماً المتبقية من أعلى القبر ستملاً بالأتربة. مشيراً أيضاً إلى أن سعة القبر العادي تبلغ 40 سنتماً. وسعة القبر الذي سيوضع به تابوت الميت تبلغ 70 سنتماً والتابوت الآتي من الخارج سعة عرضه تصل إلى 90 سنتماً. إذن فهذه هي الرؤيا التي فكرنا فيها جميعاً، وبرمجنا اعتمادات مالية لتهيئتها. وفي نفس السياق عرض بالصور تصميماً للمقبرة الحالية والجديدة. مشيراً إلى تصحيح قبلة المقابر الجديدة التي سيتم تهيئتها بالنصف الثاني لمساحة نصف هكتار المتبقية من المقبرة الحالية وهي صالحة للدفن. حيث أن معظم القبور لا تتجه نحو القبلة. حيث تم تجزئ المساحة إلى عدة مناطق تضم كل واحدة منها عدداً من القبور بشكل منظم. وهذه هي الرؤيا التي برمجنا لها 50 مليون سنتيم. على أساس تجهيزها بالإنارة العمومية، وتهيئة القبور لتكون جاهزة للدفن على أساس التوفر مسبقاً على عدد من القبور تكون جاهزة للدفن لفترة سنة أو سنتين. وفي كل مرة نعلن فيها عن صفقة.، وتنظيم المقبرة، وتهيئة الممرات بها. وكذا توفير فضاءات لجلوس زوار المقبرة مؤثثة بالكراسي ونافورة حتى لا يكون هناك خصاص في مادة الماء. وهذا فكرنا فيه معكم جميعاً، وقد برمجنا لذلك اعتمادات مالية لصفقته، والآن نحن بصدد تدارك الفضاءات القديمة. وألا تبقى عرضة للضياع. ففي الأخير فكل القبور ستعود للأوقاف. وكما تعلمون فأغلب الفضاءات المتبقية فهي محجرة، وقد تم استخراجها بكمية كبيرة منها، تلكم هي وضعية المقبرة الإسلامية حيث تهيأ المقابر بالطريقة القديمة بالمناطق الرطبة وتهيأ بالطريقة الجديدة بالمناطق الأخرى. ويبقى للمواطن اختيار مكان الدفن.



- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد حسان حيدر، حيث أفاد: بالنسبة لهذه النقطة التي وقع فيها نوع من الأخذ والرد، وكما تعرفون فهذه المسألة لم يسبق أن طرحت، لولا الطريقة الجديدة لتهيئة القبور الجديدة، والتي نشرت فيديوهات بخصوصها. الشيء الذي جعل المعارضة تقوم بزيارة لمعاينة عن كثب وضعية القبور الجديدة، وقد كانت هناك تصريحات صادرة من الطرفين معا والشيء الذي كان صائبا هو المبادرة إلى مراسلة أهل الاختصاص، فاللجنة التي خرجت كان على رأسها السيد الباشا وتقني الجماعة وممثل السيد الرئيس الذي يقوم مقامكم، فالمحضر الذي أنجز يثبت انبعث رائحة من القبور، وبناء على هذا المحضر نريد أن نعرف كمجلس مستجدات هذا الموضوع وهو ليس موضوع مزايدات. مضيفا إلى أنه استمع إلى ما قدمه السيد الرئيس من شروحات وتوضيحات، حيث جاءت مخالفة لما هو مكتوب بالمحضر فلو أنكم أقمتم اللجنة بأن وضعية القبور هي خلاف ما قيل سنسير مع هذا الطرح. فاللجنة تضم ممثلا عن وزارة الصحة والأوقاف والبلدية والباشوية ومصالح العمالة، حيث أجمعت اللجنة على وجود رائحة منبعثة من القبور. فالمحضر موقع من أطراف مسؤولة عن التسيير. وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد محمد ازماض، حيث قال: استمعنا إلى ردكم، بدون تجريح ولا تشويش وغير ذلك وجازاكم الله خيرا لما يتدخل الإخوان ألا يتم التشويش عليهم. فكل واحد يتحمل مسؤوليته عن ما يدلي به من كلام، وهذا بدون تجريح فلما عرضنا هذه النقطة فلكونها أثارت الكثير من الكلام، تكلمتم السيد الرئيس عن المجلس العلمي، فهذا الأخير كان حاضرا ضمن أعضاء اللجنة، وقد أصدر قرارا بإيقاف الأشغال وغير ذلك. وهذا ما سمعنا، هذا من جهة، وفيما يخص اقتناء مقبرة جديدة. فقد استمعنا للعرض الذي تقدمتم به. وأنا مقتنع ذلك. فعندما أشرت إلى أن المساحة المتبقية بالمقبرة الحالية تقدر ب نصف هكتار التي يمكن استغلالها للدفن لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. إضافة إلى تهيئ 4 هكتارات، فلماذا اقتناء مقبرة جديدة؟ فنحن مدعوون إلى استعمال هذه المساحات المتوفرة واستغلالها في عملية الدفن، إنما المشكل المطروح يكمن في كونه مشكلا تقنيا، فنحن نتواجد داخل مؤسسة اسمها المجلس البلدي وتتوفر على قسم للتعمير، ومهندسين وتقنيين، وكل شيء، فإذا ارتأى المجلس عدم إعطائهم مهمة تهيئة وتنظيم المقبرة يمكنه اللجوء إلى إسناد هذه المهمة إلى مكتب للدراسات ليقوم بإعداد دراسة حول تهيئة وتنظيم المقبرة، فعملية البناء التي قمتم بها، كان من الأفيدي أن تسبقها عملية الردم. "remballé" فقد كان عليكم أن توجهوا إفراغ الأتربة بالمقبرة والعمل على تسوية الأرض. وبعد ذلك يتم تحديد الممرات بالمقبرة. وتجهيزها بالنافورة والإنارة

العمومية، وغير ذلك من التجهيزات. ثم أكد على أن المشكل المطروح هو مشكل تقني. وإذا وضعتم ثقتكم فينا فهناك من المحسنين من بإمكانهم تهيئة نصف هكتار المتبقي في سبيل الله بنفس الكيفية والتصوير الذي ذكرتم السيد الرئيس على أن يكون نموذجا لتهيئة وتجهيز مساحة الأربع (4) هكتارات الأخرى. إذن فكل الإمكانيات متوفرة لدى المجلس البلدي خصوصا من ناحية التوفر على الموارد البشرية التقنية. بالنسبة للإنارة العمومية فأنا أعرف لما كنت أشرف في المجلس السابق على المستودع البلدي، وكما يعرف ذلك الأخ أمين أحمد كمال والإخوان الآخريين. أن الجماعة تتوفر على مجموعة كبيرة من أعمدة الإنارة التي يمكن صباغتها وكذا العناصر البشرية ذات الكفاءة في الإنارة، فالأجهزة التي ستقتنيها الجماعة تتلخص في "الطور صدي والربط" بل الأكثر من هذا تتوفر على تقني في الكهرباء ذو كفاءة في المجال. بالنسبة إلي المشاريع التي أقوم بها، أشترى بروجيكتور مع لوحته الشمسية صالحة للعمل أثناء سقوط الثلوج والأمطار. فعند الظلام تشتغل وتنطفئ لوحدها نهارا. وهذه الوسيلة ستجعلنا نتخلى عن اقتناء "les câbles". وبالتالي فهناك وسائل بديلة تتطلب فقط الاستشارة بشأنها. أقول أنه يتعين علينا اليوم الخروج بنتيجة عملية. الالتزامات السيد الرئيس الله يعطيك الستر بدون تجريح فإننا لا نفعل السياسة. وجيد أن يمارس الشخص السياسة برزقه وماله. وألا يمارسها بشيء آخر. ولا يجب ربط الشيء بالشيء، نحن نقول أننا نمد إليكم يد المساعدة في الأمور التي يمكننا أن نساعدكم فيها. الآن سجلوا علينا في المحضر. إذا كانت هناك الحاجة إلى آلية "المارطوبيكور" و"الكومبريسور" نعمل على اقتنائهما. وإذا كانت هذه الآلية مصابة بعطل، يمكن إيصالها إلى ورشتي وسيقوم فريق العمل الذي أتوفر عليه بإصلاحها وصباغتها لتكون جاهزة ورهن الاشتغال وهذه الأشياء نقوم بها. فكلما اتصل بي الإخوان بالمجلس نستجيب لذلك ونمد يد المساعدة على قدر المستطاع لأن المسألة تهم مصلحة هذه المدينة. إذن الآن علينا الخروج بنتيجة حول ماذا يمكننا فعله. وبصدق لما أقمت بناء القبر فوق الأرض من أجل الدفن فهذا في حد ذاته يعتبر مشكلا، فقد كان علينا تسوية الأرض بالأتربة، وبعد ذلك نباشر عملية الحفر، أو عدم استعمالها للدفن. فهناك مسائل تقنية يمكن اعتمادها لحل المشكل درءا للكثير من الكلام حول موضوع المقبرة. فقد أصبحنا حديثا على الصعيد الوطني والخارجي. في حين أن المشكل عادي، يتطلب العمل على معالجته. إنما لابد السيد الرئيس من تسييج المقبرة الإسلامية، فقد ذكرتم عدم وجوده بمقبرة مدينة طنجة، فالمقبرة المفتوحة تكون ملاذا مفضلا لدى المشعوذين والكلاب الضالة. كما تتعرض القبور إلى النباش. إذن واعتبارا لكل هذه الحثيات فإن الأمر يتطلب أن تتوفر على مقبرة نموذجية

نفتخر بها على الصعيد الوطني على أن تكون القبور في اتجاه القبلة. فأغلبية القبور غير موجهة توجيهها صحيحا نحو القبلة. فالحمد لله نتوفر على التقنيين الذين بإمكانهم وضع تصاميم للقبور تكون موجهة نحو القبلة أستسمح السيد الرئيس ربما أكون قد تجاوزت المدة القانونية المحددة لتدخلي. وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد أمين أحمد كمال حيث قال: لقد ركزتم على المحضر كثيرا، وبالفعل لقد حضرت إلى جانب أعضاء اللجنة التي قامت بمعاينة القبور الجديدة على رأسها السيد الباشا وممثل رئيس المجلس العلمي. فهذا الأخير لم يستطع اتخاذ قرار، لا بالنفي ولا بالإيجاب حيث التزم السكوت، وقد ارتأى السيد الباشا إيقاف البناء والدفن بالقبور الجديدة في انتظار اتخاذ القرار من طرف المجلس العلمي، وإذا تذكر السيد الباشا فلم تكن هناك رائحة منبعثة من المقابر الجديدة. فالمقابر القديمة هي التي تنبعث منها الرائحة، والسيد الباشا كان حاضرا معنا، فالكل يعلم أن المقبرة محجرة. فعمال المقبرة يحفرون القبر على عمق 50 سنتيمتر. التربة المستخرجة من القبر كلها حرشة، فلما يغطى القبر بهذه التربة المستخرجة إضافة إلى عدم وضع اللحود بشكل جيد يؤدي كل هذا إلى انبعاث الرائحة من القبر. مضافا أن الرائحة دائما كانت منبعثة من مقبرة مدينة صفرو وليس منذ الآن فقط، وعلى العكس من ذلك فالمقابر الجديدة توجد تحت الأرض وليس فوق الأرض، وهذه هي المسألة التي أردت توضيحها، لأنه تم التركيز كثيرا على المحضر. ويمكن للسيد الفرودي أن يدلي بشهادته حيث كان واقفا فوق المقابر وهو يدلي بكلمته وقد التحقت به، حيث لا وجود للرائحة المنبعثة من المقابر الجديدة. ثم أكد أن الرائحة كانت منبعثة من المقابر القديمة، وإذا قمنا الآن بزيارة لها سنجدها منبعثة منها. أحترمك كثيرا أسي امحمد ازلماض وأحييك فعلا لأنك تقدم لنا يد المساعدة حيث تساهم مع الجماعة بالرملة وأنا أساهم بالشاحنة. ولكن مؤخرا أحد المواطنين منحتة الرملة وأرسلت الشاحنة، وقد طلب إعطاءه حمولة من الرملة لاستعمالها بالمقبرة واتصل بكم موظف بحضور السائق في طلبها لفائدة المقبرة إلا أنكم رفضتم إعطائها. فهذه واضحة وأقول أنك تفعل الخير وتسهم فيه وأشهد بذلك في غيبتك. تدخل السيد امحمد ازلماض موضحا، أن الخبر الذي بلغه أن الرملة التي طلبها السيد أمين أحمد كمال سيستفيد منها الشخص الذي يري اللحود والذي يبيعها من أجل الدفن، مضافا أنه يستجيب لطلبات الإخوان وأعيان المدينة وللجميع وأن هذه الاستجابة تدخل في إطار مساعدة الجميع وتحقيق الصالح العام للمدينة.



- تدخل السيد الرئيس قائلاً: أحسن ما قلتُم أسي امحمد ازلماض عبارة أن المشكل عادي، لأن ما أثير هو فقط زوبعة، فنحن لسنا كاللبنة "الطوبية" نواجه العواصف فعندما تكون هناك عاصفة ننحي حتى تمر، فالنخلة تنحني إلى أن تمر العاصفة. فالسيد الباشا أحييه على استجابته السريعة، حيث استدعى لجنة للخروج لمعاينة القبور الجديدة، وبطبيعة الحال كان علينا الاستجابة لما خلصت إليه من توصيات. وفي الأصل فإننا لم نبدأ بعد في استغلال المقابر الجديدة في عملية الدفن، فقد دفن ميت واحد حيث نقل جثمانه من خارج أرض الوطن، وذلك لعدم وجود قبر جاهز يتسع لوضع التابوت به. وهو محكم الإقفال ولا تنبعث منه الرائحة ولو بعد مرور سني وهذا هو السبب الذي جعلنا نقبل بدفن تلك الجثة الموضوعة بالتابوت وهي الحالة الوحيدة التي تم دفنها بالقبور الجديدة وللأسف فالناس صوروا ذلك القبر مدعين انبعاث الرائحة منه في حين أن الميت وضع جثمانه بالتابوت القادم من فرنسا. تدخل السيد المصطفى العلوي محمدي محرز، حيث أشار إلى أن الناس يتكلمون عن انبعاث الرائحة من القبور في حين لم تستعمل بعد القبور الجديدة للدفن ولم يدفن بها أي ميت، مضيفاً لما بحثت في الموضوع وعاينت عن كئيب المقبرة فشملت انبعاث الرائحة، فلما استفسرت المكلف بحفر القبور دلني على مكان انبعاثها حيث وجدت طائراً ميتاً تنبعث منه رائحة كريهة، وقد كان الوقت حاراً. تدخل السيد الرئيس، مؤكداً أن هذا أمر واقع، ولكي نكون منطقيين مع أنفسنا، فهناك ثلاث مصادر تكون سبباً مباشراً في انبعاث الروائح من المقبرة:

1- أشغال تنقية المطرح العمومي القريب من المقبرة تكون سبباً في انبعاث روائح مزكمة.

2- الطيور الميتة.

3- في بعض الأحيان تنبعث الرائحة من المقابر وهي ليست حديثة، وإنما فهي ملاحظة منذ مدة طويلة ويمكن للسيد الحاج محمد الداسي تأكيد ذلك أو نفيه، ونحن نحاول التغلب عليها من خلال الإتيان بالأتربة الرطبة من مكان آخر لسد تلك الشقوق التي تنبعث منها الرائحة. وهي ملاحظة بمقابر أخرى وليس بالقبور الجديدة التي بنيت حديثاً. أعطيت الكلمة إلى السيد رضوان الفرودي، حيث قال: إيصال الفكرة فهي أمانة في حد ذاتها. نحن لا نزايد على بعضنا البعض وثق بي وعلى مسؤوليتي، وسأحاسب عنها أمام الله، قبر وحيد بعينه تنبعث منه الرائحة في ذلك اليوم الذي خرجت فيه اللجنة لمعاينة القبور، وهذا ليس بشهادتي فحسب، وإنما بشهادة أناس محسوبين عليكم، وإذا أردتم فلا مانع عندي من ذكر أسمائهم وهم ليسوا مستشارين، فما تم ليس بزوبعة فالهدف من هذا كله هو أنه كان هناك حراك شعبي السيد الرئيس، هناك شيئين: إما أنك تضحك علينا استهزاء وإما

تقذفنا بكلام غير لائق. تدخل السيد الرئيس قائلاً: لماذا لا أضحك حيث قلت بوجود حراك شعبي، مضيفاً أنتم خلقتهم زوبعة شعبية. استأنف رضوان الفرودي كلامه مشيراً إلى أن صوراً وفيديوهات نشرت من قبل، ويمكن مقارنة تواريخ صور الفيديوهات والفارق بين صدورهما أيام وليس ساعات وهذا من أجل التوضيح، ووصيتي ألا أدفن بتلك المقابر التي بنيت بالإسمنت، ولا أجتهد في الأمور الشرعية، فنحن كذلك ربطنا الاتصال بالأشخاص الذين نعرفهم التابعين لنا والذين لهم معرفة بالدين وبالشرع، وقد عملنا على نقل كلامهم. فحائط القبر بني بالإسمنت التي تتوفر على مواد كيميائية. ونحن نتكلم عن التربة. وهذا ما علمنا الله إياه وما تعلمنا من أجدادنا وفقهائنا، فالقبر يكون من تراب ولا يبني بالإسمنت المصنع. وهذا ما هو مرسخ في فكرنا. وكون أرضية القبر من تراب أو ليست من تراب، فأنا أراها من جانب الإسمنت. فلما خرجت اللجنة طرحنا تساؤلات حول المسؤول الذي قام ببناء تلك القبور فهل الجماعة أو الجمعية؟ وهل تم بناءها من مالية الجماعة أو من مالية الجمعية؟ ولحدود الساعة لم تقدم لنا أي جواب عن هذه الأسئلة وقد سلطنا المسطرة القانونية حيث راسلنا السلطة المحلية المعنية ولم نقل لها أن تلك القبور حلال أو حرام وإنما طلبنا منها إيفاد لجنة مختصة لتنوير الساكنة حول موضوع المقابر الجديدة، فإذا كانت تتوفر على الضوابط الشرعية "الله يسخر". وإذا كانت عكس ذلك فلا حاجة لنا بها، ونحن بدورنا لازلنا ننتظر رأياً في الموضوع. وبالتالي فليس هناك مزايدات. أما بخصوص الرائحة وأقول على مسؤوليتي وسأشهد بذلك غداً أمام الله أن قبراً تنبعث منه الرائحة، مما يجعلك لا تقترب منه السيد الرئيس، ربما وكما قال بذلك السيد أمين أحمد كمال لم يغطي ذلك القبر بشكل جيد. وشكراً.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال: رجاء السيد الرئيس، والإخوان المستشارين، لقد حملنا هذا الموضوع أكثر مما يحتمل، فقد مرت أكثر من ساعة أو ساعة ونصف ونحن نتكلم فيه، فالأحياء الذين ينتظرون منا التنمية وتنزيل المشاريع وليس الأموات الذين نطلب من الله أن يشملهم برحمته والمتوفى يدفن بالمقبرة. ورجاء الله يجعل البركة.

- تدخل السيد الرئيس قائلاً: بأنه سيجيب عما قيل مضيفاً أن ما تم القيام به فهو أكثر من زوبعة. حيث خلقتهم جواً مكهرباً وصل إلى أناس من روسيا وكندا وتركيا، يتساءلون عما يقع. وتكذبون، أنت واقف فوق قبر عمقه متراً، وتقول بأن القبر يوجد فوق الأرض، فهذا من العيب، فمن خلال الفيديوهات التي نشرت صرحت بأن هناك مشكل الرائحة المنبعثة من بعض القبور، وهذه المسألة لا تقع بصفة دائمة. والسبب في انبعاثها أن بعض أماكن الدفن تربتها حرشة وليست رطبة، وهذا ما

جعلنا نبي ذلك النموذج من القبور بعمق يمنع انبعاث الرائحة، وهذا في إطار البحث عن الحلول الجديدة الناجعة وإلا فهناك المزايدة. أما التكلفة فالأمور واضحة لدينا شراكة تجمع الجماعة بالجمعية حيث تم إعداد بطاقة تقنية. أسي امحمد ازماض فالتقنيون الذين تتوفر عليهم الجماعة هم الذين أشرفوا على إعداد البطائق التقنية والتصاميم للمقبرة الجديدة وليس جمال الفلاحي. ولذلك فمساهمة الجماعة تتجلى في توفير الإسمت فقط. اليد العاملة والطوبية والرملة ساهم بها المحسنون. وهذا كل ما في الأمر، وبالتالي فالبطائق التقنية توضح ما قامت به الجماعة وما قامت به الجمعية. والمجال يبقى دائما مفتوحا لمد يد المساعدة أسي امحمد ازماض، فلماذا تم إحداث الجمعية؟ لكي يتعامل المحسنون مع إطار منظم، وإذا ظهرت لكم أنها لم تعد صالحة، يمكنكم استبدال أعضائها بأناس آخرين ينتمون إلى مدينة أخرى، إذا ارتأيتم ذلك، فإداء العمل داخل المقبرة، يجب أن يكون ضمن إطار قانوني، فمقابر جميع البلدان تسيرها جمعيات، باعتباره مرفقا اجتماعيا. ويجب التفكير في استبدال هذه الجمعية بجمعية أخرى إذا تم فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية، تتكون من أشخاص ومحسنين يحظون بثقتكم. وليس لدينا أية مشكلة في ذلك. لأن الأهم هو خدمة صالح هذه المدينة. فاللوحات الشمسية التي أشار إليها السيد امحمد ازماض فهي ضمن مكونات صفقة المشروع المتعلقة بتهيئة المقبرة الجديدة. وقد أشار إلى أن السيد عبد الله كراكي كان ينسق ما بين التقنيين وأطر الجماعة، مضيفا أن هذا الموضوع أخذ أكثر من حقه مؤكدا على أن تكون الأمور في نصابها. إلا أنكم تتكلمون كثيرا وتطلبون من الناس بأن يأتوا لمشاهدة ماذا ستفعلون بالرئيس خلال دورة المجلس؟ فماذا ستفعلون للرئيس خلال دورة المجلس؟ المشكل القائم نعالجه بما علمنا الله وبالإمكانات التي تتوفر عليها.

تدخل السيد نور الدين لمزابي، مشيرا لقد أوجي للناس على أن المقابر بنيت فوق الأرض وليس تحت الأرض. وهذا ما يتطلب المزيد لتوضيح ذلك. **أوضح السيد الرئيس،** أن آلية البوكلن "poclin" سخرت في عملية الحفر بالمقبرة لأكثر من أسبوع وهذه العملية فهي موثقة بالصور، ويقال أن المقابر توجد فوق الأرض فعيب أن يقال ذلك. فالمطلوب هو قول الحقيقة، وبالقرب منه نموذج قبر حجزه السيد زكرياء ونزار. **وفي الأخير قدم السيد الرئيس** الشكر للجميع سواء السادة الأعضاء الذين طرحوا هذه النقطة والذين تدخلوا لمناقشتها، ثم اعتذر من الجميع إن كان قد قال كلمة في غير موضعها أو ضحك ضحكة لم تعجب أحدا. **ثم قال:** أعتذر للجميع "الله يرحم والديكم"، **ثم أوصى** إذا مات أن يدفن بالمقابر الجديدة **ثم دعا** بأن يتجاوز الله عن الجميع، **مشيرا** إلى السيد حسان حيزر بأن ذلك

المحضر ليس بقرار وإنما يساعد في اتخاذ القرار واحتراما للجميع فقد تريثنا إلى حين التوصل بإجابة من المجلس العلمي. ونحن لازلنا ننتظر كتابه. وهذا من أجل عدم تشنيج الوضع. وفي الأخير قدم مرة أخرى الشكر للجميع.





المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم صفرو
جماعة صفرو
= / =

محضر

مداولات المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 يوم الأربعاء 4 نونبر 2020 " الجلسة الثالثة "

عقد المجلس الجماعي لمدينة صفرو دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 وذلك يوم الأربعاء 4 نونبر 2020 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة برئاسة السيد "جمال الفلالي" رئيس المجلس الجماعي و السيد عبد الرحيم سلهاجي باشا مدينة صفرو والسيد لكبير مركوش، قائد الملحقة الإدارية حبونة، كما حضرها بصفة استشارية السيد خالد كادي، مدير المصالح بالجماعة.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 35
 - عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 35
 - عدد الأعضاء الحاضرين في الاجتماع : 29
- وهم السادة :

1- جمال الفلالي

2- عبد السلام بوهدون

3- محمد الداسي

4- نور الدين لمزابي

5- امحمد الحيوني

6- أمين أحمد كمال

7- إلهام شريقي

8- فاطمة الواحي



- 9- أحمد احمد الشريف
- 10- المصطفى علوي محمدي محرز
- 11- محمد العمراني
- 12- عبد العزيز التقي العلوي
- 13- فوزية أحصاد
- 14- عبد الحي ونزار
- 15- شفيق كريم
- 16- عبد الحق شاكر العلوي
- 17- عبد الله كراكي
- 18- عبد اللطيف بوشارب
- 19- سعاد لغماري
- 20- امحمد ازلماض
- 21- حسان حيزر
- 22- عبد الناصر القشابي
- 23- زكرياء ونزار
- 24- عبد الكريم البزيوي
- 25- مينة مزاورو
- 26- رضوان الفرودي
- 27- فؤاد بوشامة
- 28- نبيل عبد العالي
- 29- بدر أحمري



افتتح السيد جمال الفلاحي، رئيس المجلس الجماعي لمدينة صفرو الجلسة الثالثة من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 المنعقدة يومه الأربعاء 4 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة والتي يتضمن جدول أعمالها النقط المرتبة بجدول الأعمال على الشكل التالي:

27	عرض ومناقشة طريقة تدير المرفق العمومي لسوق الطرشة.
28	عرض ومناقشة وضعية المرفق العمومي للمقبرة الإسلامية.
29	التداول في الوضعية الكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.
30	التداول في إمكانية تعديل بعض بنود الدكان رقم 97 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.
31	الدراسة والتصويت على تجديد عقود كراء.
- تنمة النقطة 29: التداول في الوضعية الكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.	
- تنمة النقطة 30: التداول في إمكانية تعديل بعض بنود الدكان رقم 97 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.	
32	تقييم برنامج عمل الجماعة.
33	التداول في كيفية تدير الدورة المائة لمهرجان حب الملوك.
34	الدراسة والتصويت على دفتر تحملات يتعلق باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو.
35	الدراسة والتصويت على لائحة توزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2020.
36	تعديل القرار الجماعي المتعلق بالأنشطة التجارية والمهنية والخدماتية.
37	الدراسة والتصويت على تعيين دفتر التحملات المتعلقة بإيجار سوق المشية.
38	الدراسة والتصويت على تعيين دفتر التحملات المتعلقة بإيجار سوق الحبوب.
39	الدراسة والتصويت على تعيين دفتر التحملات المتعلقة باستغلال الملك العمومي لنصب اللوحات الإشهارية.
40	الدراسة والتصويت على تعيين قرار بمثابة النظام الداخلي لسوق الخضروالفواكه.
41	الدراسة والتصويت على تعيين دفتر التحملات المتعلقة بكراء مقهى الشلال والمرافق التابعة له.
42	الموافقة المبدئية على الاستغلال المؤقت لمساحة من الملك الجماعي من طرف شركة "أوزون"
43	الدراسة والتصويت على تخصيص عقاري.
44	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية مرضى القصور الكلوي والملاحق التابعة لها.
45	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان.
46	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية المعهد البلدي للموسيقى والملاحق التابعة لها

47	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية مؤسسة كرز لتثمين وصيانة مهرجان حب الملوك.
48	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة السلة والمتعلقة بتهيئة وتسيير ملعب كرة السلة المتواجد بالملعب البلدي والملاحق التابعة لها.
49	التداول في فسخ اتفاقيتي شراكة مع جمعية الأعمال الاجتماعية لعمال وموظفي جماعة صفرو.
50	التداول في فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية.
51	التداول في فسخ اتفاقيات شراكة مع مؤسسات تعليمية.
52	الدراسة والتصويت على مشروع دفتر التحويلات المتعلقة بكراء الملك الجماعي المخصص لنادي كرة المضرب
53	عرض تقرير لجنة التقصي في مالية الجماعة.
54	تشكيل لجنة للتقصي في مجال التعمير.
55	التداول في شأن إلغاء المقرر عدد 115 بتاريخ 20 مارس 2017 المتعلق باقتناء سينما المغرب العربي.
56	الدراسة والتصويت على تعديل مقرر المجلس المتعلق بالطريق SE 035
57	الدراسة والتصويت على مشاريع قرارات تتعلق بالتخطيط والتخلي من أجل فتح طرق عمومية.
58	الدراسة والتصويت على مبادلة عقارية.



● النقطة السابعة والعشرين: عرض ومناقشة طريقة تدير المرفق العمومي لسوق الطرشة

- قال السيد الرئيس: إن هذه النقطة تقدم بطرحها مجموعة من الإخوان، وبعد ذلك تساءل حول ما إذا كانت اللجنة المعنية أعدت تقريرها بخصوص هذه النقطة، فتبين بعد ذلك أن التقرير غير موجود، وعلى إثر ذلك طلب من الإخوان الذين طرحوا هذه النقطة أن يتفضلوا بتقديم توضيحات حولها. بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة فاطمة الواحي في إطار نقطة نظام، قائلة: منطقياً يصعب علينا الاجتماع لمدة تزيد عن أربع ساعات في ظل غياب مرافق صحية، ومن العيب ألا تتوفر الجماعة على مرافق صحية في المستوى، وبطبيعة الحال فهذه النقطة لن تهم السيد الرئيس لأنه يتوفر على مرافق صحية من خمسة نجوم مغلقة بالطابق العلوي.

- أجاب السيد الرئيس: لقد كانت محتلة من طرف أحد رفاقك وقد كان ساكناً بها، مضيفاً أن الجماعة تتوفر على مرافق صحية لكن السؤال الذي يطرح، أين كنت في الأربع سنوات الماضية؟ لقد كنت مسؤولة وأشرفت على تسيير مجموعة من المصالح الجماعية وقد كان بإمكانك العمل على إصلاح المرافق الصحية فهل كنت في غيبوبة؟ لقد منحتكم ثقتي لكنكم خنتم الأمانة.

اشتد الجدل بين السيد الرئيس والسيد عبد السلام بوهدون فتدخل السيد كاتب المجلس لتهديئة الوضع والرجوع إلى الأجواء العادية.

استمر النقاش وطلب السيد الرئيس من رضوان الفرودي أن يتوقف عن إتلاف ممتلكات الجماعة كما "سماها" وهو مكبر الصوت وإلا سيضطر إلى طرده من الجلسة.

- أخذ الكلمة السيد فؤاد بوشامة، في نطاق نقطة نظام، قائلاً: إن ملاحظة الأخت فاطمة كانت في محلها، هذه المرافق الصحية هي غير صالحة للاستعمال ينقصها التنظيف والعناية بها لذا على العاملات



أن تتكلفن بتطهيرها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نشكر السيد امحمد ازلماض عن وفائه بشراء صورة لصاحب الجلالة المعلقة أمامنا بالقاعة.

- أجاب السيد الرئيس " كلامي كان واضحا إلا أنه لكل كلام جواب، الكلام الطيب يرد عليه بالطيب والكلام المسيء يرد عليه بالمثل، بالنسبة للمادة 27 أعطونا تفسيراً في الموضوع.

- أجاب السيد رضوان الفرودي: إذا أردتم أن أخذ الكلمة فساخذها بصفتي رئيس اللجنة وإلا فلن أحافظ على البروتوكول وسأناديك السيد الرئيس، لقد سبق لك أن قلت أن الخير بالخير والاحترام واجب.

- أجاب السيد الرئيس: لقد قلت أنه لا يوجد تقرير اللجنة.

- قال السيد رضوان الفرودي: بلى، فالتقرير موجود، اشتد النقاش بين الرئيس والسيد رضوان الفرودي الذي رفض قراءة التقرير طالبا من السيد الرئيس المرور إلى النقطة الموالية ثم استأنف كلامه قائلاً: يجب أن نتداول نقط جدول الأعمال كما تفعل سائر الجماعات في أنحاء المغرب، نطرح النقطة نتساءل هل هناك لجنة تدارست هذه النقطة. تدخل السيد الرئيس قائلاً: أصلاً أنتم من طرح هذه النقطة وأنتم من سيفسر لنا ما تريدون دراسته هل الجانب المالي أم جانب التعمير أم الجانب الاقتصادي.

- أجاب السيد رضوان الفرودي: ليس لدينا أي تقرير.

- عقب السيد الرئيس: تطرحون نقطا ولا تقومون بتفسيرها، ولماذا تطرحونها؟ مضيافاً، قمنا ببرمجة صفقة قام المجلس بالمصادقة عليها سابقاً والمتعلقة بتهيئة السوق تقدر قيمتها المالية تقريبا ب 100 مليون سنتيم وكان يوم افتتاح طلبات العروض هو 27 من هذا الشهر الجاري وهو ما صادف تاريخ انعقاد هذه الدورة التي نحن بصددتها ولكن تم الوقوف على أن هناك عيب في الإجراءات لذلك سيتم إعادتها. هذا إذا وافق السيد العامل على إدراجه في لائحة النفقات وسنحاول تنظيم هذا السوق وبالمناسبة أوجه باسمكم جميعاً وباسم الساكنة الشكر الكامل للسيد الباشا والسيد القائد الذي يحرص على نقل سوق لمقاسم، الذي يشكل نقطة سوداء وقد استغرقت هذه العملية أكثر من شهرين وبصفة دائمة لكي لا يستمر تواجد السوق بمنطقة لمقاسم و نقله إلى الطرشة ولقد عاينا نحن بمعية السيد الباشا وأعضاء من العمالة كيفية استيعاب جميع الأنشطة التي تتواجد بسوق لمقاسم يوم الأربعاء والخميس والجمعة وعلى إثر هذه المعطيات قمنا بإبرام هذه الصفقة بهدف تنظيم هيكل السوق.

● النقطة الثامنة والعشرين: عرض ومناقشة وضعية المرفق العمومي للمقبرة الإسلامية:
أثناء البدء في تلاوة التقرير من طرف السيد رضوان الفرودي، تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، في إطار نقطة نظام، قائلاً: تمشياً مع المنهجية التي اخترناها كفريق، نحن نتساءل، هل هذا تقرير للجنة أم تدخلاً لفريق المعارضة؟

إذا كان الأمر يتعلق بتقرير للجنة فهم يرفضون ذلك لأن هذه اللجنة لازال أمرها معروضا على القضاء مضيفاً أنهم لن ينسحبوا وسيسجلون دائماً تعرضهم ثم استمر قائلاً: دائماً نحمل الرئاسة المسؤولية إذا أعطى الكلمة لمن يدعي صفة رئيس لجنة ما دام أنه لا وجود حالياً للجنة إلا إذا كان الأمر متعلقاً بما تفضلت به المعارضة وهذا موضوع آخر وكفريق لازلنا على اعتراضنا ورفضنا لهذه الطريقة ونحمل مؤسسة الرئاسة هذه المسؤولية.

- أجاب السيد الرئيس: أن هذه الملاحظات قائمة والتي أثرت في بداية الدورة ونحن نقول بأن يبقى الوضع كما هو عليه وعلى المتضرر اللجوء إلى القضاء، الدعوة مفتوحة ونحن أمام أمر واقع و نتعامل معه في حدود ما هو موجود لدينا حيث تتوفر على مقرر للمجلس وليس لدينا ما يفيد إيقاف تنفيذه وأنا كرئيس ملزم أن أتعامل مع هذا الأمر ولكن موقف الإخوان فهو موقف واضح ومفهوم ووجيه.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد رضوان الفرودي لتلاوة تقرير اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات والذي جاء على الشكل التالي:



السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض :

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المحدد لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات بتاريخ 15 أكتوبر 2020 فقد تم تأجيل الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لما تنص عليه المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها. لقد تم طرح هذه النقطة من طرف المعارضة نظرا للوضعية الكارثية التي أضحت تعيشها المقبرة الإسلامية وكذا أهمية ورمزية القبور لدى الجميع، حيث تفتقر إلى أبسط الشروط الضرورية كباقي المقابر الإسلامية نذكر منها:

- انعدام النظافة، اللهم إذا استثنينا بعض ورشات المجتمع المدني مما أدى إلى كثرة الأتربة والأوساخ تعكس صورة قائمة للمقبرة.

- انعدام آليات الحفر " Compresseur " وكذا عدم التعبئة اليومية للماء داخل الخزانات.

- افتقار المقبرة للإنارة مما يشكل صعوبة الدفن بالليل كذلك تفاجأنا بهدم السور المحيط بالمقبرة بالمقبرة الذي شيد منذ سنة 1970 لأسباب مجهولة وهو واق للمقبرة من أي انتهاك في غياب الحراسة بالإضافة إلى أن اللجنة تتساءل عن مصير الإدارة المشرفة على تسيير المقبرة علما أن البناية قد شيدت من طرف المجلس السابق دون تفعيلها إلى حدود الساعة، كذلك لوحظ مؤخرا عملية دفن بشكل عشوائي وغير منتظم وغير شرعي لا تحترم كرامة الميت استنكرها الجميع نظرا لغياب .. وهنا تدخل السيد الرئيس، فطلب من المتدخل ألا يستعجل في قراءته لأنه لا يستطيع سماع ما يتلوه.

أجاب المتدخل بأنه يسرع في القراءة نظرا لكثرة نقط جدول الأعمال من أجل لحاق تداول جميع النقط. تدخل السيد الرئيس، قائلا: : أنتم من فرض أربعة ساعات كمدة زمنية لانعقاد الجلسة ولا داعي للكذب على الناس بقولكم أن الرئيس هو من فرض 4 ساعات، وعليكم أن تتحملوا عواقب ما تفرضون دون التفكير فيها ولا داعي لأن تكذبوا على الناس وعليكم أن توضحوا لهم أن 4 ساعات ينص عليها القانون.



اشتد النقاش بين السيد الرئيس والسيد عبد السلام بوهدون في إطار هذه النقطة ورفض السيد الفرودي إتمام قراءة التقرير محتجا أنه يحمل المسؤولية الرئيس في كون أن الكل فقد أعصابه بسبب هذه المشادات في الكلام كما أنفى وجود أي تقرير في الموضوع المطروح للنقاش.

- بعد ذلك طلب السيد زكرياء ونزار من السيد رضوان الفرودي بإتمام قراءة التقرير فأعاد هذا الأخير قراءة التقرير من أوله:

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض :

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المحدد لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات بتاريخ 15 أكتوبر 2020 فقد تم تأجيل الإجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لما تنص عليه المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس. وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها. لقد تم طرح هذه النقطة من طرف المعارضة نظرا للوضعية الكارثية التي أضحت تعيشها المقبرة الإسلامية وكذا أهمية ورمزية القبور لدى الجميع، حيث تفتقر إلى أبسط الشروط الضرورية كباقي المقابر الإسلامية نذكر منها:

- انعدام النظافة، اللهم إذا استثنينا بعض ورشات المجتمع المدني مما أدى إلى كثرة الأزبال والأوساخ تعكس صورة قائمة للمقبرة.

- انعدام آليات الحفر " Compresseur " وكذا عدم التعبئة اليومية للماء داخل الخزانات.

- افتقار المقبرة للإنارة مما يشكل صعوبة الدفن بالليل كذلك تفاجأنا بهدم السور المحيط بالمقبرة بالمقبرة الذي شيد منذ سنة 1970 لأسباب مجهولة وهو واق للمقبرة من أي انتهاك في غياب الحراسة بالإضافة إلى أن اللجنة تتساءل عن مصير الإدارة المشرفة على تسيير المقبرة علما أن البناية قد شيدت من طرف المجلس السابق دون تفعيلها إلى حدود الساعة، كذلك لوحظ مؤخرا عملية دفن بشكل عشوائي وغير منتظم وغير شرعي لا تحترم كرامة الميت استنكرها الجميع نظرا لغياب رؤية مسبقة لصخور وإعداد القبور حيث شيدت بلبنات اسمنتية تتناقض وطريقة الدفن المعتادة للمسلمين، وعلى إثر هذه الكارثة تم إيفاد لجنة مختصة من طرف السيد الباشا بناء على طلب

المعارضة، وقد أوصت إلى وجود انبعاث روائح كريهة من الجثث في غياب أغني فتوى من طرف المجلس العلمي بخصوص شرعية بناء هذه المقابر على الطريقة الإسلامية.

لهاته الأسباب وغيرها نطرح تساؤلا كبيرا لماذا لم يتم التفكير بشكل جدي وتسريع بخلق بدائل تتجلى في تهيئة مقبرة جديدة بمواصفات حديثة تصون كرامة الميت رغم أن الوعاء العقاري قد تم اقتناؤه في المجلس السابق، وشكرا.

• المناقشة:

- أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد كريم شفيق، حيث قال: يتعلق الأمر بموضوع حيوي، فالمقبرة تعتبر من المرافق الهامة جدا، والدفن له طقوس وشروط شرعية وأخلاقية، وفي هذا الخصوص أثير نقاش كبير حول المقبرة بدءا بالمساطر ومرورا إلى المقبرة و الاعتناء بهذا المرفق. فيما يخص المسطرة الإدارية، فالمواطن يجد صعوبة كبيرة في الحصول على شهادة الدفن وشهادة الوفاة ومن ثم لا بد من وجود تدخل، أما فيما يخص الدفن داخل المقبرة، فهذه الأخيرة قد استنفذت طاقتها وأصبح من الصعب الحصول على حفرة نواري فيها جثمان الميت، الأرض محجرة نحن نوجه الشكر للعمال العاملين بالمقبرة الإسلامية حيث يجدون صعوبة في حفر القبور لأن الجماعة تفتقر لآلة " compresseur " و لا ندري لماذا؟ هل الجماعة عاجزة عن اقتناء آلة جديدة أم الآلة القديمة معطلة هذا من جهة، من جهة أخرى فإن الكيفية الجديدة للدفن قد أثارت كثيرا من الجدل.

ويمكن القول أن هذا المرفق غير موجود بالمدينة والمشكل سي طرح بعد استنفاذ هذه القبور بعد أسبوعين ما أقترحه هو إغلاق المقبرة وأطلب من السيد الباشا ومن باقي المسؤولين إيجاد قطع أرضية جديدة تحت طلب الإحسان العمومي على غرار بعض البوادي حيث يهب المحسنون أراضي بـدفن المسلمين، فالأرض التي تقدر مساحتها بـ 4 هكتارات غير صالحة، إني لا أجد أي تسييس في الموضوع، فالمشكل صعب ونحن ملزمين بإيجاد حل لهذا المشكل وقد كان علينا أن نناقش مشاكل تهم تنمية البلاد والمشاريع وإذا بنا نناقش مرفقا كان من البديهي أن تتوفر عليه المدينة، إن الأمر أصبح صعبا على أهل الميت فدفعه أصبح يستوجب حمل التراب في أكياس ونقله من أماكن بعيدة كما يضطر ذوو الميت إلى نقل الماء كذلك من مكان بعيد، فالوضعية التي أصبحت عليها المقبرة هي وضعية كارثية لذلك نناشدكم لوضع حل آني وذلك لاقتناء بقعة في انتظار وجود حل جذري لهذا المشكل.

- بعد ذلك أعطى السيد الرئيس، الكلمة للسيد عبد الكريم الزيوي، حيث قال: عيب علينا أن نتداول في هذا الموضوع، هناك عدة مشاكل لا اعرف بماذا سأبدأ ، سأفتح بمشكل السور الذي هدم والذي كان يحافظ على عدم دخول الكلاب وكثير من الأشياء للمقبرة ونتساءل أين هي الحجارة التي شيد بها السور.

آليات الحفر غير متوفرة فعلى أهل الميت أن يكتروا آلة الكومبريسور للحفر مع العلم أنه يمنح لجمعية العناية بالمقابر الإسلامية دعما يقدر بـ 20 مليون سنتيم و 10 مليون سنتيم و هذا المبلغ قادر على أن يمكن الجماعة من شراء هذه الآليات، مشكل الماء لازال قائما لعل هذا المشكل وضعت الجماعة صنبورا بعيدا عن المقبرة يصعب على أهل الميت الانتقال إليه لاقتناء الماء، المشكل الآخر هو مشكل طبيب الصحة الذي لا أحد يتكلم عن موضوعه فهو يتغيب عن عمله بصفة مستمرة بسبب ظروفه الصحية الصعبة نطلب من الله أن يشفيه. بالنسبة للإدارة المتواجدة بالمقبرة نريد معرفة لماذا بنيت تلك الإدارة وقد خرجت اللجنة لمعاينة المقبرة تحت رئاسة السيد الباشا والمعارضة وتم تحرير محضر في ذلك بتوقيف الدفن بها، وبالفعل فقد توقف الدفن بها، وبعد ذلك خرجت تصريحات للسيد الرئيس وبعض النواب نتوفر على تسجيلاتها بالهواتف البعض يقول بأن الحفر يصل إلى عمق متر أو 80 سنتيمتر والبعض الآخر يقول بأنها أكاذيب ومهتان، وقد عمد السيد الرئيس إلى هدم تلك القبور.

- أخذ السيد الرئيس الكلمة، حيث نفى وجود أي قبر مهدوم ولم يتم التراجع عن أي قرار اتخذ.



- بعد ذلك أخذ الكلمة السيد المصطفى علوي محمدي محرز، حيث قال: كما سبق أن ذكر الإخوان أن المقبرة محجرة و تحتاج لآلية " compresseur " لمباشرة عملية الحفر، لقد اقتنينا TRAXE وقمنا بحفر الأرض. نحن لدينا غيرة على هذه البلاد لقد قمنا بما يجب علينا القيام به وليس لأحد الحق في الحديث عن مسألة المقبرة، فلندع هذا الموضوع لأصحاب التخصص للحديث عنه، ولقد حضر لدينا ضيف من الرباط من أصحاب التخصص ورافقته إلى المقبرة للتأكد من جواز أو عدم جواز بناء القبور على تلك الشاكلة وأقر هذا الضيف أنه يجوز. لأن الجثة موضوعة فوق التراب أما فصل البناء بالطوبية فليس فيه أي إشكال. وهناك مدن تقوم بنفس الشيء كمدينة وجدة لقد سيسنا هذا الموضوع ومن فرط ذلك ميعنا السياسة في هذه البلاد وأصبنا شبابها بالإحباط. نحن أبناء هذه البلاد، التاريخ يسجل، لدينا تاريخ مجالس سابقة منذ السبعينات إلى يومنا هذا. رجاء لا داعي لتسييس هذا الموضوع. لقد خففنا العبء على حفار القبور ، فلقد قمنا بحفر القبر بالطراكن على عمق 70 إلى 80 سنتيمتر والقبور كما نرى بأعيننا فهي على مستوى واحد، ونتمنى نحن وأهلنا وأحبابنا أن تدفن على هذه الشاكلة في تلك المقبرة .

- أخذ بعد ذلك الكلمة السيد عبد الحق شاكرا العلوي، حيث قال: أن هذا الموضوع حمل أكثر مما يحتمل، إننا جميعا نتفق على أن المقبرة هي مرفق لا نرضى جميعا على وضعيته الحالية، وهذا الكلام قد قيل منذ 2002-2007 الكل كان يطمح أن تحظى مقابرنا بالعناية على غرار المقابر المسيحية واليهودية فالحقيقة أنه يحز في أنفسنا أن تكون مقابرنا ولا أخص بالذكر مقبرة صفرو بل جميع المقابر الإسلامية على الصعيد الوطني توجد في هذه الوضعية، لقد قمنا بمبادرات في هذا المجلس وفي المجلس السابق لمأسسة هذا المرفق من خلال إحداث إدارة خاصة بالمقبرة وأتفق مع بعض المداخلات التي تقول أن وضعية القبور هي وضعية لا نقبلها ولا نرضى عنها لكن ما أثارني جدا، أن التقرير الذي استتمعت إليه هو تقرير للمعارضة وليس تقرير اللجنة هو مصطلح " غير شرعي " وأتمنى أن يسحب كونه غير شرعي لأننا حملنا أنفسنا مسؤولية الفتوى، لقد اجتهدت في هذه العملية واطلعت على تقرير الدكتور مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي بوجدة التي تصاغ مقابرها على نفس الشاكلة والتي اجتهد فيها أكثر مما اجتهد فيه إخواننا بالمجلس وليرجع إخواننا إلى منصة اليوتيوب للاطلاع على العوامل المعاكسة التي اعترضت هذا الدكتور وهو بالمناسبة عضو بالمجلس العلمي الأعلى، فأرجو من الإخوان أن يسحبوا كلمة غير شرعي أنا لا ألوم إخوان المعارضة فالفيديو الذي أثار ضجة يرجع لأحد الأشخاص فهو للأسف استعمل تقنية الفوتوشوب بحسن نية ولن أقول

غير ذلك، الدكتور عبد النبي يزة وهو رجل مقاصدي مغربي يقول أنه إذا افترضنا أن هناك دفن فوق الأرض لا يوجد أي إشكال شرعي ونحن بمدينة صفرو لا يوجد حفر فوق الأرض فهناك حفر على عمق متر و 70 و 65 سنتيمتر أنا أشكر السيد الباشا واللجنة الذين أوقفوا عملية الحفر في انتظار الجواب الكتابي للمجلس العلمي. مضيفا لا يوجد أي إشكال، فقط أن لا نكذب وألا نتخذ هذا الموضوع كإفطة لتأجيج الصراع ولا أريد أن يدخل إخواني في هذا الصراع.

يجب أن نتفق على أن المقبرة الإسلامية يجب أن تهيا و نعتقد أن تجربة المجلس السابق في اقتناء بقعة أرضية وتعبئة 200 مليون سنتيم لازلت أتذكر القيام بتشوير هذه المقبرة أمر مهم جدا، الكل يتفق على أن المقبرة الإسلامية يجب أن تحظى بالكرامة وتحصن لأن حقنا في الجماعة أن نصون كرامة الأحياء و الأموات.

- أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد أحمد احمد الشريف، كاتب المجلس، حيث قال: لقد وصف

الله الموت بالمصيبة" إذا أصابتكم مصيبة الموت" وإكرام الميت التسريع بدفنه، ونحن من واجبنا الإدلاء بملاحظات مهمة، بما أننا نتحدث عن المقبرة فإننا نتحدث عن الموت وأول مشكل نعاني منه ومن واجبنا أن نفكر فيه جميعا هو إيجاد حل سواء الآن أو مستقبلا من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية فالمواطن يعاني كثيرا من صعوبة ترمي الوثائق اللازمة لدفن الميت و نحن نقدم الشكر للدكتور السطحي جمال، شافاه الله الذي يبذل مجهودا لكنه في بعض الأحيان يكون في حالة مرض أو له عذر مقبول فمن واجبنا أن نفكر في إدارة دائمة و سريعة لحل مشاكل المواطن لأننا عانينا وقاسينا الكثير مع الناس، نتمنى أن يحل المشكل والحل الثاني هو اقتناء مقبرة جديدة كما جاء على لسان الإخوان ونرى ما يمكن تهيؤه لحل المشكل، و كل ما جاء في مداخلات الإخوان هو موضوعي لكن من واجبنا إيجاد حل لهذا المشكل سواء تعلق الأمر بما هو إداري أو بما هو مسطري.

وبالمناسبة طلب السيد كاتب المجلس الترحم على أموات المسلمين والوقوف لقراءة الفاتحة على روح أب السيد محمد ليكاتي.

- وبعد الانتهاء من تلاوة الفاتحة، أخذ الكلمة السيد احمد ازلماض، حيث قال: نحن عندما طلبنا

مناقشة وضعية المرافق العمومية والمقبرة الإسلامية طلبنا أن نناقشها بجدية وبروح وطنية وإسلامية لأننا كلنا مسؤولون ، إننا نحن دولة إسلامية وحامي هذا البلد والدين أمير المؤمنين إذ لا يمكنه أن يحرم ما أحل الله وأن يحلل ما حرم الله وهذا ما قاله في المدونة الخاصة بالمرأة .



نحن نجتمع اليوم لمناقشة نقطة مهمة أسالت الكثير من المداد في الصحف الوطنية ووسائل التواصل داخل الوطن وخارجه، لابد أن تكون لنا الجرأة لمعالجة هذا المشكل. أنا استمعت لتدخلات الإخوان دون التمييز بين المعارضة أو الأغلبية، نحن كمجلس نستمع للآراء وما يجب فعله. جاءت فكرة اقتناء مقبرة جديدة فلنمض في هذا الاتجاه.

- صعوبة الإجراءات الإدارية، لنفكر في أهل الميت خصوصاً البسطاء منهم فهؤلاء الأشخاص يجدون مشاكل في صعوبة التواصل و كيفية انجاز هذه الوثائق الإدارية.

أنا سأعطي حلولاً وقد سبق لي أن تقدمت بمثل هذه الحلول في المجلس السابق فلقد سبق أن ذكرنا أن هناك متطوعون، جمعيات مهنية مستعدة أن تجعل تلك الأرض plateforme بوسائلها وآلياتها لتجعل هذه الأرض هشة الحمد لله لدينا مجلس إقليمي ومجموعة الجماعات يمكن لهؤلاء أن يزودونا بالآليات الضرورية للقيام بهذا العمل. يجب أن تسوى تلك الأرض و نخطط لنمر إلى ما هو أهم وهو كيفية حفر القبر.

- غياب الكومبريسور، عندنا TRAC TO PELL إذا كانت الجماعة لا تتوفر على PIK UP فأنا عبد ربه سأقوم باقتناء البيكور و بذلك يمكن حفر أكثر من 15 قبراً يومياً أو أكثر من هذا العدد إذا كانت الجماعة لا تتوفر على كومبريسور أنا ألتزم بشراء كومبريسور ووضعه رهن إشارة الجماعة.

هناك تجارة في القبور حيث تباع اللحود للفقراء والضعفاء بينما تمنح مجاناً للميسور كما يتم التسريع في إنجاز المساطر الإدارية ليحصل هذا الأخير على الوثائق اللازمة للدفن كما تجدر الإشارة إلى أنه يتم اختيار أماكن خاصة للدفن لفئة معينة من الأشخاص. فهناك الزبونية في هذا الشأن يدفن هذا الشخص في ذلك المكان قرب شجرة الزيتون والأخر يدفن في أي مكان آخر، هناك تجارة في المقبرة و الحل هو أن تمنح اللحود مجاناً سواء للفقير أو الغني.

هذه الجمعية التي أعطي لها اسم الجمعية الإسلامية للعناية بالمقابر الإسلامية فماذا فعلت؟ ما هي إنجازاتها؟ نحن مقبلون على فسخ هذه الاتفاقية، سجل علي السيد الرئيس أنني ألتزم بشراء مارطو بيكور للجماعة وأنا لا أستخدم السياسة.

- "لقد سبق أن سجلنا ذلك" أجاب السيد الرئيس ولم تلتزم والأمر يتعلق بالرملة.

- أجاب السيد امحمد ازماض: أنا أقدم الرملة وغير ذلك بالمجان في سبيل خدمة هذه المدينة وبدون مقابل .

- أجاب السيد الرئيس: مقابل السياسة و لخدمة السياسة.



أول مرة تلتزم فيها، هي إحضار "هذه" مشيرا إلى صورة صاحب الجلالة، جازاك الله خيرا.

- عقب السيد امحمد ازلماض: لا تقل هذه " تلك صورة صاحب الجلالة.

- قال السيد الرئيس: هذه صورة جلاله الملك اللوحة الرسمية لجلالة الملك.

اشتد النقاش بين السيد الرئيس والسيد امحمد ازلماض فطلب السيد الباشا رفع الجلسة لبعض الوقت.

طرح السيد الرئيس رفع الجلسة لمدة نصف ساعة تطبيقا للنظام الداخلي الذي يحدد رفع الجلسة من ربع ساعة إلى نصف ساعة.

وبعد ذلك رفع السيد الرئيس الجلسة لمدة 5 دقائق،

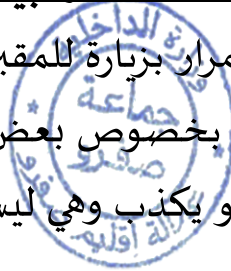
بعد مرور خمسة دقائق كمدة زمنية لرفع الجلسة، استأنف المجلس أشغاله حيث

أعطيت في البداية الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث قال: " الله يرد بنا" مضيفا أن

مغالطات كثيرة وردت بالتقرير، إذ أقوم باستمرار بزيارة للمقبرة، وأشاهد ما يقع فيها ، وربما هناك

اتصالات كانت تأتي من بعض أعضاء المجلس بخصوص بعض المسائل داخل المقبرة، فالذي يقول

بأن وضعية مقبرة مدينة صفرو غير جيدة فهو يكذب وهي ليست بهذه الدرجة الكارثية، فوضعيتهما



وضعية مقبولة إنما ليست في مستوى المقابر الجديدة المتواجدة بمدينة مارتيل ومجموعة من المدن الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فهي مقبرة مقبولة، وربما المدينة بحاجة إلى مقبرة جديدة، حيث تهيأ المقابر بمدن كثيرة على شكل تجزئات بطريقة قانونية ولا تطرح مجموعة من المشاكل التي يجب أن يتكلم عنها المرء، فالذي يتكلم عن ما هو شرعي، عليه أن يتكلم أيضا عن هذه المسألة، بالنسبة للماء فهو متوفر بالمقبرة والذي يقول غير ذلك فهو يكذب.

- تدخل السيد شفيق كريم: نافيا ذلك، مضيفا أن الماء غير موجود ونحن من يتكلف بإحضار الماء من الصنبور المتواجد بالقرب من باب المقبرة، ونحن لا نكذب.

- استأنف السيد نور الدين لمزايي، تدخله، مشيرا إلى أن المقبرة فهي نظيفة وليست بها أوساخ، وبخصوص ما هو شرعي نحن نعرف أنه إذا توفي الشخص يجب التعجيل بدفنه بالمكان المتوفر، ولكن نلاحظ تسييس المقبرة، فقد قلتم بعدم تسييسها، إنما الملاحظ أنها تسييس إذ يطلب دفن ميت توفي في سنة 2010 بالقرب من أحد أقاربه الذي توفي في بداية السبعينات معللين ذلك كون المتوفي ترك وصية بذلك، فهل يعتبر هذا مطلبا شرعيا؟ ولكن ما هو شرعي بالنسبة للأحياء الذين يوجدون فوق الأرض فهو غير موجود.

- بالنسبة للمقبرة ومنذ افتتاحها في بداية السبعينيات من القرن الماضي كانت تحفر المقابر بالوسائل المتوفرة، ولما استعصى الحفر في أماكن محجرة تم التخلي عن حفر تلك الأماكن والبحث عن أماكن أخرى يسهل فيها الحفر، ومن هذا المنبر أشكر العمال العاملين بالمقبرة على الجهود التي يبذلونها، وهذه الجهود التي لا ترى إلا من طرف المترددين باستمرار على المقبرة ولكن أن يتم زيارتها من أجل معرفة حجم المشاكل والإكراهات التي تطرحها المقبرة، فلا أحد كان يذهب إليها وأنا أتحمّل المسؤولية في قول ذلك، وأول شخص وأطلب منه أن يأخذ الكلمة والذي أحمله شيئا من المسؤولية هو الحاج الداسي والذي عليه أن يتحدث عن هذه النقطة، كما عليه أن يوضح الإكراهات التي تتخلل المقبرة، وعليه أن يعرف لما كنا في وقت من الأوقات نوفر 20 قبرا فأكثر للدفن، أضحينا نوفر فقط 5 أو 6 مقابر للدفن، وهذا يعني أنه هناك صعوبات في توفير المقابر الكافية، والسؤال الذي يطرح هو: هل نبقى مكتوفي الأيدي في انتظار حضور الجنازة، والإصطدام بواقع عدم وجود قبر جاهز للدفن، فهذه هي الكارثة، وهذا هو المشكل الذي من الممكن أن يطرح، وأعتقد أن المقبرة كانت ستهيا بموجب صفقة، ولا أدري لماذا تأخرت هذه الصفقة ولم تتم؟ وهذا لكي نعرف بالضبط الإشكال الموجود، وبالفعل فهناك مشكل مرتبط أساسا بآلة الحفر "compresseur" مضيفا أن نقل جثة متوفي قادمة

من بلاد هولندا وضع جثمانه بثابوت ونظرا لعدم توفر آلية الحفر طلبنا من ذوي الهالك توفير آلية " مارطو بيكور " marteau pikeur " لحفر القبر حتى يستوعب مقاييس الثابوت عرضا وطولا، وقد تفهم أهل الهالك الأمر، وعملوا على إحضار آلية الحفر، وفي الأخير وري جثمان الهالك في قبره وأظن وباختصار فإن تسييس مرفق المقبرة هو الذي جعلني أقول في بداية مداخلي " الله يرد بنا" وشكرا السيد الرئيس.

وكملاحظة طلب السيد الرئيس من الجميع ارتداء الكمامة لأن هذا الاجتماع هو اجتماع رسمي.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال: حتى ننسب الفضل لأهل الفضل ولا نبخس عمل الجمعية التي تتلقى الدعم من المجلس الجماعي وهي لا تقف عند هذا الحد فقط بل تجتهد في البحث عن مداخل جديدة أخرى، وهذا كله من أجل الرفع من مستوى أداء المقبرة. ونحن نعرف كيف كانت المقبرة من قبل . ففي عهد هذه الجمعية فقد تم شبه ترصيف للمقبرة، حيث ومنذ عهد قريب لم نكن نرى تلك الممرات المؤدية للقبور وقد مكنت عملية التنظيم هاته من ربح مجموعة من الأماكن وقد وقفنا عن هذا الأمر وعایناه وكما قال بذلك السيد لمزابي فوضعية المقبرة ليست بالكارثية فهي في وضعية مقبولة جدا، ونظيفة. أضف إلى ذلك هناك مجموعة من الجمعيات تقوم بمبادرات و حملات مستمرة لتنظيف المقبرة بتنسيق مع المجلس الجماعي، والحمد لله فالمقبرة توجد في وضعية مقبولة. وعلى الرغم من ذلك فمن المفروض أن تبذل مجهودات إضافية لتفعيل العقار البالغ مساحته 4 هكتارات الذي اقتنته الجماعة وإخراجه إلى حيز الوجود. وشكرا.

- فبعد ذلك تدخل السيد عبد الناصر القشابي، بعد أن شكر الحضور أشار إلى أن الجدل الذي وقع بخصوص المقبرة فهو في صالح الجميع للتفكير حول ما يجب أن نقوم به وليس حول ما هو كائن بمعنى آخر يجب أن نفكر في هيكلية المقبرة الجديدة لأن سعة المقبرة على وشك أن تصل إلى نسبة ملء 100 % وهذا ما سيجرنا إلى التفكير و التسريع في وتيرة تجهيز مقبرة جديدة والتي ستخدم صالح دفن الموتى هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فسننتقل إلى ما هو إداري و نتكلم هنا بصدق حيث نرى أن المدينة تضم أكثر من مائة ألف نسمة ونتوفر على طبيب واحد ظروفه الصحية ربما لا تسمح له بأن يتحمل المسؤولية ، نحن من هذا المنبر ندعو له بالشفاء لكن في نفس الوقت كإدارة جماعية نتوفر على قسم صحي تعمل به ثلاث موظفات فلماذا لا يفوض لإحداهن لتخفيف العبء على الطبيب؟ مراعاة لظروفه الصحية خاصة وأن مشكل الدفن يطرح في نهاية الأسبوع أي يومي السبت

والأحد أضف إلى ذلك أن الطبيب يتغيب ليستفيد من حصص تصفية الكلي ونحن نعايش هذه الوضعية المأساوية و لتسهيل الجانب الإداري فأنا اقترح على الرئيس منح الموظفين التفويض لمساعدة الطبيب في إنجاز الأمور الإدارية المتعلقة بدفن الموتى.

- أخذ الكلمة بعده السيد فؤاد بوشامة: حيث قال: أن وضعية المقبرة أصبحت كارثية، وهذا بشهادة الجميع، هذه الوضعية التي وصلت لمرحلة الملء la saturation الشيء الذي كان من اللازم التفكير فيه ولدينا قرار للمجلس يعود لسنة 2006 يقضي بفتح مقبرة جديدة بمواصفات عصرية يوضع لها تصميم وتتوفر على ممرات وكل شيء. لكن في هذه السنوات الأخيرة عندما أسندت أمور تسيير المقبرة إلى إحدى الجمعيات ظهرت اختلالات بها. ولعل أهمها إغلاق الممرات التي استغلت للدفن فأصبح من الصعب على أهل الميت الترحم عليه فهل أصبحوا كالطيور يقفون على القبور للترحم على ذويهم بل والأكثر من ذلك أنه استحال على بعض الأشخاص التعرف على مقابر ذويهم لأن معالمها قد تغيرت لذلك نرجع المسؤولية إلى الجمعية التي قامت بإغلاق تلك الممرات التي كانت تسهل مرور الأشخاص والوصول إلى قبور أقاربهم. أضف إلى ذلك أنني لاحظت ظاهرة جديدة وهي الحجز المسبق لبعض القبور و تسييجها من طرف بعض العائلات لاستغلالها في دفن أقاربهم وذويهم فلما استفسرت حول الأمر قيل لي بأن هذه القبور قد تم شراؤها وحجزها من طرف إحدى العائلات مع التذكير بأن هذه القبور توجد بمناطق غير محجرة أي في الواجهات التي يسهل فيها الحفر وقد كان من الأفيدي أن تكون عملية الحجز بالمناطق المحجرة عوض المناطق المترية السهلة الحفر.

أما فيما يخص القبور التي تم بناؤها مؤخرا والتي أثارت ضجة. بالفعل نحن لسنا بأهل الفتوى لنبدي رأينا في الموضوع بتحريمها أو تحليلها فهناك المجلس العلمي و وزارة الأوقاف هي الوصية على موتى المسلمين فالقبر فهو محبس على دفينه وأنا من الأوائل الذين قاموا بزيارة المقبرة وبالفعل فالسؤال المطروح هو معرفة من المسؤول عن حفر 30 سنتيمتر التي حفرت لبناء تلك القبور الاقتصادية؟ وهل تم الحفر بإمكانية الجماعة أم بإمكانية الجمعية؟ مؤكدا أنه قام بقياس هذه القبور فهي تصل إلى عمق 30 سنتيمتر، مضيفا لقد شاهدنا صور الفيديو التي نشرها إخواننا وتلك التي نشرها السيد عبد الحق شاكرا العلوي وقد تعرفنا على طريقة التصوير، وعلى الرغم من ذلك فقد خرجت إلى عين المكان وشاهدت الحالة بعيني وبالتالي لا يمكنني أن أزيد على أي أحد، فالجزء الذي كان محفورا لا يتعدى عمقه 40 سنتيم، ونحن نعرف أن حفرة القبر فعلى الأقل أن تكون على عمق 80 سنتيمتر حيث توضع اللحمة على مستوى 50 سنتيمتر وما تبقى يملأ بالأتربة حتى لا تتسرب رائحة تحلل

الجثة، وبعيني رأيت حشرة " الزنبور" تدخل من ثقب بالقبر ثم تخرج والرائحة منبعثة من ذلك الثقب وبذلك فحشرة الزنبور هي الشاهد التي تبين أن الرائحة تنبعث من ذلك القبر، أو أن شيئا مدفونا. نحن الآن نتساءل عن مآل 4 هكتارات المتواجدة بجوار المقبرة الإسلامية الحالية فلماذا لا تفتح في وجه دفن موتى المسلمين؟ والقرار الجبائي المتعلق بأداء واجبات الدفن والحجز فقد تم وضعه لتلك المقبرة الجديدة وليس للمقبرة القديمة لأننا كنا نعرف بأنها قد وصلت إلى مرحلة الملء " la saturation" ويجب أن تغلق ، وشكرا.

- بعد ذلك تدخل السيد الرئيس، فشكر الإخوان على مداخلاتهم مشيرا إلى أن هذا الموضوع قد أثار جدلا لمدة تزيد عن الشهر تقريبا، أولا أريد أن أخبر الإخوان والأخوات أن مرفقين لابد من أن أقوم بزيارتهما يوميا، وهما: المقبرة والمطرح العمومي باعتبارهما مرفقين حساسين جدا وأي مشكل يتخللها تكون له تبعات، جاء في التقرير مجموعة من الأمور لن أركز عليها كثيرا وللأسف أغلبها جاء كلاما للمعارضة المسيس وليس المعارضة التي تبحث عن المصلحة. بالنسبة للملاحظة التي تشير إلى انعدام النظافة، فهذا كذب على الذقون، ولذلك فعلى السيد محمد الداسي تناول الكلمة للحديث حول هذا الموضوع، فلو أخذ الكلمة وتكلم بخصوص هذا الموضوع، فكلامه على رأسي و عيني وبالتالي فأني شخص يتكلم عن هذا الموضوع فهو من باب المزايدة الفارغة، فالسيد محمد الداسي هو الذي على علم بالإكراهات التي تطرحها المقبرة، وقد عايشها في فترة من الزمن ولازال يعايشها ولا أحد منعه من ذلك، ولازال يمارس الأمور التي كان يمارسها من قبل، ولكن للأسف فقد كانت له قيمة عندما كان معنا. تدخل السيد كريم شفيق، مؤكدا أن الحاج محمد الداسي لازالت له قيمة وقد كرر هذه العبارة عدة مرات. تدخل السيد الرئيس، قائلا: أنتم من ضيع له قيمته. وبصوت مرتفع كرر السيد كريم شفيق عدة مرات الحاج محمد الداسي لا زال يتمتع بقيمته. تدخل السيد الرئيس، مشيرا إلى أن الإحساس بالضعف هو الذي يؤدي إلى الصراخ وأن هذا ضعف. كرر السيد كريم شفيق مرتين عبارة نحن ضعاف. تدخل السيد الرئيس، قائلا: قيمة الحاج محمد الداسي فوق رؤوسنا وفي قلوبنا، ولكن نتأسف على الوضع الذي وضعتموه فيه.

- بالنسبة للإدارة، فقد بنيت فعلا بشراكة مع أحد المنعشين لإنجاز الأشغال الكبرى، مضيفا أن استكمال الأشغال تمت خلال فترة هذا المجلس وبالوسائل الذاتية للمجلس وبموجب اتفاقية الشراكة مع جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية فقد بذلت هذه الأخيرة مجهودا، وقد أصبحت الإدارة تقريبا جاهزة ينقصها فقط التزود بعداد الكهرباء، ونظرا لعدم برمجة اعتمادات مالية

لإنجازها، فإن إتمامها بالوسائل الذاتية يتطلب وقتا لاستكمالها، وبالنسبة أيضا لإحداث مقبرة جديدة فقد فكرنا فيها جميعا وقد فكرنا فيها كمجلس، واتخذنا بشأنها مقررات، ولكن لما انطلقنا في تفعيلها اصطدمنا بهذا الوضع، وهذا الافتعال.

- بالنسبة لانعدام آليات الحفر، فقد أصيبت بعطب، وفي ظل جائحة كوفيد 19 فإن النفقات تتم من خلال القرار المشترك للسيد الرئيس والسيد العامل وقد قامت العمالة بتخفيض كبير للاعتمادات المالية المخصصة للآليات مما أدى إلى تعطيل عملية إصلاحها ومن ضمنها الكومبريسور، وقد تعذر الحصول على قطعة ميكانيكية لإصلاحه ولكن هذا الأمر ليس هو المشكل الحقيقي الذي تعاني منه المقبرة، إنما الإشكال الحقيقي يكمن في العدد القليل من القبور التي تكون جاهزة للدفن، بحيث يجب أن تكون القبور الجاهزة تفوق 10 قبور، فهذا المرفق فهو مرفق حساس إذ لا يمكن للميت أن ينتظر تجهيز قبره، وللإشارة فنحن لا نطلب من أي أحد أن يأتي بآلية "compresseur" إلا إذا أراد أهل الميت مكانا للدفن بعينه، وفي منطقة محددة، مضيفا أنه لم يعد مسموحا الدفن بمنطقة باب المقبرة، والملاحظ أنك تجد بهذه المنطقة قبرا يعود لسنة 1971 وبجواره قبر يعود لسنة 2014، مما اضطررنا معه في أواخر سنة 2015 إلى إيقاف عملية الدفن بمنطقة باب المقبرة، مشيرا إلى عدم وجود قبور بنفس المنطقة تعود لسنة 2020، لقد قطعنا مع هذا الإشكال وفي نفس الوقت حددنا مناطق الدفن، بعدما قمنا بوضع تصميم طوبوغرافي للمقبرة أظهر لنا وجود مساحات فارغة.

- بالنسبة للعقار البالغ مساحته 4 هكتارات فقد كان من المفروض البدء في استغلالها في عملية الدفن منذ سنة 2015 إلا أننا بعد ما تبين لنا تواجد مناطق فارغة بالمقبرة الحالية شرعنا في تنظيم عملية الدفن بها، وهذا ما ساعدتنا فيه الجمعية التي كان عضوا بها السيد محمد الداسي، والذي لازال يشتغل معها، حيث ولأول مرة تم إحداث ممرات بالمقبرة لتسهيل الولوج إلى القبور، فهناك من قال من الإخوان بأنه قد تم إغلاق الممرات بل بالعكس فقد تم إحداثها في إطار التنظيم الذي شهدته المقبرة، فالمقابر التي يجد فيها الزائر صعوبة في الوصول إلى قبر أحد ذويه فهي وضعية ترجع إلى العهد السابق وبفعل إحداث الممرات فليس هناك قبر لا يمكن الوصول إليه إلا أنه عندما تمتلئ منطقة نقل من سعة طريق مرور سيارة نقل الموتى حيث لم تعد هناك حاجة للوصول إليها، ونعمل على استغلال المساحة المقلصة في عملية الدفن، ونحتفظ فقط بممر الراجلين، أما الآن وفي مناطق الدفن الجديدة والحاج محمد الداسي أشرف على هذا فليس هناك قبر لا يتوفر على ممر للولوج



إليه، فعلى الأقل فإن عرض ممر الولوج يتراوح بين 70 و 120 سنتيمتر حسب الوضعية، والذي يقول بأن وضعية المقبرة كارثية فنحن نعمل على معالجة تلك الوضعية الكارثية.

- بالنسبة لمن يقول بأن الماء غير موجود، فهو يكذب ولذلك فالذي يجب أن يفهم بشكل جيد هو أن دور المعارضة والأحزاب والجمعيات هو توعية المجتمع، فيوم الجمعة تعرف المقبرة توافد عدد كبير من زوار القبور للترحم على ذويهم، وبالتالي يمكن الوقوف على كمية الماء المستغلة في سقي القبور وبالتالي فإننا نقوم بملء خزان الماء ثلاث مرات في يوم الجمعة ولا يضطر أحد إلى الذهاب إلى أخذ الماء من الصنبور إلا نادرا، وهذا ما يظهر أنه ليس هناك ترشيد في استعمال الماء من طرف زوار المقابر، مما يستدعي القيام بحملة توعية لتحسيسهم بترشيد استعمال هذه المادة الحيوية وليس توجيه ملاحظات للرئيس فقط، ولذلك فالمقبرة تعتبر مرفقا اجتماعيا، فعلى الجميع المساهمة في تنظيمها.

- بالنسبة لهدم السور، فمنذ زمان وذلك السور مهدم فالأجزاء المهدومة سقطت لوحدها، ففي فترة سابقة كانت هناك اتفاقية شراكة مع وزارة الداخلية لتسييج المقبرة الإسلامية. وعلى إثر ذلك خصصت الجماعة اعتمادا ماليا يقدر ب 100 مليون سنتيم كحصة مساهمتها في إنجاز هذا المشروع، إلا أنه في نهاية المطاف تراجعت الوزارة عن هذا المشروع لأن المقابر المتواجدة خاصة بالمدن الكبرى فهي عبارة عن فضاء أخضر مفتوح، وبالعكس فتسييج المقبرة يخلق عدة مشاكل فكل المصائب تحدث ما وراء السور، وبالتالي فلما تكون المقبرة مكشوفة يصعب على أي شخص القيام بممارسات مشينة سواء تعلق بالشعوذة أو غير ذلك، ولذلك فالسياج الذي أحدث بالجهة الأخرى والذي كان مفروضا على المنعش العقاري صاحب التجزئة المتواجدة خلف المقبرة فقد أحدث على نفقته بمعايير تسمح برؤية ما يحدث داخل المقبرة وذلك من أجل تفادي أي ممارسات بالقبور، وهذا ما جعلنا نتغلب على مجموعة منها، وبالنسبة للتهيئة الجديدة للمقبرة، فقد طرحنا منظورنا على المجلس والذي يروم إحداث مساحة خضراء شاسعة تفصل بين المقابر والشارع، وبالتالي لماذا تسييج المقبرة إذا لم يكن السياج يسمح برؤية ممتدة داخل المقبرة؟

- بالنسبة للدفن العشوائي، لم أدر ما المقصود بذلك؟ فالدفن يتم وفق طريقة الدفن المعروفة لدى الجميع، اللجنة التي خرجت إلى عين المكان لمعاينة المقابر الجديدة فهي فوق رأسنا و عيننا، ولكن كانت محفوفة ببعض المزايدات، وأشكر السيد الباشا الذي يحاول انتهاج الوسطية في معالجة



الأمر، كما فعل اليوم حيث حاول تهدئة الأوضاع " جازاه الله خيرا" والأهم هو تحقيق مصلحة المدينة.

- بالنسبة لفتوى المجلس العلمي، فقد راسلنا المجلس العلمي هذه مدة شهر وقد عملنا على إحصائه شخصيا.

- بالنسبة للتفكير في مقبرة جديدة، فقد فكرنا في ذلك مرارا وتكرارا والأكثر من ذلك فقد برمجتنا لها اعتمادات مالية، فقد صادف عملية الإعلان عن الصفقة ظهور وبشكل مفاجئ وغير منتظر جائحة كوفيد 19 وبسبب تداعياتها تم توقيف استثمارات الجزء الثاني من الميزانية تحسبا لأي طارئ لتداعيات الجائحة التي تسببت في تراجع لمداخيل الميزانية الجماعية وقد اتخذ هذا الإجراء تحسبا لأي طارئ، وقد طرحنا مسألة المقابر مع السيد العامل، ولحد الساعة فلا زالت محط نقاش ولم تحصل القناعة الكاملة لإطلاق تلك الصفقة التي تقدر تكلفتها ب 50 مليون سنتيم، وذلك من أجل تهيئة جزء من المقبرة بالإضاءة العمومية وغيرها من الأشغال والمجلس هو الذي يرمج هذه الاعتمادات المالية، وليس الرئيس، وقد وافق عليها المجلس بالإجماع وبالتالي فهذا مشروع للجميع وليس محسوبا على أي شخص.

- بالنسبة لفتح مقبرة جديدة بالعقار البالغ مساحته 4 هكتارات فلن نصل إلى استغلالها في عملية الدفن حيث لازال متبقيا نصف هكتار من 7 هكتارات للمقبرة القديمة وبالتالي فالصفقة تستهدف تهيئة نصف هكتار من مساحة العقار القديم للمقبرة، فالذي يتكلم عن أي معلومة فمن الواجب عليه أن يضبطها وأن تكون معلوماته صحيحة ومضبوطة، وفي نفس السياق قمنا بترسيم حدود 4 هكتارات، وسيتم تهيئة أكثر من ألف (1000) قبر بمساحة نصف هكتار المتبقية من مساحة المقبرة الحالية، وإذا تمت تهيئتها بالمواصفات المطلوبة فستشغل في عملية الدفن لأكثر من 10 سنوات، فالجزء من المقبرة الذي أثار إشكالا. فقد كانت عملية استباقية بسبب صعوبة حفر المقابر بالمناطق المحجرة وتقلص عملية تهيئة المقابر إلى ما دون 10 مقابر. والغرض من تلك العملية الاستباقية هو تهيئة عدد كبير من المقابر لتكون جاهزة لاستقبال موتى المسلمين، وسنرى بالصور كل هذه الأمور التي تحدثنا عنها.

- عندما يتحدث عن الطقوس الشرعية، فلها أهل اختصاصها إذ لا يمكن لشخص لا يعرف اتجاه القبلة ويتكلم عن الشرع، فقد توجهنا شفويا للمجلس العلمي وخرجنا رفقته إلى عين المكان، وربما



الخطأ الذي ارتكبناه لم نوجهه للمجلس العلمي كتابا في الموضوع. الآن وقد تطلب الأمر استصدار فتوى حول تلك المقابر الجديدة وجهنا كتابا في الموضوع.

- بالنسبة لصعوبة الدفن، فهذه العملية فهي غير حقيقية.

- بالنسبة للوثائق المتعلقة بالدفن، ففي الحقيقة فهذا مشكل مفتعل، بالفعل طبيب الجماعة يعرف الجميع وضعيته الصحية، وعلى الرغم من ذلك لا يقع أي إشكال، وفي حالة وجوده على قلبه أتدخل شخصيا لحله أو يتدخل الأخ محمد الداسي أو أحد الإخوان، فهناك صعوبة إنما ليست عامة وإنما تطرحها بعض الحالات، وكمثال على ذلك قام أحد الأبناء الذي يشتغل بمدينة طنجة مؤخرا بزيارة لعائلته فأحس ببعض العياء فتوفي، وقد نسي بطاقته الوطنية بمدينة طنجة، ففي نظركم هل ستحل واقعة الوفاة هاته بسهولة، فالمتوفى لا زال في مستقبل العمر وبطاقته الوطنية غير متوفرة، فكثرت الاتصالات عبر الهواتف كما اتصل أيضا المسؤولون بالمحكمة يستفسرون حول طبيعة المشكل المتعلق بواقعة وفاة ابن تلك الأسرة، فلما اتصلت شخصيا بالطبيب وجدته قد وجد حلا لمشكلة تلك الوفاة حيث طلب من أب الابن المتوفى بأن يقدم له التزام كتابي مصادق عليه يصرح فيه بأن المتوفى ابنه، وهناك بعض الحالات الأخرى التي لا يتوفر الهالك على البطاقة الوطنية أصلا أو أنه غير مسجل بسجلات الحالة المدنية، وبطبيعة الحال فمثل هذه الحالات تتطلب اتخاذ بعض الإجراءات لحلها، أما الحالات الأخرى العادية التي يتوفر الهالك على وثائق الحالة المدنية والبطاقة الوطنية التي تثبت هويته، فلا تطرح أية مشكلة بل الأكثر من هذا عندما يتوصل الطبيب بوثائق الهالك يتصل مباشرة بالمسؤول عن الدفن من أجل استقبال جثة الميت ودفنها وبالتالي يتم تضخيم الأمر عندما يتعلق الأمر ببعض الحالات، فالطبيب نعرف وضعيته الصحية وأنا أحياه من هذا المنبر على المجهودات التي يبذلها بشأن الإجراءات المتعلقة بواقعة الوفاة حيث في بعض الحالات يتصل أهل الميت بالطبيب في الساعة الثانية ليلا، وهي ساعة وفاة الهالك ولكن على الرغم من ذلك فإنك تلتمس العذر للمتصل وتواسيه في مصيبة الموت التي ألمت بأسرته على أن الإجراءات المتعلقة بالدفن سيتم القيام بها صباحا. وفي بعض الأحيان تقع بعض المناوشات مع بعض المواطنين إلا أنه يتم إيجاد حل لكل المشاكل المتعلقة بحالة الوفيات حيث يقف عليها السيد مدير المصالح، وكذا السادة الأعضاء. تحية للموظفين فهي أحسن ما قاله السيد المستشار، فتحية للموظفين الذين يشتغلون في ظروف قاسية، فالتعويضات التي تقدمها لهم الجماعة فهي هزيلة جدا، بالنسبة لردم القبور الجديدة، وللأسف لا تقفون على الحقائق، فنحن لم نردم أية قبور جديدة فقط قمنا بإكمال ورشة

العمل لقد خرجت اللجنة لمعاينة قبور تلك المنطقة وقررت إيقاف الدفن بها فاستجبنا للقرار، وقد كانت عملية استباقية لتهيئ ما هو آت في المستقبل، إلا أن الدفن استمر بمناطق أخرى بالمقبرة، فتلك القبور التي أخذت صورها، فالورشة عندما تكون مفتوحة لا يمكنك أن تفهم ماذا يقع وهي تستكمل بملا جوانب القبور التي بنيت والبالغ عددها أكثر من 100 قبر، وقد كانت العملية تروم تغطية القبور باللحود والعمل على إزالتها لوضع الميت في قبره، وهي عملية مكلفة حيث مع مرور الوقت ستكسر تلك اللحود وهي نفس الطريقة التي استعملها السيد زكرياء ونزار حيث حفر القبور وغطاها باللحود، والطريقة الثانية تروم ملأ القبور بالأتربة وإزالتها عند دفن الميت، وسأظهر لكم هذه العملية بالصور، فتلك القبور لازالت كما هي وقد غطيت بالتراب، ولا أدري لماذا اقتناء مقبرة جديدة والجماعة تتوفر على 4 هكتارات ونصف هكتار متبقية من المقبرة الحالية وهي صالحة للدفن .

- بالنسبة للإحسان العمومي، فهو بدون تعليق.

- جاء في تدخل أحد الإخوان أننا نناقش أموروا لا يجب مناقشتها، فهذه العبارة هي أحسن ما قالها السيد المستشار، وفعلا نناقش أمورا لا يجب مناقشتها ولكن من أجل تنوير الرأي العام لا بأس في ذلك.

- من أراد الحفر عليه أن يأتي بالكومبريسور، فقد أوضحنا ذلك سابقا وقد كان آخر من أحضر آلية الكومبريسور هو الحاج محمد ليكاتي لحفر قبر والده في مكان معين بتلك المنطقة التي تستغل للدفن حاليا وليس بالمنطقة القريبة من باب المقبرة.

- بالنسبة لردم القبور ، نحن لم نقم بردم القبور أسي البزيوي عبد الكريم، فقد استكملنا الورشة وقمنا بتغطية تلك القبور، مضيفا أنه لن يجيب على كثير من الأمور تفاديا لعدم كهربية الجو " والله يتجاوز علينا" .

وبعد ذلك قدم السيد الرئيس اعتذاره للسيد امحمد ازلماض مشيرا أن كل شيء سيفوت، وستبقى الأخوة.

- بالنسبة لما ينبغي أن يكون، فقد فكرنا في الأمر جميعا وفقط تريدون نسيان الأمور فقد سبق لهذا المجلس على الأقل أن تداول في النقطة المتعلقة بمرفق المقبرة ثلاث مرات أو أكثر، وقد أثمرت برمجة اعتمادات مالية لتهيئتها.

- بالنسبة للتفويض الذي أثرته أسي عبد الناصر القشابي فالقانون لا يسمح بذلك وليست هناك إمكانية لمنح التفويض للموظفين العاملين بمكتب الصحة الجماعي إلا للطبيب، ومن حقي التفويض



لمزاولة مهمة الترخيص بالدفن، أما مهمة معاينة الوفاة لا يمارسها إلا الطبيب دون غيره. وإذا قام موظف بهذه المهمة تكون تحت مسؤوليته. وفي إطار مباراة التوظيف التي قامت بها الجماعة سابقا فقد تم تدعيم المكتب الصحي بموارد بشرية حيث التحق بالجماعة ثلاث ممرضات واحدة منهن التحقت بالجماعة من جماعة أخرى. وذلك من أجل التخفيف من أعباء هذه العملية. ولكن للأسف ليس هناك تواصل تام بين الطبيب والموظفين العاملين بالمكتب الصحي ولم تنشأ الثقة الكاملة بينهم، مما يؤدي بين الفينة والأخرى إلى وقوع سوء تفاهم، فنتدخل لمعالجة الأمور. وفي الحقيقة فالجماعة بحاجة ماسة إلى توظيف طبيب، وفي هذا الإطار قمنا بعدة محاولات مع وزارة الداخلية. إلا أنه ولحد الآن لم تسفر عن أية نتيجة.

- بالنسبة لوصف وضعية المقبرة بالكارثية، فهذا كلام غير صحيح أسي فؤاد بوشامة، مشيرا إلى أن مقبرة مدينة صفرو تعتبر من ضمن المقابر المقبولة في المغرب، ونحن نطمح إلى مستوى أفضل على غرار المقابر الحديثة المنظمة في بعض المدن والمحاولة التي أقدمنا عليها تندرج ضمن هذا التصور. إلا أنها وللأسف أثارت هذه الضجة ولا أدري لماذا أثرت؟ وقد فكرنا سابقا في فتح مقبرة جديدة وهيأنا التصاميم و البطائق التقنية. وإعداد الصفحة. وقد فكرنا في هذا الموضوع كمجلس بكامل مكوناته. وقد برمجنا في هذا الإطار اعتمادات مالية لتهيئة مقبرة جديدة.

- بالنسبة للاختلالات التي تشوب المقبرة بعد تولي الجمعية الإشراف عليها، فهذا كلام غير صحيح بل بالعكس من ذلك فالمجلس وبتنسيق مع الجمعية فقد تم إيجاد حلول للاختلالات التي كانت تعاني منها المقبرة، وبطبيعة الحال البعض منها لازال قائما. إلا أننا نسعى إلى ما هو أفضل، كما أن القول بإغلاق الممرات فهذا أيضا غير صحيح، وعلى العكس من ذلك فقد قمنا بفتح ممرات، والمقابر الجديدة كلها تتوفر على ممرات للولوج إليها. فكلما امتلأت منطقة للدفن ولم تعد هناك حاجة لولوج سيارة نقل الموتى، نعمل على تقليص سعة طريق الولوج إلى ممر للدراجين.

- بالنسبة لحجز القبور، فهذه العملية معمول بها من قبل وهي لا تقتصر على المقابر الجديدة ومن حق الإنسان حجز القبر، وكما قال بذلك السيد نور الدين لمزابي يأتي شخص فيقول بأن أحد أقاربه ترك وصية بأن يدفن بجوار قبر أحد أفراد العائلة الذي يتواجد قبره بالقرب من باب المقبرة، فيعمل على حجز ذلك المكان، وليس نحن من يختار لهؤلاء مكان الحجز، ونوجه اختيارهم إلى المنطقة المحجوزة أو غيرها، والقانون يسمح بذلك حيث يؤدي عن عملية الحجز مبلغ 700 درهم مرة واحدة في العمر، ويبقى ذلك القبر محبس على الشخص الحاجز إلى أن تتوفاه المنية، مضيفا لا يجب أن

يتجراً المرء على إعطاء الفتوى ويحرم الأمور على أساس أنها لا تمت للشرع بصلة، يقول ابن القيم في ميميته:

قال الصحابة ليس بالتمويه

العلم قال الله قال رسوله

سفاهة بين قول الرسل وقول فقيه

ليس العلم مسبكا للخلاف

وبعد ذلك عرض السيد الرئيس بالصور عملية تهيئة القبور الجديدة والتي أثرت ضجة حولها، وقد أشار إلى عدم الإقدام على ردم الطوبية، بل تم العمل على تغطية القبور بالأتربة. وفي هذا الإطار أوضح بالصورة نموذجا لقبر جاهز ينقى من الأتربة التي تملأه من أجل دفن الميت، الذي توضع جثته فوق التراب. موضحا أن عمقه ليس 30 سنتمرا كما جاء في تدخل السيد فؤاد بوشامة. متسائلا في نفس الوقت هل جثة الميت الموضوعة في التابوت توضع فوق التراب؟ موضحا أن تحلل الجثة لا علاقة لها بالتراب فهي تخضع لسنة الله في خلقه حيث تأكلها الديدان "الله يعيننا على ساعتنا". وبعد ذلك عرض بالصور المقابر التي بناها السيد زكرياء ونزار بالطوبية، وعلى العكس منها فنحن حسنا هيئة وحالة المقابر الجديدة حيث قمنا بتلميس جوانبها. وللإشارة فقد قام السيد زكرياء بفصل قبر عن قبر بالطوبية مقياس 10 سنتيم، وهذه تعتبر تجربة، إنما المقابر الجديدة التي جهزتها الجماعة فإن مقياس 30 سنتمرا هي المساحة التي تفصل قبرا عن قبر آخر، مشيرا أن السيد زكرياء تقدم بطلب حجز المقبرة سنة 2014 حيث كان حينها يمارس مهمة التفويض بالقسم التقني بالجماعة. ولم يجب على طلبه. وقد باشر العمل بعمال الجماعة، إلا أنه لم يكمل الإجراءات، ثم أوضح إلى أنه كان ينبغي على السيد زكرياء ونزار تجديد طلبه خلال فترة ولاية هذا المجلس وأن العملية متوقفة على الأداء لأن السيد زكرياء منح لنفسه الرخصة ولم يرد سحبها وتركها مودعة بوثائق الملف المتعلق بحجز قبر بالمقبرة، ثم أوضح أنه تمت الاستشارة حول الطريقة التي بنيت بها القبور الجديدة. حيث زودنا السيد زكرياء ونزار بفكرة معينة وعايناها بمدن أخرى واطلعنا على عدة فتاوى وكذا المجلس العلمي. فرئيس الجمعية ينتهي كعضو بالمجلس العلمي، والسيد الحاج محمد الداسي بذل مجهودا في هذا الإطار. ولنسلم بأنه واعظ فهل سنفهم الأمور أحسن من الواعظ؟ وهل سيفهم المرء المسائل الشرعية أحسن منه؟ مضيفا أن الواعظ هو الذي أنجز تلك القبور. مؤكدا أن القبور التقليدية فهي متوفرة. كما أن العرض متوفر وجاهز. فمن أراد أن يدفن بالمقبرة التقليدية الحالية فمرحبا به. ومن أراد الدفن بالمقبرة الجديدة، فمرحبا به. وبالتالي يبقى لأهل المتوفى اختيار مكان الدفن إما بالمقبرة القديمة الحالية أو المقبرة الجديدة، مضيفا نتكلم عن الكرامة. ولهذا فإنني أوصي إذا وافتني المنية أن

يوارى جثمانى بهذه القبور الجديدة التى عرضت صورها على أنظار المجلس، وبعد ذلك وضع السؤال التالى: هل حفظ كرامة الميت وأهله وعمال المقبرة تكمن فى المقابر الجديدة المبنية بطريقة جديدة ومنظمة أم أنها تكمن فى القبور المتواجدة بالمقبرة الحالية؟ فالقبور الحالية معرضة للزخ بسبب تساقط الأمطار الغزيرة، وبالتالى فليس هناك أحسن من القبور الجديدة حيث جنباتها محمية. وجثمان الميت يوضع فوق التراب، وبالتالى فمن يعرف آية قرآنية أن يدلنا عليها أو حديث نبوي شريف أو قول صحابي فمرحبا بذلك. ولذلك فلا معنى لأن يزايد بعضنا على بعض، مضيفا أنه قد توقف الدفن بالمقابر الجديدة. ولما يكون السيد الباشا تحت الضغط، نتعاون معه للتغلب على ذلك الضغط. فالسيد الباشا عمل على إخراج لجنة لمعاينة المقابر الجديدة، وعلى إثرها تم توقيف الدفن. وبعد ذلك أكملنا أشغال الورشة. ويبقى للمواطن الحق فى اختيار مكان الدفن، إما بالمقبرة المفتوحة حاليا، وإما بمنطقة المقابر الجديدة التى تتوفر فيها على 120 قبرا جاهزا قد تستغل فى عملية الدفن لمدة 6 أشهر. ويجب أن يعلم الجميع أن هناك فضاءات بالمقبرة قريبة من الطريق، فعندما يتم الانتهاء من عملية الدفن بالمقبرة وامتلائها عن آخرها ولم يعد بها مكان صالح للدفن، ولو أن تتوفر على الرسم العقارى تصبح فى ملكية الأوقاف. ونظرا للتوسع العمرانى التى تشهده المدينة ستصبح المقبرة نقطة سوداء وسط المدينة. حيث ن فكر بجديفة فى فتح ممرات بالمقبرة القديمة التى تبلغ مساحتها (7) هكتارات، وكذا بالمقبرة الجديدة التى ستحدث على مساحة (4) هكتارات لتصبح المساحة الإجمالية للمقبرة (11) هكتارات وهى ما يعادل مساحة ضيعة.

فإحداث الممرات والمساحات الخضراء الشاسعة الفاصلة بين المقبرة والطريق ستكون ربحا للمدينة من الناحية المجالية على اعتبار أن المجال الترابى للمقابر تعود ملكيته للأوقاف بعد انتهاء الدفن به. ونحن نجتهد فى المحافظة على المنطقة الرطبة الكائنة بالقرب من المدخل الرئيسى للمقبرة وجعله متنفسا طبيعيا يفصل المقبرة عن الطريق. ولذلك فليس هناك أى إشكال، وإنما هو إشكال مفتعل، وبعد ذلك عرض السيد الرئيس بالصور نموذج تهيئة المقبرة الجديدة على مساحة (4) هكتارات، حيث كل منطقة بها ستضم 10 مقابر وممرات من الجهتين وبالتالى ستكون هناك سهولة الولوج إلى المقابر. وسيتم ترقيم المقابر حسب سنوات الدفن. وهذا ما سيمكن وبسهولة تامة، تعرف أهل المتوفى على قبر ذويهم، ثم أشار من خلال الصور المعروضة لنماذج القبور أن عمقها يصل إلى أكثر من متر. وهذا خلاف المقاييس التى أشار إليها السيد فؤاد بوشامة فى تدخله. موضحا أنه تم استعمال الطين الممزوج بمادة التبن كبديل للطوبية إلا أنها وللأسف هدمت. وهذا النموذج هو الذى وقف

عليه رئيس المجلس العلمي شخصياً، حيث أشار إلى أنه لا داعي إلى هذه التكلفة كلها، ويمكن استعمال البوطون أو الطوبية. وكما تلاحظون سيتم وضع اللحد وملاً ما تبقى فوقها بالأتربة. وهذه الطريقة سيكون القبر محصناً ومساحته محدودة. وقد قمنا بتبيء هذا النموذج من أجل إطلاق الصفقة وفقاً للنموذج التي تم تهيئته. حيث ستخصص 40 سنتمتر لوضع جثة الميت التي ستغطي باللحد و30 سنتمتر المتبقية من أعلى القبر ستملاً بالأتربة. مشيراً أيضاً إلى أن سعة القبر العادي تبلغ 40 سنتمتر. وسعة القبر الذي سيوضع به تابوت الميت تبلغ 70 سنتمتر والتابوت الآتي من الخارج سعة عرضه تصل إلى 90 سنتمتر. إذن فهذه هي الرؤيا التي فكرنا فيها جميعاً، وبرمجنا اعتمادات مالية لتهيئتها. وفي نفس السياق عرض بالصور تصميماً للمقبرة الحالية والجديدة. مشيراً إلى تصحيح قبلة المقابر الجديدة التي سيتم تهيئتها بالنصف الثاني لمساحة نصف هكتار المتبقية من المقبرة الحالية وهي صالحة للدفن. حيث أن معظم القبور لا تتجه نحو القبلة. حيث تم تجزئ المساحة إلى عدة مناطق تضم كل واحدة منها عدداً من القبور بشكل منظم. وهذه هي الرؤيا التي برمجنا لها 50 مليون سنتيم. على أساس تجهيزها بالإضاءة العمومية، وتهيئة القبور لتكون جاهزة للدفن على أساس التوفر مسبقاً على عدد من القبور تكون جاهزة للدفن لفترة سنة أو سنتين. وفي كل مرة نعلن فيها عن صفقة، وتنظيم المقبرة، وتهيئة الممرات بها. وكذا توفير فضاءات لجلوس زوار المقبرة مؤثثة بالكراسي ونافورة حتى لا يكون هناك خصاص في مادة الماء. وهذا فكرنا فيه معكم جميعاً، وقد برمجنا لذلك اعتمادات مالية لصفقته، والآن نحن بصدد تدارك الفضاءات القديمة. وألاً تبقى عرضة للضياع. ففي الأخير فكل القبور ستعود للأوقاف. وكما تعلمون فأغلب الفضاءات المتبقية فهي محجرة، وقد تم استخراجها بكمية كبيرة منها، تلکم هي وضعية المقبرة الإسلامية حيث تهيأ المقابر بالطريقة القديمة بالمناطق الرطبة وتهيأ بالطريقة الجديدة بالمناطق الأخرى. ويبقى للمواطن اختيار مكان الدفن.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد حسان حيزر، حيث أفاد: بالنسبة لهذه النقطة التي وقع فيها نوع من الأخذ والرد، وكما تعرفون فهذه المسألة لم يسبق أن طرحت، لولا الطريقة الجديدة لتهيئة القبور الجديدة، والتي نشرت فيديوهات بخصوصها الشيء الذي جعل المعارضة تقوم بزيارة لمعاينة عن كثب وضعية القبور الجديدة، وقد كانت هناك تصريحات صادرة من الطرفين معاً والشيء الذي كان صائباً هو المبادرة إلى مراسلة أهل الاختصاص، فاللجنة التي خرجت كان على رأسها السيد الباشا وتقني الجماعة وممثل السيد الرئيس الذي يقوم مقامكم، فالمحضر الذي أنجز يثبت انبعث

رائحة من القبور، وبناء على هذا المحضر نريد أن نعرف كمجلس مستجدات هذا الموضوع وهو ليس موضوع مزايدات. مضيفا إلى أنه استمع إلى ما قدمه السيد الرئيس من شروحات وتوضيحات، حيث جاءت مخالفة لما هو مكتوب بالمحضر فلو أنكم أقمتم اللجنة بأن وضعية القبور هي خلاف ما قيل سنسير مع هذا الطرح. فاللجنة تضم ممثلا عن وزارة الصحة والأوقاف والبلدية والباشوية ومصالح العمالة، حيث أجمعت اللجنة على وجود رائحة منبعثة من القبور. فالمحضر موقع من أطراف مسؤولة عن التسيير. وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث قال: استمعنا إلى ردكم، بدون تجريح ولا تشويش وغير ذلك وجازاكم الله خيرا لما يتدخل الإخوان ألا يتم التشويش عليهم. فكل واحد يتحمل مسؤوليته عن ما يدلي به من كلام، وهذا بدون تجريح فلما عرضنا هذه النقطة فلكونها أثارت الكثير من الكلام، تكلمتم السيد الرئيس عن المجلس العلمي، فهذا الأخير كان حاضرا ضمن أعضاء اللجنة، وقد أصدر قرارا بإيقاف الأشغال وغير ذلك. وهذا ما سمعنا، هذا من جهة، وفيما يخص اقتناء مقبرة جديدة. فقد استمعنا للعرض الذي تقدمتم به. وأنا مقتنع ذلك. فعندما أشرت إلى أن المساحة المتبقية بالمقبرة الحالية تقدر ب نصف هكتار التي يمكن استغلالها للدفن لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. إضافة إلى تهيئ 4 هكتارات، فلماذا اقتناء مقبرة جديدة؟ فنحن مدعوون إلى استعمال هذه المساحات المتوفرة واستغلالها في عملية الدفن، إنما المشكل المطروح يكمن في كونه مشكلا تقنيا، فنحن نتواجد داخل مؤسسة اسمها المجلس البلدي وتتوفر على قسم للتعمير، ومهندسين وتقنيين، وكل شيء، فإذا ارتأى المجلس عدم إعطائهم مهمة تهيئة وتنظيم المقبرة يمكنه اللجوء إلى إسناد هذه المهمة إلى مكتب للدراسات ليقوم بإعداد دراسة حول تهيئة وتنظيم المقبرة، فعملية البناء التي قمتم بها، كان من الأفيد أن تسبقها عملية الردم. "remballé" فقد كان عليكم أن توجهوا إفراغ الأتربة بالمقبرة والعمل على تسوية الأرض. وبعد ذلك يتم تحديد الممرات بالمقبرة. وتجهيزها بالنافورة والإنارة العمومية، وغير ذلك من التجهيزات. ثم أكد على أن المشكل المطروح هو مشكل تقني. وإذا وضعت ثقتكم فينا فهناك من المحسنين من بإمكانهم تهيئة نصف هكتار المتبقي في سبيل الله بنفس الكيفية والتصوير الذي ذكرتم السيد الرئيس على أن يكون نموذجا لتهيئة وتجهيز مساحة الأربع (4) هكتارات الأخرى. إذن فكل الإمكانيات متوفرة لدى المجلس البلدي خصوصا من ناحية التوفر على الموارد البشرية التقنية. بالنسبة للإنارة العمومية فأنا أعرف لما كنت أشرف في المجلس السابق على المستودع البلدي، وكما يعرف ذلك الأخ أمين أحمد كمال والإخوان الآخريين. أن الجماعة تتوفر على

مجموعة كبيرة من أعمدة الإنارة التي يمكن صباغتها وكذا العناصر البشرية ذات الكفاءة في الإنارة، فالأجهزة التي ستقتنيها الجماعة تتلخص في "الطور صدي والربط" بل الأكثر من هذا تتوفر على تقني في الكهرباء ذو كفاءة في المجال. بالنسبة إلي المشاريع التي أقوم بها، أشترى بروجيكتور مع لوحته الشمسية صالحة للعمل أثناء سقوط الثلوج والأمطار. فعند الظلام تشتغل وتنطفئ لوحدها نهارا. وهذه الوسيلة ستجعلنا نتخلى عن اقتناء "les câbles". وبالتالي فهناك وسائل بديلة تتطلب فقط الاستشارة بشأنها. أقول أنه يتعين علينا اليوم الخروج بنتيجة عملية. الالتزامات السيد الرئيس الله يعطيك الستر بدون تجريح فإننا لا نفعل السياسة. وجيد أن يمارس الشخص السياسة برزقه وماله. وألا يمارسها بشيء آخر. ولا يجب ربط الشيء بالشيء، نحن نقول أننا نمد إليكم يد المساعدة في الأمور التي يمكننا أن نساعدكم فيها. الآن سجلوا علينا في المحضر. إذا كانت هناك الحاجة إلى آلية "المارطوبيكور" و"الكومبريسور" نعمل على اقتنائهما. وإذا كانت هذه الآلية مصابة بعطل، يمكن إيصالها إلى ورشتي وسيقوم فريق العمل الذي أتوفر عليه بإصلاحها وصباغتها لتكون جاهزة ورهن الاشتغال وهذه الأشياء نقوم بها. فكلما اتصل بي الإخوان بالمجلس نستجيب لذلك ونمد يد المساعدة على قدر المستطاع لأن المسألة تهم مصلحة هذه المدينة. إذن الآن علينا الخروج بنتيجة حول ماذا يمكننا فعله. وبصدق لما أقمت بناء القبر فوق الأرض من أجل الدفن فهذا في حد ذاته يعتبر مشكلا، فقد كان علينا تسوية الأرض بالأتربة، وبعد ذلك نباشر عملية الحفر، أو عدم استعمالها للدفن. فهناك مسائل تقنية يمكن اعتمادها لحل المشكل درءا للكثير من الكلام حول موضوع المقبرة. فقد أصبحنا حديثا على الصعيد الوطني والخارجي. في حين أن المشكل عادي، يتطلب العمل على معالجته. إنما لابد السيد الرئيس من تسييج المقبرة الإسلامية، فقد ذكرتم عدم وجوده بمقبرة مدينة طنجة، فالمقبرة المفتوحة تكون ملاذا مفضلا لدى المشعوذين والكلاب الضالة. كما تتعرض القبور إلى النباش. إذن واعتبارا لكل هذه الحثيات فإن الأمر يتطلب أن تتوفر على مقبرة نموذجية نفتخر بها على الصعيد الوطني على أن تكون القبور في اتجاه القبلة. فأغلبية القبور غير موجهة توجيها صحيحا نحو القبلة. فالحمد لله نتوفر على التقنيين الذين بإمكانهم وضع تصاميم للقبور تكون موجهة نحو القبلة أستسمح السيد الرئيس ربما أكون قد تجاوزت المدة القانونية المحددة لتدخلي. وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد أمين أحمد كمال حيث قال: لقد ركزتم على المحضر كثيرا، وبالفعل لقد حضرت إلى جانب أعضاء اللجنة التي قامت بمعاينة القبور الجديدة على رأسها السيد

الباشا وممثل رئيس المجلس العلمي. فهذا الأخير لم يستطع اتخاذ قرار، لا بالنفي ولا بالإيجاب حيث التزم السكوت، وقد ارتأى السيد الباشا إيقاف البناء والدفن بالقبور الجديدة في انتظار اتخاذ القرار من طرف المجلس العلمي، وإذا تذكر السيد الباشا فلم تكن هناك رائحة منبعثة من المقابر الجديدة. فالمقابر القديمة هي التي تنبعث منها الرائحة، والسيد الباشا كان حاضرا معنا، فالكل يعلم أن المقبرة محجرة. فعمال المقبرة يحفرون القبر على عمق 50 سنتيمتر. التربة المستخرجة من القبر كلها حرشة، فلما يغطى القبر بهذه التربة المستخرجة إضافة إلى عدم وضع اللحد بشكل جيد يؤدي كل هذا إلى انبعاث الرائحة من القبر. مضافا أن الرائحة دائما كانت منبعثة من مقبرة مدينة صفرو وليس منذ الآن فقط، وعلى العكس من ذلك فالمقابر الجديدة توجد تحت الأرض وليس فوق الأرض، وهذه هي المسألة التي أردت توضيحها، لأنه تم التركيز كثيرا على المحضر. ويمكن للسيد الفرودي أن يدلي بشهادته حيث كان واقفا فوق المقابر وهو يدلي بكلمته وقد التحقت به، حيث لا وجود للرائحة المنبعثة من المقابر الجديدة. ثم أكد أن الرائحة كانت منبعثة من المقابر القديمة، وإذا قمنا الآن بزيارة لها سنجدها منبعثة منها. أحترمك كثيرا أسي امحمد ازلماض وأحييك فعلا لأنك تقدم لنا يد المساعدة حيث تساهم مع الجماعة بالرملة وأنا أساهم بالشاحنة. ولكن مؤخرا أحد المواطنين منحتة الرملة وأرسلت الشاحنة، وقد طلب إعطائه حمولة من الرملة لاستعمالها بالمقبرة واتصل بكم موظف بحضور السائق في طلبها لفائدة المقبرة إلا أنكم رفضتم إعطائها. فهذه واضحة وأقول أنك تفعل الخير وتسهم فيه وأشهد بذلك في غيبتك. تدخل السيد امحمد ازلماض موضحا، أن الخبر الذي بلغه أن الرملة التي طلبها السيد أمين أحمد كمال سيستفيد منها الشخص الذي يري اللحد والذي يبيعها من أجل الدفن، مضافا أنه يستجيب لطلبات الإخوان وأعيان المدينة وللجميع وأن هذه الاستجابة تدخل في إطار مساعدة الجميع وتحقيق الصالح العام للمدينة.

- تدخل السيد الرئيس قائلا: أحسن ما قلت أسي امحمد ازلماض عبارة أن المشكل عادي، لأن ما أثير هو فقط زوبعة، فنحن لسنا كاللبنة "الطوبية" نواجه العواصف فعندما تكون هناك عاصفة ننحي حتى تمر، فالنخلة تنحني إلى أن تمر العاصفة. فالسيد الباشا أحييه على استجابته السريعة، حيث استدعى لجنة للخروج لمعاينة القبور الجديدة، وبطبيعة الحال كان علينا الاستجابة لما خلصت إليه من توصيات. وفي الأصل فإننا لم نبدأ بعد في استغلال المقابر الجديدة في عملية الدفن، فقد دفن ميت واحد حيث نقل جثمانه من خارج أرض الوطن، وذلك لعدم وجود قبر جاهز يتسع لوضع التابوت به. وهو محكم الإقفال ولا تنبعث منه الرائحة ولو بعد مرور سني وهذا هو السبب الذي

جعلنا نقبل بدفن تلك الجثة الموضوعة بالتابوت وهي الحالة الوحيدة التي تم دفنها بالقبور الجديدة وللأسف فالناس صوروا ذلك القبر مدعين انبعث الرائحة منه في حين أن الميت وضع جثمانه بالتابوت القادم من فرنسا. تدخل السيد المصطفى العلوي محمدي محرز، حيث أشار إلى أن الناس يتكلمون عن انبعث الرائحة من القبور في حين لم تستعمل بعد القبور الجديدة للدفن ولم يدفن بها أي ميت، مضيفا لما بحثت في الموضوع وعانيت عن كذب المقبرة فشممت انبعث الرائحة، فلما استفسرت المكلف بحفر القبور دلي على مكان انبعثها حيث وجدت طائرا ميتا تنبعث منه رائحة كريهة، وقد كان الوقت حارا. تدخل السيد الرئيس، مؤكدا أن هذا أمر واقع، ولكي نكون منطقيين مع أنفسنا، فهناك ثلاث مصادر تكون سببا مباشرا في انبعث الروائح من المقبرة:

1- أشغال تنقية المطرح العمومي القريب من المقبرة تكون سببا في انبعث روائح مزكمة.

2- الطيور الميتة.

3- في بعض الأحيان تنبعث الرائحة من المقابر وهي ليست حديثة، وإنما فهي ملاحظة منذ مدة طويلة ويمكن للسيد الحاج محمد الداسي تأكيد ذلك أو نفيه، ونحن نحاول التغلب عليها من خلال الإتيان بالأتربة الرطبة من مكان آخر لسد تلك الشقوق التي تنبعث منها الرائحة. وهي ملاحظة بمقابر أخرى وليس بالقبور الجديدة التي بنيت حديثا. أعطيت الكلمة إلى السيد رضوان الفرودي، حيث قال: إيصال الفكرة فهي أمانة في حد ذاتها. نحن لا نزايد على بعضنا البعض وثق بي وعلى مسؤوليتي، وسأحاسب عنها أمام الله، قبر وحيد بعينه تنبعث منه الرائحة في ذلك اليوم الذي خرجت فيه اللجنة لمعاينة القبور، وهذا ليس بشهادتي فحسب، وإنما بشهادة أناس محسوبين عليكم، وإذا أردتم فلا مانع عندي من ذكر أسمائهم وهم ليسوا مستشارين، فما تم ليس بزوبعة فالهدف من هذا كله هو أنه كان هناك حراك شعبي السيد الرئيس، هناك شيئين: إما أنك تضحك علينا استهزاء وإما تقذفنا بكلام غير لائق. تدخل السيد الرئيس قائلا: لماذا لا أضحك حيث قلت بوجود حراك شعبي، مضيفا أنتم خلقتم زوبعة شعبية. استأنف رضوان الفرودي كلامه مشيرا إلى أن صوراً وفيديوهات نشرت من قبل، ويمكن مقارنة تواريخ صور الفيديوهات والفارق بين صدورهما أيام وليس ساعات وهذا من أجل التوضيح، ووصيتي ألا أدفن بتلك المقابر التي بنيت بالإسمنت، ولا أجتهد في الأمور الشرعية، فنحن كذلك ربطنا الاتصال بالأشخاص الذين نعرفهم التابعين لنا والذين لهم معرفة بالدين وبالشرع، وقد عملنا على نقل كلامهم. فحائط القبر بني بالإسمنت التي تتوفر على مواد كيميائية. ونحن نتكلم عن التربة. وهذا ما علمنا الله إياه وما تعلمنا من أجدادنا وفقهائنا، فالقبر يكون

من تراب ولا يبني بالإسمنت المصنع. وهذا ما هو مرسخ في فكرنا. وكون أرضية القبر من تراب أو ليست من تراب، فأنا أراها من جانب الإسمنت. فلما خرجت اللجنة طرحنا تساؤلات حول المسؤول الذي قام ببناء تلك القبور فهل الجماعة أو الجمعية؟ وهل تم بناءها من مالية الجماعة أو من مالية الجمعية؟ ولحدود الساعة لم تقدم لنا أي جواب عن هذه الأسئلة وقد سلطنا المسطرة القانونية حيث راسلنا السلطة المحلية المعنية ولم نقل لها أن تلك القبور حلال أو حرام وإنما طلبنا منها إيفاد لجنة مختصة لتنوير الساكنة حول موضوع المقابر الجديدة، فإذا كانت تتوفر على الضوابط الشرعية "الله يسخر". وإذا كانت عكس ذلك فلا حاجة لنا بها، ونحن بدورنا لازلنا ننتظر رأيا في الموضوع. وبالتالي فليس هناك مزايدات. أما بخصوص الرائحة وأقول على مسؤوليتي وسأشهد بذلك غدا أمام الله أن قبرا تنبعث منه الرائحة، مما يجعلك لا تقترب منه السيد الرئيس، ربما وكما قال بذلك السيد أمين أحمد كمال لم يغطي ذلك القبر بشكل جيد. وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال: رجاء السيد الرئيس، والإخوان المستشارين، لقد حملنا هذا الموضوع أكثر مما يحتمل، فقد مرت أكثر من ساعة أو ساعة ونصف ونحن نتكلم فيه، فالأحياء الذين ينتظرون منا التنمية وتنزيل المشاريع وليس الأموات الذين نطلب من الله أن يشملهم برحمته والمتوفى يدفن بالمقبرة. ورجاء الله يجعل البركة.

- تدخل السيد الرئيس قائلا: بأنه سيجيب عما قيل مضيفا أن ما تم القيام به فهو أكثر من زوبعة. حيث خلقتم جوا مكهربا وصل إلى أناس من روسيا وكندا وتركيا، يتساءلون عما يقع. وتكذبون، أنت واقف فوق قبر عمقه مترا، وتقول بأن القبر يوجد فوق الأرض، فهذا من العيب، فمن خلال الفيديوهات التي نشرت صرحت بأن هناك مشكل الرائحة المنبعثة من بعض القبور، وهذه المسألة لا تقع بصفة دائمة. والسبب في انبعاثها أن بعض أماكن الدفن تربتها حرشة وليست رطبة، وهذا ما جعلنا نبني ذلك النموذج من القبور بعمق يمنع انبعاث الرائحة، وهذا في إطار البحث عن الحلول الجديدة الناجعة وإلا فهناك المزايدة. أما التكلفة فالأمور واضحة لدينا شراكة تجمع الجماعة بالجمعية حيث تم إعداد بطاقة تقنية. أسي امحمد ازماض فالتقنيون الذين تتوفر عليهم الجماعة هم الذين أشرفوا على إعداد البطائق التقنية والتصاميم للمقبرة الجديدة وليس جمال الفلاحي. ولذلك فمساهمة الجماعة تتجلى في توفير الإسمنت فقط. اليد العاملة والطوبية والرملة ساهم بها المحسنون. وهذا كل ما في الأمر، وبالتالي فالبطائق التقنية توضح ما قامت به الجماعة وما قامت به الجمعية. والمجال يبقى دائما مفتوحا لمد يد المساعدة أسي امحمد ازماض، فلماذا تم

إحداث الجمعية؟ لكي يتعامل المحسنون مع إطار منظم، وإذا ظهرت لكم أنها لم تعد صالحة، يمكنكم استبدال أعضائها بأناس آخرين ينتمون إلى مدينة أخرى، إذا ارتأيتم ذلك، فأداء العمل داخل المقبرة، يجب أن يكون ضمن إطار قانوني، فمقابر جميع البلدان تسيرها جمعيات، باعتباره مرفقا اجتماعيا. ويجب التفكير في استبدال هذه الجمعية بجمعية أخرى إذا تم فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية، تتكون من أشخاص ومحسنين يحظون بثقتكم. وليس لدينا أية مشكلة في ذلك. لأن الأهم هو خدمة صالح هذه المدينة. فاللوحات الشمسية التي أشار إليها السيد امحمد ازلماض فهي ضمن مكونات صفقة المشروع المتعلقة بتهيئة المقبرة الجديدة. وقد أشار إلى أن السيد عبد الله كراكي كان ينسق ما بين التقنيين وأطر الجماعة، مضيفا أن هذا الموضوع أخذ أكثر من حقه مؤكدا على أن تكون الأمور في نصابها. إلا أنكم تتكلمون كثيرا وتطلبون من الناس بأن يأتوا لمشاهدة ماذا ستفعلون بالرئيس خلال دورة المجلس؟ فماذا ستفعلون للرئيس خلال دورة المجلس؟ المشكل القائم نعالجه بما علمنا الله وبالإمكانات التي تتوفر عليها. تدخل السيد نور الدين لمزايي، مشيرا لقد أوحى للناس على أن المقابر بنيت فوق الأرض وليس تحت الأرض. وهذا ما يتطلب المزيد لتوضيح ذلك. أوضح السيد الرئيس، أن آلية البوكلن "poclin" سخرت في عملية الحفر بالمقبرة لأكثر من أسبوع وهذه العملية فهي موثقة بالصور، ويقال أن المقابر توجد فوق الأرض فعيب أن يقال ذلك. فالمطلوب هو قول الحقيقة، وبالقرب منه نموذج قبر حجزه السيد زكرياء ونزار. وفي الأخير قدم السيد الرئيس الشكر للجميع سواء السادة الأعضاء الذين طرحوا هذه النقطة والذين تدخلوا لمناقشتها، ثم اعتذر من الجميع إن كان قد قال كلمة في غير موضعها أو ضحك ضحكة لم تعجب أحدا. ثم قال: أعتذر للجميع "الله يرحم والديكم"، ثم أوصى إذا مات أن يدفن بالمقابر الجديدة ثم دعا بأن يتجاوز الله عن الجميع، مشيرا إلى السيد حسان حيضر بأن ذلك المحضر ليس بقرار وإنما يساعد في اتخاذ القرار واحتراما للجميع فقد تريتنا إلى حين التوصل بإجابة من المجلس العلمي. ونحن لازلنا ننتظر كتابه. وهذا من أجل عدم تشنيج الوضع. وفي الأخير قدم مرة أخرى الشكر للجميع.



• النقطة التاسعة والعشرين: التداول في الوضعية الكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع:

- في البداية تساءل السيد الرئيس حول ما إذا كانت اللجنة الدائمة المختصة قامت بمدارسة هذه النقطة وإعداد تقرير في شأنها فتبين له عدم وجود أي تقرير في الموضوع، وبعد ذلك أفاد السيد الرئيس أن المصلحة الجماعية المعنية توصلت بطلب يهم هذه النقطة مما استدعى الأمر اقتراحها بجدول أعمال هذه الدورة من طرف الموظفين العاملين بالمصلحة الجماعية المعنية، ثم أفاد السيد



الرئيس أن هذه العملية تتعلق بالمتجر رقم 82 والمتجر رقم 97 وأنه لا يتذكر بالتفصيل التفاصيل المتعلقة بهما، ثم أشار بعد ذلك أن صاحب أحد المحلين التجاريين قد توفي إلا أن ورثته تأخروا في تسوية وضعية المحل التجاري داخل الأجال القانونية المعمول بها، إلا أنهم تقدموا بطلب التسوية بعد انصرام تلك الأجال القانونية. واعتبارا لهذه الحالة وهذه الوضعية فقد تم طرح هذه النقطة ليتداول المجلس في شأنها مضيفا أن مثل هذه الحالات يتم معالجتها بطريقة عادية إنما بعد أن تأخر ذوي الحقوق في تسوية وضعيتهم اتجاه الجماعة، كان من الضروري عرض هذه النقطة على أنظار المجلس وذلك تفاديا لأي إشكال قد يثار حول هذه النقطة، وبعد ذلك أفاد السيد الرئيس أنه ولمزيد من التوضيحات بخصوص هذه النقطة والنقطة 30 التي تليها فإن الأمر يتطلب حضور الموظف المكلف بهذين الملفين لتقديم توضيحات ضافية وتقديم كل التفاصيل المرتبطة بهاتين النقطتين وفي انتظار ذلك طلب السيد الرئيس من المجلس المرور مباشرة إلى التداول في النقطة 31 والمتعلقة بالدراسة والتصويت على تجديد عقود كراء، حيث تمت الموافقة على ذلك.

● النقطة الثلاثون: التداول في إمكانية تعديل بعض بنود كراء الدكان رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع:

- في البداية تساءل السيد الرئيس حول ما إذا كانت اللجنة الدائمة المختصة قامت بمدارسة هذه النقطة وإعداد تقرير في شأنها فتبين له عدم وجود أي تقرير في الموضوع، وبعد ذلك أفاد السيد الرئيس أن المصلحة الجماعية المعنية توصلت بطلب يهم هذه النقطة مما استدعى الأمر اقتراحها بجدول أعمال هذه الدورة من طرف الموظفين العاملين بالمصلحة الجماعية المعنية، ثم أفاد السيد

الرئيس أن هذه العملية تتعلق بالمتجر رقم 82 والمتجر رقم 97 وأنه لا يتذكر بالتفصيل التفاصيل المتعلقة بهما، ثم أشار بعد ذلك أن صاحب أحد المحلين التجاريين قد توفي إلا أن ورثته تأخروا في تسوية وضعية المحل التجاري داخل الأجال القانونية المعمول بها، إلا أنهم تقدموا بطلب التسوية بعد انصرام تلك الأجال القانونية. واعتبارا لهذه الحالة وهذه الوضعية فقد تم طرح هذه النقطة ليتداول المجلس في شأنها مضيفا أن مثل هذه الحالات يتم معالجتها بطريقة عادية إنما بعد أن تأخر ذوي الحقوق في تسوية وضعيتهم اتجاه الجماعة، كان من الضروري عرض هذه النقطة على أنظار المجلس وذلك تفاديا لأي إشكال قد يثار حول هذه النقطة، وبعد ذلك أفاد السيد الرئيس أنه ولمزيد من التوضيحات بخصوص هذه النقطة والنقطة 30 التي تليها فإن الأمر يتطلب حضور الموظف المكلف بهذين الملفين لتقديم توضيحات ضافية وتقديم كل التفاصيل المرتبطة بهاتين النقطتين وفي انتظار ذلك طلب السيد الرئيس من المجلس المرور مباشرة إلى التداول في النقطة 31 والمتعلقة بالدراسة والتصويت على تجديد عقود كراء، حيث تمت الموافقة على ذلك.

● النقطة الواحدة والثلاثين: الدراسة والتصويت على تجديد عقود كراء

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد بدر أحمري، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية و البرمجة لتلاوة تقرير اللجنة، وفي بداية تلاوة التقرير تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي طالبا إعطائه الكلمة ليتدخل في إطار نقطة نظام وعلى الرغم من ذلك استمر السيد بدر أحمري في تلاوة تقرير اللجنة وفي نفس الوقت أصر السيد عبد الحق شاكر العلوي على إعطائه

الكلمة ليتدخل في إطار نقطة نظام، وعلى إثر ذلك حصل تداخل في الكلام بين مقرر اللجنة وهو مستمر في تلاوة التقرير ومطلب هذا الأخير الذي ظل ينادي بإعطائه الكلمة في إطار نقطة نظام، وأمام هذه الحالة تدخل السيد الرئيس متوجها إلى السيد بدر أحمرى أنه من حق السيد عبد الحق شاكرا العلوي أن يطلب نقطة نظام، مؤكدا أن المجلس لا يوجد في وضع عادي ولا يمكن حرمانه من التدخل في إطار نقطة نظام متوجها بالسؤال إلى السادة الأعضاء الذين يشكلون أغلبية المجلس هل نقطة نظام تقلقهم إلى هذه الدرجة؟.

- تدخل السيد عبد الحق شاكرا العلوي، مبرزا أن تدخله في إطار نقطة نظام لن يتعدى ثانية أو ثانيتين والمتعلقة بتسجيل اعتراض فريق العدالة والتنمية الذي يمثله، وقد ظل مصرا على منحه الكلمة ليتدخل في إطار نقطة نظام.

- تدخل السيد الرئيس، موضحا أن النظام الداخلي للمجلس هو واضح وينص على إعطاء الكلمة لعضو المجلس ليتدخل في إطار نقطة نظام.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكرا العلوي، في إطار نقطة نظام، حيث ذكر المجلس بأنه في إحدى الدورات كان الإخوان مشكورين يسجلون موقفهم في إطار نقطة نظام، وقائلا لقد كنا نحترم موقفهم وقد كانوا يذكرون في إطارها أسماء السادة الأعضاء، وهذا حق يتمتعون به ومكفول لهم بقوة القانون، مضيفا أنه يتوجه إلى الرئاسة ولم يتكلم مع أي أخ لأنكم جميعا إخواني، وأنا أتكلم مع السيد الرئيس، كمؤسسة والذي أحمله المسؤولية دائما، ولهذا لا داعي للتشنج، مؤكدا أنه يسجل موقف الفريق الذي يمثله بكل موضوعية وبكل أدب وأخلاقيات وليس في الأمر أي مشكل، وبالتالي لا يمكن لأي أحد أن يوقفني، مذكرا أن الإخوان في إحدى الدورات السابقة كانوا يمارسون حقهم حيث تعطى لهم الكلمة ليتدخلوا في إطار نقطة نظام في شأن كل نقطة تداولها المجلس، ثم قال: أنا أسجل باسم فريق العدالة والتنمية المنتمي للمجلس الجماعي لمدينة صفرو أننا لا زلنا نتشبت بأن أي تقرير يقرأ من طرف من يدعي نفسه رئيسا للجنة ما دام الأمر معروضا على القضاء، نسجل تحفظنا بل تنديدنا بهذا العمل ونحمل المسؤولية في ذلك للرئاسة.

- تدخل السيد الرئيس، مذكرا وموضحا أن الإخوان في إحدى الدورات السابقة للمجلس تدخلوا في إطار نقطة نظام أكثر من 10 مرات، وهذا يندرج في إطار ممارسة حقهم.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة مينة مزاورو، حيث قالت: بكل أسف أسجل أن السيد عبد الحق شاكرا العلوي تفضل بهذا الموقف في البداية وذلك لضمان السير العادي لهذه الجلسة فبكل

أخلاق وبكل مسؤولية لا يمكن في كل مرة نسجل هذا الموقف في كل لحظة يتلو فيها رئيس لجنة دائمة تقريره.

- تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، موضحا للمتدخلة أن ذلك يدخل في إطار التقدير السياسي للفريق، ولا يمكن لأي أحد أن يتدخل في ذلك، مضيفا كما أننا لا نتدخل في تقديراتكم السياسية مع الاحترام الشديد، فتقديرنا السياسي يقتضي أن نتدخل في أي لحظة يتدخل فيها من يدعي نفسه رئيسا للجنة دائمة، وأنا دائما أحمل المسؤولية للرئاسة.

- تدخل السيد الرئيس، مشيرا إلى أنه لا يحق لأحد التعليق على الآخر وأن هناك محاضر مسجل بها مداخلات أكثر من الوضع الحالي وكانت تأخذ وقتا طويلا، مضيفا من فعل شيئا لا يمكنه أن يلقي باللائمة على من يفعل نفس الشيء.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد بدر أحمرى، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة لتلاوة تقرير اللجنة والذي جاء فيه ما يلي:

السيد الرئيس،



السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض :

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المقرر للاجتماع المشترك بين اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية و الشؤون المالية و البرمجة واللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات يومه الخميس 22 أكتوبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل انعقاد الاجتماع لمدة ساعة واحدة طبقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس، وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، باشرت اللجنتان الدائمتان أعمالهما بمن حضر من أعضائهما وذلك لمدارسة النقطة المدرجة ضمن جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020 والمتعلقة بالدراسة و التصويت على تجديد عقود كراء.

ونظرا لكون الجماعة سلكت جميع المساطر من أجل استخلاص واجبات الكراء سواء الحبية منها أو عن طريق المحكمة وأن ملفاتهم معروضة على القضاء، فإن اللجنة ترفض تجديد عقود الكراء والاستمرار ف عملية التنفيذ دون استثناء أي طرف.

وللمجلس الموقر واسع النظر.



• المناقشة:

- في البداية أوضح السيد الرئيس أن هذه النقطة تتعلق بالأشخاص الذين تبث في حقهم التماطل في أداء الواجبات الكرائية، واعتبارا لذلك صدرت في حقهم أحكام قضائية بالأداء والإفراغ أي فسخ العقدة الكرائية معهم، وقد سبق للمجلس في إحدى دوراته السابقة في إطار القرار الجبائي أن اتخذ قرارا يتعلق بعملية الصلح على أساس أداء مبلغ جزافي مثل العملية المعمول بها في حالة تفويت مفتاح الدكان مع الزيادة في قيمة السومة الكرائية على أساس ألا يقل ثمن الكراء عن 300 درهم، وقد تمت مراسلة جميع الأشخاص المعنيين بواسطة المفوض القضائي نخبرهم فيها بأن الجماعة اتخذت قرارا يتعلق بالكيفية التي يتعين الانضباط إليها في حالة كانت هناك إرادة ورغبة للاستفادة من عملية الصلح التي اتخذ المجلس قرارا في شأنها، وللأسف الشديد لم تكن هناك أية استجابة فعلية فتم رفض أداء المبالغ الجزافية والزيادة في قيمة السومة الكرائية من طرف الأشخاص المعنيين بعملية الصلح، وفي نفس السياق فالبعض منهم بادروا إلى تسوية وضعيتهم الجبائية بحيث قاموا بأداء جميع ما بذمتهم من تراكمات مستحقات الواجبات الكرائية لفائدة ميزانية الجماعة مع العلم أن الحكم صدر في حقهم بالأداء والإفراغ، وانطلاقا من هذه الاعتبارات والحيثيات تم طرح هذه النقطة على المجلس الذي يبقى له واسع النظر في شأنها والذي استمع إلى تقرير اللجنة وما خلصت إليه.

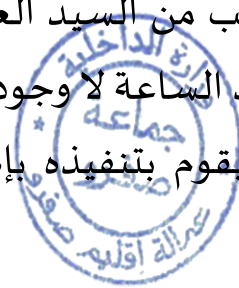
- أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث قال: نحن في دولة الحق والقانون، فلما تصدر أحكام قضائية فهي تصدر باسم جلاله الملك، وبالتالي يجب أن تنفذ، فدستور بلادنا يعطي قوة للأحكام في تنفيذها، إذ لا يمكن بعد صدور الأحكام أن يأتي المجلس بعد ذلك ويقوم بالصلح وبالتالي فلا أحد يملك الحق في إقامة الصلح، فيجب أولا العمل على تنفيذ الأحكام، وبعد ذلك فالمحلات التي سيتم إفراغها يبقى المجلس سيد نفسه ليتخذ قرارا يحدد من خلاله السومة الكرائية الجديدة والمسطرة التي يتعين إتباعها والأكثر من هذا، فالأحكام صدرت بالأداء والإفراغ، ولو أن يفرغ الشخص المحل تبقى كل الصلاحية للمجلس لمتابعته بأداء ما بذمته من مستحقات مالية ولا يمكنه التداول في شأنها "جازاك الله خيرا" فوفقا للقانون فالمساطر التي يجب إتباعها فهي معروفة، والسلام.

- تدخل السيد الرئيس، فأوضح أن هذا اختصاص للمجلس، مضيفا أن المحكمة أصدرت حكما بفسخ العقدة. وإذا كان هناك من صلح فسيتم في إطار عقدة جديدة وبشروط جديدة وبسومة كرائية جديدة مؤكدا أن الجماعة لم توقف مسطرة التنفيذ، ولمزيد من التوضيح أشار السيد الرئيس أن البارحة خرجت اللجنة المعنية لإعمال مسطرة التنفيذ في حق 10 حالات، وللعلم فجميع

حالات التنفيذ التي خرجت من أجلها اللجنة ذيلتها بملاحظة صعوبة التنفيذ إما بسبب عدم التبليغ إما بسبب عدم تواجد صاحب المحل أو بسبب عدم التبليغ، مضيفاً أنه في اتصال دائم مع المحكمة على أساس أن مسطرة التنفيذ تبقى سارية المفعول، فإذا المجلس اتخذ قراراً آخر سنعتمده وإذا لم يتم اتخاذ أي قرار فإجراءات التنفيذ تبقى سارية المفعول موضحاً وكما أشار إلى ذلك أن عملية الصلح تبقى من اختصاص المجلس، فهذا الملف يعتبر حالة اجتماعية، وللأسف فقد اتخذ في السابق قرار كحل مناسب إلا أن الأشخاص المعنيين لم ينضبطوا إليه.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث قال: بخصوص هذه الأحكام التنفيذية ففي دورة سابقة للمجلس قد تم اتخاذ قرار لاعتماد عملية الصلح، وحسب تصريح السيد الرئيس فقد قام بمراسلة المعنيين بالأمر لمباشرة إجراءات الصلح وإبان تلك اللحظة فقد كان موقفي واضحاً بخصوص عملية الصلح، حيث لا يمكن بتاتا الكيل بمكيالين إذ لا يمكن إقامة الصلح مع شخص وإقامته مع شخص آخر إذن كان من المفروض مراسلة جميع الأشخاص المعنيين وإصدار إعلان للجميع لمن يهمهم الأمر لتسوية وضعيتهم اتجاه الجماعة ولكن أغلب الإخوان لم يتوصلوا بالتبليغ المتعلق بعملية الصلح، وفي الوقت الحالي وربما تتوفرون على ملاحظة للمفتشية العامة لوزارة الداخلية التي تفيد بعدم إقامة الصلح وفي هذه الحالة، وبالنسبة إلينا فإذا كان هناك صلح فيجب أن يشمل جميع الأشخاص المعنيين وإذا كنتم تودون تطبيق الأحكام فيجب أن تطبقها على الجميع بمن فيهم السوق " القزديري " الذي صدر في شأنه حكم تنفيذي، وهو حكم نهائي ولكن لازال قائماً، وشكراً.

جواباً على ما جاء في التدخل الأخير أوضح السيد الرئيس، أن موضوع السوق " القزديري " فهو خارج عن الموضوع، وليس موضوع هذه الجلسة، مضيفاً أن ذلك السوق لا تربطه بالجماعة أية علاقة كرائية فهو تابع للأوقاف ومنتظر التوصل بالحكم وفور التوصل به سيعمل على تنفيذه، مشيراً إلى أن منطوق الحكم مشار به إلى إلغاء الرخصة، وتنفيذاً للحكم سيصدر قراراً يقضي بإلغاء الرخصة موضوع الحكم، وهنا تدخل السيد فؤاد بوشامة، قائلاً: وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه. **استمر السيد الرئيس في كلامه،** أفاد أنه طلب من السيد العامل فأن يوجه إليه مسطرة التنفيذ بناء على الحكم الصادر في هذا الموضوع، ولحد الساعة لا وجود لأي شيء، وقبل التوصل بالحكم إذا أخذ خبراً بأنه يوجد لدى السيد الباشا سيقوم بتنفيذه بإصدار قرار يقضي بإلغاء الرخصة،



وللإشارة فتجار ذلك السوق لا تربطهم بالجماعة أية علاقة كرائية وهم مرتبطون في علاقتهم الكرائية بالأوقاف، وبالتالي فهذا الملف ليس موضوع هذه النقطة.

- بالنسبة لما تمت الإشارة إليه كون المعنيين بالأمر لم يتوصلوا بالمراسلات، فهذا غير صحيح فالأشخاص المعنيون رفضوا التوصل، وفي اعتقادهم أن الرفض بالنسبة إليهم ليس توصلا، فالمفوض القضائي أنجز تقريره بعد أن تعرف على الشخص المعني بالعملية وتأكد من هويته ببطاقته الوطنية وأخبر بالموضوع والمهمة التي عين من أجلها وأن المعني بالأمر رفض تسلم الرسالة، مؤكداً أن الرفض في نظر القانون يعتبر توصلا فهؤلاء الأشخاص نطلب منهم حل مشاكلهم اتجاه الجماعة، إلا أن الحل بالنسبة إليهم هو رفض التوصل بالرسالة وبدون استثناء مبرزا أن لائحة الأشخاص الذين صدر في حقهم حكم بالأداء والإفراغ فهي لائحة طويلة وكلهم معنيون بالحكم التنفيذي دون استثناء أي أحد.

- أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد حسان حيزر، حيث قال: أن هذه الملاحظة تم تسجيلها في النقاش السابق، ولازلنا نسجلها الآن فليس هناك صلح بعد صدور حكم تنفيذي فمسطرة تتبع الملفات المعروضة على القضاء تكون عملية الصلح سابقة لإصدار الحكم، فنحن الآن نقوم بعملية الصلح بعد أن صدر الحكم الذي يوجد الآن في إطار إجراءات مسطرة التنفيذ، موضحا أن المحكمة الإدارية لما يعرض على أنظارها ملف من هذا النوع تستفسر الجماعة حول ما إذا كانت راسلت المعني بالأمر واتصلت به للقيام بإجراءات الصلح، وعندما يتبين للمحكمة أن الشخص المني رفض الصلح ولم يباشره داخل مهلة زمنية معينة، وعلى إثر ذلك يتم عرض الملف على أنظار المحكمة بعد استيفاء جميع الإجراءات القبلية، فكل هذه الإجراءات قد تم القيام بها من طرف الجماعة، وبالتالي لا حاجة للقيام بعملية الصلح بعد أن صدر حكم نهائي في الموضوع، وشكرا.

- جواب عن ذلك أوضح السيد الرئيس أن عملية الصلح لا تعني بتاتا إلغاء الحكم، قائلا سننفذ الحكم الذي يقضي بإلغاء العقدة، وإذا وافق المجلس من الناحية المبدئية على عملية الصلح، فإن ذلك يعني إبرام عقدة جديدة مع الأشخاص المعنيين. أفاد السيد حسان حيزر أن هذه العملية لا يمكن القيام بها في ظل صدور حكم بالأداء والإفراغ. أكد السيد الرئيس ردا على المتدخل قائلا: لماذا لا يمكن القيام بذلك؟ فسخ العقدة الكرائية وأداء ما بذمته من مستحقات كرائية لفائدة ميزانية الجماعة، وتبرم معه عقدة جديدة، وكأنك تكثري له المحل التابع للجماعة لأول مرة أبرز السيد حسان حيزر، أن هذه العملية تعني منح الشخص المعني بالعملية ميزة على الأشخاص

الآخرين، مضيفاً أن المحل لم يعد تابعا للشخص بمقتضى حكم قضائي، وباعتماد هذه العملية يمنح امتياز ليسترجع المحل الذي لم يعد تابعا له، وقد أصبح من حق جميع مواطني مدينة صفرو للمنافسة عليه والاستفادة منه، وبالتالي فهذا هو مرتبط الاختلاف، فبعد صدور الحكم فالمحل لم يعد تابعا للشخص الذي صدر في حقه حكم بالأداء والإفراغ، وبالتالي لا يمكن منحه أي ميزة و تجديد عقد الكراء معه فهناك أشخاص آخرون يريدون الاستفادة من ذلك المحل، ولهذا يجب أولاً تنفيذ الحكم وبعد ذلك فتح المجال أمام أناس آخرين ولا معنى للحكم في حالة التجديد لأن هذه العملية استرداد الشخص لمحله بصيغة أخرى، وقد يكرر هذه العملية بعد مرور 10 سنوات، ويرجع إليه المحل بنفس الطريقة.

- تدخل السيد الرئيس، موضحاً للسيد حسان حيزر أن هذا الملف يشمل 30 حالة، وهذا الملف عندما يناقش فإنه يصبح ملفاً اجتماعياً، وبالإضافة إلى هذا الملف الذي صدر في شأنه أحكام نهائية، هناك ملفات توجد في مرحلة الاستئناف وملفات أخرى توجد في بداية إجراءاتها القضائية، ولو أن العملية تتعلق بحالة واحدة أو حالتين لا يمكن طرح أمرها على المجلس، ولكن لأن هذا الملف ذا طبيعة اجتماعية مما استدعى طرحه على أنظار المجلس ليتخذ القرار الذي يراه مناسباً، وفي نهاية المطاف فهؤلاء الأشخاص المعنيين لم يؤدوا واجبات الكراء بل والأكثر من ذلك فهناك من لا يؤدي واجب الكراء بقيمة 200 و 180 درهم ولكن بالنسبة إلينا نتعرض لضغط اجتماعي حيث يتكثرون في إطار جمعيات و تنظيم احتجاجات، فالمطلوب منا القيام بجميع الإجراءات المسطرية حتى لا يقال أن الرئيس لوحده يرفض أو لا يريد هذه العملية، فإذا ارتأيتم تطبيق القانون بحذافره فأنا معكم وليس لي أية مشكلة في ذلك، وإذا ارتأيتم أن هذا الملف ذا طبيعة اجتماعية، والعمل على دراسته من هذه الزاوية.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد محمد ازماض، حيث أشار أنه إذا كان المشكل هو مشكل اجتماع فإن البعض من الأشخاص المعنيين لم يؤدوا 180 درهم كقيمة للسومة الكرائية، ولا يعقل عدم أداء هذا المبلغ المنخفض من طرف هؤلاء الأشخاص وإذا كان هذا الملف ذا طبيعة اجتماعية أفاد أن تكون للمجلس الشجاعة والجرأة لاتخاذ قرار وإعطائهم تلك المحلات.

وفيما يخص مداخل الجماعة فالجماعة بحاجة إليها لتنفيذ برامجها التنموية، وبالنسبة لهذا الملف الذي اعتبره السيد الرئيس ملفاً اجتماعياً فلماذا لم يؤدوا هؤلاء الأشخاص الواجبات الكرائية ولو أنهم كانوا يؤدونها بانتظام لما وصل هذا الملف إلى هذه المرحلة، هذا من جهة، ثانياً لما وصل الملف إلى

هذه الحالة فهناك إجبارية تنفيذ الأحكام القضائية، وبالتالي يجب تنفيذها، وبالنسبة لملف هؤلاء الأشخاص، فالمجلس سيد نفسه واتخاذ قرار يراعي فيه ما قاله السيد الرئيس، وتحديد القيمة الكرائية الجديدة على أن تكون لديهم الأولوية، وفي حالة عدم التزام بالشروط الجديدة لعقد الكراء، يفتح الدكان للمنافسة في وجه العموم، ولكن أن تظل مداخيل الجماعة تعرف تراجعاً، ومؤاخذات على الجماعة لأنها لم تقم بالمتعين، فهذه صيغة لإيجاد الأولوية، فهذه صيغة لإيجاد حل لهذا الملف إما بتطبيق القانون أو اتخاذ قرار مادام أن هذا الملف تم اعتباره ملفاً اجتماعياً، وشكراً.

- تدخل السيد الرئيس، حيث أوضح أن الاقتراح الذي تقدم به السيد امحمد ازلماض فقد سبق أن اعتمد حيث تم تحديد الأثمان الحالية من طرف لجنة الخبرة والتقييم وقد تم إخبار المعنيين بالأمر بأن العقدة الكرائية التي تربطهم بالجماعة قد فسخت بحكم القانون مع إعطائهم الأولوية، وقد أثار هذا ضجة في إطار عملية الصلح إلا أن هذا الإجراء فهو إجراء مخفف فالسومة الكرائية التي كانت محددة في 180 درهم ستصير 300 درهم مع أداء المبلغ الجزافي حسب كل منطقة (قيسارية أو غير ذلك) فالثمن الأقصى للمبلغ الجزافي محدد في مليون سنتيم (10 آلاف درهم).

- تدخل السيد امحمد ازلماض، فأفاد بأن هذا الملف يتطلب إعادة النقاش حول هذا الملف ليتداول في شأنه المجلس، مادام الحكم القاضي بالأداء والإفراغ قد صدر في حق الأشخاص المعنيين. أفاد السيد الرئيس أنه متفق مع السيد امحمد ازلماض حيث أكد هذا الأخير أن المسألة تتطلب الاتفاق على القيمة الكرائية داخل المجلس مع مراعاة الجانب الاجتماعي لهذا الملف وإعطاء الأولوية للأشخاص المعنيين بهذه العملية.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة مينة مزاورو، حيث أشارت إلى أن الإشكال بالنسبة إليها المطروح بخصوص هذه النقطة، فحين نسمع بأن هناك مسطرة قضائية تتعلق بتنفيذ الأحكام، فيجب الانتظار، مضيئة أن التساؤل المطروح هو كما يلي: هل هناك مسطرة أخرى التي تخول للمجلس الدراسة والتصويت على تجديد عقود الكراء رغم أن هناك مسطرة قضائية لتنفيذ الأحكام؟ وقد طلبت من السيد الرئيس المزيد من التوضيح حول هذه النقطة حتى تتمكن من فهمها جيداً، مشيرة إلى أنها تظن عدم إدراج هذه النقطة بجدول الأعمال ما دام أن هناك مسطرة قضائية بخصوص هذا الموضوع، ويجب انتظار تنفيذ الحكم.

وفي معرض جواب السيد الرئيس، أفاد أن هذه المسطرة المتعلقة بعملية الصلح مشار إليها بالقرار الجبائي، وهي تفيد تطبيق مقتضيات التولية وفي الأصل فالممتلكات الجماعية لا تباع ولا تشتري، إنما

هناك استثناءات، ففي مجلس سابق تمت المصادقة على دفتر للتحملات تم التأشير عليه من طرف والي مدينة فاس تشير مقتضياته أنه في حالة التولية يؤدي مبلغ جزافي لفائدة ميزانية الجماعة المسى "بالغبطة" مع الزيادة في السومة الكرائية بنسبة معينة، إذن فالقرار موجود، وبعد ذلك قام السيد الرئيس بتلاوة مقتضيات الفصل الثالث من القرار الجبائي الصادر سنة 2019 والذي جاء فيه ما يلي: تخضع السومة الكرائية في حالة تولية المحلات التجارية كما يلي:

- السومة الكرائية أقل من 200 درهم تكون الزيادة ب 100 % على ألا تقل عن 300 درهم.

- ما بين 201 و 500 درهم تكون الزيادة ب 50 % .

- أكثر من 500 درهم تكون الزيادة ب 20 % .

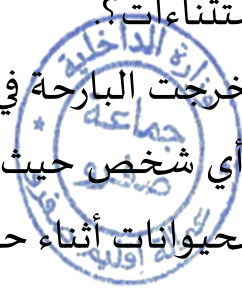
- الفصل الرابع ينص على ما يلي:

" تخضع المحلات التجارية التي تكون موضوع صلح بين الجماعة والمحكوم عليهم بالأداء والإفراغ لنفس مقتضيات التولية المشار إليها في الفصل الثالث أعلاه، ويعرض الأمر على لجنة الخبرة و التقييم عند الاقتضاء" انتهى.

وقد أكد السيد الرئيس أن النقطة التي بصدها المجلس تطبق عليها مقتضيات التولية، فالقرار الجبائي الذي ينص على التولية مؤشر عليه من طرف السيد العامل بعد استيفائه لجميع المساطر، وقد أشار السيد الرئيس إلى وجوب عرض تجديد عقود الكراء على أنظار المجلس للتداول في شأنها تطبيقا للمقتضيات القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وهذا ما دعا إلى إدراج هذه النقطة بجدول أعمال هذه الدورة.

- أعطيت بعد ذلك الكلمة إلى السيد رضوان الفرودي، قائلاً: أضرم صوتي إلى صوت الإخوان بخصوص هذه النقطة فإذا كان هناك عقد صلح فيجب أن يشمل الجميع وبدون استثناء أي شخص، مضيفاً أن لديه تسائل وتمنى من السيد الرئيس أن يجيبه بصراحة لتنوير المجلس. سمعنا على أنك تريد تنفيذ الحكم في حق ثلاثة أشخاص دون بقية الأشخاص الآخرين المذكورين باللائحة، فإذا كانت هذه المسألة قد فعلت نريد إعطاء الأسباب الداعية إلى ذلك، وما الجدوى من التصويت على تجديد العقود الكرائية وهي مشمولة بالاستثناءات؟.

- تدخل السيد الرئيس، حيث أفاد أن لجنة خرجت البارحة في محاولة لتنفيذ الأحكام القضائية في حق 13 شخصا فلم تتمكن من تنفيذها على أي شخص حيث وجدت صعوبة في التنفيذ، وللإشارة فالشخص الذي كان متواجداً بمحل حديقة الحيوانات أثناء حضور اللجنة إلى عين المكان فقد أساء



الأدب مع اللجنة وقام بسببها، وهذه تتطلب الدخول في أعمال مسطرة أخرى، وبخصوص حالة الأشخاص الثلاثة التي تمت إثارتها أشار السيد الرئيس أن النقاش الذي دار بينه وبين السيد رئيس المحكمة أخبره بأن هناك ملفات مرتبطة بمشاريع تتعلق بالجماعة، وفي هذا الإطار فقد تم إطلاق الصفقة المتعلقة بالسوق الأسبوعي لإصلاح الطريق المهترئة المؤدية إلى السوق مع فتح منفذ للولوج مباشرة إلى سوق المشية والمحل المتحدث عنه المتواجد بالسوق الأسبوعي لصاحبه المسمى حسن الباسل، وهو محل تركه صاحبه وهو مغلق ولا يستغل من طرفه وهو محتل من طرف أحد الأشخاص يتخذه ملجأ للنوم من حين لآخر، مضيفا أن المحل مرتبط بوضعية مرتبطة بالصفقة، فهذا المحل سقفت وراءه سقيفة غير قانونية في وقت سابق وهي الآن آيلة للسقوط ومن الضروري هدم تلك السقيفة لإنجاز أشغال الطريق المبرمج مرورها بتلك المنطقة في إطار الصفقة، وقد طلبت من اللجنة الحرص على تنفيذ الحكم المتعلق بهذا المحل لأن صاحبه غير موجود ولا يستغله ولا يدخل ضمن هذه الحالات مؤكدا أنه مرتبط بالصفقة.

- بالنسبة للملف المتعلق بالحسين تفاحي وبشرى الهاشمي فهو مرتبط بالتهيئة الحضرية والجماعة مقبلة على تنفيذ برنامج التهيئة الحضرية كما أن العمران من ضمن الوثائق التي تطلب شهادة الملكية وفي هذا الإطار قال السيد الرئيس: أتكلم تحت إشراف السيد الباشا نيابة عن السيد العامل فالساحات تنتظر إطلاق الصفقة المتعلقة بالدراسات التقنية، ومن ضمن الوثائق المطلوبة شواهد الملكية وشغور ذلك الفضاء، وقد تم التركيز على هذه الملفات من هذا الباب فالمحل المتواجد بالسوق الأسبوعي مرتبط بإنجاز أشغال الصفقة والملف الآخر السالف الذكر مرتبط بأشغال تهيئة الواد، مشيرا إلى أن عملية تنفيذ الأحكام تشمل الجميع وقد شملت مؤخرا 13 شخصا، مضيفا أنه ليس هناك استثناءات وهذه المسألة فهي غير موجودة، وهي مجرد كلام فقط.

- تدخل السيد رضوان الفرودي، حيث قال: بالنسبة لتهيئة الواد تتوفر على المسبح البلدي وهو غير مشمول بالأشغال، وبالتالي فمقهي التفاحي الذي ذكرته بالإسم فهي بعيدة كل البعد على جنبات واد أكاي كذلك الأمر بالنسبة لفضاء حديقة القناطر الخيرية.

- تدخل السيد الرئيس، فأوضح للمتدخل أن تلك المقهى في الأصل فهي مرافق صحية المشار إليها في الدراسة، وبالتالي فهي أن ترجع إلى حالتها الأصلية كمرافق عمومية، مضيفا أنه ولو أن هؤلاء الأشخاص يدخلون ذلك في إطار حسابات، ويستعملون الخبث فأنا لا أتعامل بهذا الأسلوب وما يهمني هو تحقيق مصلحة المدينة، مؤكدا أن الدراسة تشير إلى أن مكان المقهى الحالي فهو "مرحاض"

فلا يمكن إنجاز عملية التهيئة والمرافق الصحية غير متوفرة وإلا العمل على بنائها في منطقة أخرى، في حين أن الجماعة تتوفر عليها بتلك المنطقة، وقد تتساءل المفتشية حول المرافق الصحية المحتلة كمقهي وقد تم استبدال صفتها، فلماذا تم بناؤها بمنطقة أخرى، فما هو الجواب الذي سندي به إلى المفتشية ؟ فهذين الملفين مرتبطان بأمور موضوعية وليس هناك أي شخصنة بخصوص هذا الموضوع، وعليك نسيان ذلك، بعد ذلك قال السيد الرئيس أن صيغة هذه النقطة رقم 31 بجدول الأعمال تفيد الدراسة و التصويت على تجديد عقود كرائية ثم وضع بعد ذلك السؤال التالي على المجلس من يوافق على تجديد العقود الكرائية مع هذه الحالات المحكومة نهائيا وهي في إطار التنفيذ. وبعد ذلك مر المجلس مباشرة إلى عملية التصويت.

مقرر عدد 401 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الثالثة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتجديد عقود الكراء.

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 25

- عدد الأصوات المعبر عنها : 25

- عدد الأعضاء الموافقين : 9

وهم السادة:

1- جمال الفلاي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين احمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- محمد العمراني

7- عبد العزيز التقي العلوي

8- عبد الحجي ونزار

9- عبد الله كراكي



- عدد الأعضاء الراضين: 16

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- امحمد الحيوني

3- إلهام شريقي

4- فاطمة الواحي

5- بدر أحمري

6- شفيق كريم

7- عبد اللطيف بوشارب

8- سعاد لغماري

9- امحمد ازلماض

10- حسان حيضر

11- عبد الناصر القشابي

12- زكرياء ونزار

13- عبد الكريم البزيوي

14- مينة مزاورو

15- رضوان الفرودي

16- فؤاد بوشامة


- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.




بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتجديد عقود كراء.

الكاتب:


أحمد احمد الشريف

الرئيس:


جمال الفلالي



• تتمة النقطة التاسعة و العشرين: التداول في الوضعية الكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع:

- في البداية أفاد السيد الرئيس: أن المجلس سيرجع لاستكمال دفعة واحدة التداول في هذه النقطة رقم 29 والنقطة رقم 30 الموالية المتعلقة بالتداول في إمكانية تعديل بعض بنود كراء الدكان رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع، وبعد ذلك طلب السيد الرئيس من الموظف السيد سعيد عقاوي، عن مكتب الأملاك الجماعية تقديم توضيحات ضافية حول موضوع هاتين النقطتين السالفتين، وقد أفاد هذا الأخير في معرض كلمته أن المتجر رقم 82 يوجد بالمركب التجاري باب المربع وهو من ضمن المحلات التي خصصت لإعادة إيواء المستفيدين البالغ عددهم 141، مضيفاً أن الشخص المستفيد من هذا المحل في إطار عملية إعادة الإيواء وقد توفي قبل استفادته من المتجر التجاري، وبعد ذلك تقدم أحد أبنائه بطلب الاستفادة من المتجر التجاري المخصص لوالده قيد حياته.

- بالنسبة للدكان رقم 97 يتواجد بالسوق المركزي باب المربع وفي اسم الخنشولي محمد المتوفى، وقد تقدمت أرملته بطلب قصد إرجاع عقد الكراء في اسمها



بعد هذه التوضيحات، تدخل السيد الرئيس فقال: كما سبق أن أدليت بذلك فإن هاتين النقطتين تتعلقان بحالة وفاة أصحاب المحليين، وذوي الحقوق بصفتهم ورثة يطلبون إقامة عقود كراء في اسمهم، مضيفاً أن صاحب المتجر رقم 82 قد توفي قبل استفادته من المتجر في إطار عملية إعادة الإيواء وقد تقدم أحد أبنائه بطلب الاستفادة من المتجر، والمحل الثاني رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع توفي صاحبه، وعلى إثر ذلك تقدمت أرملته بطلب إرجاع عقدة الكراء في اسمها.

• المناقشة:

في ظل عدم وجود أية مداخلة لمناقشة النقطة 29 من المجلس مباشرة إلى عملية التصويت.



مقرر عدد 402 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الثالثة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بالوضعية الكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 25

25 :

- عدد الأصوات المعبر عنها

9 :

- عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي



- 2- نور الدين لمزابي
- 3- أمين احمد كمال
- 4- أحمد احمد الشريف
- 5- المصطفى علوي محمدي محرز
- 6- محمد العمراني
- 7- عبد العزيز التقي العلوي
- 8- عبد الحجي ونزار
- 9- عبد الله كراكي
- عدد الأعضاء الراضين: 16

وهم السادة:

- 1- عبد السلام بوهدون
- 2- محمد الداسي
- 3- امحمد الحيوني
- 4- إلهام شريقي
- 5- فاطمة الواحي
- 6- بدر أحمري
- 7- عبد اللطيف بوشارب
- 8- سعاد لغماري
- 9- امحمد ازلماض
- 10- حسان حيضر
- 11- عبد الناصر القشابي
- 12- زكرياء ونزار
- 13- عبد الكريم البزيوي
- 14- مينة مزاورو
- 15- رضوان الفرودي
- 16- فؤاد بوشامة



- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتسوية الوضعية الكرائية للمحل رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.

الكاتب:



الرئيس:



جمال الفلالي

أحمد احمد الشريف

• تتمة النقطة الثلاثون: التداول في إمكانية تعديل بعض بنود كراء الدكان رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع:

- في البداية أفاد السيد الرئيس أن المجلس بعد أن تداوله في النقطة 31 سيعود لاستكمال دفعة واحدة التداول في هذه النقطة رقم 29 والنقطة الموالية رقم 30 المتعلقة بالتداول في إمكانية تعديل



بعض بنود كراء الدكان رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع، وبعد هذا التقديم طلب من الموظف السيد سعيد عقاوي عن مكتب الأملاك العقارية الجماعية تقديم توضيحات اضافية حول المعطيات والحيثيات المتعلقة بهاتين النقطتين السالفتين، وقد أوضح هذا الأخير أن المتجر رقم 82 يتواجد بالمركب التجاري باب المربع وهو من ضمن المحلات التي خصصت للمستفيدين من عملية إعادة الإيواء البالغ عددهم 141، مضيفا أن الشخص المستفيد من المتجر رقم 82 قد توفي قبل استفادته من المتجر التجاري، وبعد ذلك تقدم أحد أبنائه بطلب الاستفادة من المتجر التجاري الذي خصص لوالده المتوفى في إطار عملية إعادة الإيواء.

- بالنسبة للدكان رقم 97 فهو يتواجد بالسوق المركزي باب المربع لصاحبه الخنشولي محمد المتوفى، وقد تقدمت أرملته بطب قصد تحويل عقد الكراء في اسمها.

بعد هذه التوضيحات تدخل السيد الرئيس، فأوضح أنه وكما سبق أن أدلى بذلك فإن هاتين النقطتين تتعلقان معا بحالة وفاة أصحاب المحليين التجاريين، وهذا ما جعل ورثتهما بصفتهم ذوي الحقوق يطلبون إقامة عقود الكراء في اسمهم، مضيفا أن صاحب المتجر رقم 82 قد توفي قبل استفادته من المتجر في إطار عملية إعادة الإيواء، وقد تقدم أحد أبنائه بطلب الاستفادة من المتجر. - بالنسبة للمحل الثاني رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع فقد توفي صاحبه أيضا، مما جعل أرملته تتقدم بطلب تحويل عقد الكراء في اسمها.

• المناقشة:

في ظل عدم وجود أي متدخل لمناقشة هذه النقطة رقم 30 من المجلس مباشرة إلى عملية التصويت عليها.



مقرر عدد 403 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة
الثالثة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.
وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتعديل بعض بنود كراء الدكان رقم 97 الكائن بالسوق

المركزي باب المربع.

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 25

25 : - عدد الأصوات المعبر عنها

9 : - عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين احمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- محمد العمراني

7- عبد العزيز التقي العلوي

8- عبد الحجي ونزار

9- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 16

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمري

7- عبد اللطيف بوشارب

8- سعاد لغماري

9- امحمد ازلماض




- 10- حسان حيزر
 - 11- عبد الناصر القشابي
 - 12- زكرياء ونزار
 - 13- عبد الكريم البزيوي
 - 14- مينة مزاورو
 - 15- رضوان الفرودي
 - 16- فؤاد بوشامة
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتعديل بعض بنود كراء المحل رقم 97 الكائن بالسوق المركزي.

الكاتب:


أحمد احمد الشريف

الرئيس:


جمال الفلالي



بعد الانتهاء على التوالي من عملية التصويت على النقطتين 29 و 30 بجدول الأعمال أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي في إطار نقطة نظام، حيث قال: للتذكير فالنقطتين 29 و 30 ولو أننا صوتنا عليهما فقد تمت مناقشتهما داخل اللجنة الدائمة المختصة، وقد رفض رئيس اللجنة قراءة التقرير المتعلق بهما، علما أنه قد تم الاتصال بالموظفين وزودوهم بالوثائق الضرورية ذات الصلة ولا أدري لماذا لم يرد قراءة التقريرين المتعلقين بالنقطتين.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض في إطار نقطة نظام، حيث قال: نحن بصدد مناقشة نقط الجلسة الثانية التي أجلت، وهذا يعني أن نقط الجلسة الثالثة لم نلحقها بعد والأكيد أننا لن نتمكن من ذلك إذن فهل السيد الرئيس سيلجأ إلى تطبيق المادة 34 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات حيث لديكم الصلاحية السيد الرئيس لتمديد أشغال الدورة على ألا يتعدى هذا التمديد سبعة أيام.

- أما فيما يخص المدة الزمنية لانعقاد الجلسات المحددة في أربعة ساعات، فقد أشرت سابقا إلى ذلك فجميع الجماعات الترابية بالمملكة المغربية حددت مدة جلسات دوراتها في أربعة ساعات وليس هناك جماعة تتجاوز جلساتها هذه المدة الزمنية، فنحن لما قدمنا جدول الأعمال لعقد دورة استثنائية، فقد قدمناه بنقط محددة وقد أضيفت إليه نقط الدورة العادية لشهر أكتوبر التي نحن بصددها والتي يتألف جدول أعمالها من أكثر من 54 نقطة، وبالتالي فقد كان عليكم السيد الرئيس أن تحددوا انعقاد هذه الدورة في أربع أو خمس جلسات مراعاة للمدة الزمنية المحددة للجلسات والمدة الزمنية لانعقاد الجلسات المحددة في أربع ساعات يحث على ذلك نموذج وزارة الداخلية الذي توصلتم به السيد الرئيس إنما الاختيار يبقى في عقد جلسات الدورة إما صباحا أو عشية، أما الآن جازاكم الله بالخير السيد الرئيس وهو حقكم، فالمادة 34 فهي واضحة في فقرتها الأولى والثانية، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، فأوضح للمتدخل أن جماعات نادرة هي التي تعقد جلساتها في أربع ساعات وأغلبيتها جلسات مفتوحة حيث يلاحظ أن جماعة الراشيدية ووجدة تستمر في مناقشاتها إلى غاية ساعات متأخرة من الليل، وهذا دليل واضح وهو منشور عبر منصة الفيسبوك ووسائل الإعلام، مضيفا أنتم من كتفتهم أنفسكم ولا شيء يمكننا فعله أمام هذه الوضعية. مسألة أخرى فلو كانت هناك الجدية والمعقول يمكن أن تستغرق مناقشة نقطة ربع ساعة فقط على أساس أن تقوم

اللجنة المختصة بتبني النقطة وإعداد تقرير في شأنها ترفعه إلى المجلس وبالتالي فلا توجد بجدول الأعمال في وضع عادي نقطة تستغرق مناقشتها أكثر من ربع ساعة، وهذا مشجابه فقد استغرقت مناقشة النقطة المتعلقة بالمقابر الإسلامية أكثر من ساعتين.

- تدخل السيد امحمد ازماض، حيث اقترح الاتفاق على عدم قراءة التقارير والمرور مباشرة إلى عملية التصويت، وذلك من أجل لحاق التداول في جميع نقط جدول الأعمال.

- تدخل السيد الرئيس، فقال: لم تقبلوا بذلك منذ اليوم الأول، أما الآن فنحن نطبق القانون، وفي حالة عدم استيفاء جدول الأعمال سنقرر في حينه ما إذا كنا سنطبق المادة 34 من عدمها، وقد تمنى إنهاء جدول الأعمال في 40 دقيقة المتبقية من زمن هذه الجلسة.



• النقطة الثانية والثلاثون: تقييم برنامج عمل الجماعة:

- في البداية تدخل السيد رضوان الفرودي، فأفاد أن التقرير المتعلق بهذه النقطة فهو تقرير مشترك بين جميع اللجان الدائمة، بعد ذلك طلب السيد قراءته من طرف أحد رؤساء اللجان الدائمة فأجاب السيد رضوان الفرودي بأنه سيقوم بقراءته، فأعطيت له الكلمة لقراءة التقرير المشترك بين جميع اللجان الدائمة:

• المقرر

رضوان الفرودي،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالمرافق العمومية و الخدمات

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض :

بناء على التقييم الذي أحيل على اللجان الدائمة والذي يهم تنفيذ برنامج العمل الجماعي، تدارست هذه اللجان في اجتماع مشترك يومه الخميس 25 أكتوبر 2020 هذه النقطة التي اجتمعت بمن حضر، بعد عدم اكتمال النصاب القانوني، وفي هذا السياق فقد تسنى لنا الاطلاع على التقييم الذي وضعه السيد رئيس المجلس الجماعي، حيث أثار انتباه السادة المستشارين الملاحظات التالية:

- إن التقييم يدعي نسبا جد مرتفعة متقدمة من التنفيذ، وهو أمر لا علاقة له بالواقع، حيث أن المدينة تعيش وضعية كارثية بسبب الانفرادية والقرارات العشوائية في التدبير، مما أثر على برنامج العمل.



إن التقييم الموضوع يهم أربع سنوات من التدبير في حين كان ينبغي أن يكون سنويا علما أن الرئيس كان قد قدم ما يسمى بحصيلة 100 يوم، ومنذ ذلك الحين لم تقدم لنا أية حصيلة، أما في هذه الفترة وحسب القانون ينبغي أن تكون دراسة تحيين برنامج العمل وليس التقييم. وعليه فإن اللجن الدائمة تعتبر أن التقييم الذي وضعه الرئيس لبرنامج العمل تغيب فيه الموضوعية كما أن الأرقام الموضوعية على مستوى المؤشرات خيالية وغير دقيقة وموضوعية حسب الأهواء لذلك هذا ليس بتقييم ونرفضه جملة وتفصيلا، علما أن برنامج العمل كوثيقة وضع بغلاف مالي قدره 111 مليار سنتيم، ظلت حبرا على ورق، ولا يمث للواقع بصلة، وشكرا السيد الرئيس.



• المناقشة:

بعد الانتهاء من تلاوة التقرير المشترك بين جميع اللجان الدائمة، توجه السيد الرئيس بسؤال لرئيس اللجنة مفاده: هل يعتبر هذا تقريراً للجنة أم أنه تقرير للمعارضة؟ موضحاً أن اللجنة تعتبر هيئة مساعدة في التسيير وليس دورها التموّج إلى جانب المعارضة، متسائلاً في نفس الوقت حول عدم واقعية نسب مائوية معينة تخص تنفيذ برنامج عمل الجماعة كما جاء في التقرير؟ ليعمل على الإجابة عليها بكل موضوعية، أما القول بالنسب المائوية المتضخمة، فأين تتجلى؟ ثم أوضح أن برنامج عمل الجماعة يتألف من 66 مشروعاً. بعد ذلك أوضح السيد الرئيس، أن برنامج عمل الجماعة تقدر تكلفته الإجمالية بأكثر من 100 مليار سنتيم، مضيفاً أن كلفة برنامج التأهيل الحضري تقدر بـ 30 مليار سنتيم وبالتالي فهي تشكل 30% من الكلفة الإجمالية لبرنامج عمل الجماعة ولذلك فهذه النسبة فهي واضحة أضف إلى ذلك 10 مليار سنتيم المدرجة بالجزء الثاني من الميزانية وبالتالي فالمجموع من المبالغ يقدر بـ 40 مليار سنتيم، وهذا المبلغ يشكل نسبة 40% من الكتلة المالية الإجمالية لبرنامج عمل الجماعة إضافة إلى 4 مليار سنتيم في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقد أضف أن وثيقة التقييم وضعت مؤشراتها خلال فترة التقييم الحقيقية لبرنامج العمل الجماعي كما يشير إلى ذلك المرسوم الذي يؤطر عملية تقييم برنامج عمل الجماعة، ومنذ تلك الفترة إلى يومنا هذا فقد تحسنت الكثير من المؤشرات وقد أثر عدم إدراجها بالوثيقة والاكتفاء بالمعطيات والمؤشرات التي وضعت في السنة التي كانت الجماعة ملزمة بتقييم حصيلة تنفيذ برنامج عمل الجماعة طبقاً لمقتضيات المرسوم الذي يؤطر هذه العملية، ثم قال: العمل الذي قام به هذا المجلس فهو عمل جبار، وتريدون فقط أن تفعلوا مثل "التي تنقذ غزلها" فالعمل المنجز فهو عمل كبير، وقد تم إنجازه باسم المجلس ولا يتم نسبه إلى اسم معين أو إلى

مجموعة معينة ولكن عندما يتنكر له أحد الأعضاء ويقول بعدم إنجاز العمل فهذا يعني أن هذا المعني لم يشارك في برنامج عمل الجماعة ولا يريده وبالتالي فهو يتخلى عنه فبرنامج العمل ليس عملا للرئيس بل هو في حقيقة الأمر يعود للمجلس بكل مكوناته، فجماعة صفرو كانت الجماعة الثالثة من ضمن الجماعات الترابية الأخرى التي أعدت برنامج العمل وبالوسائل الذاتية التي تتوفر عليها، ولم يكلف إعداد ميزانية الجماعة أية تكلفة مالية، في حين هناك جماعات كلف ميزانيتها 100 مليون سنتيم صرفت في الدراسة المتعلقة ببرنامج العمل، وقد أشرفت الأطر الجماعية لمدينة صفرو على إعداد، وباسمكم نحى الأطر الجماعية التي أعدت برنامج عمل الجماعة في المستوى الكبير، وقد وافينا وزارة الداخلية به كنموذج احتدت به جماعات ترابية أخرى، وهذا العمل الذي أنجز فهو عمل جبار ولا يجب التنكر له لأنه عمل ساهم فيه المجلس بكل مكوناته.

- وفيما يلي عرض لوثيقة

برنامج العمل:



ومن خلال عرض وثيقة برنامج عمل الجماعة، أشار إلى أنه عندما نريد تقييم برنامج عمل الجماعة يتم ذلك من خلال خمسة عناصر وهي:

1- البرمجة بمعنى هل المشروع يوجد في إطار البرمجة.

2- وضع التصور

3- الانطلاق (هل تم الانطلاق في الإنجاز؟ الدراسة)

4- الانتهاء (من الدراسة، هل انتهت عملية الإنجاز؟).

وقد أشار أيضا إلى أنه ليس هناك أكثر من هذا الوضوح، وبالتالي فعملية التقييم من خلال هذه العناصر فهي تبدو واضحة.

- بالنسبة لمشروع تهيئة منطقة للأنشطة الصناعية على مساحة 51 هكتار بمنطقة الرشاد، فهذا المشروع لا يزال في مرحلة الدراسة إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحا يتمثل في: هل ستقوم الجماعة بتهيئة المنطقة الصناعية وتعبئة الوعاء العقاري؟ أم ستجزه العمران التي قامت فعلا بإعداد التصاميم الخاصة بها، مضيفا أنه وعلى ما يعتقد أنها أطلقت على المشروع اسم "النور" أو شيئا من هذا القبيل، وعلى الرغم من كل الخطوات والأشواط التي قطعها هذا المشروع، فقد وضع في خانة "البرمجة" واعتبارا لذلك قال: لو أننا أردنا تضخيم مؤشر إنجاز هذا المشروع لأدرجناه في خانة انطلاق الدراسة، أي أن نسبة الإنجاز ستكون في حدود 27% مضيفا أنه لا يزال يقول مرة أخرى أنه ليست هناك جدية في تقييم برنامج عمل الجماعة، مبرزا أن هناك رؤيا مسبقة ومتشبت بها عنوانها "الرفض"، وقد ذكرتمونا بوضعية المجلس ما قبل السابق الذي كان يترأسه السيد حفيظ الزاكي،



ذكر الله بالخير حيث كان العضو الجماعي ومنذ لحظة ولوجه باب الجماعة لحضور أشغال الدورة وهو في ذهنه التصويت "بلا".

وفي المقابل نقول بأن مجلسنا يتميز بالمعقول والمنطق والسادة الأعضاء يناقشون القضايا إلا أن السمة الغالبة على مجلسنا تكمن في مساهمة العضو في مناقشة المقترحات التي تقدم بها إلا أنه في الأخير يصوت ضدها، ولذلك فقد كان من المفروض دراسة برنامج العمل الذي عرض على اللجان الدائمة، وتقديم ملاحظات في شأنه كأن يشار مثلا إلى الإخفاق في تحقيق إنجاز مشروع ما.

- تدخل السيد فؤاد بوشامة، مشيرا إلى أن المشروع رقم 3 المتعلق ببناء وتهيء المجزرة البلدية بطريق المنزل فنسبة الإنجاز المشار إليها بلغت 80% .

- أوضح السيد الرئيس، أن نسبة 80% تعني الانتهاء من الدراسة المتعلقة بهذا المشروع، مضيفا أن دفتر التحملات المتعلق بمشروع بناء وتهيئ المجزرة الجديدة فهو معد وموجود، وبعد الحصول على رخصة المكتب الوطني للسلامة الغذائية (O.N.S.A) سيتم الإعلان عن صفقته مباشرة ولذلك فنسبة 80% تعني أن الدراسة المتعلقة بالمشروع فهي منتهية وينتظر فقط عملية الإنجاز.

- تدخل السيد فؤاد بوشامة، حيث أفاد أن نسبة 80% تعني أن المشروع يوجد في مرحلة الإنجاز كما هو مشار إلى ذلك بالوثيقة.

- وللتوضيح أكد السيد الرئيس أن نسبة 80% المشار إليها تعني الانتهاء من الدراسة المتعلقة بالمشروع، وبالتالي ف 20% المتبقية تتعلق بمرحلة الإنجاز، وقد شدد القول على أن دفتر التحملات فهو موجود وسيتم الإعلان عن الصفقة فور الحصول على رخصة المكتب الوطني للسلامة الغذائية (O.N.S.A).

- تدخل السيد عبد اللطيف بوشارب، مشيرا إلى أن المشروع المتعلق بمجمع الصناعة التقليدية لم ينجز فيه لحد الآن أي شيء. أوضح السيد الرئيس أن مشروع مجمع الصناعة التقليدية فهو مبرمج من أجل إطلاق الصفقة المتعلقة به، وفي هذا الإطار فقد ذكر أن المجلس في دورة سابقة قرر الاكتفاء بالمبالغ المالية المتوفرة المقدرة ب 830 مليون سنتيم لإنجاز المشروع، وعدم انتظار الاستفادة من مساهمة الجهة التي خصصت 3 مليار سنتيم لإنجاز مشروع مجمع الصناعة التقليدية بمواصفات عصرية، وعلى هذا الأساس فقد تم في الأسبوع الماضي توزيع دفتر التحملات المتعلق بهذا المشروع على المصالح المعنية للإدلاء بملاحظاتها، وبعد ذلك سيتم إطلاق الدراسة

الهندسية وهذا بناء على القرار الذي اتخذته المجلس في السابق، كما أشار إلى أن بعض المشاريع بلغت مراحل متقدمة في الإنجاز تناهز 70 و 80 % إلا أنه تم الاكتفاء بوثيقة المشاريع التي تشير إلى 20 و 30% كنسب مائية في إنجازها لأن المعايير المعتمدة في الإنجاز فهي واضحة. كما أوضح أن المجهود الذي يبذل في إعداد الدراسة، فهو أكبر من المجهود الذي يبذل في مرحلة الإنجاز كما أكد للسيد فؤاد بوشامة أن دفتر التحملات المتعلق بالمجزرة الجديدة فهو جاهز، ونحن ننتظر، إذن المكتب الوطني للسلامة الغذائية (O.N.S.A) مضيفاً أن إحداث المجازر تدخل في إطار اختصاصات الجهات، وقبل القيام بهذا العمل طلبنا الإذن من الجهة وفي هذا الإطار توصلت الجماعة بجواب كتابي من لدن هذه الأخيرة تسمح من خلاله بإحداث مجزرة بمدينة صفرو وبالتالي فعملية تقييم نسب إنجاز المشاريع المشار إليها بالوثيقة فهي منطقية جداً، كما أكد مجدداً إلى أن بعض المشاريع بلغت مراحل متقدمة في الإنجاز وكان من المفروض الإشارة إليها بالوثيقة.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث أشار إلى أنه سبق أن يوزع على السادة أعضاء المجلس كتيب خاص ببرنامج عمل الجماعة يتضمن مشروع خلق مسابح بطريق المنزل حي بودرهم إنما الملاحظ من خلال تقييم المشاريع فقد تم تغيير هذا المشروع حيث مشار بوثيقة مشاريع التقييم إلى مسبح المخيم البلدي وخلق مسبح مغطى بالملعب البلدي، وعلى هذا الأساس فهو يتناقض مع المشروع الوارد بكتيب برنامج عمل الجماعة الذي يشير إلى خلق مسابح بطريق المنزل حي بودرهم.

- أوضح السيد الرئيس في معرض جوابه أن هذا المشروع فهو وارد ضمن المشاريع المقترح إنجازها بعقار سهب المساكن الذي اقتنته الجماعة من الأوقاف، وهذا المشروع فهو مرتبط بتعبئة العقار فقط، مضيفاً أنه لا يكره أن يتوفر كل حي على قاعة مغطاة تحتوي على مرافق رياضية إلا أن العقبة الوحيدة في بلوغ هذا الهدف تتجلى في تعبئة الوعاء العقاري، وقد سماها بالعقبة الكؤود.



مقرر عدد 404 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الثالثة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتقييم برنامج عمل الجماعة.

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 27

- عدد الأصوات المعبر عنها : 27

- عدد الأعضاء الموافقين : 10

وهم السادة:

1- جمال الفلاي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين احمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- محمد العمراني



- 7- عبد العزيز التقي العلوي
8- عبد الحي ونزار
9- عبد الله كراكي
10- عبد الحق شاكر العلوي
- عدد الأعضاء الراضين: 17
وهم السادة:


- 1- عبد السلام بوهدون
2- محمد الداسي
3- امحمد الحيوني
4- إلهام شريقي
5- فاطمة الواحي
6- بدر أحمرى
7- شفيق كريم
8- عبد اللطيف بوشلرب
9- سعاد لغمارى
10- امحمد ازلماض
11- حسان حىضر
12- عبد الناصر القشابي
13- زكرياء ونزار
14- عبد الكريم البزيوي
15- مينة مزاورو
16- رضوان الفرودي
17- فؤاد بوشامة
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.




بقرار ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها التقييم المقدم حول برنامج عمل الجماعة 2016-2021.

الكاتب:


أحمد احمد الشريف

الرئيس:


جمال الفلالي



• النقطة الثالثة والثلاثون: التداول في كيفية تدير الدورة المائة لمهرجان حب الملوك

- في البداية أعطيت الكلمة إلى رئيس اللجنة الدائمة المعنية بهذه النقطة لتلاوة تقرير في الموضوع، وقبل البدء في قراءة التقرير طلب السيد عبد الحق شاعر العلوي الكلمة في إطار نقطة نظام، فمنحه إياها السيد الرئيس حيث قال: من جديد نسجل موقفنا المعارض لأي تقرير يتعلق بأية لجنة دائمة، وذلك للأسباب التي ذكرناها وسنذكرها ولازلنا نكررها كلما اقتضى الأمر ذلك لأن مسألة اللجان الدائمة فأمرها معروض على القضاء، وبالتالي مرة أخرى نحمل مؤسسة الرئاسة مسؤولية ما يعرض، وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة من جديد إلى السيد عبد الناصر القشابي، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية لتلاوة تقرير اللجنة المتعلق بهذه النقطة وهو على الشكل التالي:

السيد الرئيس،

السيد الباشا،



السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض :

انكبت اللجنة على مدارسة النقطة المتعلقة بكيفية تدبير الدورة المائة لمهرجان حب الملوك وخلصت على أنه لا مجال لتنظيم الدورة المئوية لهذه السنة وذلك لعدة اعتبارات، تماشيا مع الدورية الوزارية الصادرة في شأن عدم تنظيم المهرجانات وكذا الظرفية الصحية الصعبة التي تجتازها بلادنا جراء تفشي وباء كورونا كوفيد 19 وتداعياتها على الاقتصاد الوطني.

- بعد ذلك أشار السيد الرئيس إلى أنه وحسب ما ورد في تقرير اللجنة عدم تنظيم الدورة المائة لمهرجان حب الملوك خلال سنة 2021 لعدة اعتبارات أملت الظروف الصحية الصعبة التي تمر منها بلادنا جراء تفشي وباء كورونا كوفيد 19 وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، مضيفا أنه استباقا للأمر فإنه لن يسمح في الغالب بتنظيم المهرجانات بالإضافة إلى الإكراهات التي تعرفها الميزانية الجماعية.

• المناقشة:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاعر العلوي، حيث أوضح أن صيغة هذه النقطة تشير إلى التداول في كيفية تدبير الدورة المائة لمهرجان حب الملوك، وبالتالي فمن الضروري الاحتفاظ والإبقاء على الذكرى المائة لتنظيم مهرجان حب الملوك بعد التخلص من وباء كورونا وقد كان من المفروض صياغة هذه النقطة على الشكل التالي "التداول في تنظيم مهرجان حب الملوك لموسم 2021 من عدمه" أما الآن فيمكن التداول في كيفية تدبير مهرجان حب الملوك في الأفق، وهنا لا نتكلم عن سنة 2021 وإنما عن سنة ما ونسأل الله عز وجل أن يرفع عنا هذا البلاء، ويتضح من خلال الوضعية الصحية الوبائية التي تجتازها بلادنا فالأكيد لن يكون هناك تنظيم لمهرجان حب الملوك.

- تدخل السيد أحمد الشريف، حيث اقترح تأجيل هذه النقطة تحسبا لاستحقاقات الانتخابات المقبلة والتي لربما سيتم تنظيمها خلال شهر يونيو المقبل مضيفا لا يجب القول

بحذف المهرجان حتى لا يتحمل المجلس الحالي مسؤولية ذلك. واعتبارا لذلك جدد مقترحه القاضي بتأجيل هذه النقطة، وللمجلس الموقر واسع النظر.

- بعد ذلك أكد السيد الرئيس أن هذا هو المعنى المقصود، مضيفا أننا نتكلم فقط عن هذه السنة أي سنة 2021.

- أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث أشار إلى أن عملية التأجيل تهم تأجيل تنظيم

الدورة المئوية لمهرجان حب الملوك وهذا لكي يكون القرار الذي سيتخذه المجلس واضحا.

- أوضح السيد الرئيس، حسب ما جاء في تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي، أنه خلال سنة

2022 سيكون مجلس آخر يدبر شؤون هذه المدينة، وأنداك يمكنه أن يقرر ما يراه مناسبا. وقد

أكد على أنه بالنسبة للمجلس الحالي تأجيل هذه النقطة إلى حين انفراج هذه الجائحة.

مقرر عدد 405 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة

الثالثة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بكيفية تدير الدورة المائة لمهرجان حب الملوك.

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 27

- عدد الأصوات المعبر عنها : 27

- عدد الأعضاء الموافقين : 27

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- نور الدين لمزابي



- 3- أمين احمد كمال
 - 4- أحمد احمد الشريف
 - 5- المصطفى علوي محمدي محرز
 - 6- محمد العمراني
 - 7- عبد العزيز التقي العلوي
 - 8- عبد الحي ونزار
 - 9- عبد الله كراكي
 - 10- عبد الحق شاكر العلوي
 - 11- عبد السلام بوهدون
 - 12- محمد الداسي
 - 13- امحمد الحيوني
 - 14- إلهام شريقي
 - 15- فاطمة الواحي
 - 16- بدر أحمرى
 - 17- شفيق كريم
 - 18- عبد اللطيف بوشارب
 - 19- سعاد لغمارى
 - 20- امحمد ازلماض
 - 21- حسان حيضر
 - 22- عبد الناصر القشابي
 - 23- زكرياء ونزار
 - 24- عبد الكريم البزيوي
 - 25- مينة مزاورو
 - 26- رضوان الفرودي
 - 27- فؤاد بوشامة
- عدد الأعضاء الراضين: لا أحد.



- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.


بقرر ما يلي:


قرر المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بإجماع أعضائه الحاضرين تأجيل تنظيم الدورة المائة لمهرجان حب الملوك الذي يصادف سنة 2021 إلى حين توفر الظروف الملائمة أخذا بعين الاعتبار الحيثيات الواردة في المناقشة.

الكاتب:

الرئيس:




أحمد احمد الشريف


جمال الفلالي

• النقطة الرابعة والثلاثون: الدراسة والتصويت على دفتر تحملات يتعلق باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الناصر القشابي، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية لتلاوة تقرير اللجنة وقبل البدء في القراءة طلب السيد عبد الحق شاعر العلوي الكلمة ليتدخل في إطار نقطة نظام، معتذرا عن ذلك، فمنحت له الكلمة حيث قال: سنسجل موقفنا إلى أن يصدر القرار القضائي في شأن مسألة اللجن الدائمة، وأنداك سنصفق لإخواننا بكل روح



وطنية إذا جاء الحكم لصالحهم ولكن مادام الأمر معروضا على القضاء سندسجل دائما هذا الاعتراض على أن الرئاسة هي المسؤولة أولا وأخيرا عن هذه المسألة، وشكرا مرة أخرى السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الناصر القشابي، رئيس اللجنة الدائمة المكلفة

بالتنمية البشرية لتلاوة تقرير اللجنة والذي جاء على الشكل التالي:

السيد الرئيس،

السيد الباشا،

السيدات و السادة المستشارين،

الحضور الكريم

• العرض :

انكبت اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية على مدارسة هذه النقطة المتعلقة بدفتر التحملات المتعلقة باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو، فتعذر على اللجنة إبداء رأي حول هذه النقطة لعدة اعتبارات تتلخص فيما يلي:

- عدم توصل أعضاء اللجنة بالمعطيات الأساسية ذات الصلة بهذه النقطة في وقت ملائم ولم تطلع عليها إلا أثناء انعقاد الاجتماع.

- غياب محاضر تحدد المواقع المراد استغلالها لإحداث أكشاك بالمدينة.

- غياب الملف التقني المتعلق بالتصميم الموحد للأكشاك.

- غياب معايير الاستفادة.

واعتبارا لذلك فقد أرجأت اللجنة صلاحية اتخاذ القرار المناسب للمجلس.

وللمجلس الموقر واسع النظر.

بعد الانتهاء من تلاوة تقرير اللجنة تدخل السيد الرئيس، فأوضح أن الوثائق ذات الصلة

بهذه النقطة فهي متوفرة لدى السادة أعضاء اللجنة وقد اطلعت عليها سنويا في نفس الوقت بالعمل

الذي قام به الموظفين لإعداد دفتر التحملات المتعلقة باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك

بالمدينة، مشيرا إلى أن هذه النقطة سبق أن طرحت في فترة مجلس سابق، مبرزا أن الجماعة توصلت

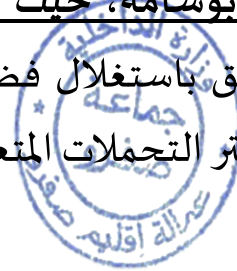
بطلبات كثيرة في هذا الباب خاصة من لدن ذوي الاحتياجات الخاصة. واعتبارا لذلك كان لابد من

طرح هذه النقطة على المجلس للتداول في شأنها، فإذا وافق المجلس عليها فسيكون الأمر جيداً وفي حالة رفضها ستم إجابة هذه الفئة بأن المجلس لم يوافق على هذه النقطة.

-

• المناقشة:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث قال: بالنسبة لهذه النقطة فهي تفيد الدراسة والتصويت على دفتر التحملات يتعلق باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو إلا أننا نلاحظ غياب دفتر التحملات المتعلقة بهذه النقطة، فلو أن عرض علينا



دفتر التحملات ستمكن من الاطلاع عليه وسننكب على دراسته، وبما أن دفتر التحملات غير موجود فلا يمكننا دراسته دراسة افتراضية بالنسبة إلي.

- تدخل السيد الرئيس متوجها إلى السيد فؤاد بوشامة، حيث قال: "كلام العقلاء منزه عن...." ولا يمكن طرح نقطة دون موافاتك بدفتر التحملات.

- أعطيت الكلمة إلى السيد خالد كادي، مدير المصالح بالجماعة حيث أفاد: توضيحا لكلام السيد عبد الناصر القشابي أنه قد تم عرض دفتر التحملات على اللجنة الدائمة المعنية بهذه النقطة، إنما يقصد بالذكر غياب المعطيات الأساسية الواردة بدفتر التحملات حيث به فراغات تتعلق ببعض المعطيات الأساسية، مثالا على ذلك: معايير الاستفادة وكذا المواقع التي ستحدث بها الأكشاك فهذه تشكل معطيات أساسية وهذا ما يقصده السيد عبد الناصر القشابي. تدخل السيد الرئيس، فأبرز أن المفروض والمطلوب من اللجنة من خلال عملها العمل على ملء فراغات المعطيات الأساسية الواردة بدفتر التحملات بالاستعانة بالموظفين و التقنيين، وبعد إنجاز هذا العمل ترفع اللجنة مقترحاتها إلى المجلس المتعلقة بمعايير الاستفادة وتحديد مواقع إحداث الأكشاك.

- تدخل السيد زكرياء ونزار، حيث قال: لا أدري هل الموظفين يكذبون علينا أم يكذبون عليكم السيد الرئيس حيث يفيدون أثناء انعقاد اللجنة بأنهم لا يتوفرون على دفتر التحملات. الآن وفي هذه الجلسة المخصصة لمناقشة دفتر التحملات فهو غير موجود، أنا لست عضوا باللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية فأين هو دفتر التحملات؟ وإن كان موجودا أعطوني إياه، وذلك من أجل الاطلاع عليه ولذلك فهو غير موجود. هناك نقط أخرى آتية تتعلق بدفاتر تحملات فقد أخبرونا بأنهم لا يتوفرون عليها وهي غير جاهزة، كما أخبرونا بأنهم لا يتوفرون على الأوراق لإنجاز أعمالهم، فهذه المسألة لم تكن مطروحة بحددة ولكن دفاتر التحملات فهي غير موجودة. تدخل السيد الرئيس، قائلا للمتدخل: مسألة الأوراق طرحها الآن ولم تكن مطروحة يوم الاجتماع.

- أوضح السيد زكرياء ونزار، أنه عندما نطلب مجموعة من الوثائق يخبرونهم بأنهم لا يتوفرون على الأوراق لنسخ الوثائق المطلوبة (فوطوكوبي) على أساس أن الصفقة المتعلقة باللوازم المكتبية غير موجودة فتساءل بعد ذلك حول ما إذا كان ما تفضل به كذبا وعلى السيد الرئيس تأكيده أو نفيه، مضيفا أن المدينة كلها تعرف أ هناك مشكل مطروح على مستوى توفير اللوازم المكتبية والتي تعاني منها كذلك المصالح الجماعية بالمقاطعات وهي إشكالية قائمة ويمكن تجاوزها وأضاف قائلا: ولكن



دفتر التحملات الذي من المفروض مناقشته خلال هذه الجلسة التي نحن بصددتها فهو غير موجود لحد هذه اللحظة.

- تدخل السيد الرئيس، حيث أوضح أن الصفقة المتعلقة باللوازم المكتبية قد تمت وأن الالتزام بالنفقة كانت تنتظر القرار المشترك للسيد الرئيس والسيد العامل مضيفاً أن إشكال اللوازم المكتبية طرح على مستوى بعض المصالح، وقد تمت معالجته في حينه، فالأمر لا يتعلق بإسقاط طائرة وهي لا علاقة لها بالموضوع. أفاد السيد زكرياء ونزار، بأنه أدلى بالإكراهات التي اعترضت أعضاء اللجن الدائمة. أكد السيد الرئيس أن ذلك لا علاقة له بالموضوع. ثم أكد أيضا السيد زكرياء ونزار أن ذلك له علاقة بموضوع الوثائق ذات الصلة والتي لا يتوفرون عليها. بعد ذلك أشار السيد الرئيس للمتدخل بصفته نائبا لرئيس لجنة عليه أن يبحث عن الوثائق وأنه يتوفر على الوسائل الكاملة للقيام بذلك. ثم أكد المتدخل أن الوثائق ذات الصلة فهي غير متوفرة. فأوضح السيد الرئيس أن اللجنة الدائمة هي جهاز مساعد. فتساءل بعد ذلك المتدخل: فهل هو الذي سيقوم بإعداد دفتر التحملات فيمكنه القيام بهذه المهمة إذا كان غير متوفر فحين نطلب دفتر التحملات يخبرنا الموظف بأنه غير متوفر لديه. فطلب السيد الرئيس من المتدخل بإعداده لأن اللجنة الدائمة فهي لجنة مساعدة.

- تدخل المتدخل، فقال: "الله يسخر" فإذا كنتم عاجزين عن تدبير الإدارة التي تشرفون عليها، ففي هذه الحالة يمكننا توفير دفتر التحملات. تدخل السيد الرئيس، متوجها إلى المتدخل بالقول: إنكم عاجزون حتى على أخذه من المصلحة المعنية. أفاد المتدخل أن دفتر التحملات فهو غير موجود لدى المصلحة المعنية. بعد ذلك قال السيد الرئيس على هذا النحو إذن السيد خالد كادي فهو يكذب علينا، فالكذب يمكن أن يطال الميت وليس الشخص الذي لا زال حيا.

- أفاد المتدخل زكرياء ونزار أننا الآن بصدد مناقشة دفتر التحملات، وهو غير موجود وكل عضو حاضر في هذه الجلسة المفروض أن يكون بين يديه دفتر التحملات.

- بعد ذلك أشار السيد الرئيس إلى عدم جدية عمل اللجان الدائمة جعل الموظفين أفاد المتدخل أن عدم الجدية فهي تعود للرئيس وليس للجن الدائمة وعدم جدية الرئيس. فطلب السيد الرئيس من المتدخل بعدم مقاطعة كلامه، مؤكدا أن عدم جدية عمل اللجان الدائمة جعلت الموظفين يتراخون في إعداد الوثائق حيث يتمحّن الموظف ويبذل مجهودا في إعداد الوثيقة، وفي الأخير يتم القول بعدم توفير الوثيقة، وبالتالي فهذه الوضعية فهي غير مقبولة ولا داعي لأن يتمحّن

الموظف من أجل إعداد الوثيقة المطلوبة، فتعبه من أجل ذلك لا تستحقه، مضيفا لماذا يحصل رئيس اللجنة على التعويضات. أكد المتدخل زكرياء ونزار بأنه لا يأخذ التعويضات. قال السيد الرئيس: أن التعويضات يمنحك إياها القانون ولا تعطها لنفسك، ومن حقه الحصول على التعويضات التي يخولها لك القانون، ولكن من أجل القيام بالمهام المنوطة بك وإلا ما كان داعيا لأن ترشح لمنصب رئيس لجنة إذا لم يكن لديك الوقت أو القدرة أو الإمكانية للقيام بالمهام المطلوبة، مضيفا أن الكذب يطال الميت وليس الشخص الحي، ولأنكم لا تثقون بي أعطيت الكلمة إلى السيد خالد كادي، مدير المصالح الذي أكد أنه زود اللجنة الدائمة المعنية بدفتر التحملات الذي يوجد به فراغات في بعض مقتضياته ولماذا هذه الفراغات، فلأن دفتر التحملات غير مكتمل المقتضيات والمطلوب من اللجنة دراسته وملء تلك الفراغات من خلال تقديم مقترحات في الموضوع وهذا خلاف عملية تحيين دفاتر التحملات التي تكون مكتملة البنود والمقتضيات، فإذا كنت لا تتوفر على الإمكانية والقدرة على فعل ذلك، فما عليك إلا قول ذلك.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الناصر القشابي، حيث قال: أنا لست متفقا معكم السيد الرئيس بأن اللجنة لم تقم بعملها بل بالعكس فنحن نشتغل بجدية وبروح المسؤولية، وبخصوص دفتر التحملات الذي أعطي لنا، فهل يشرفك أنت كرئيس لجنة أن يقدم لك دفتر تحملات خاص بجماعة المنزل، وبالتالي فما قيمة جماعة المنزل أمام مدينة صفرو، فكل مدينة لها خصوصيتها، فنحن استصغرنا ذلك دفتر التحملات، فلماذا لا نأتي بدفتر التحملات الخاص بمدينة الرباط أو مدينة الدار البيضاء أو مدينة أخرى، فهل خصوصية مدينة صفرو هي نفسها خصوصية جماعة المنزل، وهذا ما جعلنا نرفض دراسته. تدخل السيد الرئيس، فطلب من المتدخل ما قيل في حق جماعة المنزل، مضيفا هل مدينة الرباط أحسن من مدينة المنزل؟ وأن المتدخل يشهد على نفسه بأنه ليست هناك جدية في العمل، فبإمكان تكييف دفتر التحملات الخاص بجماعة المنزل مع خصوصية مدينة صفرو ورئيس اللجنة له كامل الصلاحية في حذف أو الاحتفاظ بما هو مناسب لمدينة صفرو، ثم قال: نحن نستفيد من أي كان ولا نهين أحدا، فكل واحد له مكانته وعلى رأسنا وأعيننا الاستفادة من تجربة المنزل إذا كانت متقدمة علينا في بعض الأمور وليس لدينا الأنانية ولا التكبر على مثل هذه الأمور، وبعد أن أحضر دفتر التحملات للسيد الرئيس فتبين له أنه يتعلق بدفتر التحملات لجماعة صفرو مستفسرا عن الموضوع الذي يشير إلى جماعة المنزل، مضيفا أنكم نشرتم نفسا لدى الموظفين بعدم تمحين نفسه في إعداد الوثائق فلما كانت هناك جدية في عمل المجلس

واللجن الدائمة تتصل بالموظفين و تناقش النقط المعروضة عليها فقد كانوا يحرصون و يسهرون إلى ساعات متأخرة في إعداد الوثائق أما الآن فقد ارتأوا عدم التعب لأجل ذلك ولأن دفتر التحملات سيتم رفضه من طرف المجلس، فقد احتفظ بدفتر التحملات الخاص بجماعة المنزل.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث قال: فيما يخص هذه النقطة السيد الرئيس، فهي تتعلق بدفتر تحملات، وفيما يخص الوثائق، وحتى لا تكون هناك مزايدة، نحن مطوقون بالقانون التنظيمي الذي يشير إلى أن الرئيس يوجه استدعاء إلى السادة أعضاء المجلس لحضور أشغال الدورة يكون مرفقا بالوثائق الضرورية ذات الصلة (المادة 35) وكما سبق أن قلنا ذلك سابقا فالرئيس هو الذي يزود اللجان الدائمة بالوثائق الضرورية وليس الموظف وذلك في إطار علاقة الرئيس بالموظف، فالمستشار أو أعضاء اللجنة ليس لديهم الحق في الاتصال بالموظفين، وهؤلاء تابعين لرئاسة المجلس أولا فالمشكل القائم هو أننا لم نتوصل بالوثيقة المتعلقة بدفتر التحملات لكي ندلي برأينا. ثانيا أنا متفق معكم كون دفتر التحملات به فراغات ولكن يجب أن تتوفر على خريطة للأماكن التي سيتم إحداث بها أكشاك إما بمنطقة بنصفار أو سيدي احمد التادلي، بالإضافة إلى عدد الأكشاك، وكذا عدد الطلبات وهذه كلها أسئلة حتى تتمكن اللجنة من التداول في شأن دفتر التحملات، وكذلك الأمر بالنسبة للمجلس وبما أن هذه المسألة لم يتم القيام بها، فنحن لا نعرف عدد الأكشاك وكذلك عدد الطلبات الموضوعه رهن الإشارة ثالثا نحن سنرفض هذه النقطة في انتظار أن تنضج وبخريطة واضحة تتوفر فيها جميع المعايير طبقا لكتناش التحملات، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاعر العلوي، حيث قال: أكيد أشاطرك الرأي، فالحق حق وما ليس بحق فهو ليس حقا، مضيفا لما نقدم موقفنا من اللجان الدائمة، فقد من الأخرى تجاوزها على أم يتداول المجلس في النقط ويبقى الأعضاء سادة أنفسهم ليقرروا في شأن النقط التي يتداولونها، مضيفا ان تطبيق مقتضيات المادة 28 تكون غالبا في الحالات الطبيعية، ونحن عندما نسجل هذا الموقف، فإننا نعرف لماذا نسجله والنتيجة ظاهرة أمامنا، وأنا مع الطرح القائم بالتوفر على دفتر للتحملات، اشتغلت اللجنة أم لم تشتغل فهذا الأمر يعود لها ولكن بالنسبة إلي لا أعترف بها إنما ليس كهيكل أو بنية ولكن كطريقة لازالت تطرح مشكلة وستظل قائمة إلى أن يصدر القضاء قرار في شأنها وبالتالي نتجاوز هذه القضية على أن نناقشها في إطار توفر كل عضو على دفتر التحملات المتعلقة بهذه النقطة وذلك من أجل مناقشته بهدوء. الإخوان يتذكرون بأن هذا الموضوع ليس جديدا، وقد تم اقتراحه خلال فترة المجلس السابق (2009-2015) وقد تخللته

مجموعة من النقاشات التي لم تتطور ولم تبلور وقد سماها الإخوان جميعا مثل "قشرة الموز" وقد كانت ستؤثر على الجماعة. ولحد الساعة فأنا أعتقد إذا خضنا في هذا الموضوع فيجب الخوض فيه بكل جزئياته لأنه حساس جدا بطابعه الاجتماعي والتنموي والاقتصادي خاصة في ظل ظروف العطالة والظروف الأخرى، فإذا فتحنا هذا المجال دون تحديد جميع أبعدياته، فأعتقد أننا سنسقط في مشكل كون الجماعة فتحت باب التوظيف أو أنها تمنح، ومن رأيي يجب مناقشة هذا الموضوع بكل جدية ومسؤولية، ولذلك فأنا أقترح تأجيل هذه النقطة إلى دورة أخرى حتى تأخذ مسارها الصحيح، لأن هذا الموضوع ذا طابع متشابك ومتداخل، وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد السلام بوهدون، حيث قال: منذ بداية هذه الجلسة وأي عضو نتكلم في موضوع إلا وهو خاطئ وأنتم ما تدلون به هو الصحيح، السيدة تكلمت على أن المرافق الصحية المتوفرة ليست في المستوى. تدخل السيد الرئيس، فذكر المتدخل بأن المجلس بصدد التداول في النقطة المتعلقة بالأكشاك. استأنف المتدخل كلمته قائلا: تكلم رؤساء اللجان، فانتقدت أعمالهم علما أنك كرئيس من الواجب تزويدهم بالوثائق التي سيقومون بدراستها وليس من حقهم التسيير فعملها يتعلق بالتداول في إطار اللجنة ما تم التوصل به من وثائق والآن أردتم إقحام الموظفين، انتهيتم من المستشارين فاتجهتتم إلى إقحام الموظفين، ولماذا لم تتصلوا بالموظفين؟ ولماذا لم تقوموا بذلك؟ الآن نطلب منكم أن تعطونا طريقة نتبعها وقد أصبحت كل شيء، فأنت سليم، وليس هنا أي أحد يقوم بعمل كما هو مطلوب وأنا لم أفهم مسألة فشلك الذي تسقطه مرة على المستشارين ومرة أخرى على رؤساء اللجان و الموظفين.

- تدخل السيد الرئيس فذكر مرة أخرى المتدخل بأن المجلس يناقش دفتر التحملات المتعلقة بالأكشاك، وأن تدخله فهو خارج عن الموضوع. استأنف المتدخل عبد السلام بوهدون كلامه قائلا: أتكلم عنك. فأجابه السيد الرئيس قائلا: أنا لست واردا بجدول الأعمال. استأنف المتدخل كلامه قائلا: جدول الأعمال يتضمن 58 نقطة وذلك لحاجة في نفس يعقوب، فهناك نقط تم التداول في شأنها في دورات سابقة وأدرجت مرة أخرى بجدول أعمال هذه الدورة. ذكر السيد الرئيس المتدخل مرة أخرى بأنه خارج الموضوع. استأنف كلامه قائلا: عليك أن تعرف أن المسائل التي تقوم بها الآن فإنك تضيع على المدينة الوقت، فلو كان جدول الأعمال يتضمن 10 نقط مهمة فقط وعملت على توفير وثائقها، لكان الأمر جيدا.



- تدخل السيد امحمد ازلماض، حيث أشار إلى أن المدة الزمنية المحددة لانعقاد الجلسة أشرفت على نهايتها وأن عددا كبيرا من النقاط متبقية ولن يلحقها المجلس بالتداول، فطلب من السيد الرئيس تمديد أشغال هذه الدورة العادية لشهر أكتوبر. فأجابه السيد الرئيس بأنه لن يكون هناك تمديد لأشغال هذه الدورة على اعتبار أن المجلس سيعقد دورة استثنائية يوم الأربعاء المقبل.



مقرر عدد 406 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الثالثة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بدفتر تحملات يتعلق باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو.

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 25

- عدد الأصوات المعبر عنها : 25

- عدد الأعضاء الموافقين : لا أحد

- عدد الأعضاء الرافضين : 17

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمري

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغماري

10- امحمد ازلماض

11- حسان حيضر

12- عبد الناصر القشابي



- 13- زكرياء ونزار
14- عبد الكريم البزيوي
15- مينة مزاورو
16- رضوان الفرودي
17- فؤاد بوشامة
- عدد الأعضاء الممتنعين 8، وهم السادة:

- 1- جمال الفلالي
2- نور الدين لمزابي
3- أمين احمد كمال
4- أحمد احمد الشريف
5- المصطفى علوي محمدي محرز
6- محمد العمراني
7- عبد العزيز التقي العلوي
8- عبد الحق شاكرا العلوي



بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بدفتر التحملات المتعلقة باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي



• النقطة الخامسة والثلاثين: الدراسة والتصويت على لائحة توزيع الدعم على الجمعيات برسم السنة المالية 2020:

- أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الناصر القشابي، حيث أشار إلى رفع الجلسة حيث لم يتبق على المدة الزمنية المحددة لانعقاد الجلسة إلا دقيقتان وهي غير كافية لقراءة التقرير والتداول في شأن هذه النقطة.

- بعد ذلك تدخل السيد رضوان الفرودي، أشار بدوره إلى أن المدة الزمنية المحددة لانعقاد الجلسة قد انتهى وبالتالي المرور إلى قراءة برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى السدة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وبعد ذلك أكد السيد الرئيس، أنه لازالت هناك دقيقتان متبقيتان من المدة الزمنية المحددة لانعقاد الجلسة، بعد ذلك أشار إلى تأجيل مجموعة من النقط المتبقية والمرتبة بجدول أعمال هذه الدورة من النقطة رقم 35 إلى النقطة رقم 58 إلى دورة استثنائية مقبلة تعقد في أقرب وقت. وبحكم القانون سيعقد المجلس دورة استثنائية بحر الأسبوع المقبل تتعلق بالتداول في شأن الميزانية الجماعية. وبعد ذلك طلب السيد الرئيس من كاتب المجلس تلاوة برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى السدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.





المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم صفرو
جماعة صفرو

**برقية
ولاء و إخلاص
مرفوعة إلى السدة العالية بالله
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله
القصر الملكي العامر = الرباط =**

بمناسبة انتهاء أشغال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020،
يتشرف خديم الأعتاب الشريفة رئيس المجلس الجماعي لمدينة
صفرو ، أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس وكافة سكان
مدينة صفرو بأن يرفع إلى السدة العالية بالله مولانا صاحب
الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده آيات الولاء
والإخلاص والتعلق بأهداب العرش العلوي المجيد .



كما أن أعضاء المجلس وسكان مدينة صفرو يؤكدون مباركة خطوات جلالتم السديدة وتجندهم الدائم وراء جلالتم في سبيل نصره قضايا هذا الوطن وحماية مقدساته.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم وأبقاكم حصنا حصينا وملاذا آمنا لشعبكم الوفي ، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن و شد أزركم بصنوكم السعيد الأمير مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه تعالى سميع مجيب .

والسلام على المقام العالي بالله.

حرر بصفرو في : 18 ربيع الأول 1442

موافق ل : 04 نونبر 2020

خديم الأعتاب الشريفة

رئيس المجلس الجماعي

جمال الفلالي



مقرر عدد 399 بتاريخ 23 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الرابعة المنعقدة يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020.
وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.
وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بدفاتر التحملات المتعلقة بكراء مرافق جماعية على ضوء دورية السيد وزير الداخلية.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 20

- عدد الأصوات المعبر عنها : 20

- عدد الأعضاء الموافقين : 19

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- عبد السلام بوهدون

3- محمد الداسي

4- نور الدين لمزابي

5- امحمد الحيوني

6- أحمد احمد الشريف

7- المصطفى علوي محمدي محرز

8- بدر أحمري




- 9- محمد العمراني
 - 10- عبد الله كراكي
 - 11- عبد اللطيف بوشارب
 - 12- سعاد لغماري
 - 13- امحمد ازلماض
 - 14- حسان حيضر
 - 15- عبد الكريم البزيوي
 - 16- مينة مزاورو
 - 17- رضوان الفرودي
 - 18- فؤاد بوشامة
 - 19- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الراضين: لا أحد
- عدد الأعضاء الممتنعين: واحد، وهي السيدة:
- فاطمة الواحي



بقرر ما يلي:

استنادا على دورية وزير الداخلية، وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الرابعة بتاريخ 27 أكتوبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها على تكوين لجنة لدراسة طلبات المستفيدين من المحلات التجارية ومراجعة المبالغ المتعلقة بالمدة التي توقفوا فيها عن العمل نتيجة وباء كوفيد 19 سواء اللائحة المتوفرة عليها حاليا أو كل من توفرت فيه الشروط لاحقا.

الكاتب:


أحمد احمد الشريف

الرئيس:


جمال الفلالي



مقرر عدد 400 بتاريخ 27 أكتوبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الرابعة المنعقدة يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بفسخ عقد شراكة لمشروع اقتناء آليات النجارة.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 19
- عدد الأصوات المعبر عنها : 19
- عدد الأعضاء الموافقين : لا أحد
- عدد الأعضاء الراضين : 19

وهم السادة:

1- جمال الفلاي

2- عبد السلام بوهدون

3- محمد الداسي



- 4- نور الدين لمزابي
 - 5- أمين احمد كمال
 - 6- فاطمة الواحي
 - 7- أحمد احمد الشريف
 - 8- كريمة اسماعيلي علوي
 - 9- المصطفى علوي محمدي محرز
 - 10- بدر أحمرى
 - 11- شفيق كريم
 - 12- عبد الله كراكي
 - 13- زكرياء ونزار
 - 14- عبد الكريم البزيوي
 - 15- مينة مزاورو
 - 16- رضوان الفرودي
 - 17- محمد ليكاتي
 - 18- فؤاد بوشامة
 - 19- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.




بقرر ما يلي:


رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الرابعة المنعقدة يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020) بإجماع أعضائه الحاضرين النقطة المتعلقة بفسخ عقد شراكة لمشروع اقتناء آليات النجارة.

الكاتب:

الرئيس:




أحمد احمد الشريف

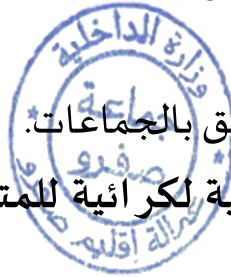

جمال الفلاحي

مقرر عدد 401 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الخامسة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.
وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بالوضعية لكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري

باب المربع.



وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 25

- عدد الأصوات المعبر عنها : 25

- عدد الأعضاء الموافقين : 9

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين احمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- محمد العمراني

7- عبد العزيز التقي العلوي

8- عبد الحي ونزار

9- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 16

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمري

7- عبد اللطيف بوشارب

8- سعاد لغماري

9- امحمد ازلماض

10- حسان حيضر



11- عبد الناصر القشابي

12- زكرياء ونزار

13- عبد الكريم البزيوي

14- مينة مزاورو

15- رضوان الفرودي


16- فؤاد بوشامة

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.




رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتسوية الوضعية الكرائية للمحل رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.

الكاتب:


أحمد احمد الشريف

الرئيس:


جمال الفلالي



مقرر عدد 402 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الخامسة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتعديل بعض بنود كراء الدكان رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 25

- عدد الأصوات المعبر عنها : 25

- عدد الأعضاء الموافقين : 9

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين احمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- محمد العمراني

7- عبد العزيز التقي العلوي

8- عبد الحجي ونزار

9- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 16

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الدايسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي



- 5- فاطمة الواحي
 - 6- بدر أحمرى
 - 7- عبد اللطيف بوشارب
 - 8- سعاد لغمارى
 - 9- امحمد ازلماض
 - 10- حسان حىضر
 - 11- عبد الناصر القشابى
 - 12- زكرىاء ونزار
 - 13- عبد الكرىم البزىوى
 - 14- مينة مزاورو
 - 15- رضوان الفرودى
 - 16- فؤاد بوشامة
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتعديل بعض بنود كراء المحل رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع.

الكاتب:


أحمد احمد الشريف

الرئيس:


جمال الفلالي



مقرر عدد 403 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الخامسة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتجديد عقود الكراء.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 25

- عدد الأصوات المعبر عنها : 25

- عدد الأعضاء الموافقين : 9

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين احمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- محمد العمراني

7- عبد العزيز التقي العلوي

8- عبد الحي ونزار

9- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 16

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون



- 2- امحمد الحيوني
 - 3- إلهام شريقي
 - 4- فاطمة الواحي
 - 5- بدر أحمري
 - 6- شفيق كريم
 - 7- عبد اللطيف بوشلرب
 - 8- سعاد لغماري
 - 9- امحمد ازلماض
 - 10- حسان حيضر
 - 11- عبد الناصر القشابي
 - 12- زكرياء ونزار
 - 13- عبد الكريم البزيوي
 - 14- مينة مزاورو
 - 15- رضوان الفرودي
 - 16- فؤاد بوشامة
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقرار ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتجديد عقود الكراء.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي



مقرر عدد 404 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الخامسة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتقييم عمل الجماعة.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 27

- عدد الأصوات المعبر عنها : 27

- عدد الأعضاء الموافقين : 10

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين احمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- محمد العمراني

7- عبد العزيز التقي العلوي



- 8- عبد الحي ونزار
9- عبد الله كراكي
10- عبد الحق شاكر العلوي
- عدد الأعضاء الراضين: 17

وهم السادة:

- 1- عبد السلام بوهدون
2- محمد الداسي
3- امحمد الحيوني
4- إلهام شريقي
5- فاطمة الواحي
6- بدر أحمري
7- شفيق كريم
8- عبد اللطيف بوشلرب
9- سعاد لغماري
10- امحمد ازلماض
11- حسان حيضر
12- عبد الناصر القشابي
13- زكرياء ونزار
14- عبد الكريم البزيوي
15- مينة مزاورو
16- رضوان الفرودي
17- فؤاد بوشامة
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.



بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها التقييم المقدم حول برنامج عمل الجماعة 2016-2021.

الكاتب:



الرئيس:



مقرر عدد 405 بتاريخ 4 نونبر 2020

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الخامسة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بكيفية تدبير الدورة المائة لمهرجان حب الملوك.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 27

27 : - عدد الأصوات المعبر عنها
27 : - عدد الأعضاء الموافقين
وهم السادة:

- 1- جمال الفلاحي
- 2- نور الدين لمزابي
- 3- أمين احمد كمال
- 4- أحمد احمد الشريف
- 5- المصطفى علوي محمدي محرز
- 6- محمد العمراني
- 7- عبد العزيز التقي العلوي
- 8- عبد الحجي ونزار
- 9- عبد الله كراكي
- 10- عبد الحق شاكر العلوي
- 11- عبد السلام بوهدون
- 12- محمد الداسي
- 13- امحمد الحيوني
- 14- إلهام شريقي
- 15- فاطمة الواحي
- 16- بدر أحمرى
- 17- شفيق كريم
- 18- عبد اللطيف بوشارب
- 19- سعاد لغماري
- 20- امحمد ازلماض
- 21- حسان حيزر
- 22- عبد الناصر القشابي
- 23- زكرياء ونزار



24- عبد الكريم البزيوي

25- مينة مزاورو

26- رضوان الفرودي

27- فؤاد بوشامة

- عدد الأعضاء الراضين: لا أحد.

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

بقر ما يلي:

اعتبارا للظروف الطارئة التي تمر بها البلاد نتيجة جائحة كورونا قرر المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر



2020) بإجماع أعضائه الحاضرين تأجيل تنظيم الدورة المائة لمهرجان حب الملوك الذي يصادف سنة 2021 إلى حين توفر الظروف الملائمة.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي

مقرر عدد 406 بتاريخ 4 نونبر 2020



إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 الجلسة الخامسة المنعقدة يوم الأربعاء 4 نونبر 2020.

وطبقا لمقتضيات القانون 14-113 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بدفتر تحملات يتعلق باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 25
- عدد الأصوات المعبر عنها : 25
- عدد الأعضاء الموافقين : لا أحد
- عدد الأعضاء الرافضين : 17

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

2- محمد الداسي

3- امحمد الحيوني

4- إلهام شريقي

5- فاطمة الواحي

6- بدر أحمري

7- شفيق كريم

8- عبد اللطيف بوشارب

9- سعاد لغماري

10- امحمد ازلماض

11- حسان حيضر

12- عبد الناصر القشابي

13- زكرياء ونزار

14- عبد الكريم البزيوي

15- مينة مزاورو



16- رضوان الفرودي

17- فؤاد بوشامة

- عدد الأعضاء الممتنعين 8، وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين احمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- محمد العمراني

7- عبد العزيز التقي العلوي

8- عبد الحق شاكر العلوي



بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر 2020 (الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ 4 نونبر 2020) بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بدفتر التحملات المتعلق باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي





تطبيقاً لأحكام المادة 49 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق
بالجماعات تم التأشير على سجل محضر مداوالات المجلس الجماعي لمدينة
صفرو المتعلق بالدورة العادية لشهر أكتوبر 2020

التأشير:

توقيع كاتب المجلس:



أحمد احمد الشريف

توقيع الرئيس:



جمال الفلالي